الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق
تخصص الاقتصاد الدولي والتسيير

تحت عنوان:

آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصادات الفاعلة

إعداد الطالب(ة): عسيبي هسيم

تأشيرات:
أ.د. تي يعقىب الطاهس

لجنة المناقشة
أ.د. جنان عبد المجيد ........ أستاذ التعليم العالي ........ جامعة سطيف-1-1 .... رئيساً
أ.د. بن يعقوب الطاهس ........ أستاذ التعليم العالي ........ جامعة سطيف-1-1 .... مشرفاً ومقرر
د. بورغدة حسين ........ أستاذ محاضر ........ جامعة سطيف-1-1 .... مناقشة
د. بودراة مصطفى ........ أستاذ محاضر ........ جامعة سطيف-1-1 .... مناقشة

نوقشت علنا بتاريخ 30/12/2013

السنة الجامعية 2014/2013
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له العزة والكرامة، وبه الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى واللاهوت، القادر فلا
يعبده شيء في السماوات والأرض ولا يعور، وهو الحي الذي لا يموت، والصلاة والسلام على
محمد النبي الأمي العربي الذي تخوش نقصان الله الكون، وعلى آله وأصحابه الطاهرين.

وبعد، يقول عز وجل في كتابه الكريم: ((هَوَّ هُدُيَّ الَّذِي أَنْزَلَ مِنِ السَّمَاء مَاءً
فَأَخْرَجْنَاهُ بِنَبَاتٍ كُلٍّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْهُ حَصْرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حُبٌّ
مَّتَرَكَانَا وَمِنَ النَّشُلِ مِنْ طَعِمَهَا قَنُوَانًا دَانِيَةً وَحَنَّانًا مِنْ أَغْنَاء
َوَالْفَزْزَتَةَ وَالْرُّمَانَ مُشْتَهِيَ وَغَيْبَ مَتَشَابِهَ اِنْظُرُوا إِلَى تَمْرِهِ إِذَا
أَنَّمَ وَتَيْهَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لاَبَاتٌ لِقَوْمٍ يَوْمُنُونَ)) سورة الأنعام: 99.

"وَبِلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ مَا لَكُمْ لاَ تَزْرُعُونَ وَتَلِبِسُونَ مَا لاَ تنَسَحُ"}

جبران خليل جبران
بعد حمد الله تبارك وتعالى وشكره على توفيقه لي في إنجاز هذه الرسالة

تقدم بالشكر العميق والثناء الجليل للأستاذ الدكتور بن يعقوب الطاهر على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتضحيته بثمين وقته وعلى توجيهاته ونصائحه المفيدة والبناء. داعية الله أن يحفظه ويبلغه آماله ويرفع درجاته ويجازيه عيني خير جزاء.

كما أوجه شكري إلى الأساتذة الكرام الأستاذ الدكتور جنان عبد المجيد، الدكتور بورغدة حسين، والدكتور بوبرامة مصطفى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بحضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر الأستاذ الدكتور صالح صالح المشرف على مدرسة الدكتوراه "إدارة الأعمال والتنمية المستدامة" صاحب الفضل الأول في ضبط رؤتي للموضوع.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولكلمة طيبة.
إلى الله وسعىىٔ ـصى الله ػئٍ... وصٍلائً.

ٍـشٌـٌ ػشٌثـً
المؤلف: أحمد سالم

الفصل الأول: التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

المبحث الأول: الخوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة لقيم التجارة الدولية

المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي الجديد ودوره في تحرير التجارة الدولية

المطلب الأول: العولمة: السمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد

المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد

المطلب الثالث: الإقليمية وتحرير التجارة الدولية

المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟

المطلب الأول: مدخل نظري إلى مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تهديدات تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي المستدام للمملكة النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

المبحث الأول: مشكلة اندماج الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

المطلب الثاني: عوامل مشكلة اندماج الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

المطلب الثالث: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

المبحث الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية للمتطلبات الزراعية والغذائية

المطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجائحة

المطلب الثاني: الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية
الطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية...

المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية...

المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي في الدول النامية...

المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في الدول النامية...

المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إتاحة الغذاء في الدول النامية...

خلاص الفصل...

الفصل الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية...

مهمته...

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية...

المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغربية...

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغربية...

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية...

المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية في ظل التحرير التجاري...

المطلب الأول: إتاحة الغذاء من الإنتاج في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري...

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري...

المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في الدول المغربية في ظل التحرير التجاري...

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية...

المطلب الأول: مواجهة الدول المغربية للأثر السلبي لسياسات التحرير التجاري...

المطلب الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل التحرير التجاري...

خلاص الفصل...

المراجعة...

الملاحق...

فهرس الجداول...

فهرس الأشكال...

فهرس الملاحق...
فهرس المحتويات

VI
مقدمة عامة:

عرف القرن العشرين نهابه بانتصار الليبرالية بعد زوال الثنائية القطبية وأصبح العالم يتعذر بظاهرة العولمة، هذه الأخيرة التي يعتبرها الشمال الغربي مظهراً تطورياً يفيد البشرية، بينما يتحوّل الجنوب الفقر منها ويطرد إليها بين الرهب في أن تزيد من قياسه. ورغم ما شهدته القرن الماضي في ظل العولمة من المبادرات وتطورات في مختلف المراحل، إلا أنه استمر بأزمات اقتصادية متتالية تحوّل العديد من المشاكل المترابطة في عناصرها وظروفها في أزمة الحضارة العالمية التي ظهرت بعد بداية سبعينات القرن العشرين لتضع مشكلة الغذاء على قمة الاهتمامات العالمية، وقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي الأول للعديد من المنظمات العالمية والاقليمية إلى جانب الحكومات، ولم تعد مشكلة الغذاء مشكلة اقتصادية فحسب لما من تأثيرات بالغة الأهمية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

وفي ظل التغييرات التي يعرفها العالم اليوم لم يبق اهتمام الدول متمثلاً في تحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل أصبحت هناك ضرورة لضمان استدامة الأمن الغذائي خاصة أمام المشاكل البيئية التي يعرفها العالم وتدهور الموارد الطبيعية خاصة الزراعية وتهدر التنوع الحيوي وضعت مشاكل الحياة التي تهدد قدرة الأجيال القادمة على تأميم غذائها، فتحقيق الأمن الغذائي المستدام لم يعد حياً أمام الدول بل أصبح ضرورة لتحقيق التنمية شاملة ومستدامة وذلك بإعلانه كأول أهداف التنمية الإقليمية، لياتي هذا الهدف منسجماً مع ما ناده به من قبل القمة العالمية للأغذية، حيث تعهدت الدول المتحدة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعدد من 13-17 نوفمبر 1996 برمحاً على ضرورة تأميم حق جميع الشعوب في الحصول على الغذاء -وبيضة دائمة- والعمل على توفير بيئة سياسية، اقتصادية واجتماعية ملائمة لتحقيق ذلك.

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن أغلب الدول النامية -ومنها دول المغرب العربي- لا تزال عاجزة عن تأميم الغذاء لشعوبها، حيث تلك الدول التي تمتلك إمكانيات زراعية هائلة، حيث يعتني نحو 800 مليون شخص في العالم من عجز غذائي معظمهم من الدول النامية. وتفتح أسباب ذلك من دولة إلى أخرى وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فالزراعة في أغلب هذه الدول لا تحقق الأهداف المتوقعة بما، وهذا تلها هذه الدول كيها إلى تغطية احتياجات شعوبها من الغذاء من خلال تبادلات التجارية. ومن هنا طرحت مسألة الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام هذه الدول.

هناك من برئ أن فلق البلدان النامية سيرداً على مدى السنوات القليلة القادمة بشأن زيادة مشاركتها في نظام التجارة الدولي، ويرجع ذلك إلى التحور مما قد ينحر عن تجارة السلع الغذائية والزراعية من إغرائها. لمنتجات البلدان المتقدمة أو أن تخسر أمام منافسين يقدمون منتجات أرخص مما، حيث تلقي الدول
المقدمة:

النامية صعوبة في وصولها إلى الأسواق العالمية وحصوحا على التكنولوجيا الحديثة أين أصبحت القوة التكنولوجية السلامة الفعل في هذه المناهاج خاصة مع تحرير التجارة الدولية وانشاء المنظمة العالمية للتجارة، فهي تزيد التقليل من أدنى حد ممكن من الالتزام بتحرير التجارة بما في ذلك قطاع الزراعة، حيث يسودها الفلق بشأن فقدان فرص الوصول إلى الأسواق الرئيسية للبلدان المقدمة من أجل منتجاتنا التصديرية، وكذا تقليد قدرها على تقديم الدعم، هذا بالإضافة إلى تحويلها بشأن قدرها على تحقيق الأمن الغذائي نظرا لضعف قطاعاتنا الزراعية من جهة وما ينتج عن رفع الدعم من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

في المقابل، هناك من ي负能 تحرير التجارة الدولية كحل لأزمة الأمن الغذائي أو كجزء من الاستراتيجية العامة لحل هذه المشكلة. ويأتي هذا الرقم المنظمات العالمية كمنظمة العالمية للأغذية والزراعة، بتحرير التجارة في مجال الزراعة يبلغ التشوهات الموجودة فيه و يؤدي إلى تضاعف الاستثمارات في مجال الزراعة الأمر الذي سيؤدي إلى وفرة في الحلالات الزراعية، ومن ثم ارتفاع في الأسعار، كما أن مثل هذا التحري سيساقي القيود الحالية الموجودة على التصدير والتي تضطر الدول النامية، من أجل حماية أسواقها وتبيع الأسواق الأخرى كليها مفتوحة أمامها.

وهكذا موقع دول المغرب العربي في العالم جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، لا بد أن تتأثر بالاضطرابات الدولية بمسبيبا وإيجابيا. وتتعدد مشاكل المغرب العربي وتتنازل، وتعتبر مشكلة الأمن الغذائي المستدام من الأولويات باعتبارها قضية مصيرية لكل شعوب المعمورة، وتحقيقه شرط ضروري يضمن الاستقرار والأمن الضرورين لأي تنمية مفهومة شاملة ومستدام.

وأخيرا دول المغرب العربي جزءا من النظام التجاري الدولي سواء من خلال اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية أو العضوية في المنظمة العالمية للتجارة ما يجعلها معينة بشكل كبير بتأثيرات تحرير التجارة الدولية كغيرها من الدول النامية، وعلى التعامل بكفاءة مع الفرص والمخاطر التي تنجح عن هذا التحرير وذلك بهدف تعزيز قدرها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الإشكالية المطروحة:

وهكذا مستقبل الأمن الغذائي المستدام للدول النامية ودول المغرب العربي بشكل خاص في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية وعلى ضوء كل ما سبق، تبرز لنا الإشكالية التي ستعمل على مسجدها، والتي تتمثل في:

ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ودول المغرب العربي على وجه الخصوص؟
الأسئلة الفرعية:

وتوصيل الإشكالية المخبرية من الضروري الوقوف عند مجموعة من التساؤلات الجوية والتي تخصها فيما يلي:

هل أن سياسات تحرير التجارة الدولية تأتي في إطار ضوابط وأهداف التنمية المستدامة؟
هل أن المساعي الدولية لتحرير التجارة الدولية، خاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية، تتماشى ومطابقة تحقق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية؟
كيف ستؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على مراكز الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية خاصة على مستوى الإنتاج الغذائي، التجارة الغذائية، وأسعار السلع الغذائية؟

الفرضيات:

الإجابة على الإشكالية المطرححة اعتمدياً الفرضيات الآتية:

تعتبر سياسات تحرير التجارة الدولية مع ضوابط التنمية المستدامة؛
لا تمتلك سياسات تحرير التجارة الدولية مع متطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية؛
تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية سلباً على الإنتاج الزراعي والغذائي في دول المغرب العربي؛
تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية سلباً على الورادات الغذائية في دول المغرب العربي؛
تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية سلباً على أسعار المنتجات الغذائية في دول المغرب العربي.

الهدف من البحث:

يمكن تلخيص ما يطمح هذا البحث إلى تحقيقه من أهداف في النقاط التالية:

معرفة آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية والنامية بشكل عام سواء من حيث إنتاج الغذاء أو إمكانية الحصول عليه؛
معرفة مختلف الأطر والمفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام وسياسات تحرير التجارة الدولية؛
معرفة سياسات تحرير التجارة الدولية للسلع الغذائية والزراعية سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف أو في إطار النظام التجاري الإقليمي؛
التعريف على واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية وتحديد الإمكانيات المتاحة لتحقيقه والمستغلة منها حالياً.
المقدمة العامة

✓ إيراد مدى ارتباط تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية بتجارة الدولية، والتعرف على مدى قدرة هذه الاستثمارات على ضمان استدامة الأمن الغذائي في ظل مهار بعض التجارة الدولية القائمة أساساً على مبدأ تحرير البديل التجاري;
✓ التعرف على مدى ملاءمة سياسات تحرير التجارة الدولية، خاصة منها المتعلقة بتبادل السلع الغذائية والزراعية، لواقع الدول النامية والمغاربة على وجه الخصوص، ومن ذلك من خلال تحديد الفرص التي يتضمنها التحريـَم أمام هذه الدول لتحقيق أمنها الغذائي، وكذا تحديد المحاشر التي تجمّع منها والتي قدّد مشروع استدامة الأمن الغذائي لهذه الدول.

أهمية الدراسة:

تكتم أهمية هذه الدراسة في النقطة الآتى ذكرها:
✓ تتعامل الدول النامية ومنها الدول المغاربة مع مبدأ التحريـَم على أنه خطوة حكيمة في إطار اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، ما يستلزم ضرورة تقييم سياسات التحريـَم وآثارها على استدامة هذه الاستثمارات ؛
✓ حديثا وأهمية ملف تحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية، والذي يمثل أحد الملفات المهمة التي لا تزال مطبقة للتفاوض، ولا تزال ملف التفاوض الرئيسي والذي يحقق عملية التحريـَم الناجح للمبادرات التجارية الدولية ؛
✓ سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والمقاومة القائمة حول ذلك، باعتبار أن هذه المنظمة تبلغ على ضرورة تحرير الكلي للمبادرات الدولية، وممارسات إيراد التحريـَم وسبيلات هذا التوجه.
✓ خطورة ملف الأمن الغذائي المستدام لما له من تأثيرات بالغة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والعقائد للمبادرات الناجحة للدول النامية بشكل عام والدول المغاربة خاصة؛
✓ أهمية الربط بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتحرير التجارة الدولية كسبيلة تحقيقه في ظل عصر الدول.
✓ على تحقيق اكتفاءها الذاتي ؛
✓ ضرورة تحقيق الدول المغاربة للأمن الغذائي المستدام كهدف استراتيجي ضمن مخططاتها النموذية.
✓ ضرورة تقييم الطرح الذي ينادي بالاعتماد على تحرير التجارة الدولية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة وأن المنظمات والهيئات العالمية قد بدأت في الفترة الأخيرة تولي اهتماماً كبيراً لمبادئ التجارة الدولية في تأمين الغذاء للشعوب وتأثيرات سياسات المنظمة العالمية للتجارة، باعتبارها المسيرة للنهوض للاستقرار في النظام التجاري الدولي، على تحقيق الأمن الغذائي، سعياً إلى خلق نظام تجاري دولي عادل يعمل على ضمان وتعزيز قدرة الدول، خاصة النامية، على تحقيق أمنها الغذائي.
أما من الناحية العلمية، فيعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة ومكملة للأبحاث التي أجريت في مجال تقييم
آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على استدامة الاقتصاديات النامية وضمان تحقيق أمن غذائي مستدام لها.

المنهج وأدوات البحث:

لدراسة هذا الموضوع بعمق اعتمدنا على بعض المناهج العلمية لرؤية فيها الأبعاد لكل هذه الدراسات
الأكاديمية. معتمدين على المنهج المقارن بين آثار تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات المغاربية,
كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف إلى المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام
وتحرير التجارة الدولية، وكتا دراسة تطورهم وتحليل أرقام تسمح لنا بمعرفة خواص وجانب الوقائع
الموردة لمنصص إصدار إحكام تقييمها.

أما عن الأدوات المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس واقع اقتصاديا فهي الجداول والإحصائيات
الصدر أغلبها من منظمة الأمن الغذائي والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية،
وعضل النتائج السنوية عن أوضاع الاقتصاد العالمي والمغربي أو عن التطورات والمؤشرات المهمة لعموض الأمن
الغذائي من منظمات ومراكز بحوث عربية وأجنبية، والكتب المهمة بموضوع التنمية والأمن الغذائي وتحرير
التجارة الدولية.

الدراسات السابقة:

بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي فقد تناولته العديد من الدراسات والأبحاث العلمية وال(Random.setdefault)
وكونه ظاهرة
فديدة قدم المجتمعات البشرية، غير أن الربط بينه وبين تحرير التجارة الدولية هو أمر جدداً نسبا لم تتناوله
الكثير من الدراسات. وهنا سنستعرض بعض من الدراسات التي وضعت في هذا الموضوع بشكل مستقل أو في
طيات مواضيع ذات علاقة به، نذكر من بينها:

1. محمد عبد الدائم، "منظمة التجارة العالمية والعرب.. فرض ومخاطر: أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في


ركز البحث اشكاله حول آثار التحولات الاقتصادية الدولية، وبشكل خاص اتفاقية المنظمة العالمية
للتجارة وجوانبها المختلفة، على تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومعالجة هذه الاتشكالية تطرق البحث إلى النقاط
التالية:
مقدمة عامة

التحولات الاقتصادية العالمية وخصائصها;
الوجهات العامة للسياسات التنموية العربية;
الاقتصاديات العربية ومنظمة التجارة العالمية;

أثار المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي العربي.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يؤثر تحرير التجارة الدولية سلباً على الأمن الغذائي العربي بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية وبالتالي زيادة قيمة الواردات العربية وزيادة فائورة الغذاء العربي.
- يؤثر تحرير التجارة الدولية سلباً على الأمن الغذائي العربي بسبب تراجع مؤسسات التمويل وتوفر مستلزمات الإنتاج والتسويق نتيجة ملامين اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على رفع الدعم الحكومي لهذه المؤسسات.
- يؤثر تحرير التجارة الدولية سلباً على الأمن الغذائي العربي بسبب ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة وبالتالي رفع تكاليف الإنتاج.
- يؤثر تحرير التجارة الدولية سلباً على الأمن الغذائي العربي من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وحجم الإنتاج الكلي، ومنه زيادة درجة الاكتفاء الذاتي.

2. محمد قويدري، "العوامل تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01، الجزائر، 2002.

ركز الباحث الشكازية بحثه حول العواملات النظام الجديد للتجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية وكيفية اندماج هذه الأخيرة في المنظومة العالمية للتجارة مما يحققها أفضل منافع، ومدالية هذه الشكازية تطرق الباحث إلى النقاط الآتية:

- أبرز انتخابات المنظمة العالمية للتجارة;
- أثر تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية;
- دعائم الازدحام الإقليمي في المنظومة العالمية للتجارة.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تساعى الدول المتقدمة لتحرير التجارة الدولية بغرض تعظيم منافعها على حساب مقدرات الدول النامية، فهي تتماطل في تفتيذ بعض الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة خاصة في قطاعي الزراعة والمنسوجات، في حين أنها تضغط على الدول النامية.
- ان ظاهرة الازدحام المتزايد للشركات العمالية قضى الطريق أمام جهود الشركات المحلية في الدول النامية وأفقتها القدرة التنافسية وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.
مقدمت عبم

ان خيار الدول النامية للاندماج الاقتصادي ضمن النظام التجاري الدولي الجديد مرهون بمدى استعدادها لاعتماد تدابير فعالة ورشيدة في المجال السياسي والاقتصادي، إذ تقود إلى بناء اقتصاد تنافسي.


ركز الباحث اشكالية دراسته حول آثار تحرير الدولة للحبوب على قطاع الحبوب وحالة الأمن الغذائي في مالي، وقد تطرق إلى نقاط أساسية نذكرها في الآتي:

- تحرير تجارة الحبوب في مالي على مستوى السوق المحلي والدولي.
- تطور التجارة الخارجية للحبوب في مالي.
- آثار تحرير المبادلات التجارية على انتاج الحبوب وأسعارها وعلى تحقيق الأمن الغذائي في مالي.

وقد توصل الباحث إلى عدة تناولت نذكر أهمها:

- يشجع تحرير التجارة الدولية لزيادة بعرض الحبوب في مالي والتي انقلت من حالة تبعيتها للواردات الغذائية إلى حالة مصدر للحبوب للدول المجاورة لها خلال العشر سنوات الأخيرة.
- يسمح اندمج السوق الوطني المالي في السوق الإقليمي لرغب اقتصادى بتوسيع المناقش أمام المنحين الذين لم يصبحوا مفيدين بالسوق الوطني.

- لا يؤد تحرير تجارة الحبوب المالي إلى انخفاض أسعار الحبوب كما كان يخشى أصحاب القرار.

- لا يزال يشكل الأمن الغذائي تحديا كبيرا لدولة مالي على الرغم من الأكفاء الذاتي الذي تعرفه البلاد اليوم، وهذا يشير إلى أن الزيادة في الإنتاج الوطني غير كافية لضمان تحقيق الأمن الغذائي.

منهج البحث:

هدف دراسة الإشكالية المطروحة والتفوق إلى جميع جوانبها واحترام مدى صحة الفرضيات الموضوعة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

أما الجزء التجريبي فقد قسم إلى قسمين، ستتناول في الفصل الأول التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة من خلال التعرض للحجابب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية، والنظام الجديد للتجارة الدولية القائم أساسا على مبدأ التحرير وأهم المؤسسات الدولية الممثلة له والسياسات التي تتحكمها، ونستدرك العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامه وتحديد أوجه التوافق والصعاب بينهما. أما الفصل الثاني فستطرق فيه إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام، ومشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، ثم ستتناول واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية.
في حين تضمن الجزء التطبيقي فصلاً واحداً تطرقنا خلاله إلى دراسة حالة دول المغرب العربي دراسة تحليلية مقارنة بهدف الوقوف على آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول، حيث ستتناول واقع تحرير التجارة الدولية في الدول المغربية، ثم آثار التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول، لننطلق في الأخير إلى استراتيجيات مواجهة الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية.

وحتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والوصيات.
الفصل الأول:

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول:

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

تميزت نهاية القرن العشرين بانتفاضات تجارية كبيرة واتجاه متزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيب حركة التجارة الدولية مما فرض نمط جديد للعلاقات التجارية الدولية في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية والتفاهم الدولي للعمل، وقد تجسدت معاها هذا النمط الجديد بإمضاء أسس النظم التجارية الدولية الجديدة وتفعيل المنظمة العالمية للتجارة والروابط الاقتصادية العامة للتعريفات والتجارة، إضافة إلى ما شهدته العالم من تزايد قوي لظاهرة الكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي شكلت مظهرا آخر من مظاهر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وبتطور مفهوم التنمية في أواخر القرن العشرين وخروجه من إطار الاقتصادي البحت إلى مفهوم أكبر شمولية اجتمعت فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحت مسمى التنمية المستدامة، أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر في أهداف وسياسات النظام التجاري الدولي باعتبار أن التجارة الدولية أحد أهم أسس تحقق التنمية، ما فرض تحديات جديدة أمام تحرير التجارة الدولية لتصبح قضية تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة أهم الملفات المطروحة للنقاش.

من خلال كل ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم النقاط المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في ظل نظام اقتصادي تعتبر العولمة جمهة الأساسية من جهة، وفي ظل ضوابط التنمية المستدامة من جهة أخرى، وسيكون ذلك حسب الخطة الآتية:

المبحث الأول: الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي ودوره في تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟
الفصل الأول:

المبحث الأول:

الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية

اهتم العديد من الاقتصاديين منذ بداية القرن السابع عشر بموضوع التجارة الدولية حيث أدرج كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم أبواه من مؤلفاتهم الاقتصادية لمراجعة هذا الموضوع والاهتمام بالقواعد والإجراءات والأدوات والأساليب التي تقوم عليها المتصلة بشكل خاص في السياسة التجارية.

وقد زاد الاهتمام أكثر بمسار المبادلات التجارية الدولية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول مع تزايد عوامل الاقتصاد والأسواق العالمية.

باعتبار ما سبق سوف نحاول في هذا المبحث بأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال النظر إلى ماهيتها وأهم النظريات المفسرة لأسباب قيامها، وكذا أنواع سياسات التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تتعلق بالاعتماد المتبادل بين دول العالم وتمثيل هرمة الوصول بياً بالاختلاف سياسياً وقوانينها وأيديولوجياتها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

تُعرَف التجارة الدولية على أنها "فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثالة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم لتأثير في حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة". ويستند قيام التجارة الدولية إلى ظاهرة التخصيص في الإنتاج والتقسيم الدولي لعمل الذي ينتج بدوره إنتاج واساليب الفن الإنتاجي من بلد لأخر وما يتسبب عليه من نفاوسة في نفقات الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات.

حسب هذا التعريف، فإن مصطلح التجارة الدولية يشمل في معاناه الواسع كلاً من:

- الصادرات والواردات السلعية;
- الصادرات والواردات الخدمية;
- الحجرة الدولية للأفراد;
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

---
1. السيد عماد أحمد السردي، اقتصادات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط2، 2003، ص 8.
2. سامي عياف حلال، التجارة الدولية بين النظر والتنظيم، نشر المصرفية العربية، القاهرة، ط2، 1993، ص 30.
في هذا الإطار تحددت الإشارة إلى الاختلاف بين مفهوم التجارة الدولية ومفهوم التجارة الخارجية رغم استعمال كل منهما - في العديد من الكتب- لدلالة على ذات المعنى، فمصطلح التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفلسفة الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، حيث يفترض بعض الكتاب الكلاسيكيين - وفقهم دافيد ريكاردو- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول، لبحصر ظاهرة التبادل الدولي في حركة التبادل السلبي -والتي تستعيد تجارة الخدمات من مكوناتها-، ومنه فإن مفهوم التجارة الخارجية الكلاسيكية ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة.

أما مصطلح التجارة الدولية فهو مصطلح أكثر شمولية، إذ يخرج عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لموضوع التجارة الخارجية ويشير إليها كل صور التبادل التي نراها في عالمها المعاصر، فهي تشمل على كل من التبادل الس商业化 (التجارة الخارجية المنظورة)، والتبادلوند الدولي (التجارة الخارجية غير المنظورة)، الهجرة الدولية، والحركة الدولية لرؤوس الأموال والتوافق البيئي، ليصبح مسمى التجارة الخارجية جزءاً من التجارة الدولية.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية -النامية منها والمتقدمة-، وتكتنف أهميتها في كونها تمكّن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى حيث لا تستطيع إشباع حاجات مجتمعها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط، كما يصبح أي مورد لها نفع كبير إذا أحسن استغلاله لتحقيق اكتفاءها الذاتي من جهة وتصديره إلى باقي دول العالم من جهة أخرى.

ويمكن أن نوضح أهمية التجارة الدولية من خلال النقاط التالية:

• تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول والمجموعات بعضها ببعض;
• تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل كلفة نتيجة لمبدأ التخصيص الذي تقوم عليه;
• تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات;
• تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك;
• تعد مؤشرًا هاماً لقياس قدرة الدول على الإنتاج والتسويق والمنافسة في السوق الدولي;
• نقل التكنولوجيا والموارد الأساسية التي تسمح ببناء اقتصادات متين وتعزيز التنمية المستدامة؛

1. رشاد العمصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسرة للنشر، عمان، 2008، ص 16.
الفصل الأول

١- تكميم الأهمية الكبرى للتجارة الدولية في علاقتها بالتنمية، فالتربية الاقتصادية وما ينجم عنها من ارتفاع في حجم الدخل القومي وتوزع في حجم ونوع التجارة الدولية والعكس، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل القومي والمستواه في التنمية الاقتصادية للدول.

٢- تبعيد إشارات في هذا السياق إلى أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهميتها في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.

الفرع الثالث: محاورات التجارة الدولية

يمكن التمييز بين أربع اتجاهات تبين المحددات الرئيسية لـ هيكل التجارة الدولية وهي:

١- الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي ينظر إدفيد ريكاردو بحجة أن تقسيم العمل في البلدان متفرد، بحيث في إنتاج السلع التي تمكنتها طباعياً من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفضل من حاجات البلدان من سلع تتمتع بفائدة من بحارة البلدان من سلع تتمتع

٢- الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يرى أن قاعدة النفقات المطلقة لا تكون صحيحة إلا في حالة التجارة الداخلية ولا تصلح لتفسير هيكل التجارة الدولية، ليبهق بقاعدة جديدة أطلق عليها "قانون النفقات النسبية". وحسب هذه القاعدة تقوم التجارة الدولية حينما تفصول النسبة للسلع المتبقية ٣- حيث يشكل هيكل الصادرات السلعية من اقتصاد سلع النفوذ النسبية، في حين ينمون هيكيل الورادات السلعية من القيمة النفوذ النسبية التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات مطلقة أعلى، ومنه فإن التجارة الدولية حسب آدم حيث تقوم أساسا على قانون المفقات المطلقة.

٣- الاتجاه الثالث: هو الاتجاه الذي ينظر إدفيد اقتصاد بورتر من خلال وضعه لـ "قاعدة الميزة التنافسية"، وتقوم هذه القاعدة على تعليم فكرة الميزة التنافسية وتؤهيلها إلى فكرة الميزة التنافسية لكي تعتبر عن تطور إحدى الدول بمعنى في إنتاج سعيّة من خلال قدرة عنصر الإنتاج الحديثة (تكنيولوجيا، رأس المال، البشري...) على الانتقال وإحداث التبادل الدولي.

٤- الاتجاه الرابع: هو الاتجاه الذي يتخذ إدفيد إرنست جالم في التجارة الدولية، مركز الكتب الإداري، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٢.

٢- محمد حمسي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالات الحرف"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

٣- المرجع نفسه، ص ٢٤.

٤- سأسيع عيسى حامد، "الأفكار الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: فضاءة معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ٤٢-٤٣.
وتأسسا على ذلك، يتعدد هيكل التجارة الدولية للسلع - في ضوء قاعدة الميزة التنافسية - على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها ميزات مكاسبية، في حين يتشكل هيكل الورادات السلبية من قائمة السلع التي تتفتر الدولة في إنتاجها إلى عناصر للتمييز التنافسي.

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه القائم على قاعدة القدرة التنافسية، ويعبر عن قدرة الدولة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية إلى جانب تحقيق مستوى معيشي مزايده لمواطني هذه الدولة على المدى الطويل.

الطلب الثاني: تطور الظروف المفسرة لقيام التجارة الدولية

إن قيام اليدائل الدولية يستند في الأساس على فكرة التخصص في الإنتاج، حيث أن كل دولة تخصص في انتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادئها مع غيرها من الدول لهدف الحصول على ما لا توفر عليه من مختلف السلع. وبإتباع النظر في تخصص الدول، بحد أن هذا التخصص يرجع إلى عدة عوامل مختلفة بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، وبعضها مصوب مراحل النمواقتصادي التي تمر بها الدولة وكذا بالإطار السياسي والاجتماعي الذي يسودها، وقد أدى هذا التفاوت بين هذه العوامل مجموعة فيما بين الدول إلى وجود تفاوت موازي في نفقات الإنتاج مما أدى بدوره إلى قيام التخصص والتبادلين الدولي. وقد سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم اليدائل الدولي للسلع والخدمات حيث تعرضت منذ بداية القرن الثامن عشر إلى أسس اليدائل الدولي المفيد لكل دولة من الدول وتقدم تفسيرات لأسباب قيام التجارة بين الدول، ويبراسنا هذه النظريات بعدها عبارة عن حلقات متصلة بعضها ببعض، بل وتعتبر كل نظرية امتدادا وتكملة للنظرية التي سبقتها من خلال تطويرها وسد الغaps التي تراكمها.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي الكلاسيكي للتجارة الدولية

تعتبر نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية نقطة الانطلاق التي بدأ عنها الاقتصاديون النظرية تحليلهم لأسباب قيام اليدائل الدولي حيث لم يكن للتجاريين نظرية مفصلة وتفسير دقيق لهذا الموضوع، وتخلص آراؤهم

في أن "ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد، أي بما لديها من نقود والمعر عن الله اليدين والغرض"، وللتجارة الدولية في اعتقادها ما هي إلا وسيلة للحصول على المعادن نفسه. وعلى العكس من ذلك، يرى الكاتب الكلاسيك أامثلاً ميش تشارترد ريكاردو أن أساس قيام اليدائل الدولي يرجع إلى الامتناع في درجة الإنتاج والتي منها يستطيع البلد الحصول على مزايا تنافسية في السوق الدولي من خلال مفهوم التفوق المطلق في نفقة الإنتاج بالنسبة لدبلامه، والتفوق النسبي بالنسبة لدافيد ريكاردو.

1 ريب حسين عيوس للان، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996، ص 13.
1. قاعدة الميزا المطلقة كأساس لتفسير قيم التجارة الدولية:

تعود أول محاولة حديثة لتفسير التجارة الدولية تفسيراً عالمياً إلى آدم سميث في كتابه "الروعة الأمم"، وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمدت عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وأرجع الأساس الذي تقوم عليه كل منهما إلى "قاعدة أو مبدأ النفقات المطلقة".1

تعتمد النظرية المطلقة على وجود فروق مطلقة واضحة بين بلد وأخر، وتشتهر الدول من هذه الفروق عند قيام التجارة فيما بينها لأنها على حد قول سميث - تعمل ثالثة إنتاج الأرض والعمل في البلد الأول حيث يقل الطلب عليه إلى البلد الثاني وتأتي بدلاً منه سلع ومنتجات أخرى مطلوبة، وبالتالي فإن التجارة الدولية تمكن كل بلد من أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها سلع أخرى بقدر احتياجها إليها. حيث يقول آدم سميث: "إن تقسيم العمل الدولي يجري البلد أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفوق من حاجات البلدان الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس القيمة المطلقة".2

ولكن السؤال الذي لم يजده آدم سميث علاجًا علمياً ومقنعًا هو: ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسه؟ وقد جاء ريكاردو ونظريته الشهيرة في التجارة الدولية للإجابة عن هذا السؤال.

2. التحول إلى قاعدة الميزة النسبية كأساس لتفسير قيم التجارة الدولية:

يرى دافيد ريكاردو أن قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة إلى التبادل الداخلي ذلك لإمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين مناطق دولة واحدة، غير أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى الحال الدولي، حيث ينبغي أن يكون هناك قواعد أخرى تحكم التبادل الدولي. حدددا ريكاردو في إطار نظرية الميزة أو النفقات النسبية.

تحل نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو في أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول، حيث يقول: "أن التجارة الدولية لن تتفيد دولة واحدة بالذات وإنما تفيد جميع الأطراف المشتركة، وأما تقوم فيما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة".3 فاختلاف التكاليف النسبية هو شرط كاف وضروري، ليس فقط للتبادل بين بلدين، وإنما لاستفادة كليهما من التبادل، كما أن تركز الإنتاج في البلدان.

---
1 وسام عيسى حامد، الإتحادات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 117-118.
2 عثمان مصري، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد العربية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 23.
3 المرجع نفسه، ص 24.
المختلفة يقوم على مبدأ التكافؤ النسبية، فكل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج نوع من السلع التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بالنسبة لغيرها إلى أقل درجة ممكنة.

3. نظرية القيم الدولية كأساس لتسهيل قيام التجارة الدولية:

ترك ريكادو تصوره في النفقات النسبية وما تعرّف تكرر ظاهرة تمثلت في العصور البدنية في أن كيف يمكن أن تتبّع هذه النماذج في إنتاج النشاط التجاري الدولي، فهناك جون ستيرزود بنظرية القيمة الدولية لسد هذه الثغرة من خلال استكمال ما أظهره ريكادو عن طرق تحديد معدل التبادل الفني وليس المحتمل الذي سينتج عنه التجارة.

يرى ميل أن "تبادل مراحل منتجات بلد معين مع بلد آخر يتأتى من تكامل برنامج حقياس صادرات بين البلدان وارداقا وارداقا...\\n\\n
[الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلبات على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية." 1 ويبين من هنا أن تقسيم مراحل التبادل الدولي مرهون بالطلب المتعدد ودورته، فنسب التبادل الفعلي وشروط التبادل الدولي -طبقا لهذه النظرية- تحدد وفقا لقوة ومرمون طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو تعداد مكافأة على الطلب المتعدد، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداقا. هذا ما أظهره جون ستيرزود ميل "قانون الطلب المتعدد".

4. نموذج هكشر-أولين وتصحيح الفهم الكلاسيكي لأساس قيام التجارة الدولية:

جاءت مساحة هكشر-أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية التي أتت بها انتهى إليها هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

يرى E.Hesher أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بفترة عناصر الإنتاج اللازمة لتصيرها في منافسة من قبل العمال والمعلومات في السوق. ثم قام بتعزيز نظرية أولين B.Olin التي اعتمدها هكشر متتيلًا أن التفاوت في نسبة عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع مشابهة، ولمهم هو تأثير cliente للنسبة الواحدة في أي مكان بالعالم، كما أضاف بعض العوامل المرتبطة ببطول المستهلكين، وبناء على هذا قرأ أولين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج قد تكون بتأثير بأدوات المستهلكين والتي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

خلاصة القول أن نظرية هكشر-أولين قد أثرت أسابيع قيام التجارة الدولية إلى الافتراق في الوفرة والنسبة النسبية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تأثير أدوات المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول 1. محمد حمضاوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاختلافات المحاسبة العالمية"، محامي الجرائم، ص 28.
بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي (الأرض، العمل ورأس المال) الذي يتوفر بكثرة على إقليمها، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج التي يقل أو نادر وجودها في إقليمها. أما في حالة تساوي البلدين تمامًا في وفرة عوامل الإنتاج، فهناك إمكانية قيام التجارة بينهما طالما أن من الممكن وجود حالات اختلاف في الطلب بين البلدين والراغبين إلى استفز صورة توزيع الدخل القومي وأذواق المستهلكين، وهذا حسب الفرضيات التي بين عليها كل من هكشر وولين نظريتهما.

اختبار ليونتيف العملي لنظريته هكشر-ولين:

منذ صياغة النظرية في الثلاث الأولى من القرن العشرين، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعية فروعها، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبة في عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف يختصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدم هذا العنصر ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الذي توفر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبياً.

ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف لأول مرة سنة 1953، حيث استخدم فيها جدول المدخلات والخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المال/العمل في بعض صناعات التصدير الهمة وفي بعض الصناعات الهمة التي تنتمي سلسلة لبعض الواردات الهمة، وقد تم حساب معدلات (رأس المال/العمل) للدلالة على درجة كثافة العنصرة. واستنادًا ليونتيف من خلال تحليله أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة رأس المال نسبة، أما صادراتها فهي كثيفة العمل نسبة فأذى بذلك الرأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل وأثبت خطاها، وهو ما عرف بانتهاك ليونتيف.

ومع ذلك يمكن القول أن نظرية هكشر-ولين توفر أساسًا علميًا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى نظرية تقريبية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي الحديث للتجارة الدولية

لقد شهدت النظرية البشورة في التجارة الدولية تطورًا كبيرًا ابتداء من عقد السبعينات من القرن العشرين في إطار المفاوضات الرامية لحل لغ ليونتيف الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقة التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر-ولين في نسب توفر عوامل الإنتاج في سياق تحليل لمتى وشروط التجارة الدولية، وبين

1. رعد حسن الصنف، أسسيات التجارة الدولية الحديثة، ج1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص38.
2. جمال حافظ، الحدود التجارية، مؤلفات، ص 32.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

1. نظرية التبادل الدولي كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية

لقد اهتم الاقتصادي ستيفان ليندر

S.Linder

بالتجارة الدولية في إطار ديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي والتفاصيل وآثاره على التبادل الدولي واعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد العوامل الأساسية للتصادقات والواردات المحتملة، كما أعتبر أن الخطأ الاقتصادي في التجارة الدولية بين الدول متراجعة مماثلًا بعين الدول التي يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة التخصيص، ودول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص المواد.

يفرق ليندر عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، وحسب رأيه فإن

الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيها احتياجات مشتركة في نسب عناصر الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول النامية والمتقدمة وترجع إلى عوامل أكثر محدودة من نسب عوامل الإنتاج. 1 ويتم تبادل المنتجات الأولية -حسب ليندر- طبقًا لليزنة النسبية التي تحدد بتوفر المواد الأولية في الدول النامية وندرًا في الدول المتقدمة، مما بالنسبة للمنتجات الصناعية. يمكن أن تكون الميزة النسبية مرتبطة بأسهمة الطلب المحلي على السلع المصدرة، ولذا يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحلية.

ويستعمل ليدر مفهوم "كثافة التجارة" مقياساً لحجم التجارة بين الدول، حيث يرى أنه كلما تشابه هيكلاً
الطلب في بلدين كانت التجارة المتبادلة بينهما أكثر كثافة. 1 وهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول
عقبات أمام التجارة المتبادلة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف
متوسط الدخل وما يترتب عنه من اختلاف في هيكيل الطلب.

2. موجز الفجوة التكنولوجية:

في نظريته على فكرة الاحتكار التكنولوجي الذي يعني لبلد ما ميزة نسبية
في إنتاج سلع حديثة تسمح له باحتكار السوق الدولي لفترة زمنية معينة، وقد أوضح أن الاحتكارات
والتحددات التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام
هذه التكنولوجية الحديثة إلى العالم الخارجي. فالاحتكار الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة ثقية لصالح هذا
البلد مقارنة مع غيره من البلدان، وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول.

ويكسن نطاق هذه النظرية في أن الدولة صاحبة الاحتكار تتمتع باحتكار موقع موروث عند المنبع في إنتاج
وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويرى هذا الاحتكار الموقع بروال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.
وتمت هذه العملية الأخيرة عندما تأكد العملية الإنتاجية شكلها معملي، وتنشأ به دوال الإنتاج للسلعة
للدراسة بين الدول، وتفقد بذلك العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط واتجاه
التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع. 2

ومن خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيراً جديداً للأمزاء النسبية يختلف عن تفسير هكشتر-أولين، فتلك
الأمزاء لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي توجد به بعض الدول
وتحتله موقعًا متغيرًا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمنى بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

3. نظرة دورة المنتج كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

ظل موجز الفجوة التكنولوجية عاجزاً عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التجارة الدولية، وهما:

• لماذا يقتصر ظهور الاحتكارات والتحديات على الدول الصناعية الأكثر تقدمًا مثل الولايات المتحدة
الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حين ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وإيرلندا؟ 3

1. بوشيب حساب، "واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات العقيدة"، راشة، جامعة الجزائر، لجنة اتصالات، 2002، ص. 26.
2. حسني فرح، "التجارة الدولية بين النظرة والتطبيق"، المرجع الخاص، ص. 216-217.
ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصبح لها؟

تمكّن المفكّر الاقتصادي فينون R. Vernon باسم دورة حياة المنتج. فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة ثم حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود، ويقدمها على النحو التالي:

1. مرحلة المنتج الجديد: يفترض فينون أن هذه المرحلة تتم في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية، وأن بلد كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلاً قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الجديدة. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجيا.

2. مرحلة النمو: حيث يبدأ انتشار المنتج تدريجياً وتحسن نوعيته كما يكتسب مزيداً من التطوير والتطوير، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المنكّرة له، وتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج يجعل التحسين في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

من هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها: الاستثمارات الأجنبية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دولياً، وتبدأ الشركات صاحبة الابتكار في إنشاء فروع لها في الخارج –الدول المستوردة للمنتج- سواء كانت دول صناعية متطورة كبلدان أوروبا الغربية أو البلدان المصنعة حديثاً.

3. مرحلة المنتج المبطن: يرى ماكرو مناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عدداً من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة من النواحي التالية:

...
تمام دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة من مختلف الدول، أي أن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال.

- اختفاء الظاهرة الاقتصادية الحجم وخصوص الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمنافسة.

- سياقة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.

- تشادد ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد وهفائي للسلعة في جميع الدول.

بترت على نمطية السلعة استعداد إمكانية حدوث انكماش دوال الإنتاج.

من خلال هذا التحليل، يخلص فرنسإ إلى تقديم تفسير جديد للملغ ليوتيف هو أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نقطة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنموية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسا أعلى نسبا من كثافة عنصر العمل.  

من كل ما سبق يمكننا القول أن تباين السعر الذي تدخل في التجارة الدولية وتباین أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، وإلى اختلاف ظروف الطلب، إضافة إلى الوفرات الناشئة عن حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتميزة وتقسيم الأسواق... إلخ، كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى العوامل السياسية التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية

إن حقيقة وجود دول قومية مستقلة عن بعضها سياسيا وأقتصاديا وبأهداف مختلفة ومنافسة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصلحته حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى، لذا اختارت السياسات المتباينة من طرف كل دولة حسب ما تقضي مصالحها الوطنية، وتراوح بين التحرير والقيود أو الحماية. وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركة التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحصلا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لدوره مبادأه.

ويعبر السياسة التجارية الخارجية عن "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة".

1. سامي هنيفي حام، التجارة الدولية بين النظر والنظوم، مرجع سابق، ص 232.
2. الصادق بوشافا، "الأمراء المعتمدة للاستقلال الحضاري للمتغيرة على القطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدلة، مرجع سابق، ص 33.
الفصل الأول: سياسة حماية التجارة الدولية

من المنقوَل عليه أن التجارة الدولية تأثيرًا على مسار تنمية الدول، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين
- وعلى رأسهم رواد المدرسة التجارية - إلى ضرورة تقييد التجارة الدولية كوسيلة حماية الدول لاقتصاداتها
على الرغم من أنه لم تثبت جمل اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة تبرر
أسباب تقييد التجارة الدولية.

1. مفهوم سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارها الدولية بإتباع وسائل
الحماية المختلفة، وكذا أنه تأثيري وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، ولذلك تعتبر الحماية
التجارية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وفي هذا السياق تميز بين نوعين من أساليب الحماية نوعها فيما يلي:

- أساليب حماية على المستوى القومي: حيث تحمي الدولة بواسطة أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة
  القائمة بباقي دول العالم، وهي تنقسم إلى قسمين:
  - وسائل محددة أو مشجعة: قدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الودائع، مثل التعرفة الجمركية
  والإعانات.
  - وسائل مفيدة: تؤدي إلى الإزلاج أو منع القيام بعمليات معينة، مثل نظام الحصاد والرقابة على الصرف.

- أساليب حماية على المستوى الإقليمي: حيث تقوم مجموعة من الدول تناقل مصالحها أو تقع في إقليم واحد
  بحماية أنشطتها المحلية محتشدة في مواجهة باقي دول العالم، وتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلبية الدولية
  والتكامل الإقليمي.

2. مبادرات الحماية:

يقدم أنصار تقييد التجارة الدولية العديد من المبادرات أو الحفاظ، يقسمها الاقتصادي هاري جونسون
إلى مبادرات اقتصادية ومبادرات غير اقتصادية.

- المبادرات الاقتصادية: تمثل أبرز المبادرات الاقتصادية على سبيل العدد لا الحصر في الآتي:
  - حماية الصناعات الناشئة: وتعتبر من أبرز الحفاظ المبرر لسياسة الحماية وأشهرها على الإطلاق.

1. السيد محمد أحمد السرعي، اقتصادات التجارة الخارجية، مراعي ساب، ص 133.
2. محمد بوزن، أساليب التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د.ب.ن)، 1993، ص 258.
تتضمن هذه الحجة، تعتمد سياسة الحماية كإجراء مؤقت يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة في بداياتها

- توفير مقومات النمو والاستمرار حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة.

- حجة الصناعة في الاحتراس: وهي عكس الحالة السابقة، فحماية تكون ضرورية للمحافظة على الصناعات
القديمة مساعدةً على إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة لاستجاع قدراتها التنافسية.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تقوم هذه الحجة على أن الحركة الاقتصادية تؤدي إلى خصخص الدولة في إنتاج
عدد محدود من السلع تتمتع في إنتاجها بترحيب نسبة ما يجعلها عرضة إلى نكسات كبيرة في أوقات كسائر أوراق.

- محاربة سياسة الإغراف: تمنع الدول سياسة الحماية محاربة سياسات الأسواق الإغراف المنتشرة من قبل شركات أجنبية،
ونذلك بفرض رسوم جمركية.

- محاربة البطالة: يتضمن محاميات المنتجات المحلية في حالات الكساد والر konkود الاقتصادي، وذلك هدف الإسهاب
في تحليل الاقتصاد القومي من مشكلة العمالة. فحماية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية مما يدفع
الصناعات المحلية إلى الإنتاج أكبر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل وامتصاص
البطالة.

- تحقيق معدل التبادل الدولي: يرى أصحاب الحماية أن فرض الضريبة الجمركية علىوارادات يؤدي إلى
اضطراب المصدر لخفض تكاليفها للمحافظة على حجم صادرات، وذلك من شأنه تحقيق معدل التبادل طاما أن الدولة
ستحقق على كميات أكبر من الوارادات مقابل ذات الكمية من الصادرات.

- الميزات غير الاقتصادي: يمكن احتكار أهمها في النقاط التالية:

  1. حجة الدفاع والأمن: تعتبر من أكثر المحتجج رواجا لتقيد التجارة الخارجية، وهي تقوم على حماية الصناعات
التي قد تتعرض القمز والمنشآت الاستراتيجية لتأمل قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترة الحرب.

  2. حجة حماية القطاع الزراعي: فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ما قد يضر
بمنطقة المزارعين ويفتح الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.

- المحافظة على الطابع الوطني: فتحريج التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي يؤدي إلى ارتباط
السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وتأتي سياسة تقيد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التبعية والحفاظ على السيادة
الاقتصادية والطابع الوطني.

---

1. عبد الباسط و. ف. سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، (د.ب.ن)، 2000، ص 27.
2. المرجع نفسه، ص 29.
الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الدولية

يعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادي تحرير التجارة الدولية، لبسط بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية
آدم سميث ودافيد ريكاردوس على مبدأ التحرير. وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية توجهها متزايدا نحو قبول تحرير التجارة الدولية نظرا للظروف التي ميزت المنظمة الاقتصادية الدولية من جهة، وكرد فعل على سلبيات النزعة الحمائية من جهة أخرى.

1. مفهوم سياسة الحرية التجارية:

تعتبر سياسة الحرية التجارية عن "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى". 1 تمثل تغييرات أو حتى تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية. فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثلية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن الهدف من السوق هو تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، ينظر مؤيد الحرية التجارية إلى التجارة الدولية بنفس نظرةً إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرًا من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، فالتجارة الدولية تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، ما يعني في النهاية تكاليف التحلية في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعها.

2. مصبات التحرير:

على خلاف مؤيد تقسيم التجارة، تمكن أنصار التحرير من تأديث أجاهم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، إلى جانب حجم اقتصادية ثانوية أخرى تفسرها في الآتي:

- منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي: تعتبر هذه الحجة الأساس الذي يُستند إليه أنصار الحرية التجارية في طرحهم، ونفادها أن تحرير التجارة الدولية من شأنه تخصيص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بجزء نسبة - مطلقة أو مكسومة - أكبر، فيزياد الحجم الكلي من السلع المنتجة بُدأت القدر من الموارد الإنتاجية من جهة، وتتوفر لها السلع التي لا تتمتع فيها بجزء نسبة تكاليف أقل مما لو قامت بإنتاجها محلية من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق استخدام أثري للموارد المتاحة وزيادة في رفاهية المجتمع.

1. السيد محمد أحمد السربيري، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 114.
تشجيع التقدم التقني: ينتج عن تحرير التجارة الدولية قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يشجع على التقدم التقني من خلال تحفيز الصناعات على تحسين طرق ووسائل الإنتاج للتمكن من الاستمرارية في سوق قائم على المناقصة.

✓ تحقق مصلحة المستهلك: يوفر تحرير التجارة الدولية منعقة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية اختيار الباليدات الوطنية والأجنبية، مما يعني لهم فرصة تعظيم مفانتهم باختبار الأحجام والأقل سعرًا.

✓ الحد من قيام الاحتكارات: تمم سياسة الحفية التجارية قيام الاحتكارات، أو على الأقل تعصب ذلك، خاصة مع سيادة مبدأ المناقصة بين المنتجين مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف إلى أدنى حد، الأمر الذي يعود من قيام الاحتكارات في الداخل لكون المستهلك بواجه المحتكر بانتظاره للسلع الأجنبية.

3. منهج تحرير التجارة الدولية:

بعد قطاع التجارة الخارجية حد حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني والتغيرات الاقتصادية الكلية والجزوية، ينجب أن يراعي عملية تحرير إصلاحات إستراتيجية على مستوى بيئة القطاعات الاقتصادية أو ما يطلق عليها السياسات الاقتصادية الهيكلية. فعملية تحرير التجارة الخارجية تدرج ضمن جداول السياسات الاقتصادية الهيكلية، وأي تغير في طبيعة تنظيمها يجب أن يراعيه تغييرات على مستوى المبادئ الاقتصادية الأخرى وهي:

- أسعار الصرف والحدودية وتأهيل المؤسسات المحلية، وأنظمة الأسعار والتجارة الخارجية. ويتم ذلك على النحو الآتي:

 أسبوع الصرف: يعبر سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقترنا بعدد من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. 1

تؤدي الورادات إلى خلق طلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تنشأ الطلب الاجنبي على العملة الوطنية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني. إذا فسخر الصرف يعتبر مهازا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية وهو عنصر مهم في عملية تحرير التجارة الخارجية، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتمتع بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، كما أن أسعار الصرف هي الكيفية لتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من أجل معرفة مقدار المكاسب من التجارة الخارجية.

اًضافة إلى كل ذلك، على الدولة توفير عملة محلية والعملة الأجنبية بقدر كاف من أجل إتمام صفقات الاستيراد والتصدير لأن أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الخارجية وحجمها.

1. عبد العليم بركان، محمد يزوس، اقتصاديات الصرف والصرف والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص. 470.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرر ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

الخصائص وتأهيل المؤسسات المحلية: بالنسبة إلى الخصائص أو الخصوصية في العملية التي قد تؤدي إلى الحد من دور الدولة والرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وملكية وسائل الإنتاج، و تكون عملية الخصائص مراقبة لعملية تحرير التجارة الخارجية من أجل إضفاء نوع من الشفاوية والحفاظ على المؤسسات الاقتصادية العامة في حقل التجارة الخارجية لأن ذلك يولد تسامي الفرص بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العضوية وتبسييرها وفق معيار الربحية واقتصاد السوق.

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات، فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع أية تطورات وتوافق وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي افتراض طرق التقوية، ويركز أساساً على الاستثمارات المادية وغير المادية في جلبي التكنولوجيا الحديثة. ويعمل تأهيل المؤسسات عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، واقتناء معدات الإنتاج الحديثة من أجل توفر منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

عملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب أيضاً تأهيل المؤسسات المحلية من أجل رفع قدراتها التنافسية والصدام أمام المؤسسات والسلع الأجنبية المناسبة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدولة والعالم الخارجي.

верхر الأسعار: هي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، وتستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التسهبات السوقية وتحرير قيمتها وحرية بحلاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق.

وتحرير التجارة الخارجية سوف لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لأنية السوق، فمن ناحية دعم الدولة للأسعار فإن ذلك يمكن أن يقللها أعباء ونفقات هي في غنى عنها إذا استوردها من الخارج حيث يمكن أن توفرها أسعار أقل.

---

2. جمال زريق، بوزعور عمر، الضرورية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.
المبحث الثاني:

النظام التجاري الدولي ودوره في تحرير التجارة الدولية

عرف العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التغيرات والتحولات تشير في مجملها إلى وجود مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي عملت على تكوين نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالتحرر وإزالة القبود والاندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ليصبح تمرير التجارة الدولية ضرورة لا خيارا أمام الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية والانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة في ظل نظام اقتصادي دولي سلطته الأساسية العولمة.

وقد تجسد تمرير التجارة الدولية في اتجاهين اثنين، مثل الأول في النظام التجاري متعدد الأطراف والذي أصبح منذ بداية تسعينات القرن الماضي تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة كدليل على الامتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وفي المقابل ظهر النظام التجاري الإقليمي والذي أصبح يمثل جزء مهم من التجارة الدولية.

في هذا السياق، ستتوجه في هذا البحث إلى التعريف بالعوامل كمسننة أساسية للنظام الجديد للتجارة الدولية، ثم النظام التجاري الدولي الجديد مختلف المؤسسات التي مثلته، وكذا التعريف بالنظام التجاري الإقليمي ودوره في تمرير التجارة الدولية.

المطلب الأول: العوامل: السمة الأساسية للنظام التجاري الدولي الجديد

تؤثر العوامل متساوية وتجاوزًا الحديثة العالم صوب ربط الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي للعديد من المجتمعات وجعلها أكثر قوة، وتتعزى عملية توسعة التجارة الدولية إحدى أهم مظاهرها.1

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

فناغ استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وقد ثارت العديد من التساؤلات والجدل حول مفهومها والجهة التي تقف خلفها والأثر المتوقع منها.

1. تعريف العولمة الاقتصادية:

يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة والانتقال الأموار والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق دولية

1. عمحمد الأشمون، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل المقابلة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2007، ص 426.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرر ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

واحدة تطرف الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأوبيائها ورعاياها. وتتمحور العناصر الأساسية لظاهرة العولمة حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تجمّع كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

ما سيبدأ remedy أن التعدد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في مفهوم العولمة، فهي تتجسد أساساً في جانبها الاقتصادي بدرجة أكبر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة. وقد اتفق معظم المشاركين في مناقشات الدورة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العولمة والعقلية" عام 1997 على أن العولمة هي ظاهرة ذات ركزية اقتصادية في طبيعتها تمتلك الشركات المتعظمة الجنسية أداة الفعالية، وإن كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية.1

2. معالم العولمة الاقتصادية

عند التأمل في المرحلة الحالية، يُجَد أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي له من المعالم والخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة، ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص كما يلي:

- القطبية الاقتصادية وسياق أية أراضي السوق: شهدت بداية تسعينات القرن العشرين الهجرة النظام الاشتراكي، فأصبح هناك نوع من الانفراد بالقائمة القطبية الاقتصادية الواحدة بوعظة النظام الرأسمالي وسياقة موجة اقتصادية وآلات السوق وما تبع ذلك من اتجاه إلى حرية السوق سواء في الداخل أو الخارج وباتداد الظروف في إطار من التنافسية والجودة الشاملة.

- تزايد الأطراف نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: أدت التحولات التي عرفتها العالم منذ تسعينات القرن الماضي - وخاصة تزايد تحرير التجارة الدولية إلى تزايد الترابط والتشابك بين أجزاء العالم، وتأكيدي عالمية بين دول العالم المختلفة، ويتوافق هذا المفهوم مع معين "تعاظم التشابك بين البلاد الناجرة حيث يخلق هذا التشابك علاقة في التاجيين بين كل بلد وآخر بأو بين مجموعة وأخرى من البلدان بحيث يكون كل طرف تابعاً وتبعاً للطرف الآخر في الوقت نفسه."2

1. باتر محمد علي ورود، العالم ليس مهج: معالم العولمة، على النسبية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص1، 43.
الفصل الأول

 التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

✓ إعادة تقييم العمل الدولي: حيث أتاحت الثورة التكنولوجية وتعظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي قادت من خلال سياساتها إلى تدوين الإنتاج إمكانات جديدة للتنصيق، ما أدى إلى ظهور أنظمة جديدة لتقسيم العمل الدولي لم تكن معروفة.

✓ الثورة العالمية والتكنولوجيا الحديثة: شهد العالم ثورة عالمية جديدة في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا كيفية المعرفة والتي تبت من خلال النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث عُرفت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية وساعدت على ارتباط الأنظمة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا ما أدى إلى تزايد الاعتماد البيني بين الأسواق وساهم في تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي.

✓ تزايد في تكثيف الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر هذه الشركات -عامة النشاط أو عابرة القوميات- من أبرز سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فمن خلالها تم تجري عملية عولمة الحياة الاقتصادية ومحاولات توحيد السوق الدولية للسؤال ورؤوس الأموال والتقديرات ... بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه في التجارة الدولية حيث تمثل التجارة بين فروعها - أو ما يسمى بالتجارة البينية - ما يعادل ثلث (1/3) التجارة الدولية.

✓ تمثل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية: أصبحت التكتلات الاقتصادية مراحل أنواعا واقعا ملمعا ومتفاها هاماً من متغيرات النظام الدولي، وهي تهدف إلى زيادة درجة التعاون الاقتصادي حسباً فيما يتعلق بالتجارة الدولية، سواء فيما يتعلق بالتجارة الثنائية بين دول التكتل أو علاقة التجارة الثنائية بين دول التكتل من ناحية ودول العالم الأخرى من الناحية الأخرى، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف قارات العالم والتي أصبح بها تأثيرا قويا على التجارة الدولية.

الفقرة الثاني: أركان العولمة الاقتصادية ودورها في تمرير التجارة الدولية

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية ابتقت عن مؤتمر بريتون وودز المعقد في جويلية 1944 في مدينة نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية.

1. النظام النقدي الدولي:

✓ تعريفه.

يتكون الركن الأول لنظام النقد الدولي في النظام النقدي الدولي الذي يشرف على مكوناته وأمليه صندوق النقد الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبناها مختلف الدول، وقد تم تأسيسه استنادا إلى اتفاقيات بريتون وودز عام 1944، غير أنه لم يبدأ مزاولة نشاطه إلى غاية سنة 1947.

1. محمد صديق, دولت النامه والعالم, دار الحکمة للنشر والتوزیع, القاهرة, 2003, ص. 28.
تدور نشاطات الصندوق تحت ثلاثة محاور رئيسية هي: الرقابة، الإشراف والمساعدة الفنية، وتقوم مهامها على حسب الإجراءات التي غالبًا ما توجد بشكل مفرد في حزمة متكاملة تسعى إلى تعليم الخصائص على الممارسات المثلى للمال.1

دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية:

لا يعتبر تحرير التجارة الدولية من المهام المباشرة لصندوق النقد الدولي، وإنما يتمثل دوره في الأهداف والمهام التي يضطلع بها من أجل تحسين عمليات وصفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف وتسوية الم والفواتش وذلك من خلال:

- إلغاء الرقابة والقويد على الصرف التي تعيق التجارة الدولية، والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدافعون التجارية الجرث جناب الدول الأعضاء في الصندوق.
- العمل على تحقيق التمويل في التجارة الدولية، ومن ثم الحفاظ على مستويات الدخول والعمالة وتنمية الموارد الإنتاجية.3 فصدوق النقد الدولي يسعى إلى تحسين قطاع التجارة الخارجية وضبط التنسيق الاقتصادي عن طريق التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح;
- تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول، ومنع القيود على الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية أكثر سلاسة ويسر;
- العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها، وتحقيق مستويات عالية من التنظيف والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية جميع الدول.4

المصادر المالية الدولية:

المصادر المالية الدولية:

تعتبر:

- النظام المالي الدولي: 2

يتمثل الركن الثاني في النظام المالي الدولي تحت إشراف البنك الدولي IBRD الذي يعتبر من أهم المؤسسات الدولية المكملة في مجال التمويل الدولي، وقد تم إنشاؤه أيضًا استنادًا إلى اتفاقيات بريتون وودز عام 1944، وباشر أعماله في واشنطن عام 1946 ثم تم ربطه بالأمم المتحدة بوصفه وكالة متخصصة عام 1947.5

دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية:

لا توجد هناك علاقة مباشرة بين البنك الدولي وعمليات تحرير التجارة الدولية، إلا أنه يمكن الربط بين بعض مهامه وبين عمليات تحرير التجارة في العالم من خلال النقاط التالية:

1 . عاكف يوسف صوفان، المنظمات الاقتصادية الدولية، دار الإخوة للنشر، القاهرة، ط:1، 2008، ص: 247.
2 . علي عبد الله أبو شرار، الاصناف الدولي، دار المسيرة، الأردن، ط:1، 2007، ص: 494.
3 . عادل ينسي، عادة النظام الاقتصادي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط:2، 2004، ص: 83.
4 . علي عبد الله أبو شرار، الاصناف الدولي، مرجع سابق، ص: 494.
5 . عاكف يوسف صوفان، المنظمات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 253-254.
الفصل الأول

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

- تقدم قروض البرنامج والتي هي قروض تمنح لتمويل برنامج إمدادي أو قطاعي أو تمويل عملية الاستيراد، فالبنك الدولي يمكن أن يقدم قروضاً في الحالات الطارئة كالأزمات الاقتصادية وقرضاً لتمويل عمليات الاستيراد.

- يهدف البنك الدولي استعداده لنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح والتي تتكيف فيها الاستثمارات الأجنبية، أي أن في أولوياته مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح وهذا بذاته يعتبر تشجيعاً على تطوير التجارة الخارجية حيث يجعل الدول تسعى إلى تجاري خارجية بغية الاستفادة من المساعدات والامتيازات التي تقدمها البنك.

- سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على حصول أو تمويل اقتصاد الدولة المعنية إلى اقتصاد السوق والاقتصاد بقطاعاته من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجياً، بما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكلفة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية أيضاً.

3. النظام التجاري الدولي:

بالإضافة إلى النظام النقدي والمالي، كان لابد كذلك من إصلاح التجارة الدولية عبر بناء هيكلة تتحكم قواعد ونفاذ الرئيسيات في إطارها الدول المتضمنة والمتفق عليه بإطار الحركة التجارية فيما بينها بواسطة تبادل الحر.

وعُرف النظام التجاري الدولي على أنه "لكن كل المكون من مجموع المؤسسات والبلدان والمنظمات الدولية العاملة في حقل التجارة الدولية، والتي تنشأ عبرها علاقات التصدير والاستيراد وعلاقات أخرى مالية وتقنية في إطار الأس وعدوى القواعد الجديدة التي أدت بما تلبس الأولويات الشهيرة للганات وتبنتها المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاقتصاد العالمي مهدف تحرير التجارة الدولية من كل القيود والحواجز التي تحد من تطورها، مع خلق توازن في المعاملات التجارية الدولية ما بين المؤسسات والبلدان".

لم ينحذ الركن الثالث - والمتمثل في النظام التجاري الدولي - ولم يوجد وضع تنفيذ، واقتصر الأمر على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي اشتملت على المبادئ والأسم وقواعد التي تحكم النظام التجاري الدولي الجديد إلى المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها اتفاقية الجات إلا أنها لم تكن بنفس قوة الضياعين الآخرين إلى غاية مطلع عام 1995، حيث تم وضع أسس النظام.

---

1. يلحب عبد الكلام "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، المركز الجامعي.
2. تحرير التجارة، الطبعة الأولى، دار النشر، دمشق، 2001، ص. 64.
التجارة الدولية الجديدة: من صندوق النقد العربي إلى التفاوض على تجديد المنظمة

الفصل الأول

لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة من جامعة الدول العربية فيما يتعلق بتعزيز الزراعة وتعزيز التجارة.

الفرع الثالث: العولمة التجارية

تعتبر العولمة التجارية الركن الأساسي للberapa والزاوية للعولمة الاقتصادية، حيث يتم تحويل من جانب الدول الرأسمالية بفوائد تجارية، ومكسيكو الإفراط في تيار العولمة إلى منافسة المطر على التكنولوجيا الحديثة وتجميع فرص النمو من خلال تنفيذ الاستثمارات الأجنبية ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر في الدول النامية. وقد تم تجربة التجارة الدولية خلال القرن الماضي أكثر الأشكال المتطرفة للعولمة، حيث عرفت التجارة الدولية تطوراً كبيراً بعد فترة الركود التي امتدت بين الکايين الكبير والحرب العالمية الثانية، ووصل معدل نموها إلى 6% سنوياً لضغط حجم المبادلات التجارية الدولية سنة 1997 بمقدار 14 مرة عن ما كان عليه سنة 1950 على عكس الإنتاج العالمي الذي لم يتضاعف سوى بمعدل 4.4% (أي تضاعف حوالي 5.5 مرة فقط) لنفس الفترة.

الجدول رقم 01-10: تطور حجم التجارة الدولية في الفترة الممتدة من 1995-2010

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاقتصاد %</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الدولة المتقدمة</td>
<td>13.6</td>
<td>11.7</td>
<td>2.7</td>
<td>7.1</td>
<td>8.6</td>
<td>7.4</td>
<td>10.6</td>
<td>5.3</td>
<td>3.4</td>
<td>-</td>
<td>12.4</td>
<td>9.1</td>
</tr>
<tr>
<td>صادرات %</td>
<td>13.6</td>
<td>13.6</td>
<td>1.9</td>
<td>6.1</td>
<td>8.7</td>
<td>5.7</td>
<td>8.8</td>
<td>3.3</td>
<td>2.3</td>
<td>0.9</td>
<td>11.4</td>
<td>8.9</td>
</tr>
<tr>
<td>واردات %</td>
<td>12.6</td>
<td>13.3</td>
<td>0.3</td>
<td>5.1</td>
<td>8.0</td>
<td>6.3</td>
<td>9.1</td>
<td>4.0</td>
<td>2.6</td>
<td>0.9</td>
<td>11.4</td>
<td>9.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الاقتصاد النامية</td>
<td>15.1</td>
<td>7.8</td>
<td>9.2</td>
<td>4.1</td>
<td>8.7</td>
<td>8.9</td>
<td>10.9</td>
<td>14.6</td>
<td>10.8</td>
<td>6.9</td>
<td>15.7</td>
<td>7.4</td>
</tr>
<tr>
<td>صادرات %</td>
<td>15.1</td>
<td>7.8</td>
<td>9.2</td>
<td>4.1</td>
<td>8.7</td>
<td>8.9</td>
<td>10.9</td>
<td>14.6</td>
<td>10.8</td>
<td>6.9</td>
<td>15.7</td>
<td>7.4</td>
</tr>
<tr>
<td>واردات %</td>
<td>13.8</td>
<td>9.2</td>
<td>8.2</td>
<td>12.8</td>
<td>9.8</td>
<td>11.4</td>
<td>16.4</td>
<td>10.2</td>
<td>6.1</td>
<td>3.3</td>
<td>16.9</td>
<td>10.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بالنسبة لسنة 1995: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، ص. 15.
- بالنسبة لسنوات 2006-2010: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص. 279.

وقد تسارعت حركة المبادلات التجارية الدولية منذ 1990 بشكل كبير، حيث سجل حجم المبادلات التجارية الدولية خلال عقد التسعينات و crian 6% بالنسبة للمبادلات الدولية ومعتال 6% للاوارد عقوباً 5.

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

على معدل نمو خلال عقدين الثمانينات والتسعينات عام 2000 بلغ 12.4% حيث ارتفع أداء الصادرات والواردات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء رغم التراجع الذي شهدته عام 1998. ويمكن ارجاع هذا التطور إلى عدة أسباب أهمها:

1. تحلل معظم الدول عن سياسة الحمائية التي كانت تنتهجها إلى غاية منتصف الثمانينات، وتبنيها لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم محاورها;

2. التقدم في تحرير التجارة الدولية من خلال خفض التعرفات الجمركية والقيود غير الجمركية، وتسوية النزاعات التجارية في إطار الجهود التي بذلتها الجموع منذ تأسيسها عام 1947 ثم خلفها المنظمة العالمية للتجارة;

3. تزايد وتضارع حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وتطوير الاستراتيجية المتبقية من قبل أكبر الشركات العالمية.

استمر تطور حركة التجارة الدولية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة بنسبة متفاوتة، غير أنها سجلت تراجعا خلال منتصف العقد الأول (2000-2005) ليتلد معدل نمو التجارة الدولية من 12.4% عام 2000 إلى 7.4% عام 2005 بسبب ارتفاع أسعار النفط والخامات الأولية بصفة عامة، وكتبت أزمة الكساد التي ضربت أسواق السلع الرأسمالية وهو ما يفسر تراجع حجم صادرات وواردات الدول المتقدمة، في حين حافظت الدول النامية –والاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص- على نوع من الاستقرار في حركة مبادلاتها التجارية خلال نفس الفترة نتيجة تنسيك كميات السلع والخدمات المصدرة والمستوردة سواء بالنسبة للخدمات أو المنتجات الزراعية وحتى بالنسبة للخدمات والسلع التكنولوجية. في حين شهد المتوسط الثاني من العشرين الأولي لل ألفية الثالثة حالة انسحاب في حركة التجارة الدولية عقب الأزمة المالية العالمية بمعدل -11.7% سنة 2009 شملت الدول النامية والمقدمة معا، لتنوع مجددًا في عام 2010 محققة معدل نمو بلغ 13.6%.

في الأخير يمكن القول أنه رغم التحسن الذي عرفه الدول النامية في مجال التجارة الدولية كنتيجة لاندماجها في النظام التجاري الجديد، إلا أنه لا يزال عليها بذل المزيد من الجهد بصفة فردية أو إقليمية، وكذا بالتعاون مع الدول المتقدمة أو التعاون جنوب حلف توازن في الأسواق خاصة وأن العالم تتزايد فيه اليوم مظاهرة العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية.

---

1. نيل حشدا، اتحادات ومنظمات التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصادات العربية، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب.ن)، 2001، ص 15.
2. محمد صفت قبل، الدول النامية والعولمة، مرجع سابق، ص 62.
المطلب الثاني: تحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد

كما ذكرنا سابقاً، فقد أصبحت العولمة تشكل النمط الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي حاملة شعار التحرير والتنافس، وقد تطورت معها -على وجه الخصوص- مع بداية تسعينيات القرن العشرين مبادئ المنظمة العالمية للتجارة كبدائل للاتفاقية العامة للтарifs والتجارة للتو تنظيم والإشراف على النظام التجاري الدولي، نظام أصبح يشكل أهم القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية ويهدف إلى تحقيق نمو التجارة الدولية وتحريرها.

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للтарifs والتجارة -الجات-

كان توقيع اتفاقات بريتون وودز -التي أسست لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي- تعبيراً عن الإرادة الجماعية للتصدي لنتائج السلبية للحرب العالمية الثانية على المستوى الاقتصادي، وكان لا بد كذلك من إصلاح التجارة الدولية عبر بناء هيكلة تقوم بتشريع قواعد واتفاقيات تلزم بما في الانتقال إلى إطلاق الحركة التجارية فيما بينها بواسطة التبادل الحر، وقد أدت اجتماعات عدة بين عامي 1946-1947 إلى توقيع الاتفاقية العامة للтарifs والتجارة التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمراحل ما بعد الحرب.

1. التعرف بالجات:

General Agreement on Tariffs and Trade- (ويهي الأحرف الأولى للترجمة الإنجليزية) كتبية عن المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف سنة 1947 للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات التي كانت تفرض التجارة الدولية، حيث كلفت المفاوضات بتوفيق الاتفاقية العامة للтарifs والتجارة في 20/10/1947، وأصبحت سارية المفعول منذ 01/01/1948.

تعبر الجات في محاولة عن محاولة الدول العودة تدريجياً إلى سياسات تحرير التجارة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي تعبر بأنها "معاهدة دولية لمتعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والالتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموافقة عليها -التي تعرف اصطلاحاً بالأطراف المعاهدة- بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلبية، متعلقة في ذلك من المبادئ التي سنتها الظروف الكلاسيكية وفي إطار القواعد المبينة عن فلسفة التجارة الخارجية."1

كان من مهام الجات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع، والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاق (وتسنى الأطراف المعاهدة). وأمام فشل مشروع إنشاء منظمة

1. فصل علي منى، الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2000، ص 16.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

الفصل الأول

التجارة الدولية التي تم الإعلان عنه ضمن ميثاق هافانا، وقد ظلت الجائزة -رغم طابعها المؤقت- المدير الوحيد الذي يدير التجارة الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

وقد كانت اتفاقية الجائزة بمثابة إطار قانوني لتسهيل المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة، وتعتمد على عدة مبادئ أهمها:

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يعنى أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخرى، ويلزم البلد العضو بموجب هذا المبدأ تمنح جميع الدول نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها لأي من الدول.

2. المعايير الوطنية: ينصح هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد- بعد دفع الرسوم الجمركية- نفس المعاملة التي يلتقاها المنتج الوطني المماثل.

3. مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: ينصح هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحماية الأخرى.

4. مبدأ التمكين: ينصح على أن الدول المتقدمة الأعضاء تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.

تزايد عدد المنظمين -أو المعاهدين- اصطناعاً إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ تأسسها كما يبين الجدول رقم 01-01.


<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الأعضاء</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>23</td>
<td>1947</td>
</tr>
<tr>
<td>48</td>
<td>1967</td>
</tr>
<tr>
<td>99</td>
<td>1979</td>
</tr>
<tr>
<td>105</td>
<td>1992</td>
</tr>
<tr>
<td>118</td>
<td>1994</td>
</tr>
<tr>
<td>128</td>
<td>1996</td>
</tr>
<tr>
<td>132 (حتى ديسمبر 1997)</td>
<td>1997</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: فضل علي مرين، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 32.

1. إبراهيم الخشوا، الهوية والأخلاف: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية الاقتصادية، مركز الدراسات العربية، بيروت، مارس 1995، ص 16-17.
2. دور الجذور في تحرير التجارة الدولية:

اعتمد نظام تحرير التجارة الدولية على سلسلة من المفاوضات التجارية التي عقدت تحت مظلة الجذور (انظر الجدول رقم 01-03)، وقد ركزت هذه المفاوضات على تحرير التجارة الدولية في السلع عن طريق تخفيف وتغيير التعريف الجمركي وتخفيض الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع، وكان ذلك خلال الفترة 1947-1961، أي في الجولات الخمس الأولى، في حين تطورت المفاوضات خلال جولة كينيدي إلى مكافحة الإغراق.

أما جولة طوكيو فقد تم التوصل خلالها إلى تسعة اتفاقيات هامة: العوائق الفنية أمام التجارة، قواعد التقييم الجمركي، الإجراءات الخاصة بترخيص الاستيراد، إجراءات مواجهة الإغراق، الدعم والإجراءات المضادة. المشتركة الحكومية، التجارة في اللحوم البشرية، التجارة في منتجات الألبان، والتجارة في الطائرات المدنية. وقد جاءت جولة الأورجواي لتصبح آخر جولة مفاوضية للحوار، وشارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء بلغ عددهم 123 دولة معظمها من الدول النامية. وقد بدأت الجولة في 29/06/1986 وانتهت في 15/12/1993، واعتمدت الدول المشاركة فيها نتائجها الرسمية في مدينة مراكش بالمغرب في 15/04/1993.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجدول رقم 01-03: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>المواضع المطرحية</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية وперود مكافحة الإغراق</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقية الإطارية</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الجذور، الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: آن ماكري، "جدول أعمال الدروحة للحوار"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 3، سبتمبر 2002، ص 6.

---

^1 حمو الشرifo، "مكة الأداء: اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسطلانيا، الجزائر، 2009، ص 23.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومنطقات الاستدامة
الفصل الأول

تعتبر حولة الأوروجواي أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق بسبب إقرارها إنشاء منظمة التجارة العالمية، كما أنها تمت العديد من الجوانب الخاصة بمحاولات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة لما حيث نطاقها والشروط التي اقتطعت عليها، فقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار وهو رقم لم تسجل أي جولة أخرى من جولات الجات، بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40%.

كما أدلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية، وكذا في جوانب المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي أدخل لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات GATS، وكذا المجال الخاص بالملكية الفكرية فيما عرف باتفاقية التجارة في الملكية الفكرية.

إن المنتج تطبيق اتفاقيات الجات يلاحظ أن تحرير التجارة الدولية مس وقفة قوى السلع الصناعية، في حين ظلت السلع الزراعية والمنسوجات والملابس خارج هذا الاتفاق -وهي السلع التي تمثل العديد من الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجها- لتنطلق بتجارة المنتجات الزراعية خاضعة للنظام متوسط الأطراف، ولم تستطع حولة الأوروجواي تحقيق تحرير شامل لهذا القطاع، بل اكتفت فقط بتحليل الحواجز غير الجمركية إلى حواجز حمرية، وهو يعتبر إيجازاً هاماً في النظام التجاري الدولي الراهن.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

لم تكن اتفاقيات الجات في سياقها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المعروف عليه رغم مكانها وأعمالها، فقد وجدت كبدائل للمنظمة المقترحة في مؤتمر هافانا، كما أنها نشأت في ظروف اقتصادية وسياسية تختلف تماما عن الظروف التي عرفت سنوات الثمانينيات (وهي العشرية التي عرفت انطلاق حولة الأوروجواي)، الأمر الذي دفع الأطراف المتفاوضة في إطار حولة الأوروجواي إلى طرح اقتراح إنشاء منظمة عالمية بأجهزة دائمة لها الكفاءة في متابعة تطبيق اتفاقات التجارة الدولية ومواكبة السياسات التجارية الدولية، وقد جاء "إعلان مراكش" البيان الختامي لحولة الأوروجواي - في مادته الأولى والثانية- ليجسد هذا الاقتراح ويبعد أحد أهم أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

1. التعريف بمنظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية "منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية لتكون إطار المؤسسي المشترك لسرد العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في مسائل المتعلقة بالاتفاقيات والأدوات القانونية المقررة بها"، فهي تمثل إطار قانونيا مزخا للكافة الأعضاء ينفذ كافة الاتفاقات والجوائز المتعلقة بما. وقد بلغ

1. علي عبد المولى، "إمكانية اتفاقية أعضاء دول الحزب في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة": مرور سابق، ص 24.
2. علي عبد المولى، "التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة وطنية للإرشاد الثقافية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 67.
عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة 128 دولة سنة 1995، ليبلغ عدد أعضائها 153 دولة في جويلية 2008 (أظهر الملحق رقم 1)، وبإمكان أي بلد غيرعضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للانضمام.

وقد أتبث المنظمة العالمية للتجارة يمام هذه المادة الثالثة لاتفاقية مراكش تسعى لتحقيقها والعمل

على فعاليتها، نستعرضها في النقاط التالية:

- تمكّن المنظمة تنفيذ وإدارة وإعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف;
- تنشر المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات (المشار إليها فيما بعد باسم تفاهم تسوية المنازعات);
- تدبير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم آلة المراجعة)
- تصغر النزاعات في إطار السياسة التجارية، ويتكون من مجموعة من الأجهزة والآليات التي تمكّن المنظمة من إدارة أعماماً على نحو يضمن تسيير النظام التجاري الدولي على النحو المطلوب، وتتألف من:

- المشرف الوزاري: يعتبر الجهة الرئاسية للمنظمة، ويضمن مشاركة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويتمتع مرة كل ستين على الأقل، ويضطلع المشرف بتنفيذ مهم المنظمة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما أن له سلطة أخذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- المجلس العام: يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويكون الإشارات على التنفيذ اليومي للمهام المنظمة، كما يتولى المجلس التنفيذ الوزاري فيما بين فترات الاتجئ، ويفريق المجلس العام بمهمة هيئة تسوية المنازعات عند النظر في الشكاوى وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، كما أنه مسؤول عن القيام بولاية السياسة التجارية للدول كل على حدى استنادا إلى التقارير التي تدعو أنها منظمة التجارة العالمية، ويجمع المجلس العام للمنظمة تسع مرات على الأقل في السنة، وتفرع منه مجالس متخصصة وهي: مجلس شؤون التجارة في السلع، ومجلس شؤون التجارة في الخدمات، ومجلس شؤون حقوق الملكية الفكرية.

1- نيل جائزة الجائزة ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 172.
2- فصل على مثب، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 81-82.
الشكل رقم 01-01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المؤتمر الوزاري

هيئة تسوية المنازعات

جهاز مراجعة السياسة

المجلس العام

الجنة مفاضلات التجارة

المجال متعدد عن

التجارة والبيئة

الثقافة التجارية الإقليمية

الموارد والمعلومات

الموارد والتنمية

التعاون والتنمية

القوانين المطلوبة

الإحصائيات المذكورة

المنشورات والحقوق

المجلس شؤون التجارة في

المجلس شؤون حقوق الملكية الفكرية

المجلس شؤون التجارة في الخدمات

المجال متعدد عن

التجارة في الخدمات المالية

الضوابط المالية

الضوابطUnavailable

فرق العمل متعدد الأطراف

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطر

- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- لجنة التجارة في الخدمات المالية

- لجنة التجارة في الطرق الدولية.
- اختبار نسخة النموذج

- لجنة التوسع في التجارة منتجات تكنولوجيا المعلومات

الفصل الأول

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

اللجان الفرعية بالمنظمة: هي لجان تشكل بمرتكز المؤامرات الوزارية وهي: لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الموارد والتمويل والإدارة.

أمانة المنظمة: ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة وحدد صلاحياته وشروط خدمته وذلك لمدة أربع سنوات، وتسيير المدير العام نواب (أربع نواب للمساعدة في الإشراف على العمل) وموظفي الأمانة، وحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي تحددها المؤتمر الوزاري.

2. اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة:

جزاء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة للمفاوضات التي تمت بين الدول الأعضاء أثناء حولولة الأورجواي التاريخية، والتي تضمنت مراجعة عامة للتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة – التي تمثل القواعد الأساسية للتجارة في السلع- بالإضافة إلى قواعد جديدة تحكم التجارة الدولية، وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة عشر اتفاقاً (أنظمة الاحتكار رقم 02)، وهي جماعها تابعة للمنظمة الأم (اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة).

ووضع الجدول رقم 01-04: الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

المصادر: محمد ناجي حسن خليل، "التفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية"، ص 7، تم الإطلاع عليه 18/08/2011.
http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html

1. تظهر أهمية اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في أكثر من وجهة، أهمها: 2

- يمكن المجمع الدولي أخيراً من تحقيق هدف ميثاق هافاناً في إنشاء منظمة عالمية للتجارة، وبذلك تكون قد اكتملت الإضاف الثلاثة لإدارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد;
- أن حرية الدول في التوقيع على الإتفاقية مشروطة بقبولها ككل متكامل، فلا يجوز التوقيع على بعضها ورفض البعض الآخر كما كان الحال في الجنا 1947;

---
1 رانيا صموئيل عبد العزيز عمار، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجنا في مجال الخدمات (GATS)، دار الفكر الحضاري، الإسكندرية، 2008، ص 28.
2 عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 111.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومنطلقات الاستدامة
الفصل الأول

• أنغاد قحوت – ولأول مرة- تنظيمًا لتحرير تجارة الخدمات، والمملكة الفكرية GATS،
• أنغاد لم تغلق الهدف الأصلي الخاص بتحرير تجارة السلع من قيودها التعريفية، بل ووضع نظام للتحلول من القيود غير التعريفية.
• أن هذه الاتفاقية قد أكبت صفة العالمية في التطبيق، حيث تجاوز عدد الدول الموقعة عليها دولة يريد نصيبها من حجم التجارة الدولية على 90% من إجمالي التجارة العالمية.
• ويجدر الإشارة أخيرا إلى أن الاتفاقية قد قدو حكما ينطوي على تأكيد سمو أحكامها على باقي الاتفاقيات الملحة بما على الرغم من أنها تعتبر جزء منها، كما أثرى كل عضو في المنظمة بمساحة قوائمه وقوائمه
• وإجراءات الإدارية مع ما هو وارد بالاتفاقيات الملحة بالاتفاقية.

3. المؤامرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

يعد المؤتمر الوزاري رأس السلطة في المنظمة العالمية للتجارة، ويجمع –كما سيق وأشترنا- مرة كل ستين
على الأقل لمجلا فضيّة التجارة الدولية. وفيما يلي استنجر إلى أهم هذه الاجتماعات وأهم ما سفرت عنه من تأثير:

✔ مؤتمر سنغافورة (9-13/12/1996): كان أول مؤتمر وزاري للمنظمة، واشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في المنظمة بمدركة من تجزم الدول الأعضاء
بتثبيت اتفاقية المنظمة، ومن أهم الموضوعات التي تم التطرق إليها خلال المؤتمر موضوع النظرية والبنية، العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة ومعايير العمل، الشفافية في المنشورات الحكومية، العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، وإجراءات تسهيل التجارة.

• وقد خلص المؤتمر إلى عدة نقاط أهمها:

• أكد الأعضاء التزامهم بتطبيق نظام تجريبي يعتمد بالعدل ويهدف إلى التحرير التصاعدي، ورفض كل أشكال
الحماية ومعاملة التمييزية، وتطبيق أقصى حد ممكن من الشفافية;
• جدد الأعضاء التزامهم بإتباع معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليا مؤكدين على أن الجهاز المعني بوضع
هذه المعايير هو المنظمة العالمية للتجارة;
• الالتزام بالعمل على تحقيق التفاصيل في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية المناسبة للدول النامية، وذلك
بينما المشاكل الناجمة عن تكامل هذه الدول;
• ضرورة تكامل الرسوم الإقليمية مع أعمال المنظمة العالمية للتجارة، وأن توافق أحكامها مع مبادئ المنظمة.

1 أسامة المذنب، العلة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، ط.1998، ص 171-172.
الفصل الأول

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

**مؤتمر جنيف (18-20/05/1998):** تزامن انعقاد مؤتمر جنيف مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري متعدد الأطراف (الجات)، وفيه تم طرح موضوعات جديدة منها: التجارة الإلكترونية، خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة وبين المنظمات الدولية الأخرى، والشغاف في عمل المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة، خلص المؤتمر إلى عدة نقاط أهمها:

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات الأورجواي مع إجراء تقييم لذلك.
- التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث.
- رفض طرح موضوع معايير العمل على مجموعة العمل بعد أن رفضت الدول النامية طرح الموضوع نهائياً.
- التأكيد على نمو التجارة الإلكترونية العالمية.
- تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برامج الإعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياق على أن يتضمن إعداد برامج للمشاورات في قطاع الزراعة والخدمات.

**مؤتمر سياتل (30/11-02/12/1999):** شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة، وكان من أهم القضايا المفترض مناقشتها خلاله: قطاع الزراعة واستكمال تحريره، قضايا التنمية، وقضايا عوامل الإغراق، قضايا نسبي، قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، والتجارة الإلكترونية. وقد أُخفق المؤتمر في التوصل إلى نتائج ملهمة حيث لم يخرج بإعلان نهائي يتضمن مختلف النقاط والمتفق عليها. وبشكل عام، كان من أهم أسباب فشل هذا المؤتمر:

- التعارض في وجهات النظر بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ أن الدول النامية تعترض إدراج أي قضية جديدة بسبب اعتقاداتها إلى القدرات وفقاً من أن الاستمثار الأجنبي غير الخاضع لضوابط لن يعود عليها بالفائدة.
- التعارض في وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة حول الزراعة ومحاربة الإغراق، وما يتعلق بالتكنولوجيا البيولوجية.
- إجراءات المنظمة العالمية للتجارة التي تتعلق بالناطحة التنظيمية للمؤتمر. كل هذه العوامل جعلت مايكل مور –المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة- في ختام الأشغال يصدر بياناً يؤكد فيه أن ما تم من مناقشات في إطار المؤتمر سيكون مفيداً، وأنه سيتم استئناف المناقشات في جانفي 2000 في مقر المنظمة.

---

1. وصف عنبقة، "التفاقيات العامة للتجارة في الخدمات وتثارها على القطاع الدولي في البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر", رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص. 13.
2. أحمد الكوكتر، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة حضر التنمية، المعهد العربي للتنمية، الكويت، العدد 36، ديسمبر 2004، ص. 14.
الفصل الأول

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

✓ مؤتمر الدوحة (9-14/11/2000): هو أول مؤتمر عقدته المنظمة العالمية للتجارة في الألفية الثالثة متناولا القضايا الخاصة بالتجارة في الخدمات والزراعة، إلى جانب طلب الدول النامية تنفيذ اتفاقات الأورجواي ومطالبتها بفتح الأسواق أمام صادراتها، ومطالبة الدول المتقدمة إدراج قضايا متعلقة بالتجارة والاستثمار ومعايير العمل والتجارة والمنافسة.

وقد جاء إعلان المؤتمر في اليوم السادس من الأشغال -وهو يوم إضافي-، أي أنه قد تم إنقاذ المؤتمر وإعلان بجاية الوقت الضائع، وجاءت قرارته تحت اسم جدول أعمال الدوحة تنمية. وتضمن البيان الختامي جملة من النقاط تذكر أهمها:

١ الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق وتقليل جميع أشكال دعم الصادرات;
٢ العمل على تفعيل مفاوضات التجارة في الخدمات مهدف تشغيل النمو الاقتصادي لجميع الأطراف;
٣ تفعيل وتفعيل اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية بطريقة تدعم الصحة العامة وتنشط في الوقت ذاته الأشخاص والتنمية في مجالات الأدوية الجديدة;
٥ الموافقة على بدء التفاوض حول موضوع التبادل التجاري بمنح سياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس على أساس القرار الذي سيت أحمد في الجلسة المخصصة ببحث الموضوع;
٧ الموافقة على الاستثمار في برنامج العمل الخاص بالتجارة الإلكترونية;
٨ الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بدفع الاقتصاديات الصغيرة والزهرة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

✓ مؤتمر كانكون (01-14/09/2003): يعتبر ثاني مؤتمر ينهي بعد مؤتمر سياتل بسبب عدم اتفاق الدول الأعضاء على البيان الختامي للمؤتمر، والذي يعكس بدوره عدم الاتفاق على بعض القضايا الحاسمة للنقاش، وتمثلت هذه القضايا فيما يعرف موضوعات سنغافورة وهي: الاستثمار، المنافسة، المشترتين الحكومية، وشفافية التسهيلات التجارية.

ومن الأسباب الأخرى لفشل مؤتمر كانكون هو الصياغة غير الديمقراطية لمقترح البيان الختامي، الأولي والعدل، حيث جاءت المنظمة بالصياغة المعدة سلفا والتي تشير إلى بدء المفاوضات حول موضوعات سنغافورة، علماً بأني هناك 80 بلداً نامياً قد تقدم بآراء مكتوبة ترفض مناقشة هذه المواضيع، الأمر الذي أثار حفيظة الدول النامية.

1. وصف، عافية، "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاعات المالية في البلدان العربية من المركز على حالة الجزائر", مرجع سابق، ص 14.
2. أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص 15.
 مؤتمر هونج کونج (13-18/12/2005): حظي مؤتمر هونج کونج بمماركة 149 دولة عضو في المنظمة توصلوا خلاله إلى اتفاق هزيل خاصة وأن التوقعات بخصوص هذا المؤتمر كانت متواضعة بشأن موضوع دخول الأسواق في الجملة الثلاث: الزراعة، البضائع الصناعية، والسماح. فذلك وجه الأعضاء المشاركون في المؤتمر اهتمهم إلى الوصول إلى حزمة تموية تتضمن اتفاقات حول مواضع مثل المساعدات التجارية الأقل نمواً، وإعطاء صادرات من النبض وتخصيص وذ كوسيلة للخروج بشيء ملموس من الملفات الهامة المترادكة.

بعد ستة أيام من المناقشات، توصل وزراء الدول إلى 149 إلى اتفاق يعيد المحادثات التجارية المتعثرة لحول الدوحة إلى مسارها، ويمكن اختصار أهم نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:

1. تحديد معايير عامة لتسوية تطور الاتفاق إلى قوالب موحدة
2. كاملاً حول الزراعة ودخل الأسواق للسلع غير الزراعية، مع تحديد تاريخ أفريل 2006 كموعد نهائي لإتمام تلك الجداول;
3. تحديد عام 2013 كتاريخ لإتمام المساعدات التصديرية الزراعية;
4. فرض التزام جديد على الدول المتقدمة يقضي منح صادرات الدول الأقل نمواً دخول أسواق كامل بدء من عام 2008;
5. دعوة الأعضاء لزيادة الضوابط على دعم القطاع السمكي، بما في ذلك تحديد المساعدات المتنوعة التي تساهم

يشكل العودة أو الصيد المعد.

 مؤتمر جنيف (30/09-11/12/2009): انعقد المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري متعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، وتميز بكونه غير تفاوضي متحداً لاجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تضرر القوانين الداخلية للمنظمة، تطرق خلاله الأعضاء المشاركون إلى قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور المنظمة العالمية للتجارة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، علاقة المنظمة العالمية للتجارة بأجندة العمالية الدولية وعلى أنفسها مؤسسة ببيئة المنشآت العالمية الجيدة، أثر تنامي عدد الاكتفاءات التجارية الثنائية والإقليمية خارج إطار المنظمة على أجندة المنظمة العالمية للتجارة في المستقبل، دور آلية فعالية النزاعات، إضافة إلى موضوع شفافية آليات المنظمة.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن الاجتماعات الوزارية لم تقبل سوى القليل للتقدم باتجاه التجارة الحرة، ولا تزال الهوة واسعة بين معظم الأعضاء الحامين في المنظمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاقتصاديات الكبيرة الناشئة في مجموعة العشرين، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة أمام المنظمة متجعل من المناقشات التجارية المقبلة أكثر تعقيداً وصعوبة حيث ستكون المواجهة المقبلة باني أين سيعقد تاسع مؤتمر للمنظمة العالمية للتجارة في الفترة ما بين 03-12/09/2013.

1. المركز العالمي للمستقبل الزراعي، مؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج، مذكرة سياسة رقم 09، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أوبت 2006، ص 1.
2. المقصود بالقبول المتفوق أطر للعمل ولكنها مرونة بأيام ومعاملات محددة وفترات زمنية معينة.
الفرع الثالث: تقييم دور النظام التجاري الدولي في تحرير التجارة الدولية

لقد شهد تحرير التجارة الدولية من خلال مسيرة الجات عبر مختلف جولاتها التفاوضية، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الكثير من الجدل والخلاف وتقديم النتائج، وذلك لما كان وما سيكون له من انعكاسات كبيرة على مختلف دول العالم المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، وإن كان ذلك بالإجابة أو السلبية. وفيما يلي مستنطلة إلى أهم الأشخاص واختيارات النظام التجاري الدولي في عملية تحرير التجارة الدولية.

1. الجوانب:


كما أنه خلال الفترة المحددة ما بين 1950-1998، كان معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي PIB العالمي في حدود 3.75% سنويا، وخلال نفس الفترة بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للتجارة العالمية 6.56% سنويا، أي أن تطور المبادلات الدولية كان في المتوسط يمثل ضعف تمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يدل على وجود علاقة ترابع متزايدة بين مختلف اقتصادات العالم ووجود اتفاق مستمر لمختلف الاقتصادات في هذه الفترة. وبين الجدول التالي معدل الالتفاح لبعض الدول (النسبة المئوية للصناعات والواردات -للسنة PIB- والخدمات- من

من خلال الجدول 01-05 يتضح لنا أن هناك تطوراً كبيراً في ذروة الاختلاف اقتصادات العالم المتقدمة- كوفا كانت المعنى بمفاوضات الجات- ما بين سنوات السبعينات والتسايسين بفضل الجهود المتواصلة المبذولة في إطار جات تحرير التجارة الدولية، وذلك عبر جولتين طوكيو (1973-1976) وحولة الأورجواي (1986-1993)، هذه الجولة الأخيرة التي تمضي عنها إعطاء نقطة نهاية تحرير التجارة الدولية في السلم، ووصلت التخفيفات المتباينة المتفقة عليها في التعريج الجمركية إلى مستويات غير مسبوقة وذلك على نطاق جغرافي واسع (118 دولة)، كما مثل انتقاد الاتفاقات وشحوها محالات لم تكن معهودة مثل حماية حقوق الملكية

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

الفصل الأول

الفكرة، والأهم من هذا السلع الزراعية والخدمات لأول مرة في تاريخ المفاوضات، تحوّل استراتيجيًا بالغ الدلالات

في تحديد آفاق مستقبل النظام التجاري الدولي.

الجدول رقم 01-05: معدل الانفتاح لبعض الدول المقدمة خلال سنين 1975 و1997:

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلدان</th>
<th>معدل الانفتاح سنة 1975</th>
<th>معدل الانفتاح سنة 1997</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الولايات المتحدة الأمريكية</td>
<td>15.6</td>
<td>24.4</td>
</tr>
<tr>
<td>كندا</td>
<td>46.8</td>
<td>78.2</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابان</td>
<td>25.7</td>
<td>21.7</td>
</tr>
<tr>
<td>فرنسا</td>
<td>38.0</td>
<td>49.1</td>
</tr>
<tr>
<td>آلمانيا</td>
<td>46.9</td>
<td>54.6</td>
</tr>
<tr>
<td>المملكة المتحدة البريطانية</td>
<td>51.6</td>
<td>57.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الكسياك</td>
<td>16.5</td>
<td>62.8</td>
</tr>
<tr>
<td>كوريا الجنوبية</td>
<td>63.2</td>
<td>76.0</td>
</tr>
<tr>
<td>تايلاند</td>
<td>42.0</td>
<td>122.2</td>
</tr>
<tr>
<td>غير منفردة</td>
<td>42.7</td>
<td>46.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: La documentation française, op.cit.

بالرغم من الاحتجازات التي حققتها الجات، إلا أنه كانت لها اخفاقات وعثرات لم تنجح في تخطيها وظلت

قاصرة في ثلاث محاولات رئيسية: 1

العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة بالدول النامية، حيث تركز عملية التحرير التي اهتمت بتلقيات الجات السبعة بصورة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين الدول الصناعية نظرا لأن المفاوضات التجارية كانت تدور بصورة أساسية بين الدول الصناعية، أما الدول النامية فلم تقم بدور يذكر في تلك المفاوضات، لذا كان منطقيا أن تركز المفاوضات على السلع التي تتم المجموعة الأولى من الدول، مما تشبه عليه بقاء القيود على صادرات الدول النامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم استفادة الدول النامية من تطبيق نظام التفضيلات المتعمم منذ أوائل السبعينات الذي أعفي صادراتها الصناعية من القيود التعريفية، إلا أنه لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عقبة

أمام الانتهاج هذه الصادرات إلى داخل أسواق الدول المقدمة.

بقاء التجارة الدولية في المنسوخات والملاءح خارج إطار مبادئ الجات، فقد أخضعت التجارة المنسوخات الدولية لنظام خاص بما في إطار اتفاقية المنسوخات أو الألياف المقدمة التي استهدفت وضع ضوابط للفش نفاذ المنسوخات إلى أسواق الدول المقدمة. وترى الدول النامية في هذا المجال القصور الأكبر التي تسببت به عملية

1 حسب الباحثة وفاء سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 58-61.
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومنطقات الاستناد 

الفصل الأول

التحرير في إطار الجات، فهي قد حرمتها من الاستفادة من مزايا التحرير في أهم صناعة تتمتع فيها مزايا نسبية واضحة.

فقد فشل الجات في معالجة مشكلة القيود التي تعرق التجارة الدولية في السلع الزراعية، حيث ظل تحرير التجارة المزارع الزراعية أملاً يراود الدول الزراعية عجزت حتى تتعلق عنه أمام إقرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ بداية السبعينات وحتى الآن على اقتسام تجارة المنتجات الزراعية بعيداً عن مبادئ الجات.

2. المنظمة العالمية للتجارة:

إن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مطلع عام 1995 واعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة المشرفة على التجارة العالمية لم تختلف قطعاً، وكذا الراية الاستفاغة على كل الدول الأعضاء قد جعل منها تساهم بقدر كبير في تحرير التجارة الدولية وانفتاح الأسواق على بعضها. كما عرف حجم التجارة الدولية نمو ملحوظاً وتعديلات مرتفعة عنقب إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وارتفع أداء الصادرات والواردات للدول المقدمة والنامية على حد سواء، وبيى ذلك -بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى- إلى الدور المزايد للمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة وتفعيل الرسوم الجمركية، وكذا مساهمتها في حل النزاعات التجارية القائمة بين مختلف الكتل الاقتصادية أو الدول.

ويمكن تحديد أهم اتجاهات المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية في أربعة محاور هي: إجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، اتفاقية الخدمات المالية، تسوية النزاعات، وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية مدى الدخل. وسنتعرض أهم هذه الإتجاهات على النحو التالي:

اتفاقية تكنولوجيا المعلومات: تعد هذه الاتفاقية من أهم الإتفاقيات التي حققتها المنظمة، وقد تمكثت عن المؤتمر الوزاري الأول الذي انعقد في سنغافورة عام 1996، ووفق عليها ممثل 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي ينتج ما يقارب 90% من التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات. تنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الموقعة بإزالة التعريفات الجمركية تدريجياً عن منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنوياً إبتداء سنة 2000، كما أعظمت هذه الاتفاقية مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بالإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.1

ما يمكن قوله أن هذا القطاع يعدّ واحداً من القطاعات النادرة التي توافق فيها مصالح الدول النامية والمتقدمة كل وفق ظروفه، ففي الوقت الذي تсуж فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق، يكون في صالح الدول النامية أن تحرر تجارها في هذا القطاع الحيوي الهام من أجل

1. محمد فؤدري، اساسيات تحرير التجارة العالمية على افصاحيات الدول النامية، الملفي الدولي حول الجاثر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عمان، 29-30 أبريل 2002، ص 340-341.
تحفيز نفقات الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا الحيوية والتي أصبحت تمتلك مكوناً رئيسياً من مكونات النمو الاقتصادي المعاصر. 

الخدمات المالية: خلال اجتماع مراكش في أبريل 1994 وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على استمرار متابعة المفاوضات حول التزامات الخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية، وقد سمح هذا القرار بتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية.

استأنفت المفاوضات حول هذا القطاع في أبريل 1997، وتولىت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس السنة تنبيه للدول الأعضاء الدخول والاشتراك في السوق الدولية، وهو ما يعتبر من أهم إنجازات المنظمة في قطاع الخدمات. وقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على حملة من الالتزامات أهمها:

- تزاوج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية لعملها بجانب المؤسسات الوطنية;
- فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة لتصدر خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى;
- إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطها في الدول المضيفة.

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتهج إليها، بالإضافة إلى تضافرها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة الدولية.

تسوية المنازعات: لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمته به الأجهزة الأخرى في تفاوض نشوب المنازعات بين الأعضاء، وما لا شك فيه أن الخبرة التي استكملها الجهاز طيلة هذه المدة ستتعزز من فعاليته وصدقته.

- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية: أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال حذول أعمالها الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن عدم البالغ الدول الأقل حجماً، وعمل على تحقيق المزيد من التوسع في بحريهما الدولية من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود، هذا وقد تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة والمساعدة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. في هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية

---

1. أسامة المهندس، العولمة والأقليمة: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع ساكن، ص. 172.
2. نبيل حداد، الجد ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع ساكن، ص. 238-240.
تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا، بالإضافة إلى تحديد برنامج النظام النقدي المعمم الذي يعني للمملكة محدودة الدخل مزايا تفضيلية. 

يمكن القول في هذا الصدد أنه لم يتم تنفيذ القرارات التي تعهدت بها المنظمة العالمية للتجارة والبلدان المتقدمة بالشكل الذي كان يتغث من كونها قرارات لا تخدم مصالح الدول المتقدمة التي تسعى دوما لإبقاء الدول النامية تحت رمته، إلا أن هذا لا يفتي أن المنظمة العالمية للتجارة قد منحت الدول النامية أهمية:

- حصوحا على فترات سماح (فترات انتقالية) أطول من تلك الممنوحة من الدول المتقدمة؛
- حصوحا من موارد مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي هدف إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارها;
- إعفاءهم من التزامات تحفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع;
- استفادتهم من المعاملة الاستثنائية ومعاملة الدول الأولية بالرعاية، وكذا تحفيض معدلات التعريفة الجمركية في وجه التجارة الخارجية للمملكة.

بالإضافة إلى ما تم استعراضه من أكاذيب، فإن المنظمة العالمية للتجارة قد وقفت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما أنها عملت على التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراء.

وفي الأخير، ومن خلال مسيرة المنظمة العالمية للتجارة لما يربو عن العقودين (1995-2012)، يتضح جليا أن تأثيرها على الحدود الدنيا المطلوبة لنجاح نظام التجارة متعددة الأطراف قد لا يبدو واضحًا مباشرة مثل آي نظام قانوني وضعه فعال، ولكن هذا لا يلغف المهقة التي لا مناص منها وهي أن قواعد التجارة الدولية هي حجر الأساس لاقتصاد العملة، حيث تستفيد منها الشركات المتعددة الجنسيات وأرباب المال والعمال في الدول المتقدمة على حساب الدول النامية التي لا زالت دوما تنازل من أجل تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية والفعالة في ظل هذا النظام.

1 محمد قودري، انبعاثات تجربة النجاح على إقتصادات الدول النامية، مرجع سابق، ص 341.
2 تلال محزنب، العملة والاقتصاد: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 189.
المطلب الثالث: الإقليمية وتحرير التجارة الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا متوازيا للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة من جهة، وتفاعلات التجارة الإقليمية من جهة أخرى بعد أن ظهر توجه جديد في إنشاء هذه الأخيرة متجاوزا تلك التوجهات التي ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي. يُشير بتزايد تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، لتصبح الاتفاقيات الإقليمية متغيرا من متغيرات العولمة الاقتصادية وبدا اقتصادياً عاً من أبعاد النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية

درج الاقتصاديون تقليدياً على اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي مجرد افتتاح نحو تجارة السلع، إلا أن هذا المفهوم قد تطور وشكلت الترتيبات التجارية الإقليمية الحديثة نقلة هامة ونوعية في مثل عدد هذه الترتيبات -من الشكل القديم إلى الشكل الجديد- وأصبحت تعرف بالإقليمية الجديدة.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

بناءً على وراء حول وضع تعريف لمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي، فهذا من يعتبره عملية إلغاء القيود بين الية الإقتصاد في بلدان مختلفة، في حين يعتبره آخرون بأنه شكل من أشكال التعاون الإقتصادي.

وعموما، لن نُعَرَف في غمّا تعدد التعرفات، بل سنَوَّفه بتعريف واحد يُؤيد الغرض المطلوب.

يعَرَف التكامل الاقتصادي الإقليمي بأنه "عبارة عن جميع الإجراءات التي تنفّق عليها دولتان أو أكثر لإزالة الفيبر على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج، فيما بينها، وللنوع بين مختلف سياساتها الإقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع". وهكذا يُفُيد الإشراف إلى ضروة التفرقة بين مفهوم التكامل لدي كل من أصحاب مذهب الحرية الإقتصادية وأنصار مذهب التوجه الاقتصادي. فإذاً، يرى أن التكامل الاقتصادي مماثل في تحرير التجارة والمدفوعات، وأنه يحقق في أعلى درجاتهم عندما يكون التعامل بين فردٍ رقيق مما بين فردين مقيمين في بلدٍ مختلف ومصالحٍ كثيرة للتعامل بين فردٍ مقيمٍ في نفس البلد، في حين يكون أنصار المذهب الثاني على ضروة تدخل الدولة بسياسة الإقتصادية تنسيق عمليات تضيق التعاون بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي.

بمر التكامل الاقتصادي الإقليمي بعدة مراحل رئيسية مختلفة، تبدأ مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة ونجه. مرحلة التكامل الاقتصادي العام أو ما يسمى بالوحدة الإقتصادية. ويلحق الاقتصادي بลา بالاما مراحل التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

1. فؤاد أبو سفيت، الثقلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 2004، ص 8.
الجدول رقم 01-06: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

<table>
<thead>
<tr>
<th>توحيد السياسات الاقتصادية</th>
<th>تنسيق السياسات الاقتصادية</th>
<th>حرية انتقال عناصر الإنتاج</th>
<th>توحيد الرسوم الجمركية</th>
<th>صعوب التكامل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
</tr>
<tr>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
</tr>
<tr>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
</tr>
<tr>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
</tr>
<tr>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
<td>×</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ال مصدر: محمد الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص. 40.

قائمة المراجع:
1. الاقليمية الجديدة:
إن ازدياد وثورة موجة العالمية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي والذي عززه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 سمح بظهور منهج ثان أطلق عليه المنهج البديل للتكامل الإقليمي وهو ما يجمع بين الإقليمية أو Neo-regionalism والتحرك صوب الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وأصبح يعرف بالإقليمية الجديدة أو Open regionalism.

المفتوحة

تمثل الإقليمية الجديدة صيغة حديثة تختلف عن أهدافها عن الصيغ التقليدية وتتخذ عادة شكل منطقية تجارة حرة مع إضافة بعض مظاهر السوق المشتركة، بالإضافة إلى تحرير التجارة في العقود والسماح باتخاذ رؤوس الأموال والاستثمار المباشر. وينتهب البعض إلى أن ذلك يتضمن النواحي الفاصلة بين الدول المتكاملة فيما خص الصناعات وحركة التجارة، بل حتى إلى تنسيق التشريعات والتنظيمات والمعايير المتماشية، وهو ما يسمى بتعزيز التكامل Depenning integration.

باختصار، يمكن القول أن الإقليمية تعبر عن مفهوم وسط بين التعاون الدولي والتعاون الثنائي بين الدول، كما يتضمن العلاقات والتفاعلات التعاونية بين مجموعة من الدول في إطار مكان جغرافي محدد.

1. محمد محمود الإمام (محرر)، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورة التحقق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2005، ص 71.
الفصل الأول: قواعد المنظمة العالمية للتجارة لترتيبات التجارة الإقليمية

الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة لترتيبات التجارة الإقليمية

كما أشارنا سابقا فإن العالم يتزايد ظاهرة تفاقم في مواجهة بعضهما الآخر، ويمثل الأولى في اتجاه الكثير من دول العالم إلى الخرافات في الاتجاهات الإقليمية الساعية لبناء نظام تجارى إقليمى، والثانية تشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية.

و bibliographic ان التكتلات الإقليمية أصبحت ظاهرة من الظواهر الملموسة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد والتي تلعب دورا حكريا في التجارة الدولية، فقد أن معظم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة (النظام متعدد الأطراف) يدخلون طرفًا في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الإقليمية رغم تعرض هذه الأخيرة في كثير من الأحيان مع قواعد التجارة في المنظمة- بما في ذلك الافتراضات المسرحة في اتفاقية الجات- وعلى رأسها مبدأ عدم التنافر في المعاملة الوطنية، وأبرز مثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا وفي مقدمتها كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان. في هذا الإطار حددت منظمة التجارة العالمية قواعد للفتقوم بالاتفاقيات التجارية الإقليمية- وهي قواعد مثالية إلى يومنا هذا- من خلال مجموعة من النصوص تشكل الإطار القانوني لترتيبات الإقليمية في ظل المنظمة أعلاها:

- المادة الرابعة والعشرون وملحقتها التفسيري من اتفاقية الجات 1994 والمتعلقة بالسماح بإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات عجمية وفق شروط معينة.

- المادة الخامسة من الاتفاقيات العامة للخدمات GATS التي تتحدث عن التكامل الإقتصادي.

بالإضافة إلى نصوص أخرى تعتبر استثناءً لبدأ الدول الأكثر رعاية، والتي تمس بشكل غير مباشر التعاون الإقليمي.

1. المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات 1994:

تبقى المادة 24 أهم مرجع في اتفاقية الجات 1994 بخصوص التكامل الإقليمي، فهي توفر الغطاء القانوني لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة الراغبين في إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد عجمي. و مع أنه يمكن النظر إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية على أنها مختلفة صريحة لبدا عدم التنافر، إلا أن المادة 24 جعلتها -بضم شروط معينة- مقبولة من وجهة نظر النظام متعدد الأطراف للتجارة ماده الهدف منها هو زيادة حرية التجارة التي يمثل منها قيم تكامل أعمق بين اقتصاديات الدول الأعضاء في هذه الاتفاقات.

تؤكد وثيقة التفاهم للمادة 24 على عدة مبادى، أولا أن الاعتراف بالتكتل الإقليمية هو خطوة جزئية لتحرير التجارة تجاه الحفوات الإضافية، وأن الهدف من التكمل الإقليمي لا يعنى إقامة حواجز وقيود مع تجارة الدول الأخرى، وتنص على أنه عند تكوين التكامل الجمركى فإن القوى الجمركية وغير الجمركية المفروضة على
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

الفصل الأول

التجارة المطبقة على الأعضاء خارج الاتحاد، لا يجب أن تكون في مجموعة أكبر أو أكثر تقييدا عن تلك التي كانت مطبقة في دول أعضاء المنطقة قبل تكوينها. كما تؤكد هذه المادة على أن الحد الزمني المحدد لتكوين منطقة التجارة أو المنطقة الجمركية لا يتجاوز عشر سنوات، وفي حالة خلافة هذه الشروط فإن الدولة المخالفة أو المتجاوزة عليها أن تعوض الدولة المتضررة من تكوين هذه المنطقة الجمركية، حيث يكون هذا التعويض غالبا في شكل تنازلات جمركية.

2. المادة الخامسة من اتفاقية الجات: GATS

تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات - التي جاءت كإحدى نتائج جولة الأرجوزي - من أهم الاتفاقيات الجديدة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وتمثل اعتماد اتفاقية الجات التي كانت مقتصرة على تجارة السلع وقواعدها الدولية اهتماماً للاتفاقيات الإقليمية، أولت اتفاقية الجات أيضاً هذا الأمر اهتماماً كما يظهر من نص مادتها الخامسة والتي تشير إلى التكامل الاقتصادي وليس منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي كما تفعل في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات.

يعطي استعمال تعبير "التكامل الاقتصادي" في اتفاقية الجات بعدا أعمق وتغطية أشمل لجميع أنواع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فهو يشير أيضا إلى أن الاتفاقيات الإقليمية لم تعد مقتصرة على قطاع السلع التقليدية فقط.

وتعد اتفاقية الجات شبيهه بالمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات من حيث اشترطتها إلغاء الإجراءات التمييزية وعدم اللجوء إلى شروط تميزية جديدة والتخلص من هذه الإجراءات خلال فترة زمنية معقولة أو عند تنفيذ الاتفاقية، كما تشير عدم زيادة العوائق أمام تجارة خدمات الدول غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وأن تكون التغطية القطاعية للمحافر كبيرة، وطلاب الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي يتقدمون تقارير دورية حول سير تنفيذ اتفاقيتها الخدماتية إلى مجلس التجارة في الخدمات الذي سيشكل لجنة عمل لفحصها إذ رأى ضرورة لذلك.

الفرع الثالث: دور الإقليمية في تحرير التجارة الدولية

في ظل عولمة الاقتصاديات الحديثة تسعى العديد من الدول إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم، ورغم الإجماع الواسع على أن الإطار متعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية يمثل

1. مصطلح رشدي شيخ، "التجارة العالمية في عصر العولمة: دراسة للعمل والممارسات الرئيسية الوراثية للاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية"، إصدار خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخصوص وما طرفا عليها من تطورات، دار الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 134-139.
2. جمال بن موسى، "منظمة التجارة العالمية والنظم التجارية الفردية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيو، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 179-179.
الأسلوب الأول لتحقیق ذلك، إلا أن الملاحظ ارتفاع عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية ونموها بشكل مواجه لنمو وتطور المفاوضات متعددة الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة كظاهرة مكثفة لاستراتيجية السياسة التجارية لكل الدول الأعضاء في المنظمة تقريباً، وليس أبدًا على أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في التجارة الدولية أكثر من تزايد عددها ونموها (انظر الشكل رقم 01-02).

الشكل رقم 01-02: العدد الإجمالي لاتفاقيات التجارة الإقليمية المعلنة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة (والمجازات) في الفترة ما بين 1949-2010


نلاحظ من خلال الشكل رقم 01-02 أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تشهد نموًا مطرداً بالخصوص منذ تسعينات القرن العشرين، فقد كان يبلغ عددها 50 اتفاقياً جنوبًا إقليمياً سنة 1990 ارتفع عددها ليبلغ 484 اتفاقياً سنة 2010، منها 18 اتفاق تم الإعلان عنهما في نفس السنة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تشمل كلاً من مبادئ السلم والخدمات ما يعكس تزايد اهتمام الدول بتشكيل هذا النوع من الاتفاقيات -أو حتى الانضمام إلى الاتفاقيات قائمة مسبقًا- كسبيل لتحريّر تجارها، كما تشير بيانات حديثة للبنك الدولي إلى أن متوسط عدد هذه الاتفاقيات لكل دولة في العالم يصل إلى 5 ترتبات.

ولكن ما يدعو إلى الحيرة أن هذه الأرقام لا تعكس الدور الحقيقي الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحرير التجارة الدولية إذ يعتبر دوراً محدوداً جداً مقارنة بنمو حجم هذه الاتفاقيات، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن التحرير النقدي الذي قامت به الدول النامية خلال الفترة 1983-2003 ساهم بنحو 65% في تحرير التجارة، في حين كانت مساهمة الاتفاقيات الم تعددة الأطراف بـ 25% والاتفاقيات الإقليمية بـ 10%
الفصل الأول

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

فقط على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت تمثل 43% من التجارة العالمية عام 2003، 1 وذلك رغم تزايد حجم الاتفاقيات الإقليمية من حوالي 06 اتفاقيات إلى 29 اتفاقية في حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، أما مع بداية تسعينات نفس القرن فقد ارتفعت من حوالي 30 إلى 179 اتفاقية إقليمية سنة 2003.

الشكل رقم 01-03: تخفيف التعريفة الجمركية طبقاً لنوع التحرير 1983-2003

الاتفاقيات الإقليمية 10%

التفاقيات النقائي 65%

الاتفاقيات الم تعددة الأطراف 25%


من هنا اختلفت الآراء حول أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحقيق تحرير التجارة الدولية بين مؤيد ومعارض. أما الرأي الأول فيؤكد على أهمية هذه الاتفاقيات كحافز ومكمل للمفاوضات متعددة الأطراف من شأنه المساعدة على توسيع دائرة المناطق الخضراء من القيود المفروضة على التجارة الدولية نظراً إلى سهولة تطبيق هذه الاتفاقيات، حيث ستستهير هذه الأخيرة في بوتقة واحدة لتشكيل في التحليل الأخير التفاقيات عالمية واحدة يتحول العالم مقتضاها إلى منطقة تجارية حرة عالمية. 2

في المقابل، برى البعض الآخر أن اتفاقيات التجارة الإقليمية تعد نتيجة سلبية مقارنة بنتائج النظام التجاري متعدد الأطراف فهي تدعو إلى خلق تكثيلات إقليمية داخل المجتمعات العالمية، ونما أسهمت على تقديم المزايا التفضيلية للدول الأعضاء فيها تفرض سياسات جماعية تجاه الأطراف خارج الإقليم فهي تعطي حقوقها لها أكثر مما تعطي منظمة التجارة العالمية، وهذا ما يؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي وانحساره.

2. سامي عفيف حامد، الأفكار الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: فضيلاً معاصرة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 54.
المبحث الثالث:

تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة: صدام أم توافق؟

جاء مفهوم التنمية المستدامة نتيجة مسيرة طويلة من جهود دولية تجسدت بشكل خاص في سلسلة المناقشات والمقاولات التي جرت على مستوى منظمة الأمم المتحدة خلال مئات السنين، وقد برز مفهوم التنمية المستدامة أول ما برز خلال مؤتمر سوتشي في سنة 1972 -والذي يعتبر رسالة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة-. ليركز على أهمية حماية البيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الواقعة على الطول الثالث، وكذا أهمية الرابط بين البيئة من جهة وأهداف التنمية من جهة أخرى، 1 ما فرض تحديا جديدا أمام النظام التجاري العالمي وعملية تحرير التجارة الدولية.

إن تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط التنمية المستدامة -كممتد حالي للتنمية- يطرح العديد من النقاط، فنجد من جهة أن الهدف الأساسي من تحرير التجارة الدولية هو خلق سوق عالمي لا توجد فيه قسوة على حركة السلع والخدمات، وفي حين أن التنمية المستدامة تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يطرح العديد من التساؤلات حول العلاقة بينهما خاصة فيما يتعلق بأثر تحرير التجارة الدولية على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مدخل نظري إلى مفهوم التنمية المستدامة

يُعتبر مفهوم التنمية المستدامة 2 أهم تطور في الفكر النمويو وأبرز إضافة في الكتابات التنمية خلال العقود الأخيرة، فهو يمثل بديلاً موضعاً للمفاهيم التنمية السابقة، 3 وقاد هذا المفهوم كرد فعل على تفاصيل مشكلة تدهور البيئة وبداية اجتذاب مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.

---

2. Sustainable development
3. Sustainable development
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

استحوذ تطوير مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن تم طرحه في قمة الأرض المعقدة سنة 1992 في ريو دي جانيرو، البرازيل، وتعدت تعريفاته كما يزيد عن سبعين تعريفاً متباذاً. ويعتبر التعرف الأول للتنمية المستدامة والأكثر استخداماً وشعوباً، فهو يعرّفها "أي تلك التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلة في تلبية حاجاتهم". كما يضيف كتوضيح "ويحتوي هذا المفهوم على مفهومين أساسيين: مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية للفقراء العالم والثاني أن تعطي الأولوية المطلقة، وكفركة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

إن الاستدامة -حسب تعريف بريطانيا- هي مفهوم يسعى إلى تحقيق نوعية حياة الإنسان دون الإضرار بالبيئة أو المساس بحق الأجيال المستقبلة في تحقيق نوعية حياة. فالإضافة إلى ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي لأجل من المحافظة على البيئة وتحقيق توزيع عادل للنوع والموارد مع تحسين ورفع نوعية ومستوى حياة جميع المجتمعات، فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعاون النمو العالمي مع المجتمعات الأكثر حرماناً وكذا تقلص الفوارق الموجودة في مستويات نمو المجتمعات، كما أنه تؤكد على ضرورة عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الجنوب أو الشمال، والاستعاضة عنها بأقتصاد استهلاكية وإنتاجية مستدامة مع ضرورة حلّ توازن جديد بين استخدام المواد المتاحة وبين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد.

أما ما يثير المناقشة هو مدى شمولية المفهوم الجديد، فال+[التنمية المستدامة]
والمساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تركيزه على النظر المستقبلي، فهي فلسفة قائمة على حقيقة هامة، فإن الاهتمام بالبيئة هو الأساس للتنمية الاقتصادية، كما أنه ترسخ مبدأ التضامن والعدالة ليس فقط بين الأجيال الحالية فيما بينها، بل وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلة.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال تعريف مفهوم التنمية المستدامة نلاحظ أن أبعاده متعددة تداخل فيما بينها، فهي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تؤكد على الارتباط المتباذل الوثيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معًا.

2. النسخة العالمية للبيئة والتنمية، مسلكاً المشروطات، ترجمة: محمد كامل عازف، مسلسل علم المعرفة، الكويت، 1990، ص 69.
3. بيار محمد علي ورد، العلاج ليس للعدي: مخاطر الدولة على التنمية المستدامة، مرجع سابقاً، ص 191.
إن التنمية المستدامة تنمية ذات ثلاثة أبعاد متكاملة هي الابد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي (أنواع الشكل رقم 01-05).

1. الابد الاقتصادي:

يقوم الابد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة النمو والكفاية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية. إذ يبرز على التأثيرات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية وللحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها وعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئي وحماية التنوع البيولوجي. وتمثل العناصر الآتية محور الابد الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي المستدام;
- كفاءة رأس المال;
- إشباع الحاجات الأساسية;
- العدالة الاقتصادية.

2. الابد الاجتماعي:

يقوم الابد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية ودفعتها النهائية، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الابد الاقتصادي لتحقيق رفاهية المجتمعات من الناحية المادية لابد من إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعي. وفي هذا الإطار تجمع التنمية المستدامة قضايا الشفافية، مشاركة الجماعات المحلية (المجتمعات المحلية)، التعليم، التكوين، التمهمي وثقافة.

وفيما يلي أهم عناصر الابد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع;
- الحراك الاجتماعي;
- المشاركة الشعبية;
- التنوع الثقافي.

---

2. عثمان أحمد عادل، ماهجة أحمد أبو زعتر، التنمية المستدامة: فلسفة وأسباب تخطيطها وأدوات قياسها، دار سهيل للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا، الأردن، ط 1، 2007، ص 39.
4. عثمان أحمد عادل، ماهجة أحمد أبو زعتر، التنمية المستدامة: فلسفة وأسباب تخطيطها وأدوات قياسها، رفع سابقاً، ص 40.
3. بعد البيئي:

يقوم بعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام من خلال تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المحدودة وغير المحدودة، فهو يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع وحدود التسهير والتوزيع الأحسن للرأسماء الطبيعي بدلاً من تبديره واستنفده بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي. وتتمثل العناصر الآتية محور بعد البيئي:

- النظم البيئولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاج البيولوجي؛
- القدرة على التكيف.

الشكل رقم 01-04: أبعاد التنمية المستدامة


1. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زهرة، التنمية المستدامة: فهمها وسبل بינויها وآداب قياسها، مرجع سابق، ص 40.
في الأخير يمكن القول أن التنمية المستدامة مفهوم يستوجب التوافق بين حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية، والعدالة سواء بين الأجيال المختلفة أو ضمن الجيل الواحد لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للوظائف الإنسانية.

المطلب الثاني: تحضير التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة

ينادي النظام التجاري الدولي الجديد بضرورة تحرير التجارة الدولية كأساس لتحقيق تنمية الشعوب وتطورها، إلا أن المطور الجديد للتنمية أكد أن هذا التحرير لا يكون نافعاً للأطراف المساهمة فيه ما لم يتوفر على شرطين أساسيين هما: ضرورة تأمين الاستدامة البيئية، وضرورة تحقيق عدالة الأسس التي تقوم عليها التبادل التجاري، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام عملية تحرير التجارة والاستدامة التي تقوم عليها.

الفرع الأول: فلسفة العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة

بالرغم من أهمية موقع العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية المستدامة التي أكد عليها المجتمع الدولي خلال العديد من الممارسات الدولية، إلا أن هناك اقتراح كبير للفهم العميق لهذه العلاقات المتشعبة، وتحكي المحذوف الجدل فيها بشكل خاص حول موضوع البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة خاصة وأن كلا من التجارة والبيئة يعتبران محايدين من حيث القوانين والمعاهدات الدولية التي تكون في كثير من الأحيان ذات بدو منافضة، مرتبطين من حيث التأثير والتأثير.

ويواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر تحديا كبيرا يتمثل في الحاجة إلى رفع مستوى الإرادة لما يفوق نصف سكان العالم دون تحديد قيدة الطبيعة في المخاض والمستقبل، فمن المعروف أن كل نشاط اقتصادي في العالم مبني أساساً على المواد الطبيعية والبيئة، حيث تمت البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في الإنتاج وكذلك المستقبلي الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، وبالتالي يمكن الربط الأساسي بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة إن أن تزايد النشاط الاقتصادي -وفي مقدمته التجارة- يؤدي حالياً إلى تدهور نوعية البيئة، وهو الأمر الذي أكد على الحاجة العالمية للتنمية والبيئة خلال تقرير برناميدان حيث ترى أن الصلة الأساسية بين التجارة والتنمية المستدامة تكمن في استخدام المواد الخام غير المحدودة للحصول على النقد الأخري. وترود أهمية هذه الصلة مع موجة العولمة والتي أدت إلى جعل النشاطات التجارية العابرة للحدود أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي وبالتالي على البيئة في كثير من قارات العالم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن البيئة تعتبر الرابط الأساسي بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة حالياً في ظل الطرز التي طرأت على المسرح التجاري العالمي والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة والاستثمار الأجتني المباشر والاتفاقات الإقليمية الدولية المرتبطة بذلك، وتحكي المحذوف الجدل حول موضوعين
التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة

الفصل الأول

أساسين: يتمثل الأول في أثر التدفقات التجارية على جودة البيئة، أما الثاني فهو أثر التشريعات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية.

الفرع الثاني: إدراج التنمية المستدامة كأحد أهداف النظام التجاري الدولي الجديد

يبدو للمؤرخة الأولى أن أسس النظام التجاري الدولي الجديد والذي يجعل من منطقتين النمو والتنمية قائما أساسا على تخفيض البذور التجارية لا بد وأن تتعارض ومبادئ التنمية المستدامة، إلا أن في المقابل يبين المجتمع الدولي الكثير من الأمل حول دور النظام التجاري الدولي في تحقيق التنمية المستدامة. وقد جاءت قمة الأرض المتعددة ببرو ديجينيرو عام 1992 لتحدد هذه الرؤية متغيرة تخزي التحصيل الدولي وسيلة أساسية للنهوض بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، حيث أكدت الحكومات المشاركة في هذه القمة على أن "وضع نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وأمن وغير تميزي ويمكن التنبؤ به يتفق مع أهداف التنمية المستدامة، يؤدي إلى توسيع أمثل للإنتاج العالمي وفقا لبداية المزايا النسبية [..] أن ينظر عن إيجاد أثر بيئي إيجابي، ومن ثم يقلد مساهمة هامة للتنمية المستدامة." 2 كل هذا يستدعي تقييم مدى التزام النظام التجاري العالمي الجديد بضوابط التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة في ظل النظام التجاري الدولي:

إذا كانت الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بدأ من années 1947 وانتهاء بإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 نفدت بالأساس إلى تخزي التجارة العالمية، إلا أنها لم تغفل بشكل مطلق متطلبات الاستدامة، وقد أثر الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة بشكل واضح خلال المفاوضات التجارية المتعلقة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وما أعقبها من اجتماعات وحوارات تفاوضية.

لم تتم الإشارة بالتحديد ب التنمية المستدامة في اتفاقيات التجارة الجمركية والتجارة ولا في خلفيتها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن مبادئ الجات الأساسية مثل الدولة الأكثر رعاية، عدم التمييز في المعاملة، والقيود التعريفية وغير التعريفية ... جاءت داعمة لمبادئ التنمية المستدامة بحيث يمكن تطبيقها على ما تم الاتفاق عليه لحماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية (انظر الجدول رقم 01-05)، إضافة إلى الاتفاقيات المتبعة عن الجات (جولة طوكيو) ومن بين أهمها اتفاقيات الحواجز الفنية للتجارة OTC والاتفاقية حول معايير الصحة والصحة سPS البانية، والتي تخلق محاولا لأهداف البيئة الواجب تحقيقها وكذا المعايير المتعلقة بالتجارة والبيئة الواجب اعتمادها.

---

1. مصطلح باكر، البيئة والتجارة والتنافسية، مجلة جسر التنمية، المجلد العربي للخطط بالكوبى، العدد 49، خليجي 2006، ص2.
3. يامر محمد علي ورد، العالم ليس للبيع: مكانة العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 289.
الجداول رقم 01-07: الصياغة البيئية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

<table>
<thead>
<tr>
<th>المادي</th>
<th>الصياغة العامة</th>
<th>المعادلة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>يتم منح الامتيازات على أساس الآثار البيئية للمسلسل المتبادل</td>
<td>يجب على الدولة منح الامتيازات لجميع الدول المشاركة في النظام التجاري على حد سواء</td>
<td>مبدأ الدولة الأولى بالرعاية</td>
</tr>
<tr>
<td>تلزم التعريفات الجمركية المتفاوض عليها كلا الطرفين</td>
<td>يجب إعداد ترتبات خاصة بالمنتجات الملونة للبيئة</td>
<td>حدول الاتفاقيات</td>
</tr>
<tr>
<td>يتم تغذية السلع ذبوة تأثيرها البيئية</td>
<td>يعمل المنتج المستورد بعد دفع الرسوم الجمركية نفس معاملة المنتج الوطني المماثل</td>
<td>المعاملة الوطنية</td>
</tr>
<tr>
<td>يجب الأخذ بعين الاعتبار في الفرق في السعر التكاليف الاجتماعية</td>
<td>يعارض الفرق غير المرمز برسوم محاربة الإغراق</td>
<td>محاربة الإغراق</td>
</tr>
<tr>
<td>تشمل الشفافية تحديد المعايير البيئية مع ترتيبها العلمي</td>
<td>يجب أن تنص قواعد التجارة بالشفافية التامة</td>
<td>تسليم القواعد</td>
</tr>
<tr>
<td>يتم منح استثناءات لأسباب بيئة المرونة لأسباب بيئة مطلوبة</td>
<td>نظام الخصائص المتنوعة المبدئية</td>
<td>التحديد الكمي</td>
</tr>
<tr>
<td>فتح استثناءات صارمة لأسباب صحية وامنية، وكذا محدود حماية الموارد الطبيعية غير قابلة للتخلص</td>
<td>الاستثناءات</td>
<td>الاتفاقيات تجريب التجارة والاتحادات الجمركية</td>
</tr>
<tr>
<td>يجب أن تتجاوز هذه الاتفاقيات أيضا مع المتطلبات البيئية</td>
<td>تقوم هذه الاتفاقيات على أسس الجيات</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source : Beat BURGENMEIER, Economie du développement durable, op.cit, p 134.

وذلك الإشارة إلى التنمية المستدامة بشكل غير مباشر من خلال المادة 20 من اتفاقية الجات 1947، وكذا الجات 1994 التي جاءت في شكل استثناءات لقواعد تحكم التجارة، فهي تؤكد من خلال التصرين 

ب: "ب" و "ج" (g) على 1

ج: فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ إذا تم إجراء مثل هذه التدابير (تدابير الحماية)

تكون علاجية بالتوازن مع فرض قيود على الإنتاج والاستهلاك الوطنيين. فهي تسهم بوضع قواعد تحكم حماية الإنسان والحيوان والحياة النباتية والصحة والحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ بشرط عدم التمييز في استخدامها وأن لا تكون وسيلة حمائية. هذا مع العلم أن اتفاقية الجيات لم تذكر مصطلح التنمية المستدامة أو مصطلح البيئة بشكل صريح في المادة 20.

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

الجامعة الوطنية والتجارة CCE في 14 أبريل 1994 في إطار جولة الوروجويا دليلاً قاطعاً على بداية دخول الوعي البيئي وقضايا التنمية المستدامة ضمن اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة، وتأتي مهمتها في إطار المساعدة في فهم العلاقة بين التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة بهدف تعزيز تحقيق التنمية المستدامة في إطار ثلاثة محاور رئيسية: 1

الأول: أهمية الاعتراف بالارتباط بين السياسات التجارية والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر من خلال تغيير العوامل المؤثرة على حجم الإنتاج والاستهلاك الكليين.

الثاني: تأثير وارتباط السياسات البيئية للدول المختلفة على بعضها البعض من خلال التجارة الدولية من خلال التأثير على القدرة الإنتاجية والتنافسية الدولية.

الثالث: الدور الهام الذي تلعبه السياسات التجارية الدولية في التعاون الدولي المتعدد الأطراف حيث أنها تدخل بطبيعتها مشاكل البيئة عبر الحدود.

2. ملف التنمية المستدامة في قمة الدوحة:

في نوفمبر 2001 تمتعت عن فعاليات المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي عرفت لاحقاً باسم "الجولة المبكرة للتنمية"، وقد كانت تلك الجولة ولا زالت جولة طموحة، حيث استهدفت منذ إطلاقها إعطاء دفعة جديدة للنظام التجاري متعدد الأطراف بغرض تثبيت أركانه وتنمية دوره من خلال إحراز قدر كبير من تحرير التجارة الدولية، واعتراب التنمية ركزاً أساسياً من أركان تلك الجولة.

تم خلال أحدث الدوحة للتنمية -ولأول مرة- طرح قضية البيئة والتجارة والتنمية المستدامة في ظل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، حيث طورت المنظمة مجموعة من معايير الالتزام بالتنمية المستدامة وقدرتها إلى مؤتمر الدوحة يمكن اختصارها في النقاط الآتية: 3

• التأكيد على أن سياسات التجارة والبيئة والتنمية يمكن أن تعزز بما يحقق التنسيق الكامل بينهما;
• الحاجة إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال المفاوضات;
• وضع العديد من السيناريوهات لعلاقة تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة وتعزيز الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية;

1. بيار محمد علي ورد، العالم ليس للمبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 287.
3. بيار محمد علي ورد، العالم ليس للمبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 290.
التأكد على عدم استخدام الحالة إلى حماية البيئة كوسيلة لخلق حواجز تجارية غير ضرورية؛

• أهمية التشريع والتشريعات في موضوع تنفيذ سياسات بيئية من جهة وسياسات التجارة من جهة أخرى على
  متطلبات التنمية الاقتصادية;

• الحاجة إلى تشجيع التنسيق والتعاون بين النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية
  غير الحكومية;

• تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة أثر وتقييم السياسات البيئية.

وقد واجهت مسوات الإعلان الوزاري الحالي لمؤتمر الدوحة -والتي وُضعت المسؤولة الأولى منها في 26
سентبر 2001- عدة اقتراحات من قبل الدول النامية والمنظمات المناهضة للعملة لاعتبارها تعكس مصالح
وتوجهات الدول الغنية ذات التأثير الأكبر في المنظمة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي صاحب المبادرة في طرح القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة في قمة الدوحة من
خلال تقديم مقترحاته تطبيق معيار عالي لكفاءة البيئة في التجارة والمصافات البيئية والمبدأ الوقائي،
وخصاً العلاقة مع المعاهدات البيئية متعددة الأطراف، وقد جاءت هذه المقترحات أو المطالب ضمن الفقرة 31 من
الإعلان الحالي للفترة، وواجهتها الدول النامية بالكثير من الرفض والنداء بسبب خشيتها من أن تستخدم هذه
المبادرات كحاجز حماية للمنتجات العربية - خاصة الزراعية منها- وغاية أمام استيراد السلع من الدول النامية.

وأكد أعضاء المنظمة من خلال الفقرة 06 من البيان الختامي للقمة التزامهم لتحقيق التنمية المستدامة وحماية
البيئة، معترفين كلاً من التنمية المستدامة والحُفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير ممّيز، هدف
هلام ويعزز كل منهما الآخر. هذا بالإضافة إلى الفقرات 32, 51, 33, 32, 31, 33, 32, 33، التي تم خلالها النظر إلى موضوعات كثيرة
ذات صلة بالتنمية المستدامة أهمها إبراز دور جمعية البيئة والتجارة وجمعية التجارة والتنمية في تحقيق مبادئ
تخريج التجارة والتنمية المستدامة، وكذا ضرورة بناء القرارات التصفيات للبلدان النامية في مجال التجارة والبيئة
وتشجيعها على إصدار تقارير بيئية وطنية، وتحديد آثار المعايير البيئية على الفقراء على دخول الأسواق وغيرها
من النقاط التي تم تناولها. كما تم إدخال عبء التنمية المستدامة في العديد من المواضيع التي تم التفاوض فيها كملف
الزراعة الذي تم التأكيد فيه على ضرورة أخذ بين الاعتبار لحماية البيئة كأحد الاعتبارات غير التجارية في
المفاوضات الخاصة به، وتم إبراز أهمية العلاقة بين الاتفاقيات العامة للتجارة في الملكية الفكرية واتفاقيات التنوع
البيولوجي وكذا ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي والفولكلوري. 2

من الواضح أن إعلان الدوحة قد صبي بطرق تضمن أن لا يكون هناك رابح أو خاسر في النهاية. وفيما
يخص الجانب المتعلق بالتنمية المستدامة، فقد كانت المبادرة للاتحاد الأوروبي -كما أشارنا سابقا- والذي طالب

1. لإطلاع على محتوى الفقرات رقم 06, 31, 32, 33, 32, 31 راجع الملف رقم 3.

التجاردة الدولية بين ضرورة التحرير ومنطقات الاستدامة

الفصل الأول

بحثاً بإدخال بنود جودة البيئة في الإعلان الأمر الذي تخوفته منه الدول النامية، وقد تمكن من الظفر تبعه.

3. الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الدولية:

بعد التداخل بين السياسات البيئية والتجارية والآثار المحتملة لذلك على حركة التجارة الدولية من جهة، وعلى تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى من أهم التحديات التي يواجهها النظام التجاري متعدد الأطراف، الأمر الذي دفع للمنظمة العالمية للتجارة إلى منح المزيد من الاستثناءات التي تخصصت في تزايد الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف.

تعزيز الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف: عن الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف

وظيفتها بناء على معايير بيئية، وهي تهدف إلى التأكد على أهمية وجود تكامل بين السياسات التجارية والسياسات البيئية في اعتمادها المشترك بين المجالين. وقد عرف عدد هذه الاتفاقيات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تزايداً كبيراً حيث يوجد ما يزيد عن 250 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف سارية المفعول منها عشرون اتفاقية تتضمن قواعد تؤثر على التبادلات التجارية (ناظم الجدول رقم 01-06)، ويرفع هذا التزايد بالدرجة الأولى إلى كون أغلب الإجراءات المتبعة في حل النزاعات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تدخل في معظمها في إطار المجال البيئي أكثر من أي مجال آخر.

تتمحور أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف بالدرجة الأولى في حماية البيئة فهي تعد وسيلة لتنسيق الجهود لمواجهة المشاكل البيئية ذات الطابع الدولي، كما توفر إطاراً معياريًا ملائمًا لإعداد قواعد تهدف إلى حماية البيئة والتعزيز بالمشكلات البيئية بشكل يساعد على إيجاد حلول متعددة الأطراف. بالإضافة إلى هذا فإن الاتفاقيات البيئية الدولية تعمل على تعديل المعايير البيئية التي يتبناها أصحاب المنظمات العالمية للتجارة في إطار التعاون بين هذه الأخيرة وعين أمانة الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف.

العلاقة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والمنظمة العالمية للتجارة:

نظراً لأهمية تأثير الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف على حركة التجارة العالمي فإن العديد من التساؤلات تطرح حول طبيعة العلاقة بين قواعد الاتفاقيات البيئية الدولية وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وما إذا كانت الإجراءات التي يتم اتخاذها بموجب اتفاق بيئي متعدد الأطراف تتوافق مع ترتيبات المنظمة، فعلى سبيل

1. بيار محمد ولد، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص. 299.
المثال قد ينص الاتفاق البيئي على اتخاذ تدابير تسمح بال торговاء منتج معين بين دولتين، في حين تنتظر التجارة في المنتج نفسه مع دول أخرى لا تدخل في إطار هذا الاتفاق ما يتعارض مع المبدأ المعروف باسم معاملة الدولة الأولى بالرعاية والذي يختار التمييز بين الدول.

جدول رقم 01-08: أهم الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف

<table>
<thead>
<tr>
<th>الهدف</th>
<th>الاتفاق</th>
<th>السنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تنظيم عملية الاعتماد بالكائنات المهددة بالانقراض، كما تلزم الأطراف الموقع عليها بمنع التجارة الدولية مجموعة من الكائنات الحية المهددة بالانقراض بالاضافة إلى الاتفاقية الدولية للغدود لمعايير الموارد المتواجدة</td>
<td>الاتفاقية الدولية للغدود لمعايير الموارد المتواجدة</td>
<td>1976</td>
</tr>
<tr>
<td>منع الأتحرار بالمواد المستندة لطبيعة الأوزي من الدخل الموقع وثير المتداولة المتداولة التي تدخل في صناعتها هذه المواد لطبيعة الأوزي</td>
<td>بروتوكول متنزئ حول المواد المستندة لطبيعة الأوزي</td>
<td>1987</td>
</tr>
<tr>
<td>مراجعة التجارة الدولية للتفاقيات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود</td>
<td>معاهدة بازل</td>
<td>1989</td>
</tr>
<tr>
<td>تقييد انتشار الغازات في الغلاف الجوي عند مستوى يضمن توافر النظام المناخي</td>
<td>بروتوكول كيوتو (وقد تم المصادقة عليه من قبل 183 دولة سنة 2008)</td>
<td>1992</td>
</tr>
<tr>
<td>حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقييم والتصنيف للمصالح التي تنشأ من استخدام الموارد الجينية</td>
<td>الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي</td>
<td>1993</td>
</tr>
<tr>
<td>الإخطار المبكر لبعض المواد الكيميائية الخطرة والمبيدات في التجارة الدولية</td>
<td>معاهدة روتردام</td>
<td>1998</td>
</tr>
<tr>
<td>تقييد استيراد الدول الموقعة لبعض المنتجات المعدلة وراثيا</td>
<td>بروتوكول كارثينا</td>
<td>2000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على ملاحظات من:
- باتريك ك م، المجلة البيئية، العدد ١١، المجلة البيئية، العدد ١١، المجلة البيئية، العدد ١١، المجلة البيئية، العدد ١١.
- Beat BURGENMEIER, Economie du développement durable, op.cit, p 135.
المؤتمر القمة العالمي للمستدام 2002 من خلال دعوته للمشاركين إلى "تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمؤسسات والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة كل في إطار تخصصها". وتتم هذه التعاون من خلال التواصل وتبادل المعلومات ذات الصلة دون قيود خاصة وذلك تتعلق بقواعد البيانات الخاصة بالقضايا البيئية المتعلقة بالتجارة، وكذا التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وآمال الاتجاهات البيئية متعددة الأطراف وهيئة الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال التجارة والبيئة.

من خلال كل ما سبق، لا يمكن الجزم بشكل تام تمكين حماية البيئة والانترناشيونال بعثة التنمية المستدامة في المدى المتوسط من مستويات التسميات تدور حول الأهداف الحقيقية للدول المقدمة وحقيقة مصالحها في عصر أصل في استخدام الموارد التجارية العادة أموا مرفوضا وأرضت فيه المزية التنافسية، وهو ما كشف عنه سعي الدول الأخرى تقدمها وذات المزية التنافسية تكنولوجيا إلى جعل هذه المزية هي العنصر المحكوم في التدفقات التجارية بين دول العالم المختلفة، بل وسجلها في المقابل إلى حركات الدول النامية من رئيسها التنافسية والذي يتمثل في العمالة الرخيصة واستخدامها أحيانا في صناعاتها المحدودة لأدوات ومواد وطرق مؤثرة للبيئة، فقد احتارت الدول المقدمة التركيز على مثل هذه القضايا البيئية دون الأخذ بعين الاعتبار القيادات الاقتصادية المحدودة للدول النامية التي لا تستطيع أغليها أن تلزم جميع الشروط، لتصبح هذه الشروط المعمول عليها خياراً من الحماية التجارية.

تستطيع من خلالا الدول المقدمة أن تنذر عبر توفيق حركة الدول النامية.

المطلب الثالث: آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على البيئة

يبدو من أول وحده أن مقترحات تجربة التجارة الدولية لا بد وأن تتعارض مع مستلزمات حماية البيئة في ظل بيئة اقتصادية تعتمد فيها قوة السوق وشدة انفعالاتها وتنتشر فيها إزالة كل أنواع الحماية المباشرة وغير المباشرة في الأسواق المحلية، فإذا كان تحرير التجارة الدولية -حسب العديد من المدارس الاقتصادية- يحقق مكاسب محتملة فإنه قد يسبب في مجموعة من الخسائر. ومنه فإن التحدي الحقيقى للنظام التجارة العالمي يكمن في إدارة عملية التحرير بطريقة تدعم الاستدامة البيئية، فكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية كليماً كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة وكان تحرير التجارة الدولية أكثر تعزيزاً لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شهد العالم أكبر حركة احتجاج بيئية ضد تحرير التجارة الدولية في مدينة سيائل الأميركية بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر 1999، حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضد في سيائل وجود تجاهل دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقوام توجيهات العولمة وتحرير التجارة.

التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومنطقتين الاستدامة

الفصل الأول

الدولية وتذرز من أخطارها على البيئة بالأخص، وكان المطلب البيئي الأول للمتظاهرين في سياتل هو أن تخضع أنظمة المنظمة العالمية للتجارة للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود والقوانين البيئية في العالم، لا أن تكون أنظمة التجارة سائدة ولهما القدرة على تغيير بدون الاتفاقات البيئية كما تطالب المنظمة بدعم من الولايات المتحدة وكندا.

وقبل بداية مؤتمر سياتل، بشهير أصبحت المنظمة العالمية للتجارة تقريبا خاضعا للتفاهمات بين التجارة والبيئة. أوضحت فيه وجهة نظرها حول المعضلة البيئية، حيث أشار التقرير إلى أن الجوانب التجارية لا تساهم في حماية البيئة وأن المشكلات البيئية يجب أن يتم معالجتها عند مصدرها، ويجب التقرير إلى القول بأن المشاركات البيئية تتحم عن وسائل الإنتاج الملونة والتخلص من الفضلات وبعض أطروحة الاستهلاك غير البيئي، وترفض المنظمة أن يشارك إلى قوانينها بجانب ضعف الرقابة البيئية الدولية في انتقال المواد الملوثة أو المنتجات المضررة بالبيئة في أنحاء العالم.

وتم التعامل مع أثار تحرير التجارة الدولية على البيئة من منظورين أساسيين: الأول هو المنظور التحليلي، الذي يعكس الرواية الليبرالية، أما المنظور الثاني فهو المنظور البيئي. وقبل النظر إلى هذا الجدل الذي يدور حول تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، لا بد من معرفة قواعد هذا التأثير وهي كالتالي:

1. تأثيرات الحجم: فمع زيادة تحرير التجارة الدولية يزداد النمو الاقتصادي، ويزداد حجم النشاط الاقتصادي، ومع زيادة حجم النشاط الاقتصادي يزداد الضروره استخدام الموارد وتلوث البيئة إلا إذا خفضت معملية استخدام هذه الموارد وفق هيكيل الاقتصاد.

2. تأثيرات الدخل: تؤثر زادة الدخل المتأنية من التجارة والنمو الاقتصادي الناتج عن تحرير التجارة الدولية على البيئة بطريقة مختلفة، فبالإدخال المرتفع الناتجة عن ارتفاع معدلات التجارة تزيد الرغبة في الإقتصاد العام، والعكس على تحسين البيئة والعكس بالعكس.

3. تأثيرات الهيكليات ومكونات الإنتاج: ينتج عن تغلغل عدوما وتخير التجارة الدولية خصوصا تغيير في الممارسات الصناعية مما يتفق مع المبرة التنافسية الدولية، وقد يؤدي تقييم التجارة الدولية إلى تغيرات هيكليات تزيد من السياسات البيئية غير المستدامة.

4. تأثيرات الإنتاج والتكنولوجيا: يسهل تحرير التجارة الدولية نقل المنتجات والتكنولوجيا عبر الحدود، وتعتبر الامتنان البيئية هذا الانتقال على نوعية المنتجات والتكنولوجيا التي يتم نقلها، وتتحدد علاقات البيئة بالتكنولوجيا بعولمة عدة ترتبط بجوانب العرض والطلب.

1. إبراهيم البيروسي، العلاج وأعمال النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقل اقتصاد البيئة، مرجع سابق، مراجع، 1987.

2. بلايمون خوحة، العلاج والاقتصاد، الموسوعة العربية للغة العربية من أجل اللغة العربية، المجلد الأول، تشير: مصطلحات، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص 424-425.
الفصل الأول

التvezير التنظيمي: تنطغ التأثيرات التنظيمية لتحرير التجارة الدولية على البيئة من تحسن السياسات والمعايير البيئية وتحسين أساليب التنفيذ حيث تعمل الاتفاقيات التجارية متوافدة الأطراف على تشجيع استخدام المعايير البيئية وتسهيل خصائص بيئة عالمية، إلا أن تأثير النمو من أن يؤدي تضمين الانتهاء في الاتفاقيات التجارية إلى عرقلة حركة التجارة والنمو في الدول النامية -كما بقي وأن أشترنا في المطبب السابق- مما يسمك يمكن القول أن العلاقة ما بين مفاهيم التجارة والبيئة متداخلة مع بعضها البعض وأن تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة هو تأثير مختلط، ومن أجل اتخاذ موقف معين من نتائج دائما إلى أدوليات وخيارات الجهات المعنية وخصائصها الاقتصادية والبيئية وأهدافها الاستراتيجية.

وأما بلي بوضوح كل اتجا ومسند إليه من مبررات لدعم موقف اتجاه تأثيرات تحرير التجارة الدولية على البيئة.

الفرع الأول: المفروض التجاري

هذا الفرع يؤيده من حجم تحرير التجارة الدولية التي قدمها آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم من الاقتصاديين المؤيدين لفكرة أن تحرير التجارة الدولية هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية -كما أشترنا في بداية البحث-

يري أصحاب هذا المفروض أن تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة متوازنان بشكل متباين ومدعمان كل منهما للآخرين، فتحرير التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق الأرباح وخلق الثروة التي تستعمل بدورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الشعوب، وكذا المساهمة في تحسين البيئة والحفاظ عليها. 1 تحرير التجارة الدولية كنشاط اقتصادي يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام وبالتالي زيادة في متوسط الدخل الفردي كأضداد مؤشرات النمو، كما يؤدي إلى حفظ نسبة الناتج، ومنه سيؤثر اجتياحا على تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الأرباح الناتجة عن تحرير التجارة للحفاظ على البيئة والقضاء على التلوث.

وقد جاء البحث الذي قام به الاقتصاديان جان جروسيمان وآلان كريجر -والذي تم إعداده في إطار الأعمال التغيرة لإمضاء الاتفاقيات بتجاوزا لشمال أمريكا، وعرض لأول مرة سنة 1991 - كأساس علمي هذا المفروض، حيث تطرق الباحثان خلاله إلى العلاقة بين نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و معدل الدخل الفردي الإجمالي 2 ومن ثم هذه العلاقة من منحنى أقصى منحنى كوزنر البيئي.

---

من خلال المحنين نلاحظ أن نسبة التلوث (إنبعاث $SO_2$) تزداد بترايد نصيب الفرد من الدخل، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلى أن تصل نسبة التلوث إلى ذروتها عند متوسط الدخل الفرد المحلي $Y^*$ وابتداء من النقطة $Y^*$ تصبح العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، أي ينخفض معدل التلوث كلما ارتفع متوسط الدخل ما يدل على وجود تأثير انجبائي لهذه الزيادة في الدخل على تخفيض نسبة الانبعاثات في ثاني أكسيد الكبريت.

الشكل رقم 01-05: نحنى كورتنتس البيئي

$SO_2$ انبعاثات

$Y^*$ نصيب الفرد من الدخل


يرفع المعارضون لتحريج التجارة الدولية العديد من التساؤلات حول هذا المنظور خاصة فيما يتعلق بالفرضيات التي تقوم عليها، فهم يرون أن ليس بالضرورة أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى زيادة في الناتج العالمي، وحتى وإن كان ذلك صحيحا فإن فرضية وجود نظام تجاري منصف وآمن وغير تميزي فرضية غير صحيحة في الواقع. وفي هذا الإطار بيت دراسة استشارافية قامت بها أمانة الاتفاقية العامة للتجديدات والتجارة سنة 1994 أن ما بين 71%-95% من الأرباح المحتملة من تحرير التجارة الدولية لسنة 2005 ستُعود للفائدة الدول المتقدمة التي تمت 13% من سكان العالم، في حين يحصل 87% من السكان على النسبة المتبقية أي ما يتراوح ما بين 29%-5% Ì أي غياب العدالة في توزيع الأرباح الناجمة عن تحرير التجارة الدولية بين الدول المساهمة ما يجعل من فرضية وجود نظام تجاري عادل ومنصف نظرية خاطئة.

الفرع الثاني: المنظور البيئي

يستخدم هذا المنظور فلسفة من مبادئ الاقتصاد البيئي الذي يعتبر المجال الاقتصادي جزء لا يمكن فصله عن المجال الحيوي، مجال يتميز بالدرجة الأولى بمحدوديته وقابليةه للضروب، ما يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي لأي نشاط اقتصادي.

---

1. Michel DAMIAN, Jean-Christophe GRAZ, *Développement durable et commerce international*, op.cit, p 2.
يرى أصحاب هذا المنهج أن الوضع الحالي للنشاط الاقتصادي -والعولمة بشكل خاص- يشكل قيداً لاستمرارية الحياة على كوكب الأرض، ويؤثر سلبًا على قيمة التمثيلية من خلال الاستنزاف الكبير لموارد الطبيعية غير المتجددة بحجة تحقيق نمو الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل سياسة الحكومات لحماية صناعاتها، والحفاظ على قدراتها التنافسية من خلال تجنب استخدام التقنيات الصديقة للبيئة والمكلفة مادياً وسعي الشركات المتعددة الجنسيات لجني الأرباح دون تحمل التكاليف البيئية، فهم يعتبرون التجارة الدولية أكثر الأنشطة المهمة للبيئة.

ويوضحون من Race to the bottom يدافع أصحاب هذا المنهج عن رأيه أن عمولة السياقات نحو الأسفل مختلفًا.

خلاصة كيف يهدد تحرير التجارة البيئية، حيث أنه إذا كانت للشركات حرية العمل في أي مكان دون التقييد بالمعايير البيئية فإن الدول الفقيرة سوف تلغى القيود البيئية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وفرض العمل والثروة التي تتيحها، ما يعتبر سبباً رائداً في غازات الاحتباس الحراري وتلوث البيئة بغازات ثاني أكسيد الكربون.1

ومن هذا يرى أن سياسات تحرير التجارة الدولية تقييد حرية وضع المعايير البيئية لأن الدول لا يمكنها وضع قوانين بيئية أو قوانين لحماية الصحة العامة أثنا قد تسرب في حسابات الشركات، وأما إذا فعلاً ذلك فعليًا تعويض الشركات عن خسائرها لتكون مستقلة بشكل معتبر إذا تغير البيئة أو عمالية على نشاطها.


ويعتبر أصحاب المنهج عدة مشاكل ونقاط مثيرة للقلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سيجممه عنه من آثار سلبية على البيئة، ومن أهم القضايا على أحدث أنشاء البيئة المناهضين لمنظمة التجارة ما يلي: 3

قانون منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحكم البيئة. فبناء على مبادئ المنظمة في حريات التنقل السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فإن قوانين المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تحمل خصائص البيئة وتصنفها بأنها حواجز غير جمركية ينبغي إزالتها لتسهيل التنقل التجارة. وكمثال على ذلك نجحت فنزويلا التي تصدر كميات كبيرة من البنزين الموت للبيئة في إدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة التي تمنع استيرادها بناء على قانون الهواء النظيف الأمريكي، وقد دعمت العديد من الشركات الدولية الكبرى لإنتاج البنزين والغاز هذه الضغوط من فنزويلا حيث تمكنت من كسب القضية والتصدير للأوراق الأمريكية.

استئراف الموارد الطبيعية: سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا، وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية. ومن المعروف أن هناك تعرفة جمركية عالية حاليا على منتجات الأحشاب لمفرد السبيطة على بحاجة وتصعب مهمة منتجها في التسويق، إلا أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة سوف تسهم في إلغاء الحمايات الجمركية وتسهيل انتقال هذه المنتجات وبالتالي زيادة عمليات التحطيب وقطع أشجار الغابات.

كما أن تحرير التجارة سيؤدي أيضا إلى استئراف الكثير من الموارد الطبيعية غير المحدودة كمليا الجوفية أو مواد التعديد في إنشاء منتجات جديدة وتوسع الصناعات المطلوبة، وإذا ما ترافقت ذلك مع نوجه نموي غير مستدام والمثير من التهيمية لمجتمعات العالم الثامن فإن تأثيرا سيجما كبيرا سوف يقع. ويجادل البيئون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية لثثة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستئراف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي الرقمي.

ملاءات التلوث الدولية: من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من المنتجات الملوثة بينما من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك، ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنتقل التلوث إليها وهو ما يسمى في اقتصاد العولمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاءات للتموثر في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئة صارمة.

المتحدث الممثلة وراثيا: سيؤدي الانطلاق التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعلقة وراثيا في العالم إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات عن حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو النسب آخانا. مشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤدايا للمستهلك، كما أنه لن يسمح للدول المستورة برفض أو إلغاء أسواقها أمام المنتجات المعلقة وراثيا قبل فحصها والتتأكد من صلاحيتها. وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي الدولي، فدراسة الاتهام بالمنتجات الغذائية المعلقة وراثيا سيؤدي إلى تركز الثروة واحتكار إنتاج هذه المنتجات بالدول المستمرة حاليا على هذا القطاع -وهي الولايات المتحدة.
وكندا والأرجنتين - التي تشكل 98% من إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا، ولا شك أن ذلك الاحتكار للتكنولوجيا سيضعف من الأمن الغذائي لمعظم الدول النامية.
التجاره الدولية بين ضرورة التحرر ومتطلبات الاستدامة
الفصل الأول

خلاصة الفصل:
عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الدولية منهجين أساسيين: أحدهما يتعلق بمذهب الحرية يدعو إلى ترك التجارة دون قيود وتحرير انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وله حجمه في ذلك، أما المذهب الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم تجارها الخارجية من خلال فرض نظم وقوب على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة وله حجمه كذلك. غير أن نتباع سياسة حرية كاملة أو جماحة مطلقة أمر نادر الحدوث، بل إن الدولة تتبع في سياساتها التجارية مزيجاً من الحرية والتدخل يصبح ووجه مختلفة وحسب ما تنقى نوجهاً ومعطياتها الاقتصادية وحُين السياسة والاجتماعية والثقافية على المستويين المحلي والدولي.

مع بروز العوالم كターة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي وضع أسمه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحى تحرير التجارة الدولية ضروراً وواجباً مفروضاً على جميع الدول -بمختلف توجهاتها ومدى تطورها- باعتبارها مقرراً أساسياً للتنمية الازمة والتنمية الاقتصادية، وقد يُحدى تحرير التجارة الدولية من خلال النظام التجاري متعدد الأطراف متماً بالاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة، ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة كنيل لها منذ عام 1995 وكمسؤولة تمثل رسمياً النظام التجاري الدولي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُحدى من خلال النظام التجاري الإقليمي والذي عرف تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وأصبح محوراً أساسياً لعملية تحرير التجارة الدولية إلى جانب المنظمة العالمية للتجارة.

بالمثل من اعتبار تحرير التجارة الدولية محوراً أساسياً للتنمية، إلا أن تطور مفهوم التنمية وخروجهما من إطارها الاقتصادي البحث لتصبح التنمية مستدامة جمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرض تحديات جديدة أمام عملية تحرير التجارة خاصة ما يتعلق بالأخير، بين الاعتبار لتعصر البيئة، ما أثار الجدل حول مدى توافق التنمية المستدامة وتحرير التجارة الدولية.

لا يمكن تحديد تحرير التجارة الدولية مسؤولية كل المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لا شك في أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرر تعتمد من هذه المشاكل. وما يمكن طرحه في هذا السياق هو ضرورة إدارة عملية تحرير التجارة الدولية على نحو يحظى فيها عمل من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، أي الحديث عن أسس تجاره دولية مستدامة يتم من خلالها تقويم المكاسب المحتملة بين الدول على نحو يحسن من مستوى معيشة الأفراد ويعمل على الموارد التي تستولي زمام إدارتها الأجيال القادمة، فالصراع والصدم بين تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة ليس حكماً، كما أن الدعوة إلى تعابيرها هي دعوة ضرورية وواجبة.
الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية.
الفصل الثاني

واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

تواجه الدول النامية خاصة في الوقت الراهن أزمة غذائية تمثل في عدم تامين الغذاء لكل فرد بشكل دائم من جهة، وعدم كفاية هذا الغذاء بالنسبة لعدد كبير من السكان من جهة أخرى، إذ يعاني أكثر من مليار نسمة من نقص الغذاء وسوء التغذية والمجاعة. وقد زاد الاهتمام الدولي بمشكلة الغذاء منذ حروث الأزمة العالمية للغذاء في أواخر السبعينات (1972-1973) والتي أدت إلى الموت الملايين من الناس بسبب المجاعة، حيث أفادت منظمة الأغذية والزراعة FAO وبرنامج الأغذية العالمي في تقرير مشترك، فيما أن التصاعد العنيف للنوع في العالم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الراهنة قد ألحى أشد الأضرار بالقدر في البلدان النامية، وكشف عن نظام عالمي غذائي هش لا بد من إصلاحه.

وفي ظل تحرير التجارة الدولية يفعل اتفاقية الجات، تختلف التوقعات حول مستقبل أزمة الغذاء في العالم بين متفائلين ينادي بإيجابية الدور الذي سيلعبه تحرير التجارة الدولية في خفض أسعار الغذاء وتسهيل الولوج إلى الأسواق وتطوير الاستثمارات الزراعية وبالتالي تامين الغذاء وتشكيل مستدام لجميع سكان العالم، وبين متخوف يتوقع أن مشكلة الغذاء في الدول النامية ستكون أكثر حدة في المستقبل إذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه، خاصة عند التحرير الكامل للتجارة الدولية، نظرا لكون العديد من الدول النامية تعتمد نسبة كبيرة على الواردات الغذائية في تغطية احتياجاتها الغذائية والتي ستترتفع أسعارها في السوق العالمية بسبب خفض الدعم الزراعي وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي.

وقدفłuż الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالمشكلة الغذائية في الدول النامية وآثار سياسات تحرير التجاري على تحقيق الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول مستندر ضخ خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.

المبحث الثاني: سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية.

المبحث الثالث: آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية.
المبحث الأول:
مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

تتمد مشكلة تحقيق الأمن الغذائي المستدام إحدى خمس مشكلات رئيسية في العالم هي الغذاء، البطالة، التضخم، السكان والثروة. وقد واجه العالم منذ مطلع سبعينات القرن العشرين أزمات غذائية واقتصادية خطيرة انتكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكفية مواجهتها وخصائص بالنسبة للدول النامية المعتمدة على الورادات الغذائية.

وفي أواخر ثمانينات القرن العشرين، اهتمت الدول المقدمة بزيادة عرض الغذاء العالمي ما أدى إلى برودة المناقشات حول الوضع الغذائي في الدول النامية، إلا أن هذه المناقشات ما لبثت أن عادت إلى المواجهة مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي وخصوصا في المنظمات الدولية، وقد أصبح دعم وتحقيق أمن الغذائي مستدام من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي بدأ بوثائق المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 والذي أكد فيه المجتمع الدولي على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية وليست كاف من ناحية وتحرير الإنسان من الجوع من ناحية أخرى، إلى غاية إعلانه كأول أهداف الألفية الإنسانية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

إن قضية نقص الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام مشكلة جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل الأزمات التي يعرفها العالم اليوم وتزايد السكان المطرد، وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي منذ سبعينات القرن العشرين ليأخذ أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل وبائية أيضا عندما يتعلق الأمر بضرورة ضمان استدامة تأمين الغذاء لجميع الجماهير.

ومن أجل فهم مشكلة الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية لابد من التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهذا المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

يعتبر الأمن الغذائي تمثيلا حديثا شعاع استخدامه منذ بداية سبعينات القرن العشرين، وبالذات عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبرزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أخذ مفهوم الأمن الغذائي يعد جديدا يمكنه في ضرورة ضمان استدامة تحقيقه.
1. تعريف الأمن الغذائي:

أسفرت العديد من الأراء والتشريعات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة أو منطقة ما عن تحديد ما يبره عن 200 تعريف لهذا المفهوم. 

تُعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "تأكيد الغذاء بالكميات والوعود اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس المزج النسبي للانتاج السعر الغذائي لكل قطر، وإنتاجه لكافحة أفراد السكان بالأسعار التي تناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية". 

كما تعرف لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه "قمع البشري كافيا في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسلامة ومعنوية على حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائيّة كي يعيشوا حياة تتوفر لهم النشاط والصحة". 

ويُعتبر التَرَيِف الذي جاء ضمن التقرير المشترك للمؤتمر العالمي للغذاء الصادر عن منظمة الأمن الغذائي والزراعة والمنظمة العالمية للتجارة التَرَيِف الأكثر شيوعا، وهو يعرف الأمن الغذائي بصورة أساسية على أنه "حصول جميع الأفراد وبشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة والكافية لغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة". ويعتبر أن يُؤسِس مفهوم الأمن الغذائي على ثلاث مركبات أساسية: 

- ضمان إمدادات أساسية ومعنوية بشكل جيد ليس على المستوى المحلي، بل على مستوى كل العائلات؛
- ضمان الاستقرار النسبي من سنة إلى أخرى في الإمدادات;
- ضرورة ضمان بأن كل عائلة لها الوسائط المادية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تغذية سليمة.

يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي: مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. أما الأمن الغذائي النسبي فهو يعني قيمة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والماء الغذائية كلياً أو جزئياً ليس بالضرورة من خلال الإنتاج المحلي بل كذلك بالتعاون مع الآخرين.

2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزواج والتنمية في الوطن العربي، نمو الأمن الغذائي عبر عملية تربية زراعية متنامدة، الدعواد الأول والثاني، ديسمبر 2009، ص 28.
5. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005، ص 4.
في هذا السياق نجد الإشارة إلى مفهوم "العنصر الأساسي"، وهو يعبر عن الحالة التي لا يكون فيها الأفراد والأسر إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المذكور في تعريفات "العنصر الأساسي". 1 يتضمن "العنصر الأساسي" شكلين أساسيين هما: انعدام الإمكانية المادية لمجرد أن يعيش على النحو المذكور في تعريف "العنصر الأساسي"، أو انعدام الإمكانية المادية لمجرد أن يعيش على النحو المذكور في تعريف "العنصر الأساسي". 2

العنصر الأساسي

• يتضمن "المقدار" عدد السماح بموت الأفراد من النوع;
• توجد مستويات مختلفة ونسبة للأفراد، أما إذا فرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البوليمورفية، وأعلاها توفير أقصى ما يمكن من الغذاء، بكميات تلامس مع رغبات وقدرات الأفراد;
• يناسب "المقدار" خاصية الاستمرار، أي أن يكون تمتلكاً في كل لحظة حتى في أوقات الأزمات;
• إن توفير "المقدار" لا يتوقف على مجرد إنتاج الغذاء، بل المهم البحث في كيفية توزيعه على الذين يحتاجونه;
• إن عملية "العنصر الأساسي" لا يمكن أن تنشب شعبية الدولة للاكتفاء الذاتي الكامل، بخصوص وأن المتطلبات أصبحت أكثر تعداداً، وللذي فإن إمكانية تحقق الاكتفاء الذاتي نسبة.

الأمن الغذائي المستدام

خرج مفهوم "المقدار" من إطار الإطار التقليدي، بروز مفهوم "القيمة" المستدام بالأوقات العشرينات. ليتحول اهتمام الدول إلى تحقيق "المقدار"، غير أن مفهوم "المقدار" المستدام لا يغطي المفهوم التقليدي -الذي تطرقنا إليه في العنصر السابق- بل يأتي مكمل له مضيف عنصر الاستمرارية كأساس لاستمرارية هذه الظاهرة، وضمان استقرارها، خاصة وأن أنشطة الزراعة المعقدة في معظم دول العالم النامية منها والمقدمة تسبب في العديد من الأضرار البيئية.

والاستدامة كتعزيز الاستجابة التنوع الحيوي: جميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإذاع المستويات العالمية في المعين، في الوقت نفسه يشمل استصلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية. 3

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الإعانات للأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الإقتصادية-التأثيرات والدور المقدمة، روما، ص.8.
2 زيكان زيارة، "وفاق وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الوجود"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الزراعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص.8-4.
3 حمودي الأشرم، "النظام الزراعي المستدام: العواصف القاسية، مرجع سابق، ص.49.
يعد هذا التعريف نهجًا لتحقيق أمن الغذائي في العالم، يتبين استخدام الأسلاك في شكل نظام غذائي ثابت. يشمل استخدام الأسلاك في التخطيط الفعلي للاستغلال الغذائي وتعزيزه. إن تحسن الخدمات المدنية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، يُمكن أن يكون من خلال استخدام الأسلاك في التجاوزات وتعزيز الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية والزراعية والسكاية والبحث والتطوير في مختلف المناطق.

تتولى القيادة العالمية في تطوير السياسات المتعلقة بالتجارة في السبع الغذائية والزراعة والتبادلات التجارية عامةً إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال النظام الناجم عامًا.

من خلال كل ما سبق، يُصبح مفهوم الأمن الغذائي المستدام ليس مجرد مفهوم إحساسي مجرد، بل هو مفهوم إنساني ملموس وحقيقي نموذج مستدام على مستوى كل وحدة بشري، أسرية ومجتمعية، يجمع بين المشاكل المالية عن السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية، الإنتاج الغذائي والتوزيع والتجارة الدولية.

القرن الثاني: الإطار التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي المستدام

بالرجوع للحوكمة الاقتصادية يُجد أن مشكلة الغذاء قد تنبة إليها المفكرون منذ البدء، حيث أشار توماس مالتس في كتابه عن السكان عام 1789 للعلاقة بين الحجم والسكان والمشكلة الغذائية. أما مصطلح الأمن الغذائي كمفهوم اقتصادي فهو يشير حديثًا سبعينات القرن الماضي، وبدأت عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية.
عرف مفهوم الأمن الغذائي تطوراً ملحوظاً خلال الأربعين سنة الماضية ما عكس تطور الآراء السياسية حول هذا الموضوع، وقد مر بآرب محطات رئيسية عرف فيها تطوراً ليشمل مصطلحات ومعاني جديدة، وبالتالي يحمل في طياته دلالات جديدة كما يلي:

1. عقد مؤتمر الأمن الغذائي في عام 1974، وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة الإنتاج واستقرار أكبر للإنتاج.

2. في عام 1983، تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إضافة إلى التوفر والاستقرار إلى القدرة على الحصول على الغذاء.

3. في عام 1992، عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوماً جديداً إضافة إلى التوفر والاستقرار والقدرة على الحصول مثلاً في الاستخدام للغذاء.

4. في عام 1996، عقد مؤتمر قمة الغذاء العالمي والذي أضاف إلى ما سبق ذكره حق كل شخص بالحصول على غذاء سليم ومغذي.

وقد شهدت الساحة الدولية العديد من المؤتمرات التي تبحث في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وكيفية العمل على استقرار الجوع وسوء التغذية، وتركز الانتباه على ضمان الغذاء الذي يمثل أكثر الاحتياجات الأساسية للإنسان (أظهر الشكل رقم 02-01)، نشر إلى أهمها في الآتي:

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996:

يعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقد في الفترة ما بين 13-17/11/1996 بروما في إيطاليا من أهم المؤتمرات التي تناولت مشكلة الأمن الغذائي بحضور ما يقارب 10,000 مشارك، وقد جاء هذا المؤتمر استجابة لاستمرار وجود نقص التغذية على نطاق واسع وتزايد القلق بشأن قدرة الإنتاج الزراعي للفترة الاحيانت البحرية في المستقبل.

أسفر المؤتمر عن اعتماد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطوة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وحدد إعلان روما سبعة التزامات كأساس لتحقيق الأمن الغذائي العالمي للجميع: 1. كما حدت هدفنا عاجلاً له يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود الجارية للفضاء على الجوع في جميع البلدان في المستقبل القريب، وقد ركز جهودنا نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية في كافة أرجاء العالم مهدداً أبعاداً إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلوها، كما حدث المؤتمر هدفنا عاجلاً له يتمثل في

1. عاملة الفحص، الجهود الدولية خلق أزمة الغذاء في العالم، ورشة العمل التدريبية القومية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 7-8/3/2008.

2. تم التطرق إلى هذه المحاور ضمن حزام الأمن الغذائي العالمي، ص 73.
حقق عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم البالغ عددهم في العام 1996 أكثر من 800 مليون شخص إلى النصف في العام 2015.  

وزع مؤتمر قيمة الألفية 2000:  
في الفترة ما بين 06-08 سبتمبر 2000، التقى 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تخفيف الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة. وبعد عام من انعقاد هذه القمة كشفت خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية رسمياً عن ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و48 مؤشرًا مقررًا كمياً ومحددة المدة الزمنية، والتي صارت تعرف فيما بعد باسم "الأهداف الإضافية للألفية"، وهي تشمل على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تخسيسات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول العام 2015 حيث تم الإعلان عن ضرورة القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تحقيق نسبة السكان الذين يشكلون دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة 1990 إلى 2015 كأول أهداف الألفية الإضافية.  

وزع مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي 2009:  

ورغم تم خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي تحديد خمسة مبادئ أساسية لتحقيق أمن غذائي عالمي  

وقد تم خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي تحديد خمسة مبادئ أساسية لتحقيق أمن غذائي عالمي  

التموز الماضي، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مرجع سابق.  

www.un.org/ar/melliniumgoals/  

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، مراجع سابق. 

2. التفاصيل يمكن الإطلاع على الموقع الرسمي للقمة العالمية للألفية  

الشكل رقم 02-01: أهم المؤتمرات العالمية حول الغذاء

مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي 16-18/11/2009 بروما - إيطاليا

اللمؤتمر رفع المستوى حول الأمن الغذائي للجميع 26-01/2009 بمدريد - إسبانيا

الدورة الاستثنائية الثالثة والخمسون للمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة 18-21/11/2008 بروما - إيطاليا

المؤتمر رفع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي: تجاهيات تغير المناخ والطاقة الحيوية 03/06/2008 بروما - إيطاليا

الدورة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة 5-16/05/2008 بنيويورك - الام.أ

الاجتماع السياسي لرؤساء وكالات الأمم المتحدة مع الأمين العام لجنة الأمم المتحدة 28-04/2008 بنيويورك - الام.أ

المؤتمر الشهري الأول لمنظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي والطاقة الحيوية 16-18/11/2007 بروما - إيطاليا

المؤتمر العالمي للغذاء 13-10/06/2002 بروما - إيطاليا

المؤتمر العالمي للغذاء 1996/17-11/1996 بروما - إيطاليا

المصدر: من إعداد الطالبة باء على معطيات من:


الفرع الثالث: مفاهيم أساسية متعلقة بالأمن الغذائي المستدام

يعدّ مفهوم الأمن الغذائي المستدام مفهوماً واسعاً وغير ثابت، فهو يتغير بتغير التوجهات والآراء السياسية والاقتصادية، ولا يمكن فهم مفهوم الأمن الغذائي المستدام وتحليلاً صحيحاً دون فهم الإطار النظري لبعض المفاهيم ذات الصلة لمفهوم الأمن الغذائي المستدام.

1. الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى المواد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية المحلية. 1 ويعبر عنه حسب العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين حسب العلاقة التالية:

\[ A = \frac{P}{D} \times 100 \]

\( P \): الإنتاج الغذائي المحلي

\( D \): الاستهلاك الغذائي المحلي

\( A \): الاكتفاء الذاتي

وقت أثبت التحذير العالمي استحالة تحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى القطري مهما بلغت قوة البلد الاقتصادية والسياسية، ولكن يمكن أن يتحقق في إطار مجموعة من الدول مرتبطا في إطار معين وفي شكلا من أشكال التنظيمات الاقتصادية. هدف تلبية الاحتياجات الغذائية للكافأها وضمانا لضغوطات قد يفرضها العالم الخارجي في وقت أصيح الغذاء يستعمل كسلاح سياسي. وقد نجحت الكثير من الدول في تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية مما يبعدها عن خطر الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية، ويبقى مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو الاستقلال الغذائي تشكل قلب المعركة التي تواجهها الدول النامية.

2. إشكالية الجوع:

تعتبر المجاعات الشكل الأساسي لانتظام الأمن الغذائي، وتنتج عن عدة أسباب كالحروب وال💥يضانات أو المحاصيل الروسية أو فقدان القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع وأحيانا وليس دائما ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكذا التزود السكاني الذي تسبّبه الصراعات والحروب التي كانت السبب الرئيسي للأزمات التي وقعت بداية سبعينات القرن العشرين حيث ارتفع عدد اللاجئين والمشردين داخل أووطاهم بسبب الصراعات من مليون نسمة عام 1970 إلى 50 مليون نسمة عام 1995.

وتفاوت أبعاد الجوع وأسبابه وعوانيه، كما أن ضحاياه لا تجمعهم خصائص موحدة. وبدأت أن أغلب التعريف أعطى مجموع سينما تحيط بظاهرة الجوع تسمح يتميزها عن مختلف الأشكال الأخرى للنقص الحريري تمثله في:

- غياب الغذاء أو عدم إمكانية الحصول عليه؟
- العدد الكبير من الأفراد الجائعين؟
- الموت بسمند هائلة؟
- طول مدته الظاهرة؟
- منطقة جغرافية محدودة؟
- غياب كل الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية المقدمة للمساعدات.

2. Ibid, p 113.
وقَد وضع الجماع الدولي هدفين عامّين لتخفيض الجوع، الهدف الأول هو تزويد قمة الغذاء العالمي في بروكسل 1996 وتعهدت فيه الحكومات على تخفيض العدد المطلق للجائع إلى النصف مع حلول عام 2015، والهدف الثاني الذي تم وضعه ضمن إطار أهداف التنمية الإقليمية للأمم المتحدة (الهدف الأول) الذي تعهد خلاله زعيم العالم على تخفيض نسبة الجائع في العالم إلى النصف مع حلول عام 2015.

3. الفجوة الغذائية:

تمثل الفجوة الغذائية التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناجمة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكميات لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وتعرّف بأنها مقدار الفرق بين ما تحتاجه ذاتيا وبين ما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها بالعجز عن تغطية الاحتياجات من السلع الغذائية والذي لا يمكن تأميمه إلا بالاستيراد من الخارج. الفجوة الغذائية تقتاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.

وبناءً عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بنمطين أساسيين: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلبات يؤدي حتى إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادة الاستهلاك ينافي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.

في هذا السياق، تُصدر الإشارة إلى أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مستويات البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبدلاً من ذلك تعني بالجوانب التكوينية للمشكلة وليس بالجانب الكمي.

4. الفجوة التغذوية:

تشير الدراسات المخصصة في الغذاء والترغيب إلى أن الفجوة التغذوية تمثل إما في نقص أو سوء التغذية أو كليهما، والمقصود هنا نقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات الغذائية بسلاسة غير كافية (أي سرعات حرارية أقل وبروتين أقل). أما سوء التغذية، فلمترؤد به حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كمواد الشبيهة، أو حصوله على البروتينات ولكن معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية.

ولننصح وسوعا التغذية انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي أن انتشار الأمراض المزمنة وما ينجم عنها من نقص الإنتاجية، بالإضافة إلى التكافل العلاجي الذي تبديهما الحكومات هدف مكافحة هذه الأمراض.

1. عيسى، حسن، "الأساطير الغذائي العربي، دور القطاع الزراعي في تحقيقها"، مجلة الزراعة، العدد 15، دمشق، (دمشق)، ص 3.
2. ابن مازر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السياسة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 16.
من أجل تجنب سوء ونقص التغذية تم وضع عدة معايير من طرف خبراء التغذية تتضمن الاحتياجات الغذائية من كمية الطاقة والعناصر الغذائية منها تقارير منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة، وهي تغطي الخصوص الموضوع بما متوسط الاحتياجات الطاقوية للجنس والمختلف الأعمار.

5. أمان الغذاء:

في السنوات الأخيرة ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدام الكيمياويات في الزراعة الحديثة ظهر مفهوم أمان الغذاء، وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه “جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج، وتصنيع، وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقياً به صحة وسلامة للإنسانية للأجيال القادمة”.

وفي السياق نفسه، ظهر مفهوم الزراعة العضوية أو البديلة كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحياً، وهي تعتمد على الدورات الزراعية ومختلفات المحاصيل والسماد الحيوي وعلى أساليب بيولوجية لكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية النبات الزراعية. وعلى الرغم من أن أسلوب الزراعة العضوية سوؤد حتماً إلى نقص الإنتاجية، إلا أنه فرق الدعم الكبير مادياً وحقوق جيدة من حيث زيادة الخروش المكلولة والتقليل من العناصر والمركبات غير المكلولة، بالإضافة إلى تأثيرها الايجابي على البيئة نتيجة استبعاد أو حمض العديد من الآثار الضارة بالبيئة وزيادة من استخدام الكيمياويات المركبة صناعياً والتقليل من استهلاك الطاقة، وكذا الحفاظ على الحياة البرية.

وقد أزداد الاهتمام بالزراعة العضوية بعد الحوافز التي انتشرت في السبعينيات والتسعينيات خاصة بعد انتشار مرض القبرة الحمراء الذي كان له تأثيراً كبيراً على الرأي العام مهدياً الشركات متعددة الجنسيات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: عوامل مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية:

لا ينبغي اعتبار مشكلة انعدام الأمن الغذائي المستدام وتعهد البنية التحتية في الدول النامية مجرد تنورة لعوامل مسبقة أو مساهمة حديثة العهد نسبياً من قبل ارتفاع أسعار النفط أو هبوط سعر الدولار أو الأحوال المناخية أو عمليات المضاربة أو قبول بعض البلدان على الصادرات أو إنتاج الوقود الإحيائي، فهي أيضاً نتيجة أطاحات عميقة الجذور وطويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط démographique وآفات الاستهلاك، ومنسوبي من الإخفاقات المرتبطة لأستراتيجيات التنمية على جهود عديدة تأسيس على الصعيد الوطني فقط، بل وأيضاً على الصعيد الدولي.
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء

يعتبر جوهر المشكلات الغذائية في الدول النامية في اتساع الوعي بين معدل النمو البطيء، وفي إنتاج الغذاء المجالي وبين معدل النمو السريع للطلب على الغذاء، وقد أدى ارتفاع الطلب العالمي وطلب الدول النامية على المواد الغذائية على مدى العقدين الأخيرين سبباً للقوى الثلاثية ازدياداً مطرداً مع النمو في عدد السكان وتضخيس الصناعات وتنوع الأسواق ونوعية الغذاء ونوعية LIFE.1 وهو ظاهرة جاذبة في نفس السنة بـ 2.6%، ويعود هذا الارتفاع بدرجة أساسية لزيادة عدد السكان وكثافة تركهم في المدن والمناطق الحضرية، وتفسر مستوى الدخل الفرد المتميز أصلاً بالأفلاق.

1. تأثير العامل الجغرافي في ارتفاع الطلب على الغذاء:

بالمثل العامل الجغرافي يعد هاماً في ظهور واستمرار مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، فقد اكتسب حجم السكان تساوياً ملحوظاً يفوتك متوسط معدلات ارتفاع الطلب، مما أدى إلى ارتفاعات على مستوى عرض وطلب الغذاء، وعلى الرغم من أن المؤشرات الأخيرة تدل على أن معدلات النمو السكاني بدأت بالانخفاض بعض البضائع، إلا أن الزيادة السكانية باتت معضلة عالمية كبيرة خصوصاً بالنسبة للدول النامية لأهمية تأثيرها على المستهلك في السكان التي يشعدها العالم بنسبة 79% من مجموع سكان العالم مقابل 21% من السكان يعيشون في الدول المتقدمة.2

إن استمرار الزيادة المتزايدة لسكان العالم لا يعني فقط احتياجات أكبر للغذاء، ولكنه أيضاً يعني الطلب على المواد الغذائية محاصدة الأرض والماه، والضغط على المواد المالحة التي يمكن توجيهها للتنمية الزراعية وبالتالي فهي تشكل هدفاً على تحقيق الأمن الغذائي المستدام ليس فقط للدول النامية، بل أيضاً الأمن الغذائي المستدام للدول المتقدمة، فشخص إضافي واحد في دولة متقدمة يستهلك أكثر بكثير مما يستهلكه شخص إضافي في دولة نامية.

2. الهجرة الداخلية

ارتفعت نسبة سكان المدن من 2% من سكان العالم سنة 1800 إلى 37% سنة 1970، وصل إلى 50% في وقتنا الحاضر بنسبة حوالي 75% في الدول المتقدمة، بينما لا تزيد عن 35% في البلدان النامية بعدما كانت تقدر بحوالي 31% سنة 1985، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في الدول النامية خلال سنة 2025 إلى ما يقارب 57% أي حوالي 4 مليار نسمة.3 وقد زادت ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن والمناطق

---

1. ابن ناصر غيبي، "مشكلة الغذاء في الجوانب: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مراجع سابق، ص. 29.
3. عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص. 25.
الفصل الثاني
واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

الحضارية من حدة تأثير العامل démographique في ارتفاع مستوى الطبول على الغذاء، حيث تؤدي إلى زيادة كبير.

في عدد سكان البلدان وحول القطاع الزراعي في المناطق التربوية من البلاد العائلية ما يسبب تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، إضافة إلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقرارهم من قبل القطاعات الأخرى، وكذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وقد أثبتت الدراسات أن مستوى الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوّعاً في الحضيرة من في الريف، فانتشار الحضير وتركيز السكان يدفعان إلى زيادة الطبول على السلع الغذائية وتغيير أطماره فعلاً محاكاة النظام الاستهلاكي المستمر، ونتيجة للتحسين في القدرات الشرقية للأفراد الذين أصبحوا يتوارون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوّعاً.

من كل ما سبق، فإن الهجرة التربوية تؤدى إلى تذيب الطريق الزراعي ما لم يقابلها تحسين ملحوظ في إنتاجية الموارد وزيادة في مستوى الاستهلاك ما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

3. تحسين مستوى الدخل الفردي في بعض الدول النامية:

يتأثر الطبول على المواد الغذائية بالدخل، غير أن الارتباط بينهما ليس ثابتاً في المعدل والاتجاه بل يتغير تبعاً لاختلاف مستوى الدخل، إذ يتفق القسم الأكبر من الطبول الم交换 على الغذاء بينما تتخفق النسبة المخصصة من الدخل المترفع للإفتياق على الغذاء. والما كانت دخول السكان الاجتماعي الواضع في البلدان النامية منخفضة، فإن الزيادة في دخل الفرد تكون بصورة عامة مشجعة بارتفاع الطبول على الغذاء حيث تشير الدراسات أن مرونة الدخل الداخلي على الغذاء في أكتر البلدان النامية تراوح بين 60% و80%، بينما تتراوح في الدول المتقدمة بين 10% و20% فقط.

وقد استطاعت العديد من الدول النامية أن ترفع معدل نمو الدخل الوطني ومستوى الدخل الفردي خلال عقود التسعينات من القرن الماضي عقب مؤتمر قمة العالم للغذاء 1996، إلا أن الأداء على مستوى تلك الدول يختلف بشكل واسع من بلد إلى آخر، فقد أعطى فقط في عدد محدود قليل من البلدان أن معدلات النمو هذه كانت ذات طبيعة ثابتة وطويلة الأمد وأدت النتيجة إلى حد من مستويات الفقر، بيد أن عوامل مثل الأزمات وعدم الاستقرار السياسي وعدم توافر الإدارة الارتباطية والحوادث المنكرة للكورث الطبيعة والتصحر والتدهور البيئي وعدم الاعتماد الكلي على الصادرات والمستوى المندي للبلاد والمستوى المحلي والأجنبي، إلى جانب عقب الدخول وانخفاض مستويات الدعم المتعدد، أدت مجتمعة إلى تقويض النمو الثابت والمقدر على الحد من مستويات الفقر. وب بصورة عامة فإن الزيادة في عدد حالات نقص التغذية ارتفعت في البلدان التي تعاني من أزمات مستمرة.

1. ابن بازر عليّ، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 29.
4. تطور صناعة الوقود الإحيائي:

أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق وأسعار الطاقة والسلع الزراعية، فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي وبالتالي ارتفاع أسعاره. وهو ما أدى بشكل مباشر إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الإحيائي وارتفاع أسعارها، وربما يكون أيضاً قد أدى بشكل غير مباشر إلى ارتفاع أسعار محاصيل أخرى تتنافس مع هذه المواد الأولية على الأراضي وغيرها من الموارد، فضلا عن أنه قد أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأخرى المشتركة كمواد بديلة، وبالتالي فقد شكل الطلب على الوقود الإحيائي عملا قوياً في المنح التصاعدي لأسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي.

وبدو أن أنواع الوقود الإحيائي على الأهميّة المستدام وارتفاع أسعار الأغذية يرتبط إلى حد كبير بتدابير السياسات العامة التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية، ففي معظم البلدان تعمل سوق الوقود الإحيائي على أساس أهداف تتعلق بالمرج الإقليمي، فعلى سبيل المثال اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع قانون الطاقة لعام 2007 مستويات ضخمة لاستعمال الوقود الإحيائي في قطاع النقل تتجاوز بكثير ما أدرجته في قوانينها السابقة بمعدل 9 مليارات غالون في عام 2008 ليترتفع إلى 32 مليار غالون في عام 2022.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي الغذائي

تفاقم العجز الغذائي وزادت النزعة الغذائية في الدول النامية بسبب التدهور المستمر للقطاع الزراعي منذ بداية سبعينات القرن الماضي، حيث يتضمن الإنتاج الزراعي للدولة بالتدريج وفقد الإنتاجية ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية لغطية الاحتياجات الغذائية وخاصة من المواد الغذائية الأساسية. كل هذا وفّر عمق المشاكل وضخامة المواقف التي تواجهه تطور الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والتي يمكن تصنيفها إلى:

1. العوامل الطبيعية:

تزداد عملية تغير المناخ من تعرض البلدان للعوامل مشكلة تحديداً كبيراً على نظام معيشة السكان وعلى تطاعم أشراف القدامى في البلدان النامية، وتتألى مشكلة تراجع مساحة الأراضي الزراعية في العالم النامي إلى المقدمة والتي بلغت حدود تгадلها الإنتاجية نتيجة ضغط الكثافة السكانية وعمليات التجميل والهجرة العمراني. هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرف مساحات زراعية واسعة تراجعاً في حضورها بسبب الإفراط في استغلالها، كما يهدد التسحر في الوقت الحاضر حوالي ثلث مساحة اليابسة. وتدود تقارير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة

---

الواقع الأ만 الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

الفصل الثاني

الأمريكية أن ما يستمر حالياً من الأراضي القابلة للزراعة في العالم لا يزيد عن نسبة 43.5%، وهي نسبة تختلف من قارة إلى أخرى.

هذا إضافة إلى مشكلة نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه التي اشتدت حديثاً في السنوات الأخيرة، إذ لا يتجاوز نسبة الفرد من إمدادات المياه اليوم ثلث ما كان عليه سنة 1970، ويتعرض اعتماد أغلب المساحات المروعة - وخاصة الحبوب - في أغلب الدول على الأمطار الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة ويعزل استخدام الأمطار الإنتاج بالكميات والأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي، وتشير الدراسات إلى أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي والغذائي في الدول الإفريقية والآسيوية خسائر معتبرة قد تفوق نسبة 40% من إنتاجها الزراعي.  

1. العوامل البشرية:

يعد الإنسان عنصراً جوهرياً في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي الزراعية وقدرها وengkapًها لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي والغذائي. وبالنسبة للدول النامية فإن ما يزيد عن ثلث عدد سكانها وما يعادل ثلث عدد العاملين يعملون في الزراعة بمعدل بلغ عام 2010 حوالي 40.5% من مجموع اليد العاملة - وهى نسبة تختلف من دولة إلى أخرى - على عكس الدول المتقدمة التي لا تتجاوز فيها اليد العاملة الزراعية نسبة 4.3% لنفس السنة كون الزراعة فيها تعتمد على الآلات أكثر من اعتماداً على البشر (انظر الجدول رقم 02-01).

2. ان تامر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 33.
الجدول رقم 02-01: العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية لسنة 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاقليم</th>
<th>العدد الإجمالي للسكان 2010 (مليون نسمة)</th>
<th>عدد العاملين في الزراعة 2010 (مليون نسمة)</th>
<th>نسبة العاملين في الزراعة 2010 (%)</th>
<th>نسبة العاملين في الزراعة 2010 (%)</th>
<th>العمالة في الزراعة 2010 (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العالم</td>
<td>6894.8</td>
<td>2619.0</td>
<td>32.3</td>
<td>4.3</td>
<td>6.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الدول المقدمة</td>
<td>1243.3</td>
<td>53.3</td>
<td>60.7</td>
<td>165.9</td>
<td>2.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الدول النامية</td>
<td>5651.5</td>
<td>2565.7</td>
<td>40.5</td>
<td>165.9</td>
<td>2.4</td>
</tr>
<tr>
<td>إفريقيا</td>
<td>1022.2</td>
<td>513.4</td>
<td>40.5</td>
<td>233.5</td>
<td>1.1</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا</td>
<td>4029.1</td>
<td>1953.1</td>
<td>48.2</td>
<td>590.1</td>
<td>1.1</td>
</tr>
<tr>
<td>أمريكا الشمالية</td>
<td>2040.8</td>
<td>1098.0</td>
<td>53.3</td>
<td>1704.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>أفيونوس</td>
<td>602.2</td>
<td>360.0</td>
<td>60.7</td>
<td>223.5</td>
<td>1.6</td>
</tr>
<tr>
<td>دول غرب آسيا</td>
<td>2040.8</td>
<td>1098.0</td>
<td>53.3</td>
<td>1704.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>دول شرق آسيا</td>
<td>2040.8</td>
<td>1098.0</td>
<td>53.3</td>
<td>1704.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>دول أوروبا</td>
<td>2040.8</td>
<td>1098.0</td>
<td>53.3</td>
<td>1704.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>المستقبل</td>
<td>2040.8</td>
<td>1098.0</td>
<td>53.3</td>
<td>1704.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ال المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:

Food and Agriculture Organization of the United Nations, The setting: part 1, op.cit, p 36-38.

وبالرغم من ارتفاع نسبة النسبة المعيشة الزراعية في الدول النامية إلا أنها تتصف عموما بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة وعج징 كبير في المهارات والخبرات، ففي بعض الدول النامية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة -كما في اليمن-، وهو ما يؤثر سلبًا على مردودية العامل الزراعي في الدول النامية، ومنه التأثير سلبا على درجة تحقيق الأمن الغذائي لهذا البلد.

3. العوامل التنظيمية:

تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا مباشرًا على كيفية تشغيل عناصر الإنتاج من أراضي وأيدي عاملة ومياه، وهي تشمل جميع السياسات الاقتصادية والتنظيمية، والسياسات السعرية والتدويرية، وأجهزة وأنظمة التسويق.

السياسات الاقتصادية: تثبت العديد من الدول النامية منذ تحريرها في عقد السبعينات والسبعينات تماشيا للتنمية تعطي الأولوية للصناعة من حيث النفق زي اقتصادية اعتقادا بأن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي. في حين أظهرت الزراعة في إطارها المحلي أو الإقليمي، كما منحت الأولوية للمزروعات التجارية التصديرية على حساب المنتجات الغذائية الأساسية بغرض توفير الأموال للتصنيع من جهة ثانية. كل
العُنَم الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تغييرات التجارة الدولية

الفصل الثاني

هذا أدى إلى تغيير مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، ويعد من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في البعض منها.

السياسات الزراعية: تأتي سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية في أغلب الدول النامية بصورة جريئة دون الاعتماد على الأسعار الاقتصادية كتكاليف الإنتاج وإخفاق الزراعة والعادات الناسية لتعويض جهود المزارعين، مع محمدية الدعم في تعويض المزارعين مقابل فروق تجاري الأعراف، مما أثر سلبًا على المزارعين من الإنتاج الزراعي والغذائي خاصة وأن هذه السياسة ليست شائعة بل جزئية لا تؤثر في الانتهاء المثالي والشبكة بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والعالم الخارجي.

نظام الخزينة الزراعية: يؤثر نظام الخزينة الزراعية (بنية الملكية العقارية) تأثيرًا كبيرًا في الكميات المعروضة من الإنتاج الزراعي وحقن في نوع المروئات، وفق عدد كبير من البلدان النامية ما تزال الخزينة العقارية ضمينة غير محددة تحكمها الأعراف أو أن ملكيتها ما تزال بيد الدولة، مثل هذا الوضع لا يسمح للمزارعين على الاستثمار في الأرض أو إدخال التحسينات عليها، كما أن الحقوق العقارية المؤقتة لا تساعد في الحصول على الفرص الزراعية التي أصبحت ضرورية لكل تنمية زراعية.

العوامل التقنيّة:

تظهر ملامح التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج والإنتاجية للدول النامية. وتشمل المعوقات التكنولوجية مستلزمات الإنتاج الزراعي والعمليات الزراعية في حد ذاته، حيث يعتبر ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث الكم أو النوع من أهم أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية وقصور الإنتاج الزراعي الغذائي في الدول النامية، وتشمل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يظهر الفجوة في استخدامها بصفة أساسية كلا من البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيميائية والآلات الزراعية.

ويتصف أداء العمليات الزراعية في الدول النامية بالافتراض الشديد للمستوى الفني المطلوب، الأمر الذي جعلها من أسباب اكتشاف الإنتاجية الزراعية، وتحل ذاك في جميع عمليات إعداد الأراضي للزراعة، والزرع، والري، مقاومة الآفات، والحصاد وما بعد الحصاد.

العوامل السياسية:

تعد المنازعات وانعدام الاستقرار السياسي من أكثر أسباب اندماج الأمن الغذائي شويعًا، فغالبًا ما تمنع النزاعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية وتقطع سبيل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق. وتمحور بين منطقة الأغذية والزراعة، تكثف النزاعات المسلحة الدول النامية خسائر في الإنتاج الزراعي تقدر في المتوسط بـ 4.3 مليار دولار سنويًا، وهو رقم كان يكفي لزيادة المتحصل من
الغذائية لنحو 330 مليون من ناصعي الأخيرة إلى الأدنى المستويات المطلوبة، وقد كانت الحروب والصراعات المدنية هي الأسباب الرئيسية لمعاناة 15 بلدا من بين 44 بلدا واجهت طوارئ غذائية استثنائية خلال عام 2001 والربع الأول من عام 2002.1

كما تواصل الصراعات والصراع المسلح - الداخلي والخارجي - تشريد الملايين من البشر من ديارهم في جميع أنحاء العالم وتعرقل عودة اللاجئين والمرتدين داخلهم، حيث وصل عدد الأشخاص الذين شدوا بسبب الصراعات والاضطهاد إلى ما يقارب 43 مليون شخص مع نهاية 2010 يواجهون خطر الجوع والمجاعة.

الفرع الثالث: العوامل الناشئة عن العولمة

عوامل عديدة تنتج عن العولمة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في إختلال الأمن الغذائي في الدول النامية أبرزها:

1. احتمال الشركات الغذائية العالمية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في مشكلة الغذاء التي تعاني منها معظم الدول النامية، حيث تستحوذ البعض من الشركات الفلاحية الغذائية متعددة الجنسيات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي وعلى ما يقرب عن ثلثي رقم المبيعات العامة في السوق العالمية، وهي بذلك تحكم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وخرجاتها في آن واحد.

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرها على الزراعة وإنتاج الغذاء من خلال دعمها لتغطيل الرسوم الإيجابية وتحويل الهياكل الزراعية للأجنبية، مما ينتج عنه احتياجات الدولة الرأسمالية وشركات الفنادق. كما تقوم هذه الشركات باستثمار وتسويق المنتجات الزراعية الأولية الغذائية كالمطلقة والمحفوظة. ليس ذلك فقط، بل دفعات باعتبارها استثماراً في المنتجات الغذائية التي تحتاجها السوق المحلي منتجات وسلع تجارية تنتج للفئات العالمية في السياق الغذائي الأساسي. وقد أدت تدخلات الشركات متعددة الجنسيات في مجالها إلى حدوث احتلالات هيكليّة في الاقتصاد، والتأثير سلبا على الإنتاج الزراعي والغذائي للدول المستضيفة مما ساعد في تدهور حالة الأمن الغذائي.

---
1. منظمة الأمن الغذائي والزراعة للأمم المتحدة، حالة اكثام الأمن الغذائي في العام 2002، روما، ص 22.
2. عبد القادر الطالب، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبلي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، حویلية 1991، ص 109.
2. انعكاسات المبدئات الغذائية على الأمن الغذائي في الدول النامية:

إن المبدئات الغذائية في ظل النظام العالمي الراهن الذي تميزه التناقضات وتحديّاته، يظهر فيها مصالح لا يمكنها عزلت بعضها عن بعضاً.

حسب تغريدة لوموند الفرنسيّة، هدف مصمومة، وذلك خلافًا على الطبيعة الإنسانية التي قد تتجاوز إذا ما اقتصرنا على الجوانب الظاهرة مثل هذه المبدئات المقدمة تحت شعور غذاء السلام مثلاً. فهدف الرئيسي لتقديم المبدئات الغذائية من قبل الدول المقدمة -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي - إلى الدول النامية هو تنسيق صادرة من المبدئات الغذائية وغير الغذائية مقابل تكرير سهولة الدول المبكرة، مما يهدد المبئون الأمريكيّة، يمكن استثمار جزء من المبدئات بالقطار المبكر فيخلق هذا الاستثمار طلبات جديدة لتوفرها الدولة المبكرة، مما يؤدي إقحام مواد استهلاكية عبر المبدئات إلى تغيير الفاهي المبالي لحل محل الأذواق المبكرة المستخدمة في إعداد المواد المبانية الأجنبية، وتتلاعب حجم الورادات على حساب تشجيع الإنتاج الغذائي المحلي الذي ما يتفتّ يقتصر بسبب تقلص الطلب وضبط السوق لتتلود عنه التباعدة الغذائية.

3. تغيير دور المنظمات الدولية:

مع انتقالة المبحة جدّ، تغيّر أساسيّ في دور المنظمات والمؤسسات الدولية ووظائفها، فصنّف النقد الدولي والبنك الدولي للإفادة والموديرّ الفذان اضطرلا بدور مقبول في تدمير سياسات التنمية في البلدان النامية منذ نشأة عام 1944 وحتى عقد السبعينيات من القرن الماضي تحذراً بالترويج لسياسات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبيدير لائّة إقليمية الحائط عام 1995

وسهور الزراعة إلى أحكامها في إطار إقليم الزراعة.

هذّد برامج التحريض المبالي إلى تدعيم القطاع الخاص ورفع الأسعار عند الإنتاج وتخفيف الدعم على المدخلات الزراعية وتفكيك المباعدات الغذائية والدعم على أسعار الاستهلاك تكميلًا لتحفيز قيمة العملة، إضافة إلى أن المبئات الزراعية لم تتم تحفيزه بأي شكل من أشكال الحماية القانونية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة بل أصبحت شأناً مباعداً المبئات الصناعية وغيرها تضع لقوانين تحرير الأسواق وتحريّ إقامة الحواجز والعمليّات في وجه انتقال السلع والخدمات والمساواة التي فرضتها المبحة. كل هذا أثر سلبًا على تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية حيث لم يكن لبرامج التحريض المبالي وقع إيجابي على معدل نمو الإنتاج المحلي والزراعي للدول المبكرة لها، كما أدى رفع الدعم على مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعارها.

1. ظهير الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مراع سابق، ص 92-93.
2. سيبر النطق بالفصل إلى آثار سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي المبكر خلال السنوات المبكرة.
الفصل الثاني
واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

باللمسارين إلى التحليل عن استماعها الواسع بما أثر على مستوى الإنتاج والتجارة، إضافة إلى ارتفاع أسعار
السلع الزراعية وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء المستوردة للدول النامية.

المطلب الثالث: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

في نوفمبر 1996 اجتاحت أنظار العالم إلى روما حيث تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180
دولة أثناء المؤتمر العالمي للأغذية باستئصال واحدة من أسما المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي ألا وهي
الجوع. وكخطوة مهمة اجتهد هذا الهدف، أزم زعماء العالم أنفسهم بتخصيص أعداد من يعانون نقص التغذية

وبالرغم من أن نسب نمو الغذاء خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي
(1990-2010) تعني الانتظاب بعدم وجود أسباب للقلق على عرض الغذاء المضمن باعتبار النطاق الذي
عرفه خلال الفترة المذكورة، إلا أن هذه الصورة الإجمالية ليست صحيحة وفقاً للإحصاءات الإقليمية والمحافظة
للوضع الغذائي والزراعي للدول النامية.

الفرع الأول: الحالة الراهنة

تميزت العشرينية الأولى من القرن الحالي بوجود قلق شديد بشأن مصير مئات الملايين من الفقراء والجباع في
العالم على إثر الأزمة الغذائية التي حدثت في 2006-2008 والتي دفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى ما
يتجاوز قدرة الملايين من فقراء العالم، كما تداخلت معها الأزمة المالية العالمية بما كان لها من تبعات وآثار على
الوضع العالمي للغذاء. وقد أعرب قادة أكثر الدول تصنيعاً في العالم خلال مؤتمر قمة مجموعة السبع المحづくり
باليابان في جويلية 2008 عن قلقهم العميق من أن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للغذاء بؤرتين مشاكل
توافر الغذائي في عدد من البلدان النامية يهدد الأمن الغذائي لهذه البلدان.

1. آثارات الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية:

عند مراقبة الإجتماعات العالمية للأمن الغذائي يكون رمز الفعل الطبيعي هو وصف الفترة التي تتل مؤتمر
القمة العالمية للأغذية بأنا عقد مفقود. إذ أنه وبعد مرور ما يزيد عن العشر سنوات على انعقاد المؤتمر لا يزال
عدد ناقصت التغذية في العالم، وفي الدول النامية خاصة، مرتفعاً للغاية حيث قدّر خلال الفترة 2010-2012

المصادر العربية للسياسة الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الحرف، ص 118.
1

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009، الدورة الـ110،罗马، روما، ص 103.
2

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009، الدورة الـ110،罗马، روما، ص 103.
3

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009، الدورة الـ110،罗马，罗马، ص 103.
4
بِنحو 870 مليون شخص ما يعادل 12.5% من سكان العالم، أي ما مُعَدَّل من كل ثمانية أشخاص، والأغلبية من هؤلاء –أي 852 مليون– يعيشون في الدول النامية بمعدل 14.9% من السكان.

الجدول رقم 02: أعدادات نقص التغذية والتقدم نحو برغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإستراتيجية للألفية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتغير الذي تغطي من النقص التغذية للأفراد</th>
<th>عدد ناقصي التغذية بالملائين</th>
<th>عدد ناقصي التغذية بالملائين %</th>
<th>عدد ناقصي التغذية %</th>
<th>عدد ناقصي التغذية بالملائين</th>
<th>عدد ناقصي التغذية بالملائين %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العالمي</td>
<td>850.0 863.2 791.5 848.4</td>
<td>850.0 863.2 791.5 848.4</td>
<td>850.0 863.2 791.5 848.4</td>
<td>850.0 863.2 791.5 848.4</td>
<td>850.0 863.2 791.5 848.4</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدان المدفوعة</td>
<td>315.1 15.8 17.5 15.3</td>
<td>315.1 15.8 17.5 15.3</td>
<td>315.1 15.8 17.5 15.3</td>
<td>315.1 15.8 17.5 15.3</td>
<td>315.1 15.8 17.5 15.3</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدان النامية</td>
<td>5420.2 833.2 774.0 839.4</td>
<td>5420.2 833.2 774.0 839.4</td>
<td>5420.2 833.2 774.0 839.4</td>
<td>5420.2 833.2 774.0 839.4</td>
<td>5420.2 833.2 774.0 839.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة العدائم الغذائي في العام 2011: كيف يؤثر تقلل الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمم الغذائية؟، روما، ص. 48.

وقد شهد عدد ناقصي التغذية في الدول النامية خلال العقود الأخيرة -وهين قبل الأزمتين المتعاقبتين الغذائية والاقتصادية- تزايداً مطرداً، وإن كان بطيئاً خلال الفترة 1990-2008 بمعدل متواضع 0.8% سنوياً على غرار الزيادة في العالم التي قدرت بـ 0.2% على المستوى العالمي، إلا أنه ونظراً لتزايد عدد السكان من حوالي 42.37 مليارات نسمة في الفترة 1990-1992 (وهي الفترة المرجعية لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية) إلى ما يزيد عن 5.42 مليار نسمة في الفترة 2006-2008، عرفت نسبة ناقصي التغذية تدريجاً ملحظاً حيث ارتفعت من 20% إلى 17% لنفس الفترتين على التوالي (كما هو موضح في الجدول رقم 02).

وقد استمر هذا الانخفاض ليصل كل من العدد المطلق ناقصي التغذية ونسبته في العالم إلى ذروته في عام 2008 عقب الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الفترة 2006-2008 والذي تلته وسرعة أشد أزمة مالية عالمية وأعمق تراجعات اقتصادية شهدت في السنوات السبعين الماضية، وأثناء الفترة نفسها أخفت نسبة المساعدات الإنسانية الرمزية المكلفة للزراعة انخفاضاً كبيراً بنسبة قدرها 37% مما كان عليه في عام 1988، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم 915 مليون شخص وهو أعلى قدر خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة الماضية وإن كان عدد الجوع مازل أدى إلى ما كان في عام 1980 كنسبة مئوية. وتأتي هذه الزيادة الحادة جنباً إلى جنب مع الأزمات الاقتصادية المفقودة الفعلية الذي لوحظ منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي في العدد المقدر لناقصي التغذية بعدما كانت قد ارتفعت نسبة ناقصي التغذية في الدول النامية فعلاً في سبعينيات وثمانينيات وأوائل تسعةينات.

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستخدام في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما، ص. 8.
2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة العدائم الغذائي في العام 2009: الأزمات الاقتصادية-التأثيرات وال[Math]
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة العدائم الغذائي في العام 2009: الأزمات الاقتصادية-التأثيرات وال[Math]
القرن العشرين من حوالى الثلاثة عام 1980 إلى أقل من 20% مع بداية التسعينات - مما عرفه تلك الفترة من توسع في الاستثمارات الكبيرة في قطاع الزراعة وارتفاع في نسبة المساهمات الإقليمية الرسمية المكرسة للزراعة.


نتيجة لكل ما سبق تبين أن العالم النامي ككل هو أقرب إلى تحقيق هدف الأغذية الإقليمية منه إلى تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، حيث تحدد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة النسبة الحالية لنقص التغذية في حالة الدول النامية بأكثر قليلا من 23.2% من السكان في الفترة 1990-1992. وإذا ما استمر حتى عام 2015 الاختلاف السنوي المتوسط الذي شهدته فترة العشرين عاما الماضية، فإن معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية سيصل إلى 12.5% وسيظل مع ذلك أعلى من الرقم المحايد للهدف الإقليمي للأغذية ولكن سيكون أقرب منه بكثير بالمقارنة مع ما كان مشاهدا سابقا. في حين يبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد المنال حتى وإن افترضا أن الهدف الإقليمي للأغذية سوف يتحقق عام 2015 خاصة وأن عدد ناقصي التغذية والبالغ حاليا 870 مليون شخص هو رقم بعيد كل البعد عن العدد المحايد كهدف للمؤتمر والبالغ بالنسبة للدول النامية 412 مليون شخص، حيث سيطلب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية حضور نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7% أي 8 نقاط أقل من العدد الحالي بالبالغ حوالي 15%.

2. انتشار العدائم الأمراض الغذائية المستدام في الدول النامية:

تتمركز ظاهرة الجوع أساسا في منطقة آسيا والعجمي الهادي بالدرجة الأولى بنحو 600 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ عدد الجوعي 265 مليون شخص، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية يبلغ عدد 53 مليون شخص، أما في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا يبلغ الجوعي 42 مليون شخص (نُظر الشكل رقم 02-02)، وقد زاد عدد الجوعي في جميع الأقاليم باستثناء آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ الفترة المرجعية 1990-1992 وحتى 2006-2008، ولكن حتى في هذه الأقاليم انقلب هذا الائتم ايجوي مع بداية الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في الألفية الثالثة.

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: التوجهات الحالية في الهواء، مرجع سابق، ص 104.
2 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة اعتماد الأمراض الغذائي في العالم 2006: القضاء على الجوع في العالم - حجم عشر سنوات بعد مؤشر اللغة العالمي للأغذية، مرجع، سابقا، ص 8.
الشكل رقم 02-02: تزايد نقص التغذية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة 1990-2008


يظهر الإحصائيات التي لوحظت في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه من المرجح أن تحقق هذه المناطق غاية الحد من الجوع بحلول عام 2015، ومع ذلك هناك تفاوت واسع بين بلدان هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، ترجع المكاسب الكبيرة التي سجلتها في شرق آسيا منذ عام 1990 إلى التقدم الكبير الذي تحقق في الصين، في حين أن المستويات التي تحققت في جنوب آسيا تعود إلى الاستفادة من التقدم الأخزر في إندونيسيا والفلبين. واستنادا إلى الإحصائيات الحالية، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن تكون قادرة على تحقيق غاية الحد من الجوع بحلول عام 2015، إذ تتساوى بأعلى معدلات من الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية ومازالت تسجل أكبر زيادة في عدد ناقصي التغذية. كما يبين الشكل أعلاه.

وفي هذا السياق، يُعتبر الإشارة إلى وجود مجموعة من الدول النامية التي تواجه حالات طوارئ في الأغذية، أو ما يُسمى بنقاط الجوع الساخنة. وقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة في أبريل 2009 عن وجود 31 بلداً في العالم تمر بحالات طوارئ خطيرة في الأغذية، أغلبها (20) في أفريقيا، و 9 في آسيا، و 2 في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي. ومن المتوقع أن تفقده هذه الدول بيانات الازمة للتعامل مع مشاكل إعداد الأمن الغذائي الحرجة، فقد واجهت منطقتي أفريقيا حالات نقص حاد في الأغذية: أفريقيا الجنوبية والقرن

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2009: الثورة الحيوانية في الهواء، مرجع سابق، ص. 165.
الفرع الثاني: الوضع الغذائي والزراعي في الدول النامية

أصبح إنتاج الغذاء يتسم بسمات عصرنا الراهن حيث التوسع في استخدام التكنولوجيا والإنتاج الكبير وتحسين الإنتاجية والمشاريع الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات ومختلف أنواع الاحتكار. ففي حين قسم العالم إلى دول مقيدة ذات وفيرة إنتاجية ودول مرتبطة ذات الندرة والحاجة، أصبحت سلع غذائية كالحبوب واللحوم والريبوت الشهيرة سلماً ضمن عليها الدول المقيدة، وأصبحت الدول المرتبطة تغرق أكثر فأكثر في مستنقع التبعية الغذائية ما أدى بها إلى السعي لتبني طاقات التكنولوجيا من أجل زيادة إنتاجها الغذائي.

1. أتجاهات أسعار الأغذية العالمية:

شهدت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية منذ مطلع سنتين القرن الماضي انتفاخاً كبيراً بعد تعديلها لمراة التضخم، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما تبددت الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 2002. لتنتهي ارتفاعاً ببطيئة منذ عام 2003 حين عام 2006 حيث تحوَّل ارتفاع الأسعار إلى طفرة تضخيمية في مختلف أنحاء العالم، وقد استمر هذا ارتفاعاً إلى غاية عام 2011 (من أرقام اليوم رقم 02-03) ما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي العالمي.

على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص الآن وفي المستقبل.

ومن بين السلع التي تكون مؤشر أسعار الأغذية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شهدت أسعار السكر والريبوت والحبوب أكبر الزيادات حدة في 2010 وأواخر 2011 وكان تقلب أسعار السكر الأكثر وضحاً، في حين شهدت أسعار اللحوم أدنى زيادة وأقل التقلبات بروزاً.
الجدول رقم 02–03: مؤشرات أسعار الأغذية 2000–2011

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنتان</th>
<th>الزيوت والدهون</th>
<th>الحبوب</th>
<th>الآبلات</th>
<th>اللحوم</th>
<th>مؤشر أسعار الأغذية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2000</td>
<td>116</td>
<td>68</td>
<td>85</td>
<td>95</td>
<td>96</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>123</td>
<td>68</td>
<td>87</td>
<td>107</td>
<td>96</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>98</td>
<td>87</td>
<td>94</td>
<td>82</td>
<td>90</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>101</td>
<td>101</td>
<td>98</td>
<td>95</td>
<td>97</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>102</td>
<td>112</td>
<td>107</td>
<td>123</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>140</td>
<td>104</td>
<td>104</td>
<td>135</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>210</td>
<td>112</td>
<td>122</td>
<td>128</td>
<td>119</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>143</td>
<td>170</td>
<td>167</td>
<td>212</td>
<td>125</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>182</td>
<td>227</td>
<td>238</td>
<td>220</td>
<td>153</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>257</td>
<td>151</td>
<td>174</td>
<td>142</td>
<td>133</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>302</td>
<td>194</td>
<td>183</td>
<td>200</td>
<td>152</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
<td>369</td>
<td>252</td>
<td>247</td>
<td>221</td>
<td>177</td>
</tr>
</tbody>
</table>


ويمكن تفسير زيادة التحول في أسعار السلع الغذائية وتقلباها خلال العشريئة الأولى من القرن الحالي بناءً على العديد من العوامل تلخصها في النقاط التالية:

- صدمات الأحوال الجوية من قبل الجفاف في أستراليا خلال الفترة 2005–2007 الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح والتجارة;
- سياسات تعزيز استخدام الوقود الحيوي (التعريفات والإعانات والموارد الخاصة) التي أدت إلى زيادة الطلب على الفاتورة والزيوت النباتية;
- تدهور قيمة الدولار الأمريكي;
- النمو الاقتصادي على الأجل الأطول في العديد من الدول النامية الكبرى مما أسفر على ضغوط على أسعار الزيت والخضروات بسبب الزيادات الكبيرة التي يطلبها نمو الإنتاج من جهة، وزيادة الطلب على اللحوم في ظل تنويع النظام الغذائي من جهة أخرى;
- ارتفاع تكاليف الإنتاج (مثل مطاحنات الزيت والآلات) وتكاليف النقل نتيجة لارتفاع أسعار الزيت والخضروات;
- نمو غلات الحبوب والإنتاج بوتيرة أبطأ - ونهاوة الأرز والقمح - خلال السنوات العشر الماضية نتيجة لندفي الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة;
- ازدياد الطلب على أسواق السلع الأقلية نتيجة للمضاربات وتوبيع الخاوفات;
- إخفاق مستوى المخزونات الذي يحمي في جانب منه عن بعض العوامل المضطربة فيها أعلاه;
- سياسات التجارة مثل حظر التصدير وتكاليف الحكومات على الشروط كما شجع المنتجين على تجميد المخزون، وشجع التجارة على زيادة المخزونات، ودفع بمستقبلات إلى التزايد على الشراء.

1 مصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة استمرار الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلبات الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، مراجع، ص 11-12.
الثاني

2. الإنتاج الزراعي:

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات استهلاك السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي. وقد عرف النمو العالمي في الإنتاج الغذائي منذ الستينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين انخفاضاً قبل أن يستأنف معدلات نمو أعلى منذ بداية القرن الحالي مسجل معدل نمو 2.6% في الفترة 2000-2009 بعد زيادة قدرها 3.9% عام 2008 مقارة بعام 2007، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لقيام عدد من البلدان بتسع إنتاجها استجابة لارتفاع الأسعار عام 2007 وحين للافضل توقعات الأسعار لعام 2008، وجاءت هذه الاستجابة أعقاب ستينات منتصفين 2006-2007 من أداء أقل من اتجاه النمو العالمي على مدى العقد بسبعة بلغت حوالي 2.2%.

جدول رقم 02-04: متوسط النمو السنوي للانتاج الزراعي العالمي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفترة</th>
<th>معدل نمو الإجمالي للانتاج الزراعي العالمي</th>
<th>معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>09-2001</td>
<td>2.6</td>
<td>2.7</td>
</tr>
<tr>
<td>2000-1991</td>
<td>1.4</td>
<td>0.7</td>
</tr>
<tr>
<td>90-1981</td>
<td>2.6</td>
<td>2.7</td>
</tr>
<tr>
<td>80-1971</td>
<td>1.5</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>70-1961</td>
<td>2.2</td>
<td>2.9</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1.1</td>
<td>0.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>


لالاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الإنتاج الإجمالي في المحاصيل يعكس إلى حد كبير وبدقة النمو بالسمة للإنتاج الزراعي ككل خلال السنوات الأخيرة، في حين لم يعرف الإنتاج الجيداني نموه كلياً، عرفته المحاصيل. كما نلاحظ أن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي العالمي قد انخفض انخفاضاً طفيفاً للعوام خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي قبل أن يتسرع بصورة ملموسة عند عام 2000، وبرز ذلك بالنسبة للمحاصل أكثر منه بالنسبة للإنتاج الحيوي.

وبالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي خلال العشرين سنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية بأكثر من 50% من التوسع في الإنتاج في البرازيل بما يزيد على 70%، كما شهد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء

الكثير من في الإنتاج بنحو 40%، أما أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فقد زاد الإنتاج بنحو 40% وبدأ هذا الإقليم يظهر كمورد رئيسي.  

وفي هذا السياق تذكر التقديرات إلى أن الزيادة التي شهدتها الإنتاج الزراعي خلال العقود السبع الأخيرة هي ناتجة في معظمها عن التوسع الرأسمالي في الزراعة، فقد كانت الآلات والثروة الحيوانية والمستلزمات المادية (خاصة الأمد) والأراضي هي المركبات الرئيسية للنمو الزراعي في السنوات السبعينيات وحين الشمانيات من القرن العشرين، ومع تزايد إسهامات الاستخدام الزائد للمستلزمات فإن رأس المال المادي والأراضي قد اتخذت درجة عالية في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي -وقدرة- هو أهم العوامل التي تبنى عليها النمو الزراعي داخل سياق عالمي. ويتضح هذا النمط أيضا في الأقليم النامي باستثناء إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث الأرض الجديدة هناك كانت هي المورد المسيطر على النمو الزراعي في الفترة 1981-2009.  

جدول رقم 02-05: متوسط معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لموارد الإنتاج في الزراعة  

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2.44</td>
<td>2.23</td>
<td>1.36</td>
<td>1.64</td>
<td>0.99</td>
<td>2.21</td>
<td>2.22</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستمرار في الزراعة: من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 32.

وتشير الدراسات أن القطاع الزراعي على الرغم مما حققه سسواج تحديات كبيرة في العقود الأربعة الماضية حيث سيداد العطش على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك، كما سبدي تغير المناخ وتهور الموارد الطبيعية والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرص تحديات في جانب العرض سوءاً من حيث متوسط الإنتاج الزراعي أو تقلبه، حيث تشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سيحتاج عام 2050 إلى نحو 70% عما كان عليه فيما بين 2005-2007، ونسبة تقارب من 100% في البلدان النامية من أجل إطماع سكان سوف يزيد عدهم عن 9 مليارات نسمة في نفس السنة.  

3. استهلاك الأغذية:  

على الرغم من ارتفاع أسعار الأغذية خلال العقد الأول من القرن الحالي، فقد أدى النمو السريع في الدخل الحقيقي للفرد الواحد بمعدل 2% بين عامي 1990-2010 إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك.
الغذائي حيث ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو 210 كيلو كالوري (سعر حراري) للشخص في اليوم أي معدل 8٪. وكانت هذه الزيادة أكبر في الدول النامية (275 كيلو كالوري للشخص في اليوم) منها في الدول المتقدمة (86 كيلو كالوري للشخص في اليوم)، كما كانت الزيادة في الدول النامية أكبر سرعة في العقد الأول من القرن الماضي منها في تسعينات القرن الماضي.1

وفي مناطق الدول النامية، كانت أكبر الزيادات المطلقة (60-270 كيلو كالوري للشخص في اليوم) في آسيا حيث حدد النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، في حين أن أصغر الزيادات أقل من 130 كيلو كالوري للشخص في اليوم) قد حدثت في أوروبا وأفريقيا.2

وهي هذا السياق يُعتبر الإشارة إلى أن خلال السنوات الماضية قد ظهر مصدر جديد للطلب على الإنتاج الزراعي يمثل في الإنتاج الوقود الحيوي والذي شهد توسعًا سريعًا عل مدى 10-15 عاما الماضية خاصة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأتحاد الأوروبي، ليتم عنصرا سوريا جوهرية يؤثر على أسعار الحبوب.

التجارة العالمية للمنتجات الغذائية:

غير أن آثار التدفق الصافي للسلع الغذائية فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال الخمسين عاما الماضية، ففي أوائل الثمانينيات كانت الدول النامية تتمتع بفائض شاملا في التجارة في السلع الزراعية والغذائية يقرب من 7 مليارات دولار، غير أن هذا الفائض احتجى لحلون نهائية الثمانينيات لتصبح هذه الدول خلال تسعينات القرن الماضي دول مستوردة للغذاء. وقد كان هذا التغير أكثر وضوحًا في أقل الدول نموا والتي تخلت خلال نفس الفترة من دول مصدرة صافية للسلع الزراعية والغذائية إلى دول مستوردة صافية لهذه السلع.

الجدول رقم 02-06: تطور حجم الصادرات الغذائية مختلف الأقاليم خلال الفترة 2000-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأقليم</th>
<th>معدل النمو السنوي %</th>
<th>نصيب من مجموع التجارة العالمية %</th>
<th>القيمة: ملايين دولار</th>
<th>2011</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>العالم</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أوروبا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أمريكا الشمالية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أفريقيا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أمريكا الجنوبية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

وقّد شهدت أقمار التجارة العالمية للسلع الغذائية تطورات متّارجة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بأساليب تعكس الاتجاهات الكامنة وراء الإنتاج والاستهلاك، فخلال الفترة 1980-1994 كان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية يقدر ب 4% سنويًا في المتوسط في حين بلغ بالنسبة للمواد الزراعية الحام نحو 3.1% خلال نفس الفترة، ليصل معدل النمو خلال الفترة 2005-2011 إلى 9% و12% لكل من السلع الغذائية والمواد الزراعية الحام على الترتيب. والملاحظ من أقمار التجارة العالمية أن الدول المتقدمة استثمارت بنسبي الأسد من التجارة العالمية للغذاء رغم ما شهده هذا التصنيف من تراجع خلال السنوات الأخيرة نتيجة للبطء الديسي في حمو الناتج الزراعي وركود الطلب على الغذاء، وهو نسخة ليس من المتوقع أن يتغير في الأجل المتوسط لنبقى الدول المتقدمة كفورد رئيسي للأغذية في العالم، وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة موردي الأغذية في العالم مع تراجع مساهمتها من 43.9% عام 2000 إلى 39.0% عام 2011 (أنظر الملحق رقم 04).

أما فيما يتعلق بالدول النامية فلا تزال تتمثل مجموعة مستوردة للسلع الغذائية بالدرجات الأولى رغم ما حققه بعض الأقمار من نمو في صناعة التجارة، حيث برج إقليم أمريكا الجنوبية كقوة غذائية جديدة تسجلا مساويا في صناعة الغذاء العالمية بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 15% خلال الفترة 2005-2011 ليصل عام 2011 إلى 26% (الجدول رقم 05) ومن المتوقع أن ينتج هذا الاقليم توسعًا كبيرًا ومستمرا في التجارة الصافية للغذاء، ويرفع هذا النمو في الدائرة الأولى لدى كل من البرازيل والأرجنتين والثاني سجلت مثابرة نمو في الصادرات الغذائية ما بين 2005-2011 بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 17% و 15% على الترتيب (أنظر الملحق رقم 04). في حين تواصل الودادات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى النمو تدريجيا لكون النمو السكاني المرتفع لديها يتحكي إمدادات الأغذية المحلية، وقد ينمو أقمار الشرق الأدنى في شمال إفريقيا إقليما مستوردا صافيا بسرعة متزايدة حيث أن الإنتاج الزراعي فيها لا يتجاوز الطلب، وتبقى آسيا أكمل مستورد صافي —وخاصة الصين—.

1. فؤز غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاتجاهات والتحديات". أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية ومعهد التسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 203-204.
2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستمرار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، مرجع سابق، ص 113.
المبحث الثاني:

سياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية

تكتسي المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والغذائية أهمية بالغة على مستوى المفاوضات التجارية الدولية لما تمثله من دعم للعديد من الاقتصاديات خاصة النامية، إضافة إلى اعتماد هذه الأخيرة على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي لتحقيق أمnya الغذائي. بالنسبة للدول النامية ككل تمثل المنتجات الزراعية نحو 8% من مجموع صادراتها، ويرتفع نصيبها إلى ما يزيد عن 20% بالنسبة للدول التي تتعاني من النقص الأهم الغذائي.

وقد ظل تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية أمام بروز الدول الزراعية عززت حين العثور عنه أمام إقرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقود الخمسينيات والستينيات ودول الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) منذ بداية الستينات وحتى الآن على إقصاء تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن سبورة العولمة ومبادئ الجات، واستمر الوضع إلى أن جاءت حملة الأورجواي حيث تم إدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعي والذي مثل مطلعها هاما على صعيد تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وتغارة المنتجات الغذائية بشكل خاص.


الطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجات

ظل الملف الزراعي يثير الكثير من الجدل في القوى الزراعية -مثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية-، ويثير الدخاني حول مشكل الدعم الزراعي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الخصبة والإغراء والهجوم التجارية وغير التجارية. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تحرير تجارة المنتجات الزراعية في مواجهة الحصان الشديد من جانب دول الجماعة الأوروبية على إقصاء بحرية المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات وابتعادها لسياسة زراعية مشتركة CAP، فإن دول المجموعة الأوروبية قد نجحت في أن تتصامن اتفاقية تحرير بحرية المنتجات الزراعية بأقل قدر ممكن من التعاون مع سياساتها الزراعية المشتركة.
الفرع الأول: خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية

على الرغم من تراجع الحصة النسبية للمفتاحات الزراعية ضمن الحجم الكلي للتجارة الدولية، إلا أنها تبقى موضوعا حساسا يثير الكثير من الجدل والخلاف داخل المندوبين العالم للتفاوض التجاري، وهكذا يعتبر الملف الزراعي أصعب وأكثر الملفات خطورة التي ورثتها المنظمة العالمية للتجارة عن سابقتها الجات.

وتؤتي خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية من طبيعة النشاط الزراعي الذي يتميز بخصائصه الاقتصادية والاجتماعية خلافا لباقي القطاعات الأخرى، وهو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة. وتمثل عناصر هذه الخصوصية فيما يلي:

- يتميز الإنتاج الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستمر لأنه يتوقف على أطوار النمو البيولوجي حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه.
- عدم مرونة العرض، ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج يجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات الطلب في موارد الطاقة والأسعار.
- يتيح هذا النشاط الشتام العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم.
- يعطي النشاط الزراعي على مدار فترة حادة، حيث تتميز المستخدمات الزراعية بكسر نسبة رأس المال الثابت فيهما مما يجعل المزارعين تكتل جماعي مرتعجة ويدفعهم ذلك إلى زيادة إنتاجهم لتغطية التكاليف والфонدات المتزايدة، الأمر الذي يضفي -لا مقال- إلى تراجع الأسعار وبالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم، وهو ما يعرف بظاهرة الفتل بين تكاليف المدخلات و_TRUNCATON

- يتضمن الطبخ على المنتجات الزراعية بمرحلة متميزة كونها في حملها سلعة ضرورية، وبالتالي فإن الزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي دائما إلى تراجع مستويات السعر.

إن كل هذه الخصائص تجعل الملف الزراعي له ما يميزه ويجعله يكتسي حساسية بالغة في المفاوضات التجارية الدولية، كما أنها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطاع الزراعي بشكل ابسطامهTextFieldField يوفر. فخلاصة لمايقل القطاعات التي تتميز مستويات الدخل فيها نمو نسبى مستمر، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة تراجع مستقلة ونسبة في مستويات الدخل فيها وذلك لطبيعة منتجاته المتوبة بأنخفاض مرونة الطلاق عليها، الأمر الذي يؤدي -كما ذكرنا سابقا- إلى تراجع مستويات السعر ومهن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئة المزارعين. وهنا تبرز أهمية تدخل الدول في رعاية هذا النشاط، وهو ما تم فعله على مستوى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأوروبية من خلال اتهاها لسياسات زراعية تعتمد أساسا على أشكال عديدة ومتنوعة من الدعم

1. عز الدين بن تركي، هارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 148.

واقت عالم الغذاء المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية
المساعدات وهي ذات السياسات التي تثير اليوم النقاش والجدل داخل منتدى التفاوض التجاري الدولي،
فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوانين العرض والطلب وتبذل عموماً حسب أشكال:١

- الهبات للمزارعين الذين يتواجدون في وضعيات حرجة;
- البرامج الحكومية المستهدفة تطوير وتشجيع الطلب أو التقليل من تكاليف الإنتاج؛
- برنامج تقليص المساحات المزروعة هدف رفع الأسعار؛
- برامج التخزين الممولة عبر عملية الشراء أو القرض لضمان مستويات معينة من الأسعار الجيزة؛
- مخططات الدعم النفاطية عند شراء أو عند إعادة البيع من قبل الدولة، حيث تمنح الدولة أسعاراً عالية عند شراء المنتجات وطرحها في السوق بأسعار التوازن.

فلكثير من أشكال الدعم من شأنها أن تحدث تشتتات في مستويات الأسعار وهو الأمر الذي يتاحه
قواعد عمل التجارة الدولية، وهو كذلك موضوع الخلاف الأبرز بين القوى الزراعية، ويبقى موضوع
الفوائد الزراعية ومصاعفاتها الاقتصادية والمالية على منح اهتمامات مسـتي السياسات الزراعية داخل هذه
الدول. عند هذا المستوى تبدو أهمية السياسات التجارية لهذه الدول وسعبها الدائم للهيمنة على الأسواق
العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية.

الفرع الثاني: الصراع الأمريكي الأوروبي لتحرير حـرة المنتجات الزراعية

تم تأسـس اتفاقية الجات عام 1947 على عدد من مبادئ تحرير التجارة الدولية، إلا أنه تم استناد
المزنفات الزراعية من معظم هذه المبادئ إلى مبادئ رزمة الأوروجاوي، واستخدمت القيود غير التعريفية بتوسع
في الحد من تجارة المنتجات الزراعية وبقيت المعدلات التعريفية عند مستويات مرتفعة دون وضع حدود قصوى
لها، كما لم تتصدر الجات بفعالية للتحجر الدول المتقدم – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعـة
الأوربية (الاتحاد الأوروبي حاليا) - إلى دعم الإنتاج والتصادرات الزراعية مما يتعرض بصورة صارخة مع مبادئ
الجات. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول مهتمة في مواجهة المنافسة الأجنبية، وأصرت على
إبقاء الملف الزراعي بعيدا عن طاولة المفاوضات التجارية، وعمدت إلى إصدار تشريعات تعارض مبادئ الجات
حيث قام أعضاء الكونجرس الأمريكي عام 1951 بتعدد نص المادة 22 من قانون الزراعة الأمريكي مما يسمح
باستخدام القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية بعض النظرة على أي اتفاقيات دولية، كما تم توسيع نطاق
قانون حماية المنتجات المحلية ليشمل العديد من المنتجات الزراعية.٣

٢ تم التعرض إلى مبادئ الجات بالتفصيل خلال البحث الثاني من الفصل الأول.
٣ محمد عمر حامد أبو دوج، منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 22-23.
استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة أي محاولة لتحرير يجارحة المنتجات الزراعية متمدة على قواعدا السياسية والاقتصادية للتلحين عن أي التزامات أبريحت حول تخريب هذه المنتجات، واستمر هذا الوضع إلى غاية حزمة كيندي التي عرفت تحولاً مفاجئاً في الموقف الأمريكي أتجاه الملف الزراعي مطالب بتخريب يجارحة المنتجات الزراعية. وترجع أسباب هذا التحول إلى اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية وما تضمته من اتباع السياسة الزراعية المشتركة CPA للسياق الزراعي المشتركة الأمريكية، وتمثلت هذه السياسة في حملة من الإجراءات الاجتماعية والهيكليات الزراعية إلى عصر القاطع من خلال القضاء على ظاهرة تثبيت الأراضي وتحديد اليد العملة المسنة وتوفير الإطار العام لتحديد الزراعة الأوروبية من خلال برامج البحث والتطوير، إلى جانب إجراءات دعم الإنتاج والتصدير وحماية المنتجات الأوروبية المتمدة على وجه الخصوص في وضع الأسعار الدنيا أو أسعار التدخل 1 ونظام التعويضات. وقد بحثت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) بالاعتماد على سياساتها في أن تتجاوز من مصاف الدول المستورة إلى مصاف الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كأكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تعديل موقفها اتباع تخريب يجارحة المنتجات الزراعية لبدء مواجهتها مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حزمة كيندي وطويكو بإدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصناعات الزراعية في جدول المفاوضات ومعاملة المنتجات الزراعية نفس معاملة المنتجات الأخرى، وهو الأمر الذي استنكرته دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث أعلنت أن سياساتها الزراعية المشتركة لن تكون محل للتفاوض وأصررت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة منفصلة ومختلفة عن بقية المنتجات، وقد نجح هذا الوضع على عدم إجبار أي اتفاقية ليس فقط فيما يتعلق بالملف الزراعي وإنما في كافة المبادلات الأخرى، 3 لتبني تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن مبادئ الجات حتي انعقاد جولة الأولورجواي.

عادت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد حزمة الأولورجواي هوجومها على السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية واعتبرت على إغلاق اليابان لأسواقها أمام الأرز، وتبنت الدعوة لمحدداً إلى تخريب يجارحة المنتجات الزراعية مستعنة في ذلك - تمدح لها مركزها السياسي والاقتصادي اتجاه دول المجموعة الاقتصادية الأولورجواي Carains ومعموعة الكيندي 4 ومع بعض الدول النامية التي تربطها علاقة تبعية بالولايات المتحدة، حيث أعلنت في إلغاء كافة الإعانات المقدمة للفئات الزراعي Zero - Zero Option.

1. وهو أسعار مصروفها في الأسواق تقوم السلطات التجارية بشراء المنتجات وتوزيعها بمدفوع الحفظ على مستوى الأسعار في الأسواق.
2. عز الدين بن تركي، خوان الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مرجع، ص 152.
3. محمد عمر جاهد أبو داوح، منظمة التجارة العالمية وأعمالاصيات الدول النامية، مرجع، ص 27-29.
4. تتضمن مجموعة كاراين 13 عشر دولة هي: الأرجنتين، البرازيل، المجر، كندا، كولومبيا، النمسا، إسكتلندا، الولايات المتحدة، تايلاند، الفلبين، نيوزيلاندا، وأستراليا.
وإلغاء كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال عشر سنوات، وقد قابلت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية هذا الاقتراح بالرفض بما أدى إلى تجميد المفاوضات، وكان رد فعل الولايات المتحدة النابض عن اقتراحها وقبول التفاوض من خلال ثلاث محاور هي: تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، حفظ دعم الصادرات، وتقسيم الدعم المحلي للمستهلكين الزراعيين، وهو ما أطلق عليه اقتراح دنكيل.

قبل انتهاء جولة الأوروجاي نحوًا شهر توصل الطرفان إلى حل وسط من خلال اتفاق بلير هاوس في نوفمبر 1992، وتتضمن الاتفاق قيام دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بخفض الدعم الذي تقدمه لقطاع الزراعة لأقل من المستوى الذي حددها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة، وكذا تخفيف حجم الصادرات المدعومة من 24% إلى 21% مع إعطاءهما الحرية في اختيار فترة الأسس التي على أساسها يتم تخفيف الصادرات، إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً بسبب رفض فرنسا للاعتراض وقواعد السياسة الأوروبية المشتركة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن موضوع تحرير التجارة الدولية للمستهلكات الزراعية عرفت مفاوضات تحرير التجارة الدولية لسنوات عديدة بسبب احتدام الخلاف بين الدول المتقدمة التي سعت حادهة لأكتساب أكبر الفرص لما يوجد مصالحها، وقد كاد الخلاف الأمريكي الأوروبي أن يعصف بمحادثات جولة الأوروجي في تخصيص عضوية المنظمة العالمية للتجارة براكسين سنة 1994، والتي تمرت بإدراج المنتجات الزراعية للأول مرة في إطار التفاوض متعدد الأطراف وإخضاعها لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمستهلكات الغذائية

اهتمت اتفاقيات الجات 1994 بالإنتاج الزراعي والغذائي لما تمثله هذه المنتجات من دعم للاقتصاد القومي للعديد من الدول، إضافة إلى اعتماد الدول النامية على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي لتأمين الغذاء لمجتمعاتها.

ويستوجب الإمام بالآليات باتباع تحرير التجارة الدولية للمستهلكات الغذائية عدم الوقوف عند اتفاق الزراعة، والعرض لعدد من الاتفاقيات الأخرى ورؤية الصلة بتحرير المنتجات الغذائية والزراعية أهتماماً اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات، اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، واتفاق القيود الفنية للتجارة.
الفرع الأول: اتفاق الزراعة

كما سبق وأشرنا، فقد ظلت المنتجات الزراعية بعيدة عن نطاق مفاوضات تحرير التجارة الدولية خلال الجولات السابقة لجولة الأوروجواي، وهدفت المحاولات السابقة لإدخالها ضمن منظومة التحرير باختصار النظام التجاري الدولي برمته. ورغم الخلاف الشديد وتبان المواقف بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليًا) من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فقد جُمعت المفاوضات خلال جولة الأوروجواي في إدراج هذا القطاع ضمن مفاوضات التحرير - بصورة تدريجية - ودمجه ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

1. عناصر اتفاق الزراعة:

يقوم اتفاق الزراعة على ثلاثة عناصر أساسية هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، وخفض دعم الصادرات. ويمكن عرض هذه العناصر على النحو التالي:

الفتح إلى الأسواق:

يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرض زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات ثلاث تتمثل في تجويل القيود غير التعرفية إلى معدلات تعرفية، وخفض معدلات التعرفية، واستخدام المكافآت أو الاستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية. وقد وافقت الدول الأعضاء وفقاً للاتفاقيات على الالتزامات التالية:

- تحويل كافة القيود الكمية أو غير التعرفية على الواردات من المنتجات الزراعية المطبقة خلال الفترة 1986-1988 - والتي تسمى فترة الأساس - إلى القيود التعرفية مكافئة مع التبعيد بعدم الرجوع إلى فرض القيود غير الاعتيادية بعد إتمام عملية التحويل، ومن هذه القيود: القيود الكمية على الاستيراد، رسوم الاستيراد المتعددة، ورخص الاستيراد غير المكتفاة وقيود التصدير;
- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بما في ذلك التعريفات الناجمة عن إزالة القيود غير التعرفية على النحو التالي: 1
  - تخفض الدول المتقدمة تعريفاتها بنسبة غير مثقلة قدرها 36% وهمعدل سنوي لا يقل عن 15% خلال ست سنوات;
  - تخفض الدول النامية تعريفاتها بنسبة غير مثقلة قدرها 24% وهمعدل سنوي لا يقل عن 10% خلال عشر سنوات;

1. محمدمحمد عابد، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، برج وايلي، ص 63.
2. المركز الوطني للسياسات الزراعية، "تحرير التجارة الزراعية في سوريا في إطار اتفاقيات التجارة العالمية والأوروبية NAFTA و WO، ورقه الصلب رقم 05، وزارة الزراعة والإصلاح الريفي، (مستندة)، ص 93.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
الصادرات الأزرق: لا يتم إخضاع هذا النوع من الدعم لالتزامات التخفيف، وهو يتضمن المدفوعات المباشرة التي يتم في إطار برنامج الحد من الإنتاج شرط أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من الماشية، أو تم دفعها على أساس 85% أو أقل من قيمة الإنتاج المحددة في فترة الأساس.

دعم الصادرات الزراعية:

كان موضوع دعم الصادرات الزراعية من أهم المواضيع تقريباً التي تناولها اتفاق الزراعة للأطر المباشر والمثير الذي يحدد دعم الصادرات على السوق العالمية في مجال الأسعار. وعدم توزن السوق، وقد نص الاتفاق على تخفيف إعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات ومنسبة 21% من كميات الصادرات الخاصة للدعم في فترة الأساس 1986-1990 خلال 06 سنوات للدول المقدمة، وبنسبة 24% من القيمة و14% من الكمية خلال 10 سنوات للدول النامية، في حين تم استثناء الدول الأقل وما من إجراء أي خفض في دعم الصادرات الزراعية.


معاملة الدول النامية في إطار اتفاق الزراعة:

تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية تتعلق بالمشكلات التي قد تعاني منها الدول النامية المستورة للغذاء أو التي تعتمد إضافة شبه كلي على الواردات الغذائية أثناء فترة إصلاح التجارة المرتفعة الزراعية وفقاً لقرارات أخذه الوزراء في نهاية الجولة هدفه العمل على تقديم مساعدات غذائية أكثر فعالية ومساعدة تلك الدول في مواجهة أي آثار سلبية تترتب على تخفيف الدعم المなん للدعم المتنوع لصادراتها من المنتجات، إلا أنه لم يوجد قرار حول أخذ إجراءات معينة في هذا الشأن.

كما سبق وأشار أن، فقد تم استثناء الدول الأقل وما من أي الزراعة بشأن تخفيف التعريفات أو المساعدات المحلية أو دعم الصادرات الزراعية، ومع هذا فإنه حين بالنسبة لتلك الدول فإنما مقيدة بالتعريفات على كل المنتجات الزراعية. أما بالنسبة للدول النامية الأخرى، فإن أوراق المحاسبة تتضمن نسبة دنيا من التخفيف وفترة أطول للتنفيذ.

الفرع الثاني: اتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية

بالإضافة إلى اتفاق الزراعة، هناك عدد آخر من الاتفاقات ووثائق تفاهم بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ذات صلة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية تطرق إليها في الآتي:

1. اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنباتات

ترتبط المنتجات الزراعية بوجه عام والمنتجات الغذائية على وجه الخصوص ارتباطاً مباشرًا بصحة الإنسان والحيوان والنباتات، ولذلك اهتمت الأطراف المتفاوضة في حزمة الأورجواي بوضع إطار من القواعد والتنظيم والإحصاءات لمراقبة صحة الإنسان والحيوان والنباتات حيث جاء هذا الاتفاق مكملاً لاتفاق الزراعة.

أقر اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنباتات بأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار الإجراءات الضرورية لحماية صحة النبات والحيوان وضمان سلامة الغذاء في حدود الإجراءات الضرورية عالمياً لتحقيق الصحية والسلامة دون استخدامها كوسيلة تعسف أو هماية مقنعة للسوق المحلي ضد الدول الأخرى، كما نص على ضرورة مراعاة الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات والقواعد التي تتخذها كل دولة في هذا المجال.

2. اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:

 جاء هذا الاتفاق بعد تحديد قيم أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة باتخاذ إجراءات للاستثمار تعارض مع أحكام اتفاقيات الناتج 94، خاصة تلك المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية والتي تنص على عدم فرض قيود كمية على الواردات والانضمام بوضع تعريفات حمرية منفعة عليها، وينص الاتفاق على قيام كل دولة عضو بإلغاء إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المحدودة خلال فترة سنتين (02) من قيام المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المقدمة و05 سنوات للدول النامية و07 سنوات للدول الأقل قوة.

3. أحكام أخرى ذات صلة: وأهمها:

✓ اتفاق العوارض الفنية أمام التجارة: يتناول هذا الاتفاق استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة، والعلامات، وبيانات السلع، والمعايير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، واستيراج شهادات الصلاحية ... وغير ذلك بأشكال يؤدي إلى قرفة التجارة. وفيما يتعلق بصحة النبات والحيوان وسلامة البشر وحماية البيئة، أقر الاتفاق بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضرورياً في هذا الشأن دون الزامها بتعديل معاييرها لتوافق مع المعايير الدولية، كما تضمن تصميم تدابير لمعالجة الخاصة للدول النامية.

✓ اتفاق مع سياسات الإغراق: ينص الاتفاق على وقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 05 سنوات على اتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأي تمييز في حالات الإغراق إذا كان هاماً الإغراق ضريباً يقل
الفصل الثاني
واقع الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

عن 2% من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متبعة بالإعراض ضئيلة وأقل من 3% من الواردات الكلية للمنتج. 

- اتفاق التحسس قبل الشحن: يضع هذا الاتفاق الضوابط المسموح بها وحقوق الدول لقيام بفحص السلع المستوردة قبل دخولها إلى أراضيها سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو الممارسات الفنية، ويتعلق هذا الاتفاق في حال اتفاق الطرف المستورد والطرف المصدر على إجراءات فحص السلع قبل شحنها.

- اتفاق التنقيح المحدود: ويتضمن وضع نظام منصف وموحد ومحدد لتحديد قيمة السلع المستوردة يهدف إلى الحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية، وضمان عدم المغالاة في فرض الرسوم بشكل عشوائي.

المطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية

بج اتفاق الزراعة في وضع الخطة الأول نحو إعادة تنظيم سوق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية، وألزم البلدان العشرين من هذا الاتفاق الدول الأعضاء بالاستمرار في المفاوضات من أجل إكمال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الزراعية إما في نهاية عام 1999 أو بداية عام 2000.


الفرع الأول: بداية المفاوضات عام 2000

ألزم اتفاق الزراعة من خلال البلدان 20 الدول الأعضاء بالاستمرار في المفاوضات من أجل تحقيق الإصلاح الجوهري الناتج عن التخفيف التدريجي والأساسي في الدعم والحماية، واستكمال الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الزراعية قبل نهاية فترة التنفيذ سنة واحدة.

انطلقت المفاوضات الخاصة بالزراعة مع بداية عام 2000، وتم منذ ذلك الحين إلى غاية اتفاق جولة الدوحة عقد ست اجتماعات تفاوضية جميعها يشكلها تدريجي سلسلة الجلسات الخاصة للجنة الزراعية كان آخرها في شهر مارس 2001، وتم تخصيص عن هذه الاجتماعات مجموعة إتفاقيات جاءت من 263 دولة عضو بمنظمة (89% من مجموع الأعضاء آنذاك) تناولت جميع المواضيع الأساسية في المفاوضات الخاصة بالتجارة الزراعية المتمثلة في الدعم المحلي للمتحبين الزراعيين، دعم الصادرات الزراعية، والتفاوض الأسواق، إضافة إلى مواضيع جديدة تتعلق بالدول النامية بشكل خاص مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول وبعض المواضيع غير
البائع الذي يلزم في الأمن الغذائي وحماية البيئة وتخفيف مستوى الفقر والتنمية الريفية، إلا أنها لم تخرج بنتائج ملموسية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية.

وفد لعبت الدول النامية دوراً فعّالاً في المفاوضات المتعلقة بالزراعة وعكسي اهتماماتها المختلفة، ولاحظ من خلال المفاوضات التي أوردتها أمين تبحث عن نظام تجاري دولي عادل وفعال يراعي ظروفها حيث تطلع إلى الحصول على مرونة أكبر تسمح لها بدعم وحماية التطور الزراعي لديها وتحسن الحياة الكريمة للسكان الريفيين الذين يشكلون نسبة كبيرة في المجتمع، كما طالت مرونة أكبر في كيفية تنظيم الدخول إلى أسواقها فيما يتعلق باستقرار السوق وحالات التضطراب لديها وتقبل عوائق التصدير إلى الأسواق في الدول المتقدمة لكي تسمح للمحتاجون باحتمالية المنافسة، ومن جهة أخرى أظهرت الدول النامية فقهاً بشأن التخفيف الكبير على عوائق الاستيراد لدى الدول المتقدمة مما يمنعها من الاستفادة من المعايير التفضيلية لبعض المنتجات الأساسية لديها.

وأتبدى الدول المعتمدة كلياً على استيراد المنتجات الغذائية فقراً على احتمالية ارتفاع أسعار الغذاء بسب تقليل الدعم على هذه المنتجات من قبل الدول المتقدمة المصدرة لها، وطلب أن يدرس فقها في هذا المجال بشكل جدي أكثر.

الفرع الثاني: المفاوضات بشأن الزراعة في مؤتمر الدوحة

نجح المؤتمر الزراعي الرابع للمنظمة العالمية للتجارة المعقود بالدوحة في نوفمبر 2001 في إطلاق خطة جديدة للتفاوضات التجارية والعمل على تنفيذ اتفاقات المنظمة عقب فشل مؤتمر سياتل 1999، وتعهد الزراعة أحد أهم الملفات التي تم طرحها خلال هذه الجولة حيث تم تشكيل لجنة المفاوضات بشأن الزراعة التي تباشر أعباءها من خلال اجتماعات أو جلسات خاصة.

أعاد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة التأكيد من خلال الفترتين 13 و 14 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة على الهدف المرجو على المدى الطويل من اتفاق الزراعة، والتمويه بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق خسومات كبيرة في الوصول إلى السوق، وإجراء تخفيفات في كافة مساعدة التصدير حدد إلغائها تدريجيًا وإلغاء تخفيفات كبيرة في الدعم المحلي المشروعة للزراعة، كما اتفقوا على منح معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية على أن تحدد الشروط الأخرى اللازمة لزيادة الاتصالات في موعد لا يتجاوز 31 مارس 2003، كما يقوم المشاركون بتقديم مساعدة برامجهم الشاملة في موعد لا يتجاوز الدورة الماضية للمؤتمر الوزاري. وفيما يلي نستعرض أهم نقاط التفاوض فيما يتعلق بالزراعة الزراعية والغذائية خلال جولة الدوحة:

2. المفصل في إقامة نظام تجاري عادل وفعال نحو السوق من خلال برنامج إصلاح حيوي يشمل أحكاماً معززة للضرائب ونظام عادل ومتعاقدة حماية بالدعم والحماية من أجل صحيحة وأسرع قيود والنشرة في الأسواق الزراعية العالمية.
الانفاذ إلى الأسواق: شملت المفاوضات فيما يتعلق بالنافذة إلى الأسواق نقاط أساسية هي:

- التعرفات الجمركية: تركزت المناقشات حول التعرفات المرتفعة خارج الحصص، ونظام الحصص ذاتها من حيث حجم وأسلوب إدارته والتعرفات المفروضة ضمته. وتعدت الم предложения في هذا الشأن أبرزها صيغتها، الأولى تعر بالصيغة السويسرية وتتضمن إجراء خفض جزئي للتعرفات لا سيما المفروض عليها وتؤديها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كبرى، والثانية تعر بصيغة أورجواي، وتتضمن إجراء خفض أقل نسباً على معظم التعرفات ويوثقها الاتحاد الأوروبي.

- الخصوصية التعرفية: تركزت المفاوضات حول نظام الخصوصية التعرفية ذاته سواء من حيث الحجم أو من حيث التعرفات المفروضة ضمن الخصوص، كما تطرقت المفاوضات إلى قرار حاسم بشأن التوجه الأفضل لإدارة هذه الخصوص، وفي هذا السياق برزت مقترحات بالاستعاضة عن الخصوصية التعرفية بتعرفات أدنى أو زيادة حجم هذه الخصوص.

- التدابير الوقائية: تزاوجت الأخرين في المفاوضات بين الاستمرار في اتخاذ التدابير الوقائية بصيغتها الحالية أو إلغائها وضرورة إعادة النظر فيها للحلول دون تطبيقها على منتجات الدول النامية، وقدمت الدول النامية مقترحاً تطالب فيه أن يسمح لها حصرياً باستخدام التدابير الوقائية الخاصة.

- الدعم المحلي: خلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار عمل الدوحة ظهرت بواقع من دول متقدمة تطلع على إجراءات ضمهم في تخفيض الدعم المحلي المشروط للتجارة، ففي الاتحاد الأوروبي تم تمديد العمل بالسياسة الزراعية المشتركة، كما صدر قانون خاص بال裙子 الأمريكية في مارس 2002 يقدم زيادة في الدعم الزراعي، وهو ما يعني ببساطة تأثير تفجيرات تخفيض الدعم.

وينضروب المصالح بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، ثم تقدم مسودة خيارية للمفاوضات في مارس 2003 على تخفيض الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعتات سنوية متضخة خلال 15 سنة للدول المتقدمة وبنسبة 40% خلال 20 سنة للدول النامية، وحدث القاسم في الآونة الأخرى على هذه المسودة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية واستمرت الوضع إلى غاية مؤتمر كانون 2003 والذي فشل في اتخاذ قرار بشأن المفاوضات.

- تخفيض دعم الصادرات: أشارت المادة 13 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة بوضوح إلى تخفيض الإعانات المخصصة للمصادرات بتاريخها تمهيداً لإلغائها، وأمام اختلاف المؤلفات لم تحقق المفاوضات بشأن دعم الصادرات الزراعية منذ عام 2000 إلى غاية مارس 2003 أي تقدم يذكر، فقد طالب الاتحاد الأوروبي والمجموعة الكبيرة بإلغاء تام لكافة أشكال دعم الصادرات على فترات زمنية، إلا أن الاتحاد

---

2. المرجع نفسه، ص 25.
الأميري أوضح مدى استعداده للتفاوض بشأن التخفيف التدريجي دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل، كما طالب الدولة النامية بمنحها معاملة خاصة وتفاوضية لمواجهة ذلك.

في كل هذا الافتراض تم وضع مسودة خاصة بدعم الصادرات، وتم تخفيف التخفيف بنحو 50% على الأقل في حدود الالتزام النهائي للاجتهادات الزراعية الخاصة لدعم الصادرات خلال 05 سنوات حيث يصل الدعم في نهايتها إلى الصفر، ونسبة للدولة النامية تكمن فئة التخفيف 10 سنوات. ومع تضارب مصالح الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تعذر على الأعضاء الاتفاق على نص موحد قبل المهلة المحددة بـ 31 مارس 2003.

ويعكس الفشل في الاتفاق على شروط المفاوضات الزراعية وجود اختلافات شاسعة بين الأعضاء في عدد من المجالات الرئيسية التي تتعلق في معظمها بمدى الرغبة في خفض التعرفات والإنعكاسات، وقد استمرت الجهود الرامية إلى تحقيق شروط المفاوضات الزراعية في الفترة القصيرة عن المؤتمر الوزاري الخامس المعقد بكانكون عام 2003 والفرع الثالث: الأطر الحالية لتفاوضات الزراعة.

لا تزال تشكيل الزراعة إحدى مجالات التفاوض الأشد حساسية، إذ تشهد المفاوضات الحالية اختلافا كبيرا بين الدول حول عدد كبير من الموضوعات الخاصة موضوعات التفاوض إلى الأسواق مثل الطلب الحساسة والسلع ذات الطبيعة الخاصة وآليات الوفاء الخاصة للدولة النامية. أما فيما يتعلق بموضوعات الدعم المحلي وتنافسية التصدير، فعلى الرغم من أن الخلافات بين الدول الأعضاء في كلا الموضوعين أقل وطأة مقارنة بالنفاذ إلى الأسواق إلا أنها تشهد هي الأخرى خلافا بين الدول.

لم تشهد مفاوضات الزراعة تطورا ملحوظا منذ نوفمبر 2008، وهو تاريخ إصدار النسخة المنقحة الثالثة لمسودة النماذج التفاوضية -حيث صدرت النسخة الأولى والثانية في شهر فبراير 2008- ولم تتضمن النسخة الثالثة تعديلات جوهرية تحتوي سابقتها خاصة فيما يتعلق بأرقام تخفيف التعرفات الجمركية وإجمالي الدعم المحلي المشبوح للتجارة. وفيما يلي نتين أهم النقاط التي وردت فيها ذات الصلة بتجارة المنتجات الغذائية:

النافذ إلى الأسواق: لا يوجد تطور في المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية، حيث تضمنت نسبة التخفيف المتفق عليها في مسودة فبراير 2008 باستثناء الشريحة العليا والتي خفضت بنسبة 70% بالنسبة للدول المقدمة، كما تم الزام هذه الأخيرة بتخفيف التعريفات بما لا يقل عن 54% في المتوسط.

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والأثار الموقعة على المفاوضات على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع ساكن، ص 28.
2. وزارة التجارة والصناعة، تطور مفاوضات التجارة في السلع الزراعية 2012/03/12

وفق الأطر في النموذج المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية
الفصل الثاني

كما تم منح الحق للدول النامية بتوزيع 8% من الخطوات التعريفية كسلع ذات طبيعة خاصة مع إمكانية زيادة تلك النسبة إلى 20% في حالة استخدامها لمجموعة تتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الرقمية لإثبات حاجتها لذلك العدد، وتم السماح لها باستخدام أداة وقاية تتيح لها رفع تعرفتها الحمراء في حال زيادة كمية الواردات أو انخفاض أسعارها، إلا أنه لا يزال هناك اختلافات حادة حول تفاصيل عمل تلك الآليات.

دعم المحامي: "تم نحو القدر العام للمفاوضات الخصى بالدعم المالي الشروط للتجارة حول تخفيف جوهريةً من المباني المربطة مع تحقيق التناسق بين التخطيطات التي تتطلب لها الدول المتقدمة، كما دارت المناقشات حول مراجعة معايير الصندوق الأزرق ومعايير الصندوق الأخضر لضمان عدم وجود تشويه للتجارة وال냐حات، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات غير التجارية وكذا المراجعة للأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية.


وقد قامت لجنة الزراعة في كل من المجالات الأربعة التي عقدت في عام 2009 بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن بين القضايا التي تمت إدارتها ما التالي:

- الحد الأدنى لخصم تعريفية معينة: تحديد الكميات الأدنى من الواردات المسموح بها في حد من الرسوم، وفي حال عدم استخدام جزء من الحصة التعريفية فإن هذا الأمر قد يرجع إلى ظروف العرض والطلب أو إلى المشاكل المحتملة في إدارة الحصة التعريفية.
- اللجوء إلى أحكام المفاوضات الخاصة على بعض المنتجات: السماح بالزيادة مؤقتة للتعريفات للتعامل مع الزيادات الحادة في الواردات أو انخفاض الأسعار;
- تفاصيل معايير الدعم المحلي التي تم الإعلان عنها من قبل مختلف الأعضاء;
- تفاصيل برنامج معينة موجب قانون الولايات المتحدة للأعمال والحفاظ على الطاقة لعام 2008؛
- إعفاءات التصدير وإجراءات الاستيراد على منتجات الألبان من قبل كندا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة;
- توضيحات حول عمليات تقديم المعونات الغذائية من قبل مختلف الأعضاء;
- التزامات الاتحاد الأوروبي المتفقة بسبب التوسع الجديد في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وركزت اللجنة طوال عام 2009 على ثلاث قضايا متعلقة بالتنفيذ والتي أُلفت على عاتقها المسؤولية في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية. هذه القضايا هي: مصادرات الدول النامية في امتيازات التصدير وغيرها.

1. الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لأي، وأفريقيا، منظمة التجارة العالمية كتافاط إطارات وحدود قواعد سلك التجارة العالمية، المنظمة القانونية الاستشارية لأي، وأفريقيا، (2014)، ص 14.
واقع الأمان الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

الفصل الثاني

من تدابير تمويل الصادرات، تحسين فعالية القرار المتتخذ في مؤتمر مراكش الوزاري عام 1994، الشفافية في ضمان وإدارة حسوب الرسوم الجمركية. وتم في شهر مارس 2009 توزيع خلاصة وافية للمواطن حول القضايا المتصلة بالتنفيذ التي تعزز المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بهذه المجالات الثلاثة.

و في الأخير يمكن القول أن المشكلة في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، سواء بشأن الزراعة أو غيرها من القطاعات، هي الممارسات التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء إما في صورة مخالفة للإتفاقية أو في صورة تجاهل على الإطار القانوني لها، وهو الأمر الذي يعني انطلاقا بعدم المصداقية كما حدث مع الاتحاد الأوروبي خلال جولة الدوحة فيما يتعلق بالמובادات حول تخفيف دعم الصادرات حيث طالب بأن يتم التخفيف بصورة تدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء النام ودوم تحديد مدة زمنية لذلك، كما أشارت إحدى الدراسات أن الولايات المتحدة استغلت الصندوق الأزرق كغطاء قانوني للمدفوعات تحت ما يعرف باسم فائدة الموارد عام 2002، فبرامج هذه الفائدة تستهدف ستة محاصيل كثلا تجاوز حاجس هذه بنسبة للدول النامية وهي: القطن، القمح، الذرة، فول الصويا، الأرز، والشعير، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن يكون هناك غطاء لتحقيق 5% من قيمة الإنتاج وهو ما يعني هناك تقدم جد الحقيقي.

المبحث الثالث:
آثار تحرير التجارة الدولية على الأمان الغذائي المستدام في الدول النامية

أصبحت تشكيل عملية توفير الغذاء في العالم النامي في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية تحدياً مهما تؤدي فيه عملية التحرك نحو العملة والانفتاح دوراً إيجابياً أو سلبياً لظاهرة نقص الغذاء والنوع. وقد أثار الوضع الجديد في التجارة الدولية فقاً واسعاً بأن الانتفاح على التجارة الزراعية قد تعرض الأمان الغذائي في البلدان النامية للخطر، ومصدر هذا القلق هو أن التعرض للأسواق العالمية قد يزيد من عدم الاستقرار في إمدادات الأغذية وأسعارها مما يؤدي إلى اضطراب الأسواق وإضعاف حوازنت الإنتاج المحلي خاصة بالنسبة للدول الأقل بمد البذور ضافية للغذاء، في حين تجادل أطراف أخرى -وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي- بأهمية تحرير التجارة الزراعية ومدى إسهامها في مكافحة الجوع وتوفير طعام رخيص للقروء، وما يتبعه من فرص للفقراء وبديع الأمان الغذائي يوفره على التغيير وتهيئة الظروف التي يمكن فيها إعباء الأمن الغذائي من زيادة دخلهم وعيش حياة أطول وأوفر صحة وأكثر إنتاجاً.

و في هذا السياق، تظهر العديد من التساؤلات حول مدى تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية للمتطلبات الزراعية والغذائية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية. وقبل النظر إلى مختلف هذه الآثار لابد أولاً من توضيح طبيعة العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية وتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.
المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام في الدول النامية

لا تبدو السياسة التجارية للدولة الأولى أداة مثالية لكافحة الجوع، إلا أن التخلص من الحواجز الحمائية المكلفة قد يكون واحداً من أفضل الطرق لوضع الطعام على مائدة الفقراء، وتيسير الجمل القائم حول العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية من جهة والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية على وجه الخصوص من جهة أخرى بين نظرة إيجابية وأخرى سلبية تختلف باختلاف المعطيات والمحددات التي تتحكم هذه العلاقة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

إن العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام في الدول النامية معقدة، والصيغة بينهما متنوعة في طبيعتها. وتحدث أول صلة على الحدود، عندما يحرر بلد سياساته التجارية بنظام التعريفات الجمركية مثلاً بنودي ذلك إلى خفض أسعار الواردات في السوق على حدود البلد، وعندما تصدر بلدان أخرى سياساتها التجارية بنودي ذلك في أسعار واردات وصدرات البلد الأول على الحدود. وتركز الصلصة الثانية على كيفية التقلل الأمعار من الحدود إلى الأسواق المحلية داخل البلد، أي إلى المنتجين والمستهلكين والأسير بوجه عام.

على المستوى النظري، يمكن رؤية العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام ضمن إطار الإصلاح – الاستجابة – النتيجة (انظر الشكل رقم 02-03). حيث أن النسبة المئوية للمعيبة من الظروف الأساسية، والتي يمكن حصرها ضمن ثلاث فئات: القدرات الوظيفية للسوق، خصائص العمل والمباني، من شأن تحرير التجارة الدولية أن يغير الأسعار النسبية، وإلى المدى الذي تغير فيه الأسعار وبالتالي الحوافر فإن ذلك سيظهر استجابة على صعيد الإنتاج والاستهلاك من قبل الأسبر، وهذه الاستجابة تحدد نتيجة الأمن الغذائي. والسؤال فيما إذا كانت هذه النتيجة تميل تحسنا صافية أم تدهورا صافية؟

2. دونالد ميتشيل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إضعاف الفقراء، مجلة التعامل والتصدير، صندوق النقد الدولي، عدد 42، العدد 1، مارس 2005. ص 34.
الشكل رقم 02-03: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005، التجارة الزراعية والفقر، مرجع سابق، ص 84.

هناك جدل قائم حول طبيعة هذه النتائج، أو بالأحرى حول آثار تحرير التجارة على الأمن الغذائي. أما دعاء تحرير التجارة فيرون أن التجارة وتحريرها ليس سوى أحد الأسلحة في ترسانة محاور الخليج، له أهميته من خلال توفير طعام رخيص في البلدان التي تأخذ بالحماية، وتعزز الاقتصاد العالمي والمساعدة في انشغال ملايين البشر من الفقر. ووفقاً لهذا الرأي فإن الحواجز التجارية -كالتعرفات الجمركية والإعانات- تفيد بوجه عام قلة قوية محتملة على حساب الكثيرين. في حين يتحقق الحد منها استخدام المراد استخدام أكثر كفاءة، وزيادة الكفاءة معناها أن تتمكن المجتمعات من إنتاج مزيد من الأشياء التي يريدها الناس في إطار مواردهم المحدودة مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي بوجه عام، ويفطع الفقراء تحسب تغذيتهم وصحتهما.

في حين يرى ناقدو تحرير التجارة بأن هذا النموذج الكلاسيكي الجديد لا يراعي بدرجة كافية نظائر السوق وعدم الإنصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض التجاري متعدد الأطراف، ويتقولون أنه يلحق الضرر بالأمن الغذائي لأن تحرير التجارة الدولية لا يفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجها إلى التصدير.

1. حسن ناه، دونالد ميشيل، كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إعطاء الفرص، مرجع سابق، ص 34.
واجهة الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

الفصل الثاني

• يؤدي إلى تبليط الإنتاج واسع النطاق وتركيز حجمه، وتقسيط صغار المزارعين وخلق حالات من البطالة والفقر. كما يروي أن تحرير التجارة لا ينطوي على أي ضمان استفادة المجتمع حتى على المدى الطويل، فانقين أن أشد أفراد المجتمع فقراً وضعفاً هم الذين يعانون في الواقع من مواقف السوق الناجمة عن عملية التحرير.

الفقرة الثانية: محدودات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام

إن حجم واتجاه العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية الخاصة بالمنتجات الزراعية والأوضاع الخاصة لحالات انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية هو أسلحة ذات طابع الحرب وليس من السهل في الواقع العملي تحديدها، فيما يمكن أن يفتتح التجارة أن يصبح في حسين الأمن الغذائي لدول ما، فقد تكون تكاليفه مرتفعة بالنسبة لدول أخرى، ما يؤثر على أمنها الغذائي المستدام. فالتحديات المتفاوتة للمعاقبة بين تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية. يتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد وتحكمه مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي.

1. العوامل الداخلية: يمكن إيجادها في: 2

• درجة التطور الاقتصادي للدولة، والذات درجة التصنيع التي أحرزها، ومستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعات المختلفة خاصة القطاع الزراعي.

• مدى امتلاك الدولة مرايا نسبة مهمة في بعض قطاعات الإنتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية، والذات قطاع الإنتاج الزراعي، ومدى تمكينها من تنفيذ التعلية وتعزيز وإعلان الترويج غير ذلك من الوسائل الضرورية للفائدة إلى الأسواق الخارجية.

• مدى انتفاخ الاقتصاد الوطني، ومن ثم درجة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديرًا واستيرادًا، وخصوصاً درجة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للدول، وما إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الزراعية والغذائية أو أما مصدر صفح لبعض المنتجات، وتتصل بذلك مدى جوهر الدولة إلى فرض تعريفات حركية أو قيود أخرى للحد من الواردات.

• الإمكانيات الاقتصادية للدولة، ومن ثم قدرتها على تمول الاستثمارات في البنية الأساسية والبحث والتطوير والتعليم والتسويق وغير ذلك من الاستثمارات الضرورية لتحول الفرص المحتملة للاستفادة من تحرير التجارة الدولية إلى فرص فعلية.

• مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.


2. إبراهيم العيسوي، اللغات وأدوارها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص. 3-18.
2. العوامل الخارجية: وتتمثل في:

- مدى التعديلات المطلوبة إدخالها على هيكل التصنيفات الجمركية والترنيبات التجارية الدولية، وكذلك بعض النواحي الأخرى كالدعم وتحرير الأسعار الداخلية وتحرير أسواق الصرف وما إلى ذلک، ومقياس الالتزامات المقررة في الاتفاقات الدولية الجديدة.
- عضوية الدولة في ترنيبات تجارية إقليمية كمناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية وغيرها من ترنيبات.

نتيجة للدولة مزايا لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء.

- موقف الدول المشاركة في الجهاز أو في المنظمة العالمية للتجارة، فالدول الأعضاء تتمتع ببعض المزايا مثل الاتفاقات من التحفيزات الجمركية التي تجريها الدول الأخرى، كما يتفق عليها الالتزام بما ورد في الاتفاقات من خفضات في التصنيفات الجمركية وإزالة للقيود على التجارة والتفاوض ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية وإيجابية. أما الدول غير الأعضاء، فهي وإن كانت غير ملزمة بما ورد في الاتفاقات، إلا أنها سوف تعاني من بعض آثارها السلبية كارتفاع الأسعار العالية للمنتجات الغذائية مثلا دون الاتفاق ببعض مزايا.

الفرع الثالث: نظرية الدول النامية لدور تحرير التجارة الدولية في تحقيق أمنها الغذائي المستدام

غالبا ما اقتصرت اتفاقيات التجارة المتفاوض علی الدول الصناعية، وقلما شاركت الدول النامية بدور نشط في عملية التفاوض إلى غاية عام 1994 مع استناد جولة الأوروجوي وقيام المنظمة العالمية للتجارة حيث أصبحت الدول النامية ثقفاً عالياً في المفاوضات التجارية الدولية، فمن أصل 134 عضواً بالمنظمة العالمية للتجارة عام 1999 هناك 80% منهم دول نامية. يمثل هذا النمو الكبير للدول النامية في المنظمة، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية التجارية الإقليمية المنظمة إليها والاتفاقيات التجارية الأخرى، مرحلة جديدة متميزة.

وفي هذا السياق قيلت الدول النامية المقدمة نسبا الالتزامات التي تقبلها الانتفاع التجاري مقابل حرية أكبر في دخول أسواق الدول الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأفقر على اتباع منهج مدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها الدول التجارية الكبرى سعارة إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الالتزام.

وبما يتعلق بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية فإن الدول النامية وخاصة الصغيرة منها وقفت موقف المعتاد بشأن تأثير الانتفاع التجاري على تحقيق أمنها الغذائي وإبطاء فقدان فرص الوصول التفضيلية إلى الأسواق الرئيسية للبلدان الغنية من أجل انتفاخاً تصفيرياً، كما أنها تسعى للحصول على فسحة في السياسة للتمتع بأولوياتها التنموية حتى لا تضطر لتنفيذ القواعد الدولية التي تقبل قدرها على تقديم

جرج، ص 136-137. 1
الدعم الزراعي وحماية صناعاتها الغذائية المحلية أو فرض قيود -كلما اقتضى الأمر- على الاستثمار الأجنبي، فهي تريد بعبارة أخرى أن تتمتع بالحريات التي كانت تتمتع بها البلدان الغنية في عام كان أقل اندماجاً وعوامة.

وبلغ روبن ريكوير في مقال له تحت عنوان "لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تسارك في نظام التجارة العالمي " أساس تحور الدول النامية من تحرير التجارة الدولية في المجملة الراعية في ثلاثة نقاط أساسية هي:

- الخوف من عدم فهم الجوانب المعرضة للخطر حصولها، أو عدم امتلاك مهارات التفاوض والموادر التي تسمح بالمشاركة الفعالة في لعبة المفاوضات الصعبة;
- الخوف من النتائج السلبية الممولة للمفاوضات مثل فقدان الوظائف، وتوتر المعاملة التفضيلية، والأمن الغذائي، وتدخّل معدل التبادل التجاري بالنسبة لمستوردى الغذاء الخاص;
- الخوف من عدم القدرة على المناقصة من حيث النوعية والثمن وطلاقة الإنتاج.

من كل ما سبق يمكن القول أن التغيّرات التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية، بما في ذلك التغيّرات المرتبطة على اتفاقية الزراعة التي عقدها المنظمة العالمية للتجارة، تفرض تحديات خاصّة أمام الدول النامية، فعلى الرغم من أنها تخلق فرصا أمام جميع الدول للاستفادة من النظام التجاري القائم على مزيد من المناقصة والتصنيع، فإن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات الدول النامية قد تقيد من قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في الدول النامية

كمما سبق أشارنا، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة بفرص الحصول، من الناحية المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وعلمية ومغذيّة تلبّي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة (حسب تعريف حسب تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي). وقد تم التأكيد خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 عن دور تحرير التجارة الدولية في تأمين فرص الحصول على الغذاء بشكل مستدام في الدول النامية من خلال تأثيره بشكل مباشر على العوامل المرتبطة بالطلب على الغذاء، وأهم هذه العوامل في الأمد القصير إلى المتوسط تمثل في أسعار مختلف السلع الغذائية ودخل الأسر والعمال.

1 روبن ريكوير، "لماذا يتعين على البلدان النامية الصغرى أن تسارك في النظام التجاري العالمي "، مجلة التمويل والوسمية، صندوق النقد الدولي، 관한 فوق، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005، ص 10.
الفصل الثاني

الفرع الأول: آثار سياسات التحرير التجاري على الدخل في الدول النامية

منذ نهاية جولة الأوروجواي عام 1994 تزايدت الدراسات حول آثار تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للدول خاصة النامية منها، وانتهت هذه الدراسات والتحليقات في مجمهرها إلى وجود تأثير إيجابي للافتتاح التجاري على سرعة النمو الاقتصادي، حيث أن الدول التي تمكنت اقتصادا أكثر افتتاحا وتشارك أكثر في التجارة الدولية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول ذات الاقتصاد المغلق. ويقع هذا الأمر الإيجابي عبر العديد من القياسات التي يؤدي من خلالها الافتتاح التجاري إلى زيادة الدخل العالمي، بما في ذلك استقرار الآلات والمعطيات التي يصعب في العادة تقلل الدراسة الفنية ومنه زيادة الانتاجية، كما أن منافسة الورادات تقلل هامش الربح وتزيد حجم العملة وتعزز الابتكار.  

وفي دراسة رائدة أخرى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي، تُوقَّع أن يرتفع الدخل الإجمالي العالمي بعد عشر سنوات من تحرير التجارة بمقدار 213 مليار دولار (بأسعار 1992) عن الناتج العالمي الذي كان سيحقق فيما لو لم يتم تحرير التجارة الدولية، وفي تقدير الدراسة سوف تصل الدول المقدمة على 135 مليار دولار من هذه الزيادة أي على 64% منها، في حين النسبة 32% المتبقية ستوزع بين الدول النامية ودول المعسكر الاشتراكي سابقا بالنسابوي تقريبا، أي أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 16% من الزيادة المتوقعة في الدخل العالمي، وهو أعلى التقديرات المسجية في نصيب الدول النامية من الزيادة الناتجة عن تحرير التجارة الدولية والذي اختفى من دراسة أخرى مع اتفاق أغلب الدراسات على تحقيق زيادة في الدخل العالمي نتيجة التحرير التجاري كما هو مبين في الجدول رقم 02-06.

الجدول رقم 02-07: تقديرات مختلفة للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي عن تحرير التجارة الدولية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الزيادة في الدخل العالمي بعد 10 سنوات (مليار دولار بأسعار عام 1992)</th>
<th>الدراسة وسنة إعدادها</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>119 (تحرير متواضع)</td>
<td>تجوين وزملاؤه 1991</td>
</tr>
<tr>
<td>262 (تحرير شامل)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>212 في سنة 2002</td>
<td>تجوين وزملاؤه 1993</td>
</tr>
<tr>
<td>213 في سنة 2002</td>
<td>منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي 1993</td>
</tr>
<tr>
<td>274 في سنة 2002</td>
<td>منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1993</td>
</tr>
<tr>
<td>510 في سنة 2005</td>
<td>سكترافية الجائحة 1994</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر: إبراهيم اليعسوي، الفات وآخرون: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل النمية العربية، مرجع سابق، ص 231.
وتعتمد دول جنوب شرق آسيا، التي اعتمدت استراتيجيات نمو قائمة على زيادة الصادرات، للتدليل على الأمثل الانتفاع التجاري الإيجابي على نحو الدخل، غير أن هذا المثال له خصوصيته حيث أن هذه الدول كانت في أغلبها دولاً تابعة للغرب، وكانت أمريكا تحاول أن تجلب من كوريا الجنوبية مثالاً لتقدم على الطريق الرأسمالية في مقابل النظام الشيوعي في كوريا الشمالية، كما كانت اليابان تزيد الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة لهذه الدول مثلها في ذلك مثل الاحتكارات الأمريكية.

وقد أظهرت بعض الدراسات عدم وجود أي ارتباط إيجابي ملموس بين الانتفاع التجاري والنمو، ومن بين الحجج المطروحة أن الانتفاع التجاري والتنوع نحو الصادرات مسألتان منفصلتان، وأن معظم الدول تمت صناعتها وتطورها قبل فتح أسواقها، فرغم اتباع العديد من الدول النامية لسياسة الأسواق المفتوحة إلا أن إحصاءات المؤسسات الدولية توضح أن خلال الفترة 1988-1998 أفادت الفرق تاسعاً بين مستويات الدخل على المستوى الدولي، ففي نهاية التسعينيات كانت الدول المتقدمة التي تمت 14% من سكان العالم تتأثر بأكثر من 75% من دخل العالم وهو تقريباً نفس الوضع في بداية عقد التسعينيات مع بدء تحول للاستقرار وتحرير التجارة الدولية، واستمرت هذه الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية في التوسع والتزايد بشكل مستمر خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العام 2008 (انظر الجدول رقم 02-07)، مما يدل على الآثار السلبية للانفاع التجاري على توزيع الدخل العالمي.

الجدول رقم 02-08: فجوة الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية

<table>
<thead>
<tr>
<th>عقد</th>
<th>الدخل الفردي</th>
<th>الدخل النامي</th>
<th>الديون المتقدمة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2008</td>
<td>19000</td>
<td>13865</td>
<td>5839</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>3400</td>
<td>3182</td>
<td>1448</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>15600</td>
<td>10683</td>
<td>4391</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: طالب عرض، عدالة النظام التجاري الدولي، المعاصر، تم الاطلاع عليه 15/12/2011.

وبالنسبة إلى ما إذا كان النمو المذكور بالتجارة يفيد الفقراء في الدول النامية - باعتبارهم يشكلون الفئة التي تعاني الجوع - أكثر أم أقل مما يفيد الفئات الاجتماعية الأخرى فلا يوجد متوافق واضح يستثني من دراسات الجملة، غير أن هناك بعض النتائج العامة يمكن استخلاصها من هذه الدراسات. فاقتصاديات الدول النامية تعتبر كلفة العمالية وتتسته بناء نسبية في رأس المال، وتحرير التجارة الدولية في دولة تنتج وتتصدر سلعة كلفة العمالية وتحم أنماط تسويقية كلفة رأس المال ومنافسة للواردات يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع.

الفرع الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على العدالة والأجور في الدول النامية

يشكل التحرير التجاري عناصر أساسياً لتحقيق التنمية وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والانعدام الأمن الغذائي، بيد أن الصلة بين التجارة والعمل تتسم بالتقسيم، فغالباً ما يكون تحرير التجارة مصحوباً بالإصلاحات أوسع نطاقاً وتعزيزات اقتصادية كلياً أخرى مما يصعب فصل التحرير التجاري عن العدالة والأجور من الناحية التحتية. وتثير معظم الأدلة إلى أن تحرير التجارة لا يؤدي إلى مستوى العدالة الاجتماعي، ولكنه يؤثر على العدالة والأجور على المستوى القطاعي والمهني ليصبح بذلك في زيادة تفاوت الدخل داخل الدول، وفي هذا السياق يشير كل من هوكمان وويترز إلى أن الآثار المباشرة للإصلاح التجاري على جميع العدالة غير ملموسية.

وتشير بعض الدراسات أن حوالي 1%-2% من حجم الدولة العالية في العالم ستحتج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة الدولية وعدم قدرة بعض المنتجات على منافسة السلع المصنعة بما يطلب تصفيتها، ومن الأسباب المهمة لذلك عدم سهولة استدامة القطاعات التصديرية العمال المسرحين من الأنشطة المنافسة للواردات، مما يؤدي إلى وقوف أثر سلبي على الفقر وتفاوت القدرية الشامية للأشخاص وبالتالي تراجع قدرهم على الحصول على الغذاء.

وفيما يخص الدول النامية، فإن معظم الدراسات تشير إلى أن تحرير التجارة الدولية يؤدي في الغالب إلى ارتفاع معدل الطلب على العدالة غير الماهرة نسباً باعتبارها دولاً تتميز بارتفاع نسبة العدالة غير الماهرة، وبالتالي فإن ارتفاع صادرات المنتجات كثيفة العدالة نتيجة تحرير التجارة الدولية من شأنه رفع معدلات الطلب على العدالة غير الماهرة نسباً، إضافة إلى كون الدول النامية دولاً مضيفة للأنشطة المنقولة إليها من الخارج في إطار الاستثمار الأجنبي ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العدالة غير الماهرة ويعود له أثر إيجابياً على


---

1. أبينة حفصي، تحرير التجارة الدولية والتفتيح من حدة الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص. 2.
2. مؤلف الأمم المتحدة للتنمية والundos، تحرير التجارة في العدالة واحد في الفقر، أبريل 2013، ص. 7.
4. عبد الواحد العرفجي، العلاقة بين العدالة والفساد: التحديات والقصص، مكتبة مدنية، القاهرة، ط. 1، 2000، ص. 49.
زيادة التوظيف والأجور للعمالة غير الماهرة، وبالتالي تخفيف الفقر ورفع القدرة على الحصول على احتياجات الغذائية.

الفرع الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على أسعار السلع الغذائية العالمية

نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليل الدعم المقدم للمزارعين ودعم الصادرات الزراعية لأنه يخل بالشروط المناقشة التي يقوم عليها النظام التجاري الدولي الجديد، وتقييد الإعانات يعي زيادة كلفة الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية على وجه الخصوص في الأسواق العالمية، فضلاً عن تأثير الإنتاج الحيواني نظراً للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحيوان الخشنة.

وتوقع أغلب الدراسات أن التحرير التجاري بسبب ارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية، وتتراوح هذه الزيادة خلال السنوات العشر الأولى من التحرير التجاري ما بين 1%–8%，مع تركيز الزيادات في المدى 3%–8%%. وهذه الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الغذائية تأتي من ناحيتين:  

● أولاً، أن انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل، يؤدي إلى انخفاض المروض من المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها.  
● ثانياً، أن انخفاض التعرفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية، وخصوصاً في دول المجموعة الأوروبية، يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية ورفع من أسعارها العالمية.

إن وظيفة هذه الزيادة في الأسعار العالمية كبرى جداً على الدول النامية المعتادة على الاستيراد الصافي للغذاء، وخصوصاً الدول الأفريقية الأقل نمواً، وتؤثر سلبًا على قدرتها على ضمان استقرار توفير احتياجات الغذائية نتيجة ارتفاع قاتورة الغذاء المستوردة.

المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إتاحة الغذاء في الدول النامية

إن توفير الغذاء بالكميات والأنواع اللازمة لتحسين الصحة وصحة وصحة مستمرة وسكون فرد من المجتمعات السكانية يعتبر أحد أهم مراكز تحقيق الأمن الغذائي المستدام، ويتحقق ذلك -كما سبق وأشارنا في البحث- إما استرداد الانتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج. واعتماداً على ذلك، فإن تحرير التجارة الدولية يؤثر على قدرة الدول النامية على إتاحة الغذاء لشعوبها عبر فئاتين أولهما الإنتاج الزراعي والغذائي، وثانيهما التجارة الخارجية لهذه الدول.

1. إبراهيم الحمدي، أنات وأخلاق النظام العالمي للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 126.
الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي في الدول النامية

تشترك الدول النامية في الظروف اليومية من الآثار التي يتوقع أن تنتج عنها تطبيق سياسات تحرير التجارة الدولية على قدراتها الإنتاجية للغذاء، وبشكل خاص على الإنتاج الزراعي، لأن خفض الدعم الزراعي للمستهلكين والمصدرين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية مما قد يؤدي إلى مزيد من الاختلالات على الإنتاج الزراعي والغذائي، ويفرض تحديات كبيرة على السياسة الزراعية للدول النامية، وكما سبق وأن أشرنا فإن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى.

1. الآثار السلبية:

إن الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالقطاع الزراعي للدول النامية ستكون كبيرة وخطيرة نتيجة للفتواوات الكبيرة بين الدول المتقدمة التي يتمتع جهازها الإنتاجي الزراعي والغذائي بقدرات هائلة على التكيف ومرونة كبيرة تساعد على التأقلم مع التقلبات الخارجية، وبين الدول النامية التي يتمتع جهازها الإنتاجي بالمساحة ومقدرتها على امتصاص الهازات الخارجية وارتداداته المحلية. 1 إضافة إلى المشاكل كبيرة يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الدول النامية. ويمكن إجمال أهم الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية فيما يلي:

- إلغاء الدعم على القطاع الزراعي:

لقد أقرت اتفاقية الجات الخاصة بتحرير التجارة المنتجات الزراعية إلغاء الدعم المقدم للمزارعين وإعانات التصدير التي تمنحها الدول لقطاعها الزراعي، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي للدول النامية بنوعية النبات والحيوان الذي مازال يحتاج في الكثير من هذه الدول إلى دعم كبير لتقليل من الظروف الاقتصادية العالمية الحادحة وعدم قدرتهم على المنافسة العالمية، وهو ما يؤدي إلى وضع الزراعة في حالة من الانكسار اتجاه التغيرات المفاجئة التي كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية. ونظراً لتفاوت الدول النامية في درجة تأثرها تبعاً لمدى توافر الموارد والإمكانيات، فإن وطأة الأعيان أشد وطأة على الدول الأقل مما لدعم توفر الموارد المالية اللازمة للاقتصاد مع الواقع التجاري الدولي الجديد، فضلاً عن انعكاسات تخفيض الالتزامات التنموية الحكومية وبرامج الأتام الزراعي، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه الزراعة أيضاً من التعرض إلى الجفاف وقصور الأساليب الإنتاجية التقنية، ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة في الأرياف وتخفيف المناطق الريفية. 2

---

1. حمود عبد الباسط، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي، مشكلة العالم النامي، جمعية فضائيات، الجزء 10، 1998، ص 13.
2. سيد عامال، الشتاء والعالم الثالث: دراسة توجيهية واستراتيجية للاجتياح، مجموعة البول العربية، القاهرة، ط1، 2002، ص 194.
التداخل في رسم السياسات الزراعية:

سويؤد ارتباط الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقديم قدرات على تصميم سياساتها التنموية.

والي من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي بما يتوقف مع طورها الواقعي وأهدافها الوطنية. فالسياسات الجديدة بما في ذلك اتفاقية تغير تجارة المنتجات الزراعية، تتولى على تحويل قدر من صناعات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو الأقل فإما تستدعي التشاور معها قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة، والأنظمة على ذلك كثيرة مثل تجديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحدود.

وقد خرجت معظم الدول النامية من حول الأورجواي ونسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية مثبتة أو مربحة في حوالى التزامها، وهو ما يعني أنه من الصعب جداً عليها إعادة النظر في هذه التعرفات وفق مصالحها الوطنية والتقديرات حركتها في تشكيل سياساتها التنموية الوطنية، وأختار الأورجواي المختلفة اللازمة لتطبيقها في تلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي. كل هذا يؤدي إلى نقص الإنتاج الزراعي وضعف إنتاجيته في أغلب الدول النامية لاعتماد قطاعها الزراعي اعتمادا كاملا على الدعم المقدم له من قبل الدولة بسبب ضعفه وتشكيلته القاعدية واعتماده على الظروف المناخية المتواجدة.

ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة:

في ظل تأكل الموازات الطبيعية الزراعية، فإن الدول النامية ستستوجب مضطرة إلى الاعتماد بالأساس على القدرات العلمية والتكنولوجية التي ستشكل فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة وراثية وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بالانتاج الغذائي، وتفسح مداخله بعيد الأثر لنحسن المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحبوب.

إلا أنه في ظل اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة فإن حقوق الملكية الفكرية سيكون لها آثار بعيدة المدى خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة حيث ستعبر أضعاف وكيلها وتكفلها ارتفاعها وتصنيفها خاصة تربية الأصناف النباتية والسلاسل الحيوانية والصناعات الغذائية، وهو ما يعكس سلبا على إنتاجية الغذاء في الدول النامية وصياغة أعباء مالية كبيرة عليها ويستند المزيد من العملة الصعبة في سبيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة، خاصة الدول النامية الزراعية التي يشكل فيها القطاع الزراعي نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

١. صفوت فاضل إمام، الدور النامية والعالم، مرجع ساكن، ص 95.
٢. إبراهيم سعيد، الفائز وأورجواي: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع ساكن، ص 130.
٣. عبد الحليم عبد المنعم، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاق المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة المجلة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٤٤.
الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية الزراعية:

إن سياسات تحرير التجارة الدولية لمنتجات الزراعية تنصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية الزراعية وينتم التضاربون إلى الإصلاحات والتغيير الهيكلي مقابل المصالح التجارية، حيث ركزت نصوص الاتفاقية -والتي تم التطرق إليها خلال البحث الثاني من هذا الفصل- في مجملها على تحقيق الروس الجمركية مماثلة أشكالها وأنواعها، وإزالة التشوهات المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية وتحفيز جميع أنواع الدعم المقدم لقطاع الزراعي، وهو ما يؤدي إلى فتح أسواق الدول النامية على مسموعها أمام المنتجات الزراعية للدول المتقدمة لقدرها التناقشية العالمية نتيجة للدعم الذي يحظو به قطاع الزراعي منذ عشرات السنين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مكاسبها التجارية على حساب الدول النامية.

ولم تؤتي الاتفاقية تحرير التجارة المنتجات الزراعية أهمية كبيرة لتنمية القطاع الزراعي في الدول النامية لإعطائه نفس القدر من التكافؤ مع القطاع الزراعي في الدول المتقدمة، وإنما تنص الاتفاقية على معاملة تفضيلية للدول النامية المستورة الصافية للغذاء وفترات سماح للاصلاح قطاعها الزراعي. ومن جهة أخرى، سؤادي تطبيق اتفاقية تحرير التجارة المنتجات الزراعية إلى مناقشة المناخ والمساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لعدد من الدول النامية، وربط هذه المساعدات باستخدامات تحديها الدول المألوفة بما يحقق لها منافع خاصة بحرف النظر عما تمثله أولويات التنمية الزراعية المستمرة في الدول النامية.

الآثار الإيجابية:

بالرغم من الآثار السلبية الكبيرة التي قد تتسببها الدول النامية فيما يخص إنتاجها الغذائي في مجال تحرير التجارة الدولية، إلا أن هناك من يرى أن الدول النامية مستفيدة من التحول الإقتصادي العالمي وخصوصا تلك المتعلقة بتحرير التجارة، غير أنها تختلف فيما بينها حسب درجة تأثرها واستفادة. وسناحلا فيما يلي التركيز على بعض إيجابيات تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي في الدول النامية:

تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته:

إن تخفيف الحواجز الجمركية وإزالة الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية، وهو ما يشجع المنتجين الزراعيين في الدول النامية الذين توافقوا عن الإنتاج لتجهيزهم عن منافسة المنتجات الرخيصة على العودة إلى الأسواق مرة أخرى، وتشجيع المنتجين الأكثر كفاءة على زيادة إنتاجهم، ما يؤدي إلى تشجيع الصناديق الزراعية للدول النامية وزيادة إمكانية نفاذاها إلى الأسواق العالمية. كما سيساعد فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الزراعية على

---

1. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص 59.
2. ميد عاطف، اقتصادية العالم الثالث: دراسة تطورية واجتماعية للمؤهل، مرجع سابق، ص 175.
تحسين نوعية الإنتاج وفق المواصفات التي تطلبها تلك الأسواق، وهذا يشكل وسيلة هامة لتطوير وتحسين أساليب الإنتاج وكفاءته مما يساعد على تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية خاصة ذات الموارد الزراعية.

والملاحظ أن هذا الأمر الإيجابي لا يوقف على تحرير التجارة الدولية وحده، بل يتطلب توافع عوامل أخرى متعددة من أهمها الاستدامة على سياسة زراعية تأهيلية مدعومة من قبل الدولة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين الصناعات الغذائية.  

Nachweis:  

يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيف الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المضمنة، وبالتالي ستستفيد الدول النامية، وخاصة ذات الموارد الزراعية، من حدث التفويض المستعملة في القطاع الزراعي وبأسعار منخفضة بعدما كانت تستوردها بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى تحديث وصورة القطاع الزراعي في الدول النامية بآخذ الوسائل وأعلى التقنيات ومنه زيادة الإنتاج والتنافسية للقطاع الزراعي في الدول الواقعة.

Nachweis:  

انخفاض أعمار مستلزمات الإنتاج الزراعي:

استجابة من النضجيات التي أتاحها اتفاقية الزراعة:

تكفل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً بما في ذلك المزايا والتسهيلات والاستثمارات المتقدمة من المنظمة العالمية للتجارة إلى الدول النامية المستورة للغة لمواجهة الآثار السلبية التي قد تترتب عن تخفيف الدعم من الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، مضافاً إليها التمتع بفرصات أطول لتنفيذ النجومات أخف مما هو مطلوب من الدول المتقدمة. ولكن غالبًا هذه الاستثمارات أصبحت مقدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية وإجراءات ومسارات كثيرة، وهو ما يكبح أن يشكل عائقاً أمام الدول النامية يحاول دون اتفاقها هذه الاستثمارات.

Nachweis:  

تشجيع الاستثمار في الزراعة:

إن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار، بما يتضمنه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤدي إلى تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتمدت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب، هذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مولد إيجاع مهم على الإنتاج الغذائي في الدول النامية من خلال تشجيع الاستثمار.

Nachweis:  

1. محمد فهيد، المكاسبات نحو تجارة اللكات عاليا على الافتادات لدول البان، تحليل النسخة، جامعة وручة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 21.

2. صنف النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، منبع سوق، ص 59.

3. إبراهيم البيسي، وأيضا: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل النسخة العربية، منبع سوق، ص 131-132.
في الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية ما سيؤدي بدوره إلى زيادة في الإنتاجية والإنجذاب الغذائي الكلي، وبالتالي درجة الانتفاخ الذاتي وانخفاض الواردات من المنتجات الغذائية.

الفصل الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على التجارة السلع الغذائية في الدول النامية

تواجه التجارة الخارجية للمستهلكين الغذائي للأمم المتحدة الكثير من التحديات في ظل سياسات التحرير التجارية الخاصة، وأيضاً تعتزم أعلى حماية على تغطية احتياجات النشاط الغذائي على الأسواق الخارجية، ما يجعلها تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الواقعة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، سواء على مستوى صادراتنا الغذائية أو على مستوى وارداتها الغذائية.

1. الآثار على الصادرات الغذائية للدول النامية:

واقدت الدول النامية على تحرير تجارتها الدولية في مجال المنتجات الزراعية والغذائية أملًا منها في تحقيق قدراتها التصديرية، خاصة وأن معظمها دولاً زراعية بالدرجة الأولى وتمثل الصادرات الزراعية نحو 68% من مجموع صادراتها السلعية وتصل حصتها إلى 20% من مجموع الصادرات السلعية في الدول التي تعاني من العدوان الأمن الغذائي.

1. التأثير السلبي:

• ت تعرض منتجات الدول النامية إلى العديد من المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة وخاصة الإغراد الأوروبي والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد"، والتي تتمثل في القيمة الفنية وتدوير الصحة والصحة البدنية والمعايير البيئية. إضافة إلى ذلك انتشار القسم الترفيهي (معدل الترفيه الذي يزيد ثلاثة أضعاف عن مستوي الترفيه) والتعريفات التصديرية حيث تترفع التعريفات المطلقة مع زيادة درجة التحليل والتصنيع في المنتج الزراعي.

إن وجود هاتين الظاهرة في الهياكل الترفيهية للدول المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الحجرية أمام الصادرات الغذائية للدول النامية، والتي تؤدي إلى تضاؤل فرص النفاخ إلى الأسواق. وإذا ما اقتربت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يُقدم من دعم للمراعين في الدول المتقدمة، فإن ذلك سيساهم إلى توسع في هياكل الإنتاج والأعقاب ويسبب في إحداث اختلافات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الدول النامية.

1. إعدادي المعوي: الفغاة وأخوالنا، النظام الجيد للتجارة العاليا ومستقلة النحية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 133.
2. اللحمة الاقتصادية والإجماعية (نبرن آسيا)، القمة المجزرة في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثر الموقت على النفاخ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 27.
على الرغم من الحد الكبير للدعم في مجال الزراعي الذي حققه اتفاقية الجات، إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صورته المختلفة والدعم المحلي المسموح به (غير المشروط للتجارة) لايزال نسبته مرتفعة في تلك الدول. وقد قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة - وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية - لمزارعها بحوالي مليار دولار في اليوم الواحد، ويفضح أن إلغاء هذه الإعانات سيودع على الدول النامية بفائدة تصل إلى 1.5 تريليون دولار سنوياً، كما لايزال الدول المتقدمة تقوم بدعم كبير لصادراتها الزراعية، فالاتحاد الأوروبي مثلا ينفق أكثر من 3.4 مليار يورو سنويا على دعم الصادرات الزراعية فقط. وبلغ عدد الدول التي تدعم صادراتها الزراعية، وتحفظ المنتجات التي تزود بتخصيص دعمها، 25 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-09: البلدان التي تدعم صادراتها الزراعية وعدد المنتجات المدعومة بخصوص اتفاقية الزراعة

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>عدّد المنتجات</th>
<th>البلد</th>
<th>عدّد المنتجات</th>
<th>البلد</th>
<th>عدّد المنتجات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أستراليا</td>
<td>05</td>
<td>بلغاريا</td>
<td>44</td>
<td>فنزويلا</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>كندا</td>
<td>9</td>
<td>كولومبيا</td>
<td>18</td>
<td>إندونيسيا</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية التشيك</td>
<td>20</td>
<td>إسرائيل</td>
<td>1</td>
<td>المكسيك</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتحاد الأوروبي</td>
<td>16</td>
<td>النرويج</td>
<td>1</td>
<td>بولندا</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>سلوفاكيا</td>
<td>17</td>
<td>رومانيا</td>
<td>17</td>
<td>هنغاريا</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>جنوب أفريقيا</td>
<td>62</td>
<td>هولندا</td>
<td>1</td>
<td>هندوراس</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>تركيا</td>
<td>44</td>
<td>الإكوادور</td>
<td>3</td>
<td>isia</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدورة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 13.

ويلاحظ من هذا الجدول أن أغلب الدول التي لايزال تقدر بدعم صادراتها الزراعية من الدول المتقدمة، ما يدل على أنه ليس هناك مجال لأغلب الدول النامية من منافسة المنتجات الغذائية للدول المتقدمة نتيجة الدعم الكبير الذي تقدمه لصادراتها الزراعية. وتتلاقى قدرة تكنولوجيا عالية غير متاحة في الدول النامية، وهو ما يبدد من قدرها التنافسية في الأسواق العالمية.

تacak المزايزة الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما وصادرات الدول الأقل بشخصية يتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، والتي تشمل تعريفات صناعية أو شديدة الاختلاف على ما تصدره البلدان الأخرى. وسوف تتفاقم قيمة هذه الأفضليات التجارية مع تخفيف بلدان

---
1. عباس قوهر، إبراهيم عبد الله، أثر انقسام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين النفاذ والتشابه، مجلة اقتصادات شمال أفريقيا، جامعة شرق الجزائر، العدد 02، مارس 2005، ص 72.
2. صناديق النقد الدولي، (شراك البلدان الفترة في النظام التجاري العالمي)، مرجع سابق، ص 6.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعريفاً للجمركية على الواردات من كافة شركاتها التجارين وفقاً لشروط الدولة الأولى بالرعاية.

ومن المتوقع أن يكون تأثير تناقص الأفضليات أقل حدة وأكثر تدراجاً خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تشير كافة الدراسات إلى أن حجم الصدمة المختلطة محدود ويتراوح بين 0.5% - 1.2% من مجموع صادرات الدول النامية.

الآثار الإيجابية:

في مقابل الآثار السلبية التي قد تعرض لها الصادرات الغذائية للدول النامية في ظل التزايداً بسياسات تحرير التجارة الدولية، يفتح هذا الالتزام إيجابيات أمال الصادرات الغذائية للدول النامية وفرصة للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة الدولية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- أقرت اتفاقية تحرير التجارة للمنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم الموجه للممنتجين ودعم الصادرات الزراعية، وذلك من أجل إعطاء فرص متساوية في مجال القدرة التنافسية للمصادر الزراعية للدول النامية التي عانت كثيراً من حجم الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الدول المقدمة لقطاعها الزراعي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على الدول النامية في إمكانية زيادة نفاذه صادراتها الغذائية إلى الأسواق العالمية، وخاصة من أنها القادر على المنافسة بسبب المزايا النسبية التي تملكها بعض الدول النامية في إنتاج بعض المنتجات الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها، كما يعني فرصة أوسع للدول النامية المصدرة لمنتجات الزراعية.

وإذاً زيادة إيرادات الصادرات الزراعية من جراء إزالة الحواجز.

- إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصة أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراء من جانب الدول الأخرى، كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فرض المكافآت تؤمن للدول النامية فرصاً لحل معادلات التجارية مع الدول الأخرى بطريقة متنصفة، بينما تظل الدول النامية التي تبقى خارج إطار النظام التجاري الدولي الجديد معرضة لإجراءات الاتفاقية والتفصيلية من جانب الدول الكبرى.

الآثار على الواردات الغذائية:

إن ضعف الإنتاج الغذائي للدول النامية وتدهور مستوياته، وضعف مستوى الصادرات الغذائية -لأسباب سبق توضيحها- أدى إلى زيادة اعتماد أغلب الدول النامية على الاستيراد لتلبية احتياجات من المنتجات الغذائية من الأسواق العالمية. وقد صنفت دراسة سابقة أجراها ماكلالا وفالفالما 148 بلداً نامياً حسب الوضع

**القلم الثاني**

واقعي الأمن الغذائي المستدام للدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية

---

1. مصانوق النقد الدولي: إشراك البلدان القوية في النظام التجاري العالمي، مرجع سابقاً، ص 7.
2. إيرايحم العيسوي: الغذاء وأهميته: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابقاً، ص 131.
النخبني

بالغ الأيٍ انغزائٍ الدغتذاو نهذول انُبيُخ في ظم تحشَش انتزبسح انذونُخ

وإذا تفاوتت التقارير حول تأثر الصادرات الغذائية للدول النامية بين الإيجاب والسلب نتيجة تحرير التجارية الدولية، فإنها لم تختلف في خطورة آثارها على الواردات الغذائية لهذه الدول نظرا لاعتماد أغلبها على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية.

وتقدر مصادر منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن الزيادة المتوقعة في أسعار المنتجات الزراعية الأساسية من جراء تخفيف الدعم الزراعي وتفتيض دعم الصادرات وتبوير الأرض وتحرير التجارة في الأسواق العالمية سيضر حتما بالدول المستورة للغذاء ويزيد من أعجابها وتذاعها المالية في السنوات القادمة خاصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تضمنت نتائج حزمة الأورجواي اعترافاً بهذا الأمر السبلي، واتصلت على قرار وزاري حول "الأسلسلي المحتمل لبرنامج الإصلاح في الدول الأقل نموا والدول النامية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء"، وذكر القرار أن هذه الدول قد تحتاج صعوبات في توفير الإمدادات كافية من السلع الغذائية الأساسية من المصدرين الخارجي شروط معقولة، بما في ذلك الصعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات الطبيعية للموارد التجارية من السلع الغذائية الأساسية. ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور هي:

1. مراجعة مستويات المعونات الغذائية دوريًا بواسطة لجنة المعونات الغذائية في إطار إتفاق المعونة الغذائية، والبدء بمفاوضات في الهيئات المتخصصة لنظر في زيادة المعونات الغذائية لإشاعة الحاجات المشروعة للدول النامية.

2. وضع قواعد إرشادية لتثبيت زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم إلى الدول الأقل نموا إلى الدول النامية المعتادة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح بضريو مسبِرة.

3. إيلاء طلبات المعونة المالية والمالية للدول النامية أكبر الاهتمام في إطار برامج المعونة من أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي، وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات الدولية.

1. إبراهيم العيسى، الف отказ وأمكانيات: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص 127-128.
خلاصة الفصل:

رغم الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي المستدام على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن أغلب الدول النامية لا تزال عاجزة عن توفير الغذاء بالكم الكافي والتنوع الجيدة لجميع أفراد مجتمعها مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء وتوفير الإمكانيات للحصول عليه، حيث تعاني هذه الدول في مجملها من معوقات خاصة، منشأها التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بوضعية هذه البلدان، والتي جعلتها في معظمها دولا مستورة صافية للغذاء.

وقد فرضت سياسات تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وإدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعة الذي مثل معظما هاما على صعيد تجارة المنتجات الغذائية بشكل خاص، تخفيضات جديدة أمام الدول النامية لتحقيق أمنها الغذائي المستدام. وأثر بشكل مباشر على مرتزكارتها، سواء على مستوى إمكانات الحصول على الغذاء من خلال تأثيره على الدخل والعملة والأجور وأسعار السلع الغذائية العالمية والمحليه، أو على مستوى إتاحة الغذاء من خلال تأثيره على الإنتاج الزراعي والغذائي وكذا الحركة التجارية للسلع الغذائية.

وتختلف آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول النامية من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية. وهي أمور مختلطة، فيها السلي و فيها الإيجابية، غير أن أغلب الدراسات أكدت أن الآثار السلبية مؤكدة الواقعة، بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية أقرب إلى الفرص التي قد تيسن للدول النامية الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وحسب ما تبذل من جهود لتوفر المتطلبات اللازمة لتحويل المعايير المعتمدة إلى منافع فعلية، وتفعيل المخاطر التي تواجها في ظل انتهاجها لسياسات التحرير التجاري.
الفصل الثالث:

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية
الفصل الثالث:

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية

أصبحت الدول المغاربية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جزء لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي الجديد، ما يعني تأثيرها بسياسات تحرير التجارة الدولية. ولا يقتصر الأمر على اكتشاف اقتصادياتها فقط، بل يتعدى إلى تعزيز المنافسة وحرية الدخول والخروج من الأسواق، وهذا يجد أن الدول المستفيدة بشكل أكبر من تحرير التجارة الدولية هي تلك القادرة على الإنتاج والتسويق بقدرة عالية، والقادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع والتي مثلت ميزة تنافسية دولية كبيرة.

وتواجه الدول المغاربية- سواء كانت تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل (الجزائر، وليبيا)، أو تلك التي تعتمد على بعض الصادرات الزراعية والبحرية (المغرب، وتونس وكذلك موريتانيا) - في إطار جهودها لتحقيق أمنها الغذائي المستدام الكثير من التحديات في ظل تحرير التجارة الدولية، خاصة وأنها لا تزال عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية وتعتمد على الاستيراد من الخارج ما يجعلها معنية أكثر بآثار سياسات التحرير التجاري على مقومات أمنها الغذائي المستدام.

يتناول هذا الفصل في إطار تحليلي مقارن تقييم آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية، مع التركيز على الدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب، وذلك نظرا لصعوبة توفر المعطيات الخاصة بكل من ليبيا وموريتانيا. وسنطرق إلى النقاط الآتية:

المبحث الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل التحرير التجاري.

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التدريبي على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية.
المبحث الأول: 

تحرير التجارة الخارجية للدول المغربية

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصادات الدول المغربية أكثر افتتاحًا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمراً ضرورياً من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل.

ويعرف تحرير التجارة في الدول المغربية تطوراً منذ عدة سنوات بعد أن كان من قبل حاضراً في مدة ذات طابع اتحادي للدولة مبين على الحماية، ولقد بدأت هذه الحركة في المغرب سنة 1984 ثم تونس 1987، قبل أن تنتقل إلى باقي الدول المغربية، وخاصة منها الجزائر، نتيجة ارتفاع تكاليف كل دول المنطقة في برامج التقويم الهيكلي وإصلاح إدارة اقتصاداتها، ومسار تطور توجهات التجارة عالمياً عبر منظمة التجارة العالمية - وقبلها اتفاقيات التجارة- التي أنضمت إليها بعضها نفسية كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين أبدت كل من الجزائر ولبنان رغبتهم في الانضمام إليها، إلى جانب إضفاء دول المنطقة أتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغربية

كما سبق وأشارنا، فقد عرفت الاقتصاديات المغربية كغيرها من الاقتصاديات النامية في أواخر القرن العشرين موجة جارفة باتجاه الليبرالية التصاعدية بمثابة انها، في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وفي هذا السياق التزمت الدول المغربية في إطار تطبيقها لبرامج التقويم الهيكلي بتحرير مبادلات التجارة على المستوى الإقليمي والدولي سيما منها إلى تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية الاقتصاديين، وهو ما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية -التجارية بشكل خاص- التي كانت سائدة لعقود مضت والتي ركزت على احتكار الدولة وتباع سياسة حماية موجهة للداخل، إضافة إلى سياسة الدعم الواسع.

ومن خلال هذا المطلب ستركز على أهم التطورات التي عرفتها المنظومة التجارية والجمركية للدول المغربية في ظل سعيها لتحرير تجاورها الخارجية.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغربية

شهدت الأنظمة التجارية للدول المغربية الكثير من التغيرات في ظل تبنيها لاقتصاد السوق، وتخوفاً من سياسة الحماية إلى سياسة البحر التجارية والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية.
1. تنظيم المبادلات التجارية التونسية:


وترتكر الاستراتيجية التونسية في مجال التجارة الخارجية على أربعة محاور هي:

- دفع متاتني للتصدير من خلال:

  1. الرفع من القيمة المضافة لصادرات السلع والخدمات;
  2. انتهاج هيكلة قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنًا وفاعلية;
  3. الارتباط بالجهود والاعتراف المتبادل لتحسين القدرة التنافسية للمبانيات والخدمات;
  4. تطوير القدرات الاسترخائية وتوظيف كل الآليات المتاحة للإسقاطية.

- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية من خلال:

  1. تقليل آجال ما قبل وبعد التسريع الدوائي، والرغم من إجادة الخدمات اللوجستية قصد تثبيع عامل القرب من الاتحاد الأوروبي والمتان الجواهر وسرعة الاستجابة مما يمكن من تحسين تنافس تونس لدى المؤسسات الدولية؛
  2. تعليم منظمات التعامل الاقتصادي المعتمد;
  3. المواصلات الأشغال الخاصة بذك النابض المادي للمؤهلة اللازمة في إجراءات التجارة الخارجية.

- مواصلة تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية من خلال:

  1. تقليل الاستثناءات لمبدأ حرية التجارة الخارجية وترشيد الإجراءات من خلال مراجعة قائمة المنتجات المستثنى من نظام الحرة عند التورد والتصدير;
  2. التخفيف من المعاليم الدوائية وتقليص عدد النسب إلى معدل الحماية المعمول به على المستوى العالمي.

1. محمد الشرف مصري، "إمكانية التسريع الصناعي: بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرقع سايبر، ص 157.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحريض التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول العربية

المحفظة على الإنتاج الوطني من خلال:

- حماية المنتج الوطني من تكاليف الورادات ومن الممارسات غير المشروعة عند التوريد يتفنن آليات الدفاع التجاري (المتابعة، الإغلاق، الوقاية);
- حماية الصادرات التونسية من الإجراءات الحمائية المتخذة من طرف الشركاء التجاريين من خلال متابعة التحقيقات التجارية بالمنظمة العالمية للتجارة بشأن الإجراءات الحمائية الممكن أتخاذها ضد الصادرات التونسية;
- حماية المنتج الوطني من الممارسات غير القانونية كالتقليد واللاعب بالمنشأ.

2. تنظيم المبادلات التجارية الجزائرية:

عرفت التجارة الخارجية بالجزائر سياسة تقليدية وردية إلى غاية نهاية تسعينات القرن العشرين حيث كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى ما هي عليه في بقية الدول المغاربية، وقد بدأ تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي يمكن التطرق إليه ضمن ثلاثة مراحل أساسية هي:

مرحلة التحريض المبدئية: واستمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية تسعينات القرن الماضي، وتميزت السياسة التجارية الجزائرية خلالها بالاعتماد على مغبر التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك، حيث منحت الحكومة حقوقاً للمستير الحكما في مؤسسات عامة معينة فيما ظلت باقي المؤسسات خاضعة إلى تخصيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة، وكذلك القرار التخلي الإجباري للواردات، إضافة إلى إشغالات الصرف التي تحكم المؤسسات، وإقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)، 1 أما بعد إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988 الذي ينص على تكريره لاختيار الدولة للتجارة الخارجية إلا أنه غير معين في جوهر النظام المقدم، ويمكن القول أنه قد أعطى مرونة أكبر في مجال التجارة مع الخارج.


1. محمد الشريف منصوري، "إمكانات الدفع المفیدة لمادة التحرير في النظم الاقتصادي”，مرجع سابق، ص 156.
2. محمد الشريف منصوري، "إمكانات الدفع المفیدة لمادة التحرير في النظم الاقتصادي”，مرجع سابق، ص 156.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

المرحلة التحرير الأول:


3. تنظيم المبادلات التجارية الليبية:

كانت الواجهات الليبية خاضعة لنظام الإذن المسبق الذي يمنح الأمانة العامة في التجارة بعد مصادرة البنك المركزي، وتقوم مؤسسات عمومية باستيراد المواد الأساسية طبقا لما البرنامج المقرر في الوثائق العامة السنوية للدولة، مما تقوم السلطات العمومية بتضييف مخاطر سنوي للسياحة الذي تحدده في المقدار الكلكي للموارد بالعملة الأجنبية والذي يعطي الحق لكل قطاع باستعمالها من أجل تغطية وارداته، حيث توزع هذه الموازات حسب نوعية السلع لكل قطاع. استمرت بكأس لبليبيا من قبل البلدان العربية، بادرت السلطات العمومية الليبية بالاختراق في سياسة تحرير الواجهات، فتحول جزء من نشاط استيراد بعض المواد إلى القطاع الخاص، وبدأت عدة شركات خاصة وكذلك تعاونيات للحصول على رخصة للاستيراد منذ سنة 1992، الشيء الذي يسمح لها بتوجيه أعمالها إلى التصدير والاستيراد.

4. تنظيم المبادلات التجارية المغربية:

تتسم التجارة الخارجية المغربية بالتحرير التام لكل المعاملات التجارية، حيث تعتبر المغرب أولى الدول المغاربية التي بدأت تتحرر تجاريًا في إطار برامج التزويد الهيكلي 1983 من خلال رفع كل أشكال الحواجز الكمية وال Npgsql التعرفات الجمركية، إذ لم تعد تشكل نسبة المواد المضافة للرقابة سوياً 10% من مجموع الواجهات المغربية. أما فيما يخص الصادرات، فهي لا تفوق للي قيود جمركية أو غير جمركية تستفيد من تشجيعات وحوافز من أجل إنتاجها. ولقد أقر قانون 89-13 الطابع المفتتح للسياسة المغربية في مجال المبادلات الخارجية باستثناء العوامل المرتبطة جمعية الأخلاق والأمن والصحة ووقاية الثروة الحيوانية والزراعية.

-------------------------
1. محمد الشريف منصور، "الاقتصادية المعاصرة لليبيا في النظام العالمي الجديد للتجارة، مراعاة ساب، ص 156.
2. فتح الله ومصطفى، "التوان، المشتراع الغازيري والشركة الأوروبية"، في: تحديث: تطور من تاريخ، إعداد في إعداد، ط ب، 1997، ص 88.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية

والتراث البيئي والغذائي والثقافي الوطني، كما ينص هذا القانون على إمكانية إقرار الحماية الوطنية في شكل إجراءات حمراء على أن تكون مستندة على أسس تصل بالمردودية الاقتصادية.

5. تنظيم المبادلات التجارية الموريتانية:

لقد عرف تحرير المبادلات التجارية الخارجية في موريتانيا دفعه قوية ابتداء منذ سنة 1989 وفق الاتجاه السائد في كامل منطقة المغرب العربي في مجال تحرير التجارة الخارجية. من هذا المنطلق باشرت موريتانيا بتطبيق سياسة تقوم هيكلي لاقتصادها الوطني من خلال تقييم احترام الدولة في مجال التجارة الخارجية، وإزالة التقيمات المتعلقة بالأنظمة المرتبطة بها، وتطبيق تحرير تدريجي للمبادلات عبر إزالة احترام الدولة على الواردات مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

الفرع الثاني: الأطر التنظيمي الجمركي للدول المغاربية

يغطض تحديد حقوق الجمارك في البلدان المغربية إلى مستلزمات الشتى:

- الأول يكتسي طابعاً ضريبياً ومالياً: ذلك أن الإيرادات الجمركية تمثل قسطاً هاماً من مداخيل الخزينة العمومية لهذه البلدان خاصة منها غير النفطية;
- الثاني له طابع اقتصادي: استند دوما على الأولوية التي طالما اكتسبتها التوجه الحمالي وضرورة وفاية مشاريع التنمية الناشئة.

الحقوق الجمركية بفرنسا:

أدى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي إلى دفع تونس سنة 1990 إلى إقرار مدونة النظم المتضمنة التي تستهدف تمكن النظام الجمركي الفرنسي من التأقلي مع متطلبات التغيرات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام وتطور التجارة الخارجية. وقد عملت السلطات العمومية بشكل موارع على إعادة النظر في السياسة الجمركية بوصف مراجعة نوعية السياسة الحمائية وتحتضر المفاوضات المحلية لمواقف المزابلة والمواجهة الخارجية، ومنتج عن ذلك تخفيف معدلات الرسوم الجمركية في ظل انسجام تونس إلى منظمة التجارة العالمية وإضفاء اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبعمل قانون التجارة الخارجية الفرنسي 194/41 في إطار استنادة على مقتضيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة، على إمكانية إقرار إجراءات إنفاذ وهذا حقوق تعويضية على المنتجات المستوردة التي تمكنت من الحصول على إعانات سعرية أو ممارسات إنفاذ. كما تعمل تونس على تطبيق الإغفال الجمركي على السلع ذات المنشأ الغربي وفق الاتفاقية التجارية التفضيلية المضادة مع باقي البلدان المغربية.

---

1. محمد الشريف مصري، "إمكانية الفماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 158.
2. المرجع نفسه، ص 160.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

2. الحقوق الجمركية بالجزائر:

كان يتم التسوية المحكمة الجزائرية منذ عدة سنوات ببطابع الحمائية قبل أن يخضع إلى عدة تحولات سنة 1992 بعد اكتشاف وتوهج البلاد نحو سياسة الانفتاح والتقاسم، وقد تتج مع هذه الإصلاحات انتفاضات محلوز في الحقوق الجمركية التي تتراوح معادلاً بين 3% - 60%، فالعدلات المخفضة (من 3% إلى 15%) تنصب على المنتجات الوسيلة وسلع التجهيز، في حين أن المعدلات المرتفعة (40% إلى 60%) تمس البحوث والتفاعك ومواد التسويق، كما تخضع الودادات كذلك إلى رسوم أخرى و خاصة:

- عائد على الإجراءات الجمركية بنسبة 2%;
- رسم الدخلي على البحوث;
- ورسوم خصوصية إضافية بموجب القانون المالي لسنة 1994، وهي تشم عددًا محدودًا من المواد قصد تمكين الجزء من الحصول على تعويض للكم المداخيل الناتج عن تقلص الحقوق الجمركية، إلى جانب فرض رسم على القيمة المضافة.

وتبقى الرسوم المبصة على الصادرات حسب محدودة، إلى جانب العمل بالإعفاء الجمركية بالنسبة للودادات ذات المشروع المغربي وفق الاتفاقات التجارية التفضيلية الممضاءة في التعاونات الثنائية ومجموعة الأطراف.

3. الحقوق الجمركية بلبنان:

يتم التسوية المحكمة اللبنانية بساسته على تأدية رسم حمريكي تتراوح ما بين 5% إلى 30%，ويغطي في نفس الوقت المنتجات الغذائية الأساسية والصيدلانية، وتغرر معدلات أعلى على المنتجات التي تراها كمانيت تتراوح ما بين 70% - 200%．وقد أحدثت في سنة 1994 ضريبة على رقم المعاملات تنصب على المنتجات معدل مرتفع بنسبة 30%，في حين أن المنتجات المحلية مرزحة بمعدلات تقل على 10%，ويفرض رسم رمزي على المنتجات غير النفطية لدى تصديرها．

وقد أخذت لبنان قراراً افرادياً بإعفاء جميع المنتجات العربية من الحقوق الجمركية．

4. الحقوق الجمركية بالمغرب:

يعتبر الحد من الحماية عنصرًا محورياً لسياسة التطور الهيكلي المتغيرة في المغرب منذ عام 1983، ففي هذا الإطار عرفت معدلات الحقوق الجمركية أشكلاً متوازنة إذ تم تخفيض الحد الأقصى للمحويت الجمركية من

---

1. محمد الشرفي منصور، "إمكانات التعلم الإقتصادية بين المغرب العربي في النظام العالمي الجديد بالنسبة"، مرجع ساكن، ص 158-159.
2. المرجع نفسه، ص 160.
40% عام 1982 إلى 45% عام 1986، ليصل عام 1995 إلى 35%، كما تم التقليل التدريجي لاستعمال
القيود الكمية قبل إلغائها نهائياً، وانتقلت تراخيص الاستيراد من 75% عام 1983 إلى 10% عام 1994.
إضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي.\\n
ويتدرّج هذه الإجراءات في إطار توجه تعطيضي لمعاملات التجارة الخارجية من جهة، والحمد من تأثير
تقلص المداخل الجمركية الناتج عن التوجه نحو تخفيف الحقوق الجمركية بصفة عامة من جهة أخرى، خاصة
إذا ما أخذنا بعين الاعتبار آفاق إقرار إنشاء منطقه للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط
الأخرى.

إلى جانب هذا لم تجد و건 وجود رسم خاص على الواردات النفطية والنجع والكحول، وكذا الرسم على القيمة
المضافة الذي يتجه تطبيقه نحو الإنشاء، كما أخفقت صادرات الفوتوسات من الرسوم الجمركية لتشجيع
الاستثمار والتصدير في هذا القطاع الهام للمغرب.

5. الحقوق الجمركية موريتانيا:\\n
يمكن لنا أن نميز في الحقوق الجمركية الموريتانية على مستوى الواردات:٢\\n
- رسوم الدخول المكونة من حقوق الجمارك التي لا تتراوح معدلاتها اعتدال 5% من سعر السلعة؛
- الحق الضريبي الذي يتراوح معدلاته بين 30% إلى 50% على نفس الأساس؛
- رسم الإحصاء ومعدلة ثابت في 3%.
- الضريبة الدنيا الجغرافية في حدود 4%.

إلى جانب هذا تعتمد موريتانيا على فرض رسم على القيمة المضافة ابتداء من
بادرت السلطات العمومية الموريتانية بين عامي 1989-1991 بتخفيف الحق الجمركي والحق الضريبي تطبيقا
لالتزامات تتدّرّج ضمن سياسة التقوم الهيكلي.

وتضخض الصادرات الموريتانية إلى رسوم الخروج (حق ضريبي من 1% إلى 2% إضافة إلى قدر أدنى جرافي
معدل ثابت يصل إلى 2%) تمس كل المنتجات باستثناء المعادن المغنية ومواد الصيد (معدلات حقوق الصيد
تتراوح بين 6% إلى 22% للخزوات و13% للقهشبات). وتمثل حقوق الصادرات وحدها 20% من المداخل
الضرريبة للبلاد.

١. محمد الشريف مصوري، "إمكانية الدفعية الفوتوسات في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 72.
٢. محمد الشريف مصوري، "إمكانية الدفعية الفوتوسات في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 160.
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للدول المغاربية

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول المغاربية في تحرير تجاربها الخارجية وتحسينها، إلا أن مشاركتها في التجارة العالمية لا تزال ضعيفة جدا حيث تراوحت قيمتها خلال العشرية الأولى من القرن الماضي ما بين 0.1–0.13٪ من مجموع التجارة العالمية، وهو ما يدل على ضعف درجة إدماجها في السوق العالمية وقدرتها على المنافسة في ظل المكاسب الاقتصادية الحالية والصعوبات التي تواجهها هذه الدول في سبيلها نحو الانتفاض والمرتبطة أساسا بعبء أسعار المواد الأولية والخدمات والمنتجات (البترول، الفوسفات …) وسعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى في الأسواق الدولية (اليورو الأوروبي، الين الياباني، والدولار الإسترليني …)؛ يضاف إلى ذلك ظاهرة التصحر التي تعزرها هذه الدول والتي أثرت سلبا على الحصول الزراعي لها.

الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية للدول المغاربية


آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

المفصل الثالث

مما سبق يظهر أن هناك تراجع عن تطبيق السياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية في الدول المغاربية.

هذه الأخيرة التي أصبحت تقترب من بعضها البعض من خلال انتهاء تطبيق سياسة براملمتصحيم الهيكلي للاقتصاديات في تنفيذها وتخفيف الرسوم الجمركية مما يتسامى وتوجيهات المنظمة العالمية للتجارة التي انضمت لها معظم الدول المغاربية، واتفاقيات الشراكة التي أمضتها مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تطبيق إجراءات تقييدية في كل هذه الدول.
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية

القسم الثالث

الجدول رقم 03-01: تطور التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2000-2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
<th>2006</th>
<th>2007</th>
<th>2008</th>
<th>2009</th>
<th>2010</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الصادرات الإجمالية (فوك): مليون دولار</td>
<td>16 417.0</td>
<td>14 428.0</td>
<td>19 203.0</td>
<td>15 164.9</td>
<td>11 703.1</td>
<td>11 324.2</td>
<td>9 337.8</td>
<td>8 618.8</td>
<td>7 537.2</td>
<td>6 628.0</td>
<td>5 829.9</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>57 218.0</td>
<td>45 078.2</td>
<td>78 113.6</td>
<td>60 183.1</td>
<td>54 733.7</td>
<td>47 194.6</td>
<td>31 358.1</td>
<td>26 287.9</td>
<td>18 690.7</td>
<td>19 136.5</td>
<td>21 713.6</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>46 310.0</td>
<td>27 256.7</td>
<td>62 118.5</td>
<td>48 988.9</td>
<td>42 844.3</td>
<td>31 216.8</td>
<td>21 319.1</td>
<td>14 438.4</td>
<td>9 852.0</td>
<td>10 948.5</td>
<td>13 481.6</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>17 676.0</td>
<td>13 972.8</td>
<td>20 138.2</td>
<td>15 321.9</td>
<td>12 730.7</td>
<td>10 662.0</td>
<td>9 915.0</td>
<td>9 459.6</td>
<td>7 870.7</td>
<td>6 978.1</td>
<td>7 405.7</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>2 093.4</td>
<td>1 359.2</td>
<td>1 785.9</td>
<td>1 456.3</td>
<td>1 366.5</td>
<td>452.5</td>
<td>421.4</td>
<td>320.6</td>
<td>319.6</td>
<td>346.8</td>
<td>342.0</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>111.2</td>
<td>147.6</td>
<td>1 939.4</td>
<td>1 441.4</td>
<td>1 161.2</td>
<td>1 341.4</td>
<td>1 298.6</td>
<td>386.5</td>
<td>355.1</td>
<td>374.1</td>
<td>603.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 339.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 369.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه وجود مجموعتين من الدول العربية، دول حققت موازيناتها التجارية فائضًا خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة متمثلة في الدول العربية (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا) عجزا في موازيناتها التجارية طيلة فترة الدراسة باعتبارها دولًا مستوردة بصفة أساسية للنفط ومشتقاته، مثيرة سببا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويفضل توضح محاكاة التجارة الخارجية لكل دولة على حدة.

1 التجارة الخارجية لتونس: حقق الاقتصاد التونسي عجزا في الميزان التجاري طيلة فترة 2000-2010 وقدر

في المتوسط بـ 3.7 مليار دولار سنويا، ليصل العجز إلى ما يفوق 5.7 مليار دولار عام 2010، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات للفترة 73.91% وذلك رغم الزيادة المحققة في قيمة الصادرات والذي انقلت من 5.8 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.3 مليار دولار سنة 2005 لتصل عام 2010 إلى 16.4 مليون دولار من مصادر تغطية عجز الميزان التجاري.
المليار دولار، أي بتضاعف ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأولى للألفية الثالثة مسجلة زيادة تبلغ 13.8% عام 2010. وقد كان المصدر الأساسي لهذه الزيادة ارتفاع أسعار الفوسفات مما سمح بتحقيق زيادة في مداخيل صادرات المنتجات الفوسفاتية بنسبة 13.4% ما بين عامي 2007-2008، إضافة إلى نمو صادرات قطاع الصناعات الموجهة للتصدير بنسبة 7.8% رغم تراجعها مقارنة بعام 2007. أُنحِفَت معدلنما بلغ 22.1% نتيجة تأثرļ بالأزمة العالمية التي أفرزت زيادة في أسعار مدخلات المنتجات المرتبطة بالتصدير في الأسواق العالمية بتعديل 5.6%. 1

وفي المقابل، تزايدت واردات تونس سنة 2008 بنسبة 28.7% نتيجة لارتفاع حصيلة الواردات الطاقوية التي ترافق مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في الفترة التي سبقت الأزمة العالمية، كما تسببت ارتفاع أسعار المواد الغذائية (الحبوب والزيوت النباتية) في ارتفاع فائض الغذاء عام 2008. معدل 55.3% مقارنة بعام 2007. 2 ولإلاضافة، فإن تبعات الأزمة جعلت عجز الميزان التجاري يتزايد ابتداء من سنة 2006 بعدما كان حجم العجز قد تناقص خلال السنوات التي سبقت الأزمة.

وتميز التجارة الخارجية التونسية نوع من التنوع السلعي، سواء من حيث الصناعات إذ جدها تصدر حسب بيانات عام 2012 المواضيع الاستهلاكية بتعديل 33.2%، والمواد الأولية ونصف المصنعة بتعديل 27.9%، والطاقة بتعديل 14.6%، ومواد التجهيز بتعديل 14.2%، والمواد الغذائية بتعديل 10.2% من مجموع الصادرات التونسية. أما الواردات التونسية فتتجمهر أساساً على المواد الأولية ونصف المصنعة بالدرجة الأولى والتي بلغت نسبتها عام 2012 معدل 31.2% من مجموع الواردات التونسية، تليها المواد الاستهلاكية بتعديل 23.5%، كما وصل نصيب مواد التجهيز لنفس السنة حوالي 21.1%، حين بلغت حصية الطاقة والمواد الغذائية معدل 16.1% و8.1% على التوالي. 3

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية، فتتضم أغلبية المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يردوه نحو 57.6% من مجموع وارداتها السلعية ويتضمن 71.4% من مجموع صادراتها، ومن أهم متعاملتها نجد فرنسا، إيطاليا، وألمانيا، في حين تخصص المنطقة العربية للتبادل الحر ما يعادل 10.6% من الصادرات التونسية وتزودها بـ 8.8% من مجموع وارداتها، في حين تبقى التجارة التونسية مع الدول الامغإبية.

1 Ambassade de France en Tunisie-mission économique, Commerce extérieur tunisien et échanges, 2009, p 1.
2 I. bid, p 2.
3 موقع الرجاء لوزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، http://www.commerce.gov.tn/Ar مرجع سابق.
لا تتجاوز معدل 5.8% من مجموع الودائع و 9.1% من مجموع صادراتها، وتظهر مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية التونسية في حدود 6% في المتوسط.

في المقابل، عرفت الودائع الجزائرية تزايدا معينا قادته زيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية. جراء الأزمات العالمية والغذائية، مما جعل فائدة الغذاء ترتفع سنة 2008 لتمثل نسبة 17% من إجمالي الودائع، إضافة إلى ارتفاع وارداتها من المواد نصف المصنعة لتمثل نسبة 24.71% من مجموع الودائع. بعدما كانت لا تمتلك سوى 20.08% في عام 2005 لبلغ مجموع الودائع عام 2008 حوالي 37.4 مليار دولار بمعتد زيادة قدره 44.06% عموماً كانت عليه عام 2007، واستمر هذا النمو في الودائع لتصل قيمتها عام 2010 إلى 37.8 مليار دولار. رغم تبعات الأزمة العالمية وتخفيف قيمة الودائع مقابل ارتفاع قيمة الودائع، عرف الميزان التجاري ارتفاعا شديداً عام 2009 بمعدل 79.53%， إلا أنه سجل فائضاً قيما 8.3 مليار دولار في استمرار الأداء الجيد له وللمدعم بالصادرات الطاقية، ليستعيد عافيته عام 2010 محقاً زيادة بمعدل 133.23% بمعدل تغطية الودائع لسنين السعد بـ 151.35%.

وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية بتركيز كبير من حيث الصادرات التي تعتمد على تصدير المخزونات (البترول والغاز الطبيعي) في المتوسط على نسبة 96% في حين تبقى الصادرات خارج قطاع المخزونات هامشية ولا تتجاوز نسبة 4% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى العالم، وفي هذا الشأن تجد أن السلطات

1. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعات التقليدية التونسية، http://www.commerce.gov.tn/Ar
الجارة تستعى جاذبة لتنمية الصادراتخارج مجال الخروقات، وهي تتكون أساسًا من المواد المصنعة. تم عداد 2.1% من مجموع الصادرات، والمواد الغذائية تم عداد 0.7% من المواد الحمام والعلج والطب والسيك والبن (35٪) منتجات نصف مصنعة (الخشب، الأثاث، وكساك الحديقة). 

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائري، فإن الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي وフェود
وأنتدبسح الخبسحُبع
بمات بأربع على 54.2٪ من مجموع الصادرات الجزائرية، وتتأتي على رأس القائمة إسبانيا ثم إيطاليا تليهما فرنسا وألمانيا، ويرتبط بما يعادل 51٪ من مجموع وارداتها من العالم حيث تعترف فرنسا المول الأول للجزائر. وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية كشريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي، والصين كساندري كشريك مصدر معدل 12.56٪ من مجموع الصادرات الجزائرية. 

1. التجارة الخارجية للبيرو: أظهر حجم التبادل التجاري بين البيرو والعالم الخارجي طيلة العقد الأول من القرن الحالي ما متبنا حقا قدر 1.4 مليار دولار سنويا والناتج عن حجم الصادرات في المتوسط 31.23٪ سنويا، وقد انتقلت قيمة التصدير للبيرو من 9.7 مليار دولار عام 2000 إلى 25.4 مليار دولار عام 2010 ليصل معدل تغطية الصادرات للفوران السنة حوالي 222٪.

ولنلاحظ من خلال الجدول 01-03 أن الميزان التجاري للبيرو قد عرف تراجعا خلال عامي 2001-2002 بمعدل 32.9-16.5٪ على الترتيب، ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع قيمة الصادرات للبيرو لنفس السنتين بمعدل 18.8٪-10.1٪ على الترتيب، ليعود الارتفاع نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية محققا أعلى قيمة له عام 2008 يبلغ 41.2 مليار دولار والذي تراجع عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي المقابل، عرفت الصادرات البيروفية ما مطردا طيلة العشر سنوات الأولى من القرن الحالي بلغت نسبة في المتوسط 41.68٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بفترة التسعينيات من القرن الماضي، وبعهد هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى السياسة الاقتصادية المتبعة في السنوات القليلة الماضية في شأن تدعيم وتوحيد أسعار صرف الدينار البيرو، ومنح المصارف التجارية مرونة أكبر في المعاملات التجارية والمالية، ورفع القيود على التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الضرورية، تشجيع الاستثمار الأجنبي وغيرها من السياسات والإجراءات التي أتخذها السلطات البيروفية في ظل برامجه الإصلاحية.
وتميز هيكل التجارة الخارجية الليبية بتركز كبير خاصة من الجانب السلعي وحتى المعاملين، ففي الجانب السلعي فقد أن المروقات ارتفعت حوالي 98% كمواد من إجمالي الصادرات الليبية، وهناك تطور أساسا السلع التجهيزية والمنتجات الغذائية بنسب كبيرة. أما التوزيع الجغرافي، فنجد المكانة الهامة للاتحاد الأوروبي، باعتباره أول تفاعل جغرافي مع ليبيا سواء من حيث توزدوها مختلف أنواع السلع التجهيزية والاستهلاكية والغذائية بمتوسط 70%， أو من حيث كونه يتصدر حوالى 60% من إجمالي الورادات الليبية، ومن أهم هؤلاء المعاملين الأوروبيين يعد فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا. أما تجارة ليبيا مع البلدان العربية والمغربية ففضلت ضعيفة لا تمت في المتوسط إلا نسبة 4%.

**التجارة الخارجية للمغرب:** عرف الميزان التجاري المغربي عجزا بنينوبا طيلة الفترة 2000-2010 حيث تراوحت نسبة تغطية الصادرات للورادات ما بين 64.3% عام 2000 إلى 42.8% عام 2009 لتصبح عام 2010 إلى 49.8%. وترجع أسباب هذا العجز إلى أن المغرب بلد مستورد لنفط ومشتقاته مما أثر سلبا على فائض الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت ارتفاع معدل متوسط عجز بالنفط خلال العشرينات الأولى من القرن الماضي. وكذا ارتفاع الفائض الغذائي عن الأزمة الغذائية، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات المغربية خلال نفس الفترة. (متوسط 12.5%) باستثناء التراجع المسجل عام 2009.

وتتميز التجارة الخارجية المغربية بنوع من التنوع، خاصة من حيث الصادرات، ففي جهة المزاد المغربي يصدر المنتجات الزراعية والغذائية لل/topا/o ما في المتوسط حوالي 30% من ميزان التجارة ومتى الداخل الرئيسي للاستهلاكية. وتوصيات الاستهلاكية (الألياف والأجهزة والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل...) تم إنتاج ما في المتوسط 30% أيضاً، ومنتجات النصف مصنعة وخاصة مشتقات الفوسفات بنسبة حوالي 22%، أما الورادات المغربية فيتم تدشين أساسا على استيراد الاستهلاكية. (المولدات المغربية) بمتوسط 28%، والمصادر النصف مصنعة بمتوسط 22%، والمواد الخام (الكربون والألقايات النسيجية) بمتوسط 10%، والمصادر الغذائية بمتوسط 15%، والمصادر الطاقوية بمتوسط 15% ومنتجات الاستهلاكية بالThông 20%.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، فقد كانت ليبية الهامة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الشريك التجاري الأول للمغرب بخصصة 44% من المبادلات التجارية المغربية، ومن أهم هؤلاء المعاملين يعد : فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. تلي الولايات المتحدة الأمريكية بخصصة 5.3%، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة بخصصة 4.5%، وتتى المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأول والرابع عالميا بخصصة 3.9% من جميع المبادلات التجارية المغربية. 

---

1. محمد الشريفي، "أكملية التجديف: إمكانيات الاستثمار في الصناعات بضريبة نفط"، مرجع ساب، ص 154-155.
2. المراجع نفسه، ص 155.

وتعد الصادرات المورينتانية على منتجات الصيد البحري (الرخوخت والقفريات) بمنصباً 60%، والأخير، وكذا الذهب المستخرج من النحاس. أما وارداتها، فتحت المنتجات الغذائية (حبوب، سكر، شاي أحضر، فحم ...). ومتوسط خروقات بالأسم من الجزار بنسبة 12.5 %، والعادات وأليات النقل بنسبة 40% من إجمالي وارداتها.

أما فيما يتعلق بالتعاملين التجاريين فتجدد فرنسا وإسبانيا والجزائر وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كأهم الدول الموردة، أما بالنسبة لبضائع مورينتانيا فتجدد أن اليابان تأتي على رأس القائمة حيث تزودها مورينتانيا بالرخوخت، ثم تليها إيطاليا وروسيا وإسبانيا وذلك فيما يخص منتجات الصيد البحري.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية للدول المغربية سواء المغربية، سواء النفطية (الجزائر وليبيا) أو غير النفطية (تونس، المغرب ومورينتانيا)، ترتبط بصورة وثيقة مع الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول النامية – بما فيها الدول العربية – تساهم بنسبة قليلة جداً في تجارة الصيد الخارجية. وقد يعود سبب الارتباط الوثيق بالدول المتقدمة -الأوسيبية خاصة- إلى طبيعة الصادرات المغربية، وإلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط الدول المغربية ببعض الأطراف الأوروبي، وهذا ما يجعل الاقتصاديات المغربية في وضع اقتصادي حذر في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول المتقدمة.

القرن الثاني: التجارة البيئية للدول المغربية

على غرار العديد من التكاملات الجهوية والدولية التي برزت على الخصوص في الثمانينات من القرن الماضي، دخلت منطقة المغرب العربي في سياق التكامل الإقليمي بعد لقاء قادة دول المنطقة برزحلة عام 1988 المتوج بالتفاقيات مراكش عام 1989. وكان الهدف من إنشائه هو توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات والمخاطر المقبلة التي تفرضها المخاطر الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة، والتحقيق في الآثار السلبية لظام متعدد الأطراف غير متضافنة في الاقتصاد العالمي. وفي سبيل تحقيق ذلك، سعت الدول المغربية إلى دعم التجارة البيئية من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقات والاتفاقيات، ولها

لم تتم النتائج المرجوة منها لتلبث التجارة البيئية للدول المغربية ضعيفة جداً ودون المستوى المطلوب.
التبادل التجاري بين الدول المغربية وبيروتي:

تتنوع الدراسة التاريخية للمبادلات التجارية بين الدول المغربية ضعف وتحديدارية حجمها، فبعد مرور حسب عقود من استقرار كافه أقطار المغرب العربي لم تغير نسبة التبادل بين هذه الدول، وعلى الرغم من تحقيق بعض الخطوات الإيجابية في مسار الاعتداد المغربي على المستوى التأسيسي وعلى مستوى البنية التحتية والمؤسساتية وإيراد بعض الاعتدادات التجارية، إلا أن مستوى التبادل بين الدول المغربية بقي متوضعا حيث بلغ جرام التبادلات التجارية المغربية عام 1989 نسبة 1% من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغربية، لترتفع هذه النسبة عام 1992 إلى 3%، ونتيجة لتغير سوق مشاريع الاتحاد، تم تطور المبادلات التجارية المغربية كما كان مخططا لها لتبقى معدلات التبادل المنخفضة جدا حيث لم تتجاوز التجارة بين الدول المغربية عام 2008 معدل 3% من إجمالي التجارة في المنفذ، بالمقابل بلغ حجم التبادلات التجارية في منطقة الاتحاد الأوروبي 63.6% و24.6% بين بلدان عربية دول جنوب شرق آسيا و15% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، وتستم هم تلك المستويات التجارية المتذيلة بين الدول المغربية على الرغم من وجود إشارات مؤسساتية متداخلة لتحقيق التكامل الإقليمي مثل اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد قدرت دراسة صدرت سنة 2006 عن البنك الدولي الحساس الناجحة عن ضعف الاضموجج التجاري لدول المنطقة بنسبة 2%–3% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي.

ويتضح من خلال معطيات الجدول 03–02 أن المبادلات التجارية بين الدول المغربية غنية بالأعمال التجارية ما بين الدول المغربية غنية بالأعمال التجارية، حيث تتميز حصة الصادرات والواردات السلبية لكل بلد مع جدير به في علاقات التجارة مع الدول المغربية الأخرى بالضعف والتقلص إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 4% إلى 8%، إلى جانب هذا فهي غير متساوية، توفر نوعا ما في فرص وتكاد تدعم في فرص أخرى.

1. قصري همد عادل، "المبادلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقترنة بين أحكام المغرب العربي والاتحاد الأوروبي", رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 182.
2. البنك الدولي، "الاستقرار على تاريخ 11/03/2012". 

الجدول رقم 03-02: أتجاه الصادرات ومصادر الولادة اللازمة للدول المغاربية لسنة 2010

الوحدة: %

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>المجموعة</th>
<th>المغرب</th>
<th>الجزائر</th>
<th>موريتانيا</th>
<th>تونس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>8.81</td>
<td>7.26</td>
<td>0.10</td>
<td>0.06</td>
<td>1.40</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.51</td>
<td>5.21</td>
<td>0.01</td>
<td>0.01</td>
<td>0.40</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.16</td>
<td>0.99</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>1.02</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1.27</td>
<td>1.01</td>
<td>0.00</td>
<td>0.09</td>
<td>0.33</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.06</td>
<td>2.25</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.20</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.56</td>
<td>3.57</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.20</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3.25</td>
<td>2.65</td>
<td>0.20</td>
<td>0.20</td>
<td>0.12</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0.11</td>
<td>0.11</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.07</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.48</td>
<td>0.74</td>
<td>2.03</td>
<td>0.04</td>
<td>0.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبية بالاعتماد على مصادر من:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق ص 369-275.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق ص 339-342.

وتأتي تونس في المرتبة الأولى من حيث صادراتها ووارداتها المغربية حيث وصلت صادراتها نحو الدول المغربية عام 2010 إلى 8.81% من إجمالي صادراتها إلى الخارج خاصة باتجاه ليبيا معدل 4.5%، أما وارداتها من الدول المغربية فيبلغ عند نفس السنة في المجموع 4.51% من مجموع وارداتها من الخارج وتأتي أفغانستان من الجزائر بـ 2.16% من إجمالي صادراتها خاصة نحو الجزائر وتونس، في حين وصلت وارداتها من الدول المغربية في المجموع 3.25% من إجمالي وارداتها وتأتي معظمها من الجزائر بـ 2.41% من مجموع وارداتها. في حين تحتل ليبيا المرتبة الثالثة مغربية من حيث معدل تجاربها البنية تصل معدل 2.06% من مجموع صادراتها إلى الخارج و 2.56% من مجموع وارداتها من الخارج، وتعد تونس الدولة الأكثر تعاملًا بليبيا استيرادًا وتصديرًا.

وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة من حيث مبادلاتها البنية مغربية حيث قدرت صادراتها نحو الدول المغربية في المجموع بـ 2.16% من مجموع صادراتها إلى الخارج، وتأتي تونس كمستورد أول بـ 1.09%، أما الولادة فوصلت إلى 1.27% من مجموع وارداتها من الخارج ونجد الإشارة هنا إلى الضعف الكبير للمبادلات الجزائرية مع ليبيا والتي تشكل سوقا حيويا لكل من تونس والمغرب، وهذا نظرا إلى تشابه واقتصاد
اعتمادًا في صناديقًا على الخروقات بشكل بالغ. أما موريتانيا التي تأتي في المرتبة الأخيرة فتكاد تكون تجارًا مع الدول المغربية متعددة من حيث مجموع الصادرات والذي لا يعنى نسبة 0.07% من مجموع صادراتها إلى الخارج، في حين بلغت نسبة وارداته إلى الدول المغربية 2.48% من مجموع وارداتها إلى الخارج والموجبة بالدرجة الأولى إلى المغرب بنسبة 2.03% من مجموع الودائع.

ويعد ضعف المياحات التجارة البيئية المغربية أساسًا إلى تشاير نوعاً من المنتجات المنتجة والصادر الخاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب، ويشمل أقل الجزء، لتشابه الظروف الطبيعية والمناخية، فضلاً عن تفتقر كل من نيبير وأمريكا للمزاي الفلاحية التي توفر عليها الدول الثلاثة الأخرى، إضافة إلى حدة تصادم مياحات التجارة نحو النشمال خاصة نحو دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تعتبر من الأسواق الرئيسية للدول المغربية حيث تنص حوالي 80% من وارداتها المختلفة لمختلف السلع.

أما عن هيكل المياحات البيئية المغربية وطبيعتها، فيتوضيحها من خلال الجدول التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجدول رقم 03-03: طبيعة المياحات التجارية البيئية المغربية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>المياحات من بلدان الاعتدام</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المواطنين</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>منشآت البيض والثروة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصدر: عبد الباقر شرشان الزيدي، التجارة البيئية لدول أخذ المغرب العربي، جمعية الجامعة المغاربية، العدد 05، طرابلس، 2008، ص 46.
يسمح لنا الجدول أعلاه بتقديم تفسير صورة المبادلات بين البلدان المغاربية، كما يمكننا من إعداد الملاحظات الهامة التالية:

- يتوقف هيئة التجارة البينية المغاربية عن الهيكل العام للتجارة لكل بلد عضو، وهكذا تظهر المبادلات المصنعة كبنك أساسي في البلدان المغاربية، بينما لا تملك نفس النفل في مبادلات اتحاد المغرب العربي مع باقي بلدان العالم، حيث تتميز بتصدير المواد الأولية، وهذه الظاهرة تمثل تفسيراً في كون أن المبادلات المصنعة للمغرب ليست تنافسية على المستوى العالمي.
- تصدر الجزائر البرازيل، والمواد الطاقية نحو موريتانيا، المغرب وتونس، والمواد الكيميائية، والبلاتسكيك نحو تونس، وتستورد الأدوية، والمواد الغذائية، والصلب والأسمدة نحو المغرب، والمراوح الكهربائية، والنسج والقطن، من تونس، وتمبرن من ليبيا، أما تونس فيصد المواد الكيميائية، والإستمت، والمواد نحو كل من الجزائر والمغرب، والإستمت، والأغذية، والمواد الاستهلاكية، وتمبرن الأعلام نحو ليبيا.
- أما عن المبادلات بين ليبيا وموريتانيا فتكاد تتعدد ولا أثر لها.

وفي الأخير نجد الإشارة إلى أنه وأمام ضعف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية الرسمية، يلاحظ كثافة المبادلات التجارية البينية غير الرسمية من خلال التهريب، خاصة عبر الحدود الجغرافية الحرة لهذه الدول، أي أن الباعة من هذه السلع تأتي من المنطقة الحرة لسبلة ومليلية المغربية، والتي توزع فيما بعد على كامل الدول المغاربية بطريق غير رسمي، أو عبر تقلل السواح المغاربة الذين يشتورون السلع وقائد إعادة بيعها في دولهم، أو عبر الجالية المغاربية الموجودة في أوروبا والتي في غالب الأحيان تجلب معها سلما بعرض النظام.

2. اتفاقيات التعاون التجاري بين الدول المغاربية:

يدعو الوضع المنسق في قيمة وحجم المبادلات الثنائية في تفتيش السياسات التجارية والأطر القانونية الحاكمة للتجارة بين الدول المغاربية والتي تتضمن في نوعين من الاتفاقات الثنائية، وال协定ية متعددة الأطراف.

الاتفاقيات التجارية الثنائية: تستند الاتفاقات التجارية الثنائية على التفاوتات التفضيلية التي أقرها جامعات الدول العربية في موانئها الاقتصادية، وكذا موانئ العلاقات التجارية جنوب. يهدف إحداث منطقة تبادل حزم الأطراف المعقدة من خلال إزالة الحولاء غير التفضيلية والإعفاء المتبادل لحقوق الجمارك على

---

الفصل الثالث
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستند للدول العربية

السلع، وقد جاءت بعد إقامة اتحاد المغرب العربي عام 1989 كقاعدة ضرورية للمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي. وغير من بين نوعين من هذه الاتفاقات: 1

• تلك الاتفاقات المتتالية، أي تتحرك فيها ليبيا بشكل انفرادي وثقافي، فيما يلتزم البلد باستمرار السلم من أصل مغاربي عربي في إطار الإعفاء التام والكلي من الإعفاء الجمركي;

• أما النوع الثاني من الاتفاقات فتميل إلى نوع من التنسيق، كذلك الاتفاقات التجارية الثنائية المبرمة بين الجزائر-المغرب، وبين الجزائر-تونس، وبين المغرب-تونس، وبين هذه البلدين وليبيا، وتعتمد هذه الاتفاقات على الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المتبادلة بين الأطراف الامتحادات على أساس أجرام قاعدة المشا. وعادة ما تكون هذه الاتفاقات مساندة بتعهدات موازية تنص على ترقي الأدوات بين البنك المركزية بخصوص قابلية تحويل العملات الوطنية المغربية من خلال اعتماد فتح حسابات متبادلة بالعملات القابلة للتحويل في البنوك المركزية وهي الحسابات التي تم عن طريقها الأدوات مهمة كان نوعها.

وبعكس لنا الجدول الموالي أهم الاتفاقات الثنائية التي صادفت عليها البلدان المغربية الحمالة في مجال التجارة الخارجية والجمارك.

جدول رقم 03-04: مضمون الاتفاقات الثنائية التجارية والجمركية المبرمة من طرف كل بلد مغاربي

<table>
<thead>
<tr>
<th>مضمون الاتفاقية</th>
<th>البلد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إعفاء الرسوم الجمركية كل أنواع السلع ذات المنشأ المغربي</td>
<td>تونس</td>
</tr>
<tr>
<td>اتفاقات ثنائية تنجز بإعفاء السلع ذات المنشأ المغربي مع كل من المغرب وليبيا من الرسوم الجمركية</td>
<td>الجزائر</td>
</tr>
<tr>
<td>اتفاقات ثنائية تسمح بدخول ماهما كل السلع المغربية وبعض السلع الجزائرية والمغربية</td>
<td>ليبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>تسهيل الحركة التجارية الثنائية بين هذه البلدان في إطار السماح الكامل أو الجزئي للتفويض للسلع ذات المنشأ المغربي</td>
<td>المغرب</td>
</tr>
<tr>
<td>اتفاقات جمركية ثنائية تفضيلية متماشية مع كل من المغرب وتونس</td>
<td>موريتانيا</td>
</tr>
</tbody>
</table>


وقد واجهت الاتفاقات التجارية الثنائية جملة من العواقب والصعوبات نذكر منها: 2

• النتائج والقطعات السياسية بين الدول المغربية والتي تعتبر المصدر الأساسي للعراقي وتي تحول دون تقدم المبادلات بين هذه البلدان، إلى جانب الخلافات والمشاكل السياسية;

• النتائج بين السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال اختلاف رؤى الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية بين الدول المغربية;

• صعوبة تدبير الاتفاقات التجارية والتعريف بين الدول الموافقة عليها;

1. فتح الله ولعو، المشروع المغربي والشراكة الأوروبوية، مرجع سابق، ص 131.
2. محمد الشيرفي منصور، "إمكانية التدخل في الاقتراعيات والمفاوضات بين المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 163.
ضعف التعاون في ميدان النقل;

• منافسة المنتجات الواردة من دول نامية خارج المنطقة المغربية، إذ تواجه التجارة الخارجية المغربية منافسة ومزاحمة حادة من المنتجات الواردة من دول متوسطة، لتلك قدرة تنافسية مقدمة.

الاتفاقيات التجارية والتعريفية متعددة الأطراف:

• يثير هذا اتفاقية إقامة منطقة تبادل حرة مغربية، والتي سرعان ما أجهضت، لأن الأمر يتطلب تحرير تدريجي ووجود تجار صناعي من خلال إجراء مقاربة كلية تسعى إلى تجميع أنواع المجالات القابلة للتجارة حسب منوال خطي للتعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير التعريفية على كل أنواع السلع بما فيها المنتجات الزراعية، ومنذ اتفاقية إنشاء اتحاد مغربي تم الإشارة إليها في معاهدة مراكش المؤسسة لأتحاد المغرب العربي وتأخذ القرار الرسمي بإنشائها عام 1990

• ووقع الدول المغربية على الاتفاقية التجارية والتعريفية المغربية خلال القمة المغربية المنعقدة لرأس لونف في ليبيريا، بتاريخ 11 مارس 1991، وقد نصت هذه الاتفاقية على:

1. إلغاء السلع ذات المشا المغاري من كل الروس والحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المكافئة ما عدا الضرائب التي تمس الإنتاج المحلي، وعند initialise رسم تعويضية;

2. توضح المادة 6 أن السلع ذات المشا المغاري التي تستعمل مدخلات مستوردة من دول خارج الاتحاد تحت نظام المستورد أو المقابل الأخرى بغية تضع لرسم تعويض بـ 17.5%;

3. الدول الأخرى مدعوة إلى إعداد قائمة بالسلع المفيدة من الإجراءات غير التعريفية، وعند توسع هذه القائمة تدريجياً حتى يصبح الإلغاء الجمركي حقيقياً وفعلاً;

• يمكن لأن الأطراف المعاهدة اللحاء إلى الإجراءات الوقائية في حالة ظهور اضطرابات حادة في أحد القطاعات أو في الوضعية الاقتصادية العامة;

• امتناع الأطراف المعاهدة على كل إجراءات الإغراء، الإعانة للضياع والاختراق قواعد المنافسة النزيهة;

• يحدد نص الاتفاقية مزايا السلع المعبرة كسلع أصلية (المادة 3)، وتعمل الأمر بـ:

- السلع المنتجة في أحد بلدان الاتحاد بما فيها السلع الزراعية والمنتجات الصيدية، والحيوانات الحية والموارد الطبيعية التي لم تتعرض لأي تحول;

- السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة بما لا يقل عن 40% من قيمة السلعة، أو أن تصل نسبة المواد الأولية الملمحة إلى 60% من القيمة الإجمالية من المواد الأولية المستعملة;

- السلع المصنعة الأخرى التي تشمل القائمة المعدة باتفاق الأطراف والمحددة بدرجة التحويل المطلوبة في كل سلعة على شرط أن يكون هذا الشرط كافياً ومثيراً اقتصادياً.

1. اتفاقية التجارية وتعريفية بين دول المغرب العربي.
و وبالرغم من عدد مجموعة من الاتفاقيات والاجتماعات من أجل إنشاء اختلاف جماعي مغاربي واتخاذ بعض التدابير والإجراءات لتحقيق ذلك، إلا أن العلاقات التجارية المغربية المغربية بقيت ضعيفة جداً ودون ما هو مطلوب لتحقيق اتحاد جماعي.

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للمملكة المغربية

تحاول الدول المغربية كسائر الدول النامية إيجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، وما فرضه العملة الاقتصادية من إعادة توحيد للنظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس اقتصاد السوق وتغيير التجارة الدولية، وكذا بروس التكتلات الإقليمية. وفي إطار جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي، تسعى الدول المغربية لتحقيق تجارتها الدولية وعدم البقاء بمزج عن التطورات الاقتصادية، وبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (تونس، المغرب والجزائر) من جهة، وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس المغرب وموكينا) أو معهما للانضمام إليها (الجزائر وليبيا) من جهة أخرى.

الفرع الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية للمملكة المغربية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

نظمت معايدة روما لسنة 1957 - وهي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية - الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول من خلال الاتفاقيات تعاون خاصة مع مستعمراتها السابقة مهدد دمجها مع المجموعة وتقوم هذه الاتفاقيات على أساس مادتين من مواد المعاهدة هما:

- المادة 113: التي تسمح لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولاسما فيما يتعلق بتغيير التعرفة الجمركية وتوجيه إجراءات الدفاع التجاري.
- المادة 232: التي تسمح لدول المجموعة بعدم الاتفاقيات مع دول أجنبية أو منظمات دولية تخلق موجبة علاقة انساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة والأعمال المشتركة.

وقد كانت بعض الدول المغربية ممالأة في الجرائم، تونس والمغرب سباقا في إبرام اتفاقيات شراكة مع دول المجموعة الأوروبية سابقا، والاتحاد الأوروبي حاليا، على أمل تضييق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاتخاذات وتطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولات الهيكلية بإضفاء سيادة البلدان النامية ومنها المغربية التي دخلت في مفاوضات عضوان ممولة مع دول الاتحاد الأوروبي المشتركة والتي تتحرك ككل منتجة في وحدة اقتصادية معززة منظمة مؤسساتية وسياسية وأمنية مشتركة.

1 حسن بومدين، "البناية والتكوينات الأوروبية- البريطانية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وجامعة النسيج، جامعة البنما، الجزائر، 2003، ص 21.
ويحكم الدول المغربية في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي نواعين من الاتفاقات: الأولى في إطار السياسة الأوروبية المتوسطية، أما الثانية تقوم على سياسة التعاون على أساس اتفاقية لومي. ويُعتبر هذا بين شقيقين هذه

الاتفاقات، الأول ذو طابع تجاري، والثاني ذو طابع مالي وتقني.

وفي هذا السياق، سنتهم بالاتفاوقيات التجارية المبرمة بين الطرفين في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي

مرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة، مرحلة التعاون

الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة المحدودة ومرحلة الشراكة الأور مغاربية.

1. مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة:

عرفت العلاقات الأورو مغربية، التي كانت ضعيفة وظيفيا في العشرينية الأولى من حياة السوق الأوروبية،

تحول نواعا في سنة 1969 عندما عقدت اتفاقية التجارة التفضيلية بين الطرفين لمدة خمس (05) سنوات والتي

عرفت باتفاوقيات الانسجام المضمنة مع كل من تونس والمغرب، واستهدفت ترسيخ مستوى التفاوض التجارية

التي نسعت خلال الفترة الاستعمارية، هذا غالب الطابع التجاري على هذه الاتفاوقيات. وتتعلق هذه الاتفاوقيات

أساسا بالتصادرات الزراعية (الخضروات والفواكه، زيت الزيتون، مصبات السمك) التي تدخل سوق مجموعة

الأوروبية في حالة إغفاء من حقوق الجوامع وفي إطار احتراز ضوابط وأدوات الحماية التي حددتها السياسة

الزراعية الأوروبية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المجمعة، الخصوص، والنوق الوقت الزمني. وقد كانت هذه

الاتفاوقيات من نوع ثنائي تربط بين كل بلد مغربي على حدي ومجموعة الاقتصادية الأوروبية دون اعتبار الابعد

الجهوي.

وابدأ من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيئة سياستها المتوسطة، لتظهر في شكل جديد

عرف باسم السياسة المتوسطة الشاملة سنة 1972 لتشمل بذلك كل الدول المشتركة مباشرة للمجر المتوسط.

وقد تم توقيع اتفاقية السياسة المتوسطة الشاملة مع الدول المغربية (الجزائر، تونس، والمغرب) في أفريل 1976

دون تحديد مدتها والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1978، وكان أول اتفاق أṃسي مع تونس في

15/04/1976، ثم مع كل من الجزائر والمغرب في 26/04/1976، وعموما تضم هذه الاتفاوقيات: 2

• جوانب تأسيسية، وذلك بعد اجتماعات بصفة منتظمة من طرف مجلس التعاون الأوروبي، تسعى من

خلاها إلى تنظيم وتوحيد التعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وكل بلد من البلدان المغربية على حدٍ، إلى

جانب المجلس تأسس لجنة تعاون أوروب مغربي

1. عمودية جمال، "خواص تحليلية وتقنويةاتفاوقيات الشراكة العربية الأو - متوسطية "، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السياسة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 170.

2. محمد الشريحة، "إمكانية الدفع اتفاقيات البلدان العربية في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 176-177.
الجانب الاجتماعي والذي يعتبر أكثر أهمية لأن هناك جالية كبرى لليدي العاملة المهاجرة المغربية في أوروبا

وبصفة خاصة مع فرنسا، بإبرام اتفاقيات تخص ليد العملاء والضمان الاجتماعي وحق العمل...؟

أما الجانب التجاري فيظهر من خلال منح الاتحاد الأوروبي لسلع البلدان المغربية حرية ومتزامنة في دخول الأسواق الأوروبية سواء تتعلق الأمر بالمنافع الاقتصادية أو الزراعية، وذلك بتفويض حقوق الجمركية معدل يتراوح ما بين 20% إلى 80% حسب نوع المنتجات، مع إلغاء كل من منتجات الصيد البحري من الروس والمجرة. إلى جانب هذا، تم تفعيل الموانئ الأولية والموانئ الصناعية المغربية وفق هذه الاتفاقية بحرية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون تحديد كمياتًا، مع إلغاءها من الرسوم الجمركية وزيادة منتجات الفلين والبرو والمكرو واستئناف السيارات، وقد تم إلغاء هذا الاستثناء فيما بعد سنة 1979 بالنسبة للمجموعات الأولى والثانية من المنتجات، وفي عام 1985 بالنسبة للمجموعة الثالثة، وحالياً النظام السائد المطبق هو الإعفاء التام من الروس المجرية. أما بالنسبة لمناطق النسيج فقد تم معاملتها معاملة خاصة، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بتحديد كمية السلع المسبقة المستوردة خاصة من المغرب وتونس، لحماية أسواقها الداخلية وهو ما أصاب الدول المغربية بالإحباط.

بقدر الإشارة هنا أن ليبيا بدأت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي عام 1985، في حين أن موريتانيا علاقتها مع الاتحاد ض_FL

الثاني:

1. مرحلة التعاون الأوروبي مغربي وفق السياسة المتوسطة المتجددة:


وعلى إثر الصعوبات التي عرفتها البلدان المغربية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين جراء تزايد حجم المدينية الخارجية، ومشاركة سياسته إمتصاصية هيكالية، والتراجع الذي عرفته وثيرة الاقتصاص العالمي، وتزايد تدوير البلدان الاتحاد الأوروبي بانضمام بلدان أوروبية جديدة له خاصة انضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986 البلدان أصبحت منافسين حقيقيين للصادرات المغربية الزراعية، وتنامي فجوة التنمية والتلف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، جاءت هذه السياسة في اتخاذ التحدي، وبصفة أدق في الصعوبات المعرضة للصادرات الفلاحية المغربية. فيما جاء عامل التحدي بخصي الامكانيات السياسية المجموعة في اعتماد الأوروبيين بقضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان المتعاقدة معها، كما أعدت السلطات الأوروبية أشكالًا جديدة للتعاون الإطاري لدعم المنظمات الأممية الجامعية وغيرها من组织dad وعالم الإعلام عبر شبكات متخصصة، وطرح إشكالية البيئة. إلى جانب ضبط علاقات التعاون التجاري مع البلدان المتوسطية بما فيهاיך...
الدول المغربية، وذلك بتحسين ظروف دخول المنتجات المغربية السوق الأوروبية بحرية خاصة المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات النسيجية بإعطائها مزايا تفضيلية.\(^1\) غير أن الانكسار الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عقد التسعينيات للقرن الماضي، وتوسع الاعتداء الأوروبي على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، أدى إلى فشل هذه السياسة المتجددة.

3. مرحلة الشراكة الأورو-مغربية:

مبادرات من الاتحاد الأوروبي، انعقاً مؤتمر برشلونة في الفترة ما بين 27-28/11/1995 من أجل وضع إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية، وتوّج المؤتمر بإعلان برشلونة والذي كان مطلقاً للشراكة الأoro-متوسطية التي تعد أول سياسة شاملة يضعها الاتحاد لتعزيز جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.\(^2\) مشكّلة نقلة نوعية في العلاقات الأoro-متوسطية، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني وموسمي عام يحكم عملية الشراكة وحوّلها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن والثقافة والاجتماع.

وقد وضع إعلان برشلونة مبادئ معيارية توجيهية للشراكة الأoro-متوسطية تضمّنت ثلاثة محاور أساسية هي: \(^3\)

- **الشراكة السياسية والأمنية:** من خلال وضع بحث مشترك للسلام والاستقرار، ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، والتسامح الدينى والثقافي.
- **الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:** من خلال تشجيع المفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية.
- **الشراكة الاقتصادية والمالية:** من خلال إقامة منطقة للرفاهية المشتركة -وهو ما ستركز عليه دراستنا في هذا الفرع- والذي يراعى معايير على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر أoro-متوسطي في آفاق 2010، تضم حوالي 40 بلدا و800 مليون مستهلك.

وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الجر الأoro-متوسطية من خلال: \(^4\)

---

1. محمد الشرفي شاوي، "إمكانات التعاون الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 178-179.
2. دول جنوب شرق البحر المتوسط هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، السلوفاكيا، تركيا، إسرائيل، مالط، فرونس، وبلجيكا.
3. فاطمة بعمر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بائيات، الجزائر، 2010، ص 128.
4. المراجع نفسه، ص 128-129.
5. أحمد فريد صوفي، "الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 23.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

• الإلغاء التدريجي لقيود التعريفة على المنتجات الصناعية، والتحرير التدريجي للتجارة الزراعية وتجاارة الخدمات;

• اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسياسة المنافسة;

• إتباع سياسة مبنية على توافق إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذًا بين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية;

• تحديث وتعديل الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم للاقتصاد السكنى، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المرتبطة على هذا التحديث;

• إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأخرى تقدما إلى بلدان حوض المتوسط.

بالإضافة إلى تعانى مالي مبني على المساعدات المالية التي يقدمنها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي الإقليميين وذلك عبر برامج مبدئية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر في هذه الدول.


وبالرغم من مرور أكثر من 15 عامًا على توقيع إعلان برشلونة لعام 1995 فإن ليبيا وموريتانيا لم توقعا على اتفاقات الشراكة، حيث أن ليبيا حملت صفقة مراقب في عملية برشلونة منذ حضورها لمؤتمر شوتشوارت عام 1999، ومنذ نهائية عام 2008 أخرجت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قصد التوصل إلى ما يسمى باتفاقية إطار شبيهة إلى حد كبير مع اتفاقيات الشراكة التونسية، والمغربية، والجزائرية. في حين لم تقبل موريتانيا كعضو في الشراكة الأورو-متوسطية.

2. "فاطمة بيرم، "العديد السياسة الخارجية العربية أمام المغرب عبر الحزب الاربعاء"، مرجع سابق، ص. 129-130.
3. مصطفى عبد الله أبو القاسم الخششين، اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبنمية لدول أتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغربية، مركز الاتحاد المغربي، طرابلس، العد 07، 2009، ص. 45-46.
ونظراً لخصوصية شراكة كل دولة مغاربية مع الاتحاد الأوروبي، سوف نتناول كل واحدة على حدة.

الشراكة الأوروبية-تونسية:

تعد تونس أول دولة مغاربية-متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17/07/1995 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01/01/1998، وذلك نظراً لوجه تونس نحو اقتصاد السوق وخصوصة المؤسسات منذ الثمانينات القرن العشرين، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس ورفع مستوى المنافسة تمهدًا لإنشاء منطقة التجارة الحرة، وحدثت لها مرحلة اقتصادية باثني عشر (12) سنة انتهاء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

تتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية-تونسية من ديناميكية ومختلفية أقسام يعالج كل منها مجالاً معيناً من مجالات التعاون والثورة الأوروبي التونسي، وقد تم الاتفاق في المجال الاقتصادي على ما يلي:1

1. عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية، ولكن السير قدما نحو تحريرها تدريجياً بحلول عام 2000؛

2. إلغاء مطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20% إلى 80% للمنتجات الزراعية التونسية الأخرى;

3. تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية، من منتجات تجهيز ومواد صناعية، بصفة تدريجية إلى غاية سنة 2010 حيث تحرر تدريجياً.

4. إلغاء جمل المنتجات التونسية الموجهة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار احترام الخصص المحدد;

5. تدقيق القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي-تونسي يقدم خدماته للشركات الخاصة التي ترغب في رفع مستوى أدائها;

6. تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ونحو المنتجات التونسية في السوق العالمي.

1. فاطمة بيرم، "الأبعاد السياسية الخارجية الفرنسية في الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة", مرجع سابق، ص 130.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي

الجدول رقم 03-05: تطور المبادلات التجارية الأوروبية التونسية في الفترة 2000-2007

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>الصادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي (المليون دينار)</th>
<th>القيمة (مليون دينار)</th>
<th>النسبة المئوية</th>
<th>وزادات تونس من الاتحاد الأوروبي (المليون دينار)</th>
<th>القيمة (مليون دينار)</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2000</td>
<td>17362.2</td>
<td>61506.2</td>
<td>71.3</td>
<td>78868.4</td>
<td>15870.8</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>19478.8</td>
<td>61839.7</td>
<td>71.5</td>
<td>81348.5</td>
<td>16870.8</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>10610.2</td>
<td>66455.2</td>
<td>71.1</td>
<td>84921.2</td>
<td>10006.8</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>1665.2</td>
<td>8343.4</td>
<td>73.6</td>
<td>10006.8</td>
<td>12006.6</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>1088.8</td>
<td>10185.7</td>
<td>69.8</td>
<td>11274.5</td>
<td>10006.8</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>917.9</td>
<td>10052.2</td>
<td>69.0</td>
<td>9970.1</td>
<td>12690.0</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>962.4</td>
<td>12006.6</td>
<td>64.8</td>
<td>12969.0</td>
<td>15867.1</td>
<td>480.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>480.4</td>
<td>15386.7</td>
<td>-</td>
<td>480.4</td>
<td>15867.1</td>
<td>480.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مطبوعات من:

- فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية نحو المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابع، ص 133.

يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لتونس إذ أنه يستثمر بحجم واسع من الشركات التجارية يفوق 80% من جملة الصادرات التونسية وتأتي كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على رأس قائمة المصدر التجاري مع تونس. وتلاحظ أن الجدول أعلاه أن قيمة واردات تونس من الاتحاد الأوروبي توقت صادراها، وبناء ميزان تجاري وارد أو تجاوز في حالة تجاوز لصالح الاتحاد الأوروبي بالرغم من قيامها بإصلاحات اقتصادية جادة ترتبط تأثير اقتصاد تونسي محورها، لاسيما وإذا كانت الدولة السباقا لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، غير أنها نجحت في تقليل الفارق بين صادراها ووارداها الأوروبية حيث انخفض عجز ميزان تجاري تونسي من 17362.2 مليون دينار تونسي عام 2000 إلى 480.4 مليون دينار تونسي عام 2007.

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في الألبسة، المواد البترولية، الأغذية، مبيدات الزيتون، ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية والخدمات.

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي، فتعتبر تونس أكثر البلدان المغاربة قبائل الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ألتزم كل الإجراءات المطلوبة له. وخلال الفترة 1995-2000، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، خصص البنك الأوروبي للاستثمار قيمة 570 مليون يورو لتمويل الاستثمارات في تونس، وقد توزعت هذه قيمة على القطاعات الحساسة كقطاع البترول والمياه والطاقة. هذه القروض التي يقدها البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بفوائد للدول المتوسطية كلها، مما يزيد من جذب هذه الدول التي طالما عانت من مشكلة المديونية.

1. فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية نحو المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابع، ص 131.

وفي إطار تقسيم للشراكة الأورو-تونسية نجد أن تونس تواجه تحديات كبيرة باعتبارها أن تكون أول حلقة في البناء الأوروبي-متوسطي خاصة وأخذ شراكة غير متكافئة ومزدوجة تنظيمية في عدة مسائل باعتبارها تأتي في صالح الاتحاد الأوروبي، فالبرزان التجاري دائماً إيجابي لصالح الاتحاد الأوروبي والعكس بالنسبة لتونس التي تتمتع أكثر مما تصور إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد المشروعي ويشن تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالرها من طرف المنافسة الأجنبية.

- الشراكة الأورو-مغربية:

أبرمت المغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 26/02/1995 لتدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01/03/2000، وتستند اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية على خليفة التوجه الأوروبي-متوسطي الذي رسمه مؤتمر برلمنوت، فمضموها يترك على مسائل متعلقة مثل الحوار السياسي، التعاون الاجتماعي، والتعاون الاقتصادي والمالي.

وفي المجال الاقتصادي، أقرت هذه الاتفاقية التحرير التدريجي وولوج المنتجات الصناعية الأوروبية السوق المغربية في فترة زمنية محددة في عشر سنوات بداية من مارس 2003. في المقابل، منح الاتحاد الأوروبي هذا الامتياز للمغرب فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أما فيما يخص المنتجات الفلاحية، فقد دخلت حيز التنفيذ تنازلات تجارية متبادلة جديدة في عام 2004. وفي ما يتعلق بنشرة تجارة الأروكان، فقد تضمنت الاتفاقية مقتضيات تتعلق بحرية الإقامة وتحرير الخدمات (قيد المفاوضات) والتبادل الحر للمساهمات والقوانين المنافسة وحذار

تعزيز التعاون الاقتصادي بشكل ملحوظ.1

وعلى خصوصية اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والذي يميزها عن باقي الاتفاقيات الأورو-

مغربية، هو احتواءها على مملكة ثابت من خصوصية المغرب الاقتصادية والجغرافية والمتمثل في منطق قطاع الصيد البحري الذي يشكل أهم مصادر المغرب. وقد كانت منتجات الصيد البحري تخلل نظام الخصوص، إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية، كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال أسفر عن اتفاق خاص بالصيد البحري ضمن إتفاقية الشراكة، شمل التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1996 إلى غاية 1999، حيث

1 موقع الرسومية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون للمنظمة العربية، تم الإعلان عليه 13/18/2012.

يتضمن تخفيف التعريفة الجمركية تدريجيًا عبر السنوات 6% إلى أن يصل إلى إعفاء كامل من الحقوق الجمركية بحلول سنة 1999.1

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأهم للمغرب بالنسبة للتصادرات المغربية حيث تستوعب هذه المجموعة ما نسبته 60% من إجمالي صادرات المغرب خلال عام 2010، وبالتالي تشكل واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي ما نسبته 57.2% من إجمالي وارداتها من العالم خلال نفس السنة، وتمكن الوقف على حجم المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 03-06: تطور المبادلات التجارية الأوروبية المغربية في الفترة 2000-2007

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>الميزان التجاري الأوروبى-مغربي</th>
<th>صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي</th>
<th>واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>(القيمة (مليون درهم))</td>
<td>القيمة (مليون درهم)</td>
<td>النسبة المئوية</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>17 362.2 - 19 508.8</td>
<td>61 806.2 - 61 839.7</td>
<td>58.7 - 54.9</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>18 466.0 - 16 393.4</td>
<td>66 455.2 - 63 478.4</td>
<td>57.5 - 59.8</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>729.4 19 - 24 191.5</td>
<td>64 730.9 - 73 154.2</td>
<td>56.1 - 52.8</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>29 043.7 - 47 869.3</td>
<td>81 792.5 - 136 642.6</td>
<td>52.6 - -</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إذاعة الزائدة بالاعتماد على مصادر:

• European Communities, Euro–Mediterranean statistics, op. cit. p 64.

يتضح من الجدول أعلاه الميمن للمؤتمر للاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية المغربية بامتداره يستمر بحمج واردات من صادراتها وواردتها، وقد عرفت المبادلات التجارية الأوروبية-مغربية أنها بسرعة خاصة في الفترة 1995-2007 حيث زادت قيمةها بأكثر من 80%، غير أن الملاحظ أن الميزان التجاري الأوروبى-مغربي يعرف عجزا لصالح الاتحاد الأوروبي حيث تفوق قيمة واردات المغرب من الاتحاد قيمة صادراتها إليه. وتذكر الإشارة في هذا السياق إلى أن التبادل التجاري الأوروبى مغربي لا يزال متركزا في دول تجارية معزولة على الساحل الشمالي لحوض البحر المتوسط، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.3

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي إلى المغرب الأقصى، فقد تم في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبى-مغربية تخصيص مبلغ 628 مليون يورو خلال الفترة 1997-2000 لتمويل المشاريع.

1. فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية نحو المغرب العربي بعد الحزب البارد، مرجع سابق، ص 133.
2. أحمد العابد، نشرة التصدير التصديرية، المغرب، وزارة التجارة الخارجية، الإدارات التجارية المغربية، أغسطس 2011، ص 12.
3. مصطفى عبد الله أبو القاسم الشيشم، الاتفاقية الشراكة الأوروبى مغربية وتأثرها على التجارة الخارجية والبنية لدول العالم الأقصى، مرجع سابق، ص 75.
الاستثمارية بالمغرب في إطار إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصناعية، غير أن هذا المبلغ كان على شكل قروض طويلة الأجل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار تم تخصيصه لدعم قطاع النقل وإنتاج الطاقة، وبناء السدود وحماية البيئة، وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

كما استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا، وقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب مبلغ 1180 مليون أورو، في حين لم تتجاوز المبلغ المعنوّح 406.9 مليون أورو، أي أنه لم يتجاوز 30% مما هو محدد.

وفي محاولة لتقديم الشراكة الأورو-مغربية، تجد أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد من هذه الشراكة ظرفاً لانتهاجها إجراءات حماية ضد السلع الزراعية المغربية التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة المغربية. كما أن التحرير التجاري أثر بشكل كبير على ميزان الدولة التي كانت تستفيد من المبالغ التي تأتي من وراء فرص الرسوم الجمركية. إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يصدر للمغرب أكثر مما يستورد على عكس المغرب الذي يستورد أكثر مما يصدر للاتحاد الأوروبي، وهذا ما يعكس على الميزان التجاري الذي يكون دائماً لصالح الاتحاد الأوروبي.

الشراكة الأورو-جزائرية:


وقد جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصاً مقسمة إلى 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، 4 إعلانات من جانب الجزائر، وهي لا تختلف في مضمونها عن اتفاقيات كل من تونس والمغرب، فقد تطرقت إلى الجوانب السياسية والأمنية، إلى جانب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنها تضمنت ملفين جددين هما: ملف العدالة والشؤون المدنية و/or 1.

1. شريف عابد، "دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية-م��ش - حاله دول المغرب العربي", "أطراف دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعتي اللان مغربي-2004، ص 179.
2. مراد زايد، "العوالم التقليدية العربية في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية", مجلة علوم الاقتصاد والتسير والنحاة، جامعة الجزائر، הודעה 15، 2006، ص 197.
الفصل الثالث
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الداخلية وحرية انتقال الأشخاص، ومختلف مكافحة الإرهاب نظرا للظروف الأمنية الجزائرية خلال تلك الفترة.

1. الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المساس الديمقراطي للجزائر واستقرار
والسلم;
2. حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة بادلية حا ول عليه
فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي سيتم تفكيكها تدريجيا
لتصبح بالالتمام;
3. التجارة في الخدمات: والتي تجري الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقية العامة
للخدمات، ويشمل الاتفاق تأديته الخدمات الحدودية، الخضوع التجريبي، النقل والحضور الظري للأشخاص
الطبيعين;

المدفوعات مؤسسات الأموال المنافسة: ويشمل هذا البند على حريتي حركة رؤوس الأموال الأجنبية في
الجزائر، تطبيق الاتصالات المشتركة للمناقشة والاستعداد التدريجي عن التمييز بين المعاملين في مجال التموين
والتجارة في السلع بين الأجانب (من الاتحاد الأوروبي والجزائريين)، خاصية حقوق الملكية الفكرية والصناعية
والتجارية، خصائص المعطيات ذات الطابع الشخصي والتبادل التدريجي للصفقات العمومية;

التعاون الاقتصادي: ويُعطي ذلك المجالات التالية: التعاون الجوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة،
المصانع، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الطبلاحة،
الصيد، النقل، الاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الحزام، حماية المستهلكين، حوار
حواسب الاقتصاد الكلي;

التعاون الاجتماعي والثقافي: ويهدف إلى ترقيه الحوار الثقافي وتعاون يشمل كافة المجالات، تشجيع
الصحافة والسمع البصري، حماية الإنترنت الثقافي;

التعاون المالي: ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الاتصالات، الإجراءات المصاحبة لعملية
إقامة منطقة للتبادل الحر والتشريعات المتساوية;

التعاون في مجال الفضاء والشؤون الداخلية: يرمي إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة
الإدماج والتعاون في المجال الفضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عمليات
تبييض الأموال، مناهضة القتل، مكافحة الرشوة;

الإجراءات المؤسسية العامة والنهائية: وترمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهاامة
المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإنشاء جنة الشراكة التي تتكامل بتيسير
الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة للجنس الشراكة.

---
في الفصل الثالث

وبدأت الاتفاقيات الإقليمية للسلع التجارية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار بحثات تجارية بين مجموعة من البلدان الإقليمية، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه لأوروبا في حين أن أكثر من 60% من وارداتها تأتي من أوروبا، وبقيت الميزان التجاري الأوروبي-جزائري موجبا لصالح الجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مексافك علاقات الجزائر مع دول أوروبا، كما أن되어ت الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية في حين أن 60% من وارداتها هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة تم تلبية المنتجات الزراعية.

الجدول رقم 03-07: تطور المبادلات التجارية الإقليمية للسلع التجارية في الفترة 2000-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>الالتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي</th>
<th>في الالتحاد الأوروبي</th>
<th>الالتحاد الأوروبي من الاتحاد الأوروبي</th>
<th>في الالتحاد الأوروبي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2000</td>
<td>8.54 63.2 13.79 58.7 5.25</td>
<td></td>
<td>8.38 62.5 14.7 58.8 6.6</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>8.12 64.2 14.1 60.7 6.9</td>
<td></td>
<td>8.69 64.3 15.9 60.9 7.1</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>8.21 54.0 18.3 54.8 10.11</td>
<td></td>
<td>8.16 64.2 14.9 58.7 6.7</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>14.38 55.5 25.9 53.1 11.21</td>
<td></td>
<td>14.43 55.5 26.1 52.9 11.3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>17.02 52.6 28.7 54.7 11.73</td>
<td></td>
<td>17.78 56.1 29.7 54.2 11.46</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>19.06 39.9 26.2 39.2 20.84</td>
<td></td>
<td>19.75 42.1 27.1 38.4 21.12</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>2.69 23.3 15.8 23.1 20.64</td>
<td></td>
<td>3.48 26.7 17.2 22.4 21.48</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:
- قاعدة برم. "الellaneous المبادلة التجارية وفق الإقتصاد الإبداعي، جدوى المبادلات التجارية في أوروبا والدار البيضاء"، مراجع سابق، ص 136.
- European Communities, Euro-Mediterranean statistics, op.cit, p 64.

على الرغم من أن القبضة تعبر آخر بلد مغاربي وعن الاتصالات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، فقد استفادت من مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا قدرته بـ 345.2 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين: 345.2 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين: 181.2 مليون أورو ومدة I و263.5 مليون أورو ومدة II. وب negociose 164 مليون أورو ومدة II، نسبة 15.4% من مجموع المبلغ المحدد، وهي نسبة ضئيلة جدا على النشاط الاقتصادي الذي يفرضها الاتحاد على الجزائر للحصول على هذه المساعدات.

كلمة للمبادلات التجارية الجزائرية، وبالرغم من أن الالتحاد الأوروبي موجب، مقابلة مع تونس والمغرب، لاستخدام الجزائر على قطاعات المخرجات بشكل كبير وليس لتسير الشراكة، إن العلاقة بين تصرفات كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

شريحت عابد. "دراسة تحليلية لواقع واقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية - حالة دول المغرب العربي"، مرجع سابق، ص 180.
هذا إضافة إلى تضرر الجزائر كثيراً جراء تخفيف الحواجز الجمركية بنسبة تجاوز 50% من تجميعها بدخواها.

الاتفاقية التجارية، خاصة وأيضاً تشكل مورداً هاماً في ميزانية الدولة.

عموماً فإن اتفاقيات التجارة liberté والدول المغاربية الثلاث، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإن وقوعها يختلف من دولة إلى أخرى حسب حبال صالاتهما، وونوعية المنتجات التي تفعلها باتجاريا في مصادرها وعوادها. ولكن الأمر المسلم به هو وجود آثار سلبية على اقتصاديات الدول المغاربية نظراً لاحتمال التعاون دون بدايتها كوفت ما بين دول نامية مشتركة وقوة اقتصادية مجمعة ونانص، وذلك بالرغم من الإيجابيات التي حققتها التجارة سواء من حيث قدرة الدول المغاربية على التصدير، أو زيادة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن السلبية المذكورة تجعل من الإيجابيات ضيقة جداً.

الفقرة الثانية: سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

إن التطورات المتتابعة دولياً في المجال الاقتصادي نحو العملة والانفتاح، وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية الدولية في مقدرتها المنظمة العالمية للتجارة، توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا مجال في عام يلوم لأية دولة أن تخل نفسها بعيداً عن تلك التطورات، وأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يبق مجرد اختيار، بل هو ضرورة للانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والمواجفة مع متطلباته وشروطه.

من هنا، كان لا يد للدول المغربية السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المسكر الأول والوحيد للنظام التجاري الدولي والسيطرة على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية، وقد جلس كل من المغرب بتاريخ 01/01/1995، وتونس بتاريخ 1995/03/1995، وموريطانيا بتاريخ 1995/05/31 في الحصول على العضوية، فيما لا تزال كل من الجزائر وليبيا على طاولة التفاوض، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثرهما بأحكامها أو سياساتها، إذ تبقى الدول المغربية -سواء كانت عضوة في المنظمة أم لا- جزء لا يتجزأ عن النظام التجاري الدولي الجديد.

وتختلف اهتمامات البلدان المغربية بموضوعات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة باختلاف طبيعة اتفاقياتها، فنجد البلدان النقلية كالجزائر وليبيا، ورغم عدم خضوع النقل الحالم حالياً لحواجز حمرية أو غير حمرية من الدول المستورة، تتحفون مستقبلاً في حالة ما إذا أدرج النقل في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض تعرفات حمرية وحواجز غير حمرية على هذه السلعة تحت عدة ذرائع كفرض رسوم عليه من أجل حماية البيئة، بل أيضاً تعاني من فرض تعرفات حمرية عادية على التجهيزات والعتاد الموجه لللاستثمار في الميدان النقل، وهو ما يشكل عائقاً واجراً أمام الاستثمارات في مجالات التنقيب واستغلال النفط ومشتقاته، مع إزالة القيود التي تعوق وصول هذه المادة إلى الأسواق العالمية.
ويهتم كل من المغرب وتونس وموريتانيا ببناء وتصدير واستيراد السلع الزراعية وتغذية الأسماك، إذ يقضي الاتفاق الموصول إليه من خلال المنظمة العالمية للتجارة إلى إدراج قطاع الزراعة وحريره تدريجيًا من خلال إزالة وتخفيض الدعم الداخلي الموجه لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية. ومن فوائد التعديلات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في الاتجاه العالمي لأسعار هذه المنتجات نحو التصاعد وهو ما يتحدد اليوم في إنتاج أسعار المنتجات الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي، وترفع تكاليف استيراد هذه المنتجات في كامل المنطقة، بالنسبة لدول المغرب الأكثر استيرادًا لها كجزء منها وموريتانيا، ويدرجة أقل تونس والمغرب اللذان يعتبران أكثر بلدين مصدرين لهذه المنتجات، والتي قد تمنع هذه الافتقار فرعاً إيجابياً للأعمال.

1. التزامات وحقوقد الدول المغاربية أقمارية المظلة العالمية للتجارة:

إن ما ذكر سابقاً يوضح أنه ينوي على الدول العضووناً التي في طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التزامات وتحقيقها حقوق.

التزامات الدول المغاربية أقمارية المظلة العالمية للتجارة: اتفقت الدول المغربية العضووناً التي في طريق الانضمام على الالتزام بقواعد السلوك التجاري الدولي الوارد في مجموعة الاتفاقات التي توصل إليها، ومن هذه الناحية:

- الالتزام بالمبادئ العامة للمنظمة والتي يمكن أن تخصصها في ثلاث مبادئ أساسية: عدم التفويض بين الدول الأعضاء، وإزالة كافة القيود على التجارة، واللحود إلى التفاوض.
- الموافقة على نتائج جولة الأوروجواي، وخاصة الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الدار البيضاء، وعدها 28 اتفاقية;
- تقديم التزامات محددة في مجال تجارة السلع تتصل أساساً موضوع التبادل الجمركي عند حدود معينة، ولا يتم تعديلها أصلاً بالتفاوض والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، وتزمت الدول المغربية الأعضاء بالتثبيت الجمركي عند الحدود الأدنية: تونس (90% للسلع الزراعية و200% للسلع الأخرى)، المغرب (40% للسلع الزراعية و289% للسلع الأخرى)، موريتانيا(30% للسلع الزراعية و75% للسلع الأخرى); 1
- يتعين على الدول المغربية تعديل القطاعات الفرعية للخدمات والتي يمكن الوصول إلى أسواقها المحلية مع مراعاة أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية هي النظام العام، أما الشروط الخاصة بالوصول إلى السوق أو المشاركة الوطنية فلا بد من تدوينها في الجداول أثناً تعتبر قائمة سلبية، أي أن عدم تدريب أي شرط يعنى الوصول إلى السوق أو المشاركة الوطنية مفتوحة في القطاع الخدمي. 2

---

1. حسن أحمد ميل, موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية, الأقدة، البحرين, نيويورك, 2001, ص.7.

2. محمد الشريف مصيري, "إمكانية المناخ الاقتصادي للدول العربية في النظام العالمي الجديد للتجارة", مرجع سابق, ص.289.
 حقوق الدول المعبرة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

- أن تتبع على انضمام أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق في مقابل مهام تقدمه من التزامات، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:
  - التزام الأطراف الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق
    تمثل نفسها حقوقاً لباقي البلدان الأعضاء;
  - حق نفاذ السلع والمزايا الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقاً لحدود التنبيت الجمركي الواردة
    في جداول الدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة لجداول النواتج أعضاء المنظمة في مجال الخدمات;
  - تكلفة عضوية منظمة التجارة العالمية الاطلاع على السياسات التجارية للمملكة العربية وإدارتها وما تتضمنه من
    إجراءات من شأنها التأثير على النفايات إلى الأسواق ومند انتهاكها مع الالتزامات الدولية، مع إمكانية طرح
    الموضوعات التي يرى فيها البلد العضو ضرورة إجراء مفاوضات تجارية عليها والمشاركة في صياغة الاتفاقات
    الجديدة.

- يمكن للدولة العضو استخدام آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية التي تتيحها المنظمة للدفاع عن
  مصالحها، وإلغاء ما قد يتخطى الشركات التجارية من إجراءات تناقض الاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل
  التطبيق العادل على كل الأعضاء;

- حق المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التي تحم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات
  الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

وباعتبار كل ما سبق، فإن الدول المعبرة تتزامن تحديداً مما يتمثل في بذل المزيد من الجهود في مجال
الإصلاح الاقتصادي الذي يباشره في العشرينية الآخيرة من القرن العشرين من أجل الاستفادة من المزايا
الاقتصادية التي يتيحها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من فرص للتنمية وتوسيع المكاشف، سواء كانت
دول عضو في المنظمة (تونس، المغرب وموريتانيا)، أو تلك التي تسعى إلى الحصول على العضوية (الجزائر
وليبيا) والتي ترفع أمامها تحديات أكبر باعتبار أن الحصول على العضوية في المنظمة لم يعد بالبساطة التي كانت
خلال القرن الماضى ويتطلب الكثير من المفاوضات والإصلاحات، واستطاع خلال العصر الموارد إلى ملف
انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1. محمد الشريف منصور، "إمكانية التفاوض الاقتصادي بين دول العرب في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 289-290.
2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تدخل الجزائر مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها الاقتصادي باجاهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد إجراءات من الإصلاح والتعديل الهيكلي للاقتصاداً بشراً منذ تسعينات القرن العشرين لاستيفاء الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة. وما لا شك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، نظرًا أهميتها في الآتي:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية بعد حد أدنى وحيد أقصى والامتثال عن استعمال الفيود الكموم، مما قد ينتج عنه زيادة في الورادات من الدول الأعضاء، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني;

- تشجيع وتحفيز الاستثمارات، حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال وتحمها فرص أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادة من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها;

- مساعدة التجارة الدولية من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المخروقات، والرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليل حجم فاتورة الغلاء;

- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية، بصفتها كدولة نامية.

وقصد تحقيق هذه الأهداف، قدمت الجزائر في جوان 1996 رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفي اجتماع المنظمة المتعقد في أبريل 1998 في جنيف، تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى نطاق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المضمنة في الاتفاقية التجارية للمنظمة، وتميزت هذه الجولة بالمناقشة والإجابة عن 500 مسألة طرحه الدول الأعضاء بالمنظمة حول مختلف أشكال الاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية، السياسات المطبقة في مبادئ الطاقة والمنتجات الصناعية والفلاحية، وكذلك قطاع الخدمات المالية، إلا أنه تم إيقاف المفاوضات خلال عام 1999 إلى أن التقى ورجل التجارة في أبريل 2001 مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في مفاوضات شاملة للاستعراض المفاوضات والتي استأنفت في 09/09/2001، وفي جويلية من نفس السنة تم تحضير ملف بالتنسيق مع اللجنة المكلفة متابعة 28 دولة تتفاوض للانضمام إلى المنظمة.\(^1\)

---

1. ناصر داي عدن، منتدى دولي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والمخاطر، مجلة الباحث، جامعات ورقية، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 70-71.
2. خالد خديبة، آثار الانفصال الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2005، ص 87.
فقد وصل مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المكلفة بالانضمام إلى المنظمة والتي عقدت منذ تنصيبها عام 1995 عشرة (10) اجتماعات رسمية واجتماعات غير رسمية أخرى كان في نهاية مارس 2012، وسبق هذه المجموعة أن درست نظام التجارة الجزائري حيث أعدت أول مشروع لتقريبها في سنة 2006 وتمت مراجعتها في سنة 2008 ليتم إرساله إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2012. ¹ وعلى مستوى المفاوضات الثنائية، عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات حول الوصول إلى أسواق السلع والخدمات.

ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة والتنازلات التي قدمتها منذ عام 1996، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انتظام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:²

- أسباب متعلقة بمصادقة الملف الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في غياب استراتيجي واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي حرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الهرانات والمعطيات المختلفة، إضافة إلى البدء المسحل في تجسيم الإصلاحات والتعهدات المقدمة مما لحق من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة;

- أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية، إذ أن الانضمام في السابق كان أيسر وبشكل أسهل، وكلما تأخرت دولة في الانضمام كلما أصبحت الشروط أقصى وأعمق. وفيما يخص الجزائر، فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثاني إلى غياب بداية عام 2002 نظراً لشروط التعويضية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظراً للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك;

- أسباب متعلقة بتطوير الاقتصاد الجزائري خاصة تلك المتعلقة بالآراء السياسية والأمنية التي عانمتها البلاد في فترة التسعينات، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين والمعايير المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرة على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

---
². فيصل مواقف التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 116.
المبحث الثاني:

الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول المغربية اليوم هو تحقيق الأمن الغذائي باعتباره واجباً من الواجبات الأساسية، ودبيبه تفقد الدول استقلاليتها وتصبح في تبعية. 1 إن تصريحاً كهذا لرئيس الاتحاد المغاربي للمتاجرين السيد محمد علياوي يؤكد أهمية وضرورة تحقيق الدول المغربية لأنها الغذائي وطمان استقرارها وصناعته. ورغم الجهود التي تبذلها الدول المغربية للخروج من مشكلة عدم الأمن الغذائي، إلا أن استقرار الغذاء لا يزال الاستراتيجية الأساسية لتلبية الغذاء لشبكة هذه الدول أمام عجز إنتاجها المحلي.

وؤثر تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول المغربية ليس فقط على صعيد فاتورة الواردات الغذائية، بل وأيضاً على باقي مقومات الأمن الغذائي لهذه الدول سواء المتعلقة بإنتاج الغذاء، أو تلك المتعلقة بالقدرة على الحصول عليه وضمان استقراره.

المطلب الأول: إنتاج الغذاء من الإنتاج الغذائي للدول المغربية في ظل التحرير التجاري

يبقى الإنتاج الغذائي والزراعي بالخصوص، للدول المغربية عاجزاً على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، ويساهم مساهمة بسيطة جداً في إجمالي الناتج المحلي لها بخصصة لا تتجاوز في المتوسط نسبة 11% من إجمالي الناتج نظراً لما تزخر به من موارد بترولية ومعدنية، وتنافس هذه المساهمة من سنة إلى أخرى (أنظر المرجع رقم 05) وذلك على الرغم من المقومات الزراعية التي تمتلكها هذه الدول خاصة منها الجزائر، تونس والمغرب.

وقبل الاتهام إلى آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للدول المغربية، لا بد من إلغاء الضوء على تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في هذه الدول في ظل التحرير التجاري.

الفرع الأول: حالة الإنتاج الغذائي في الدول المغربية

سجل الإنتاج الغذائي في الدول المغربية خلال السنوات الأخيرة معدلات غير متواضعة، وتختلف هذه الدول من حيث حجم إنتاجها الغذائي ونسبة تحقيقها لأكتمل الذات في السلع الغذائية الرئيسية. وفي هذا السياق، تطرد الإشارات إلى أن مجموعة محاصيل الحبوب، وفي مقدمتها القمح، تتمثل أهم النماذج الغذائية في الدول المغربية، إذ أنها تمثل النشاط الزراعي الكبير في سلة الغذاء المغربية، كما أنها تمثل أكبر المساحات الزراعية.


## الجدول رقم 03-08: مؤشر إنتاج الغذاء في الدول العربية للفترة 1999–2007

### الجدول رقم 03-09: تطور الإنتاج النباتي في تونس للفترة 1998–2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>2019</th>
<th>2018</th>
<th>2017</th>
<th>موسم الفترة 02-06</th>
<th>موسم الفترة 98-02</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجبلي</td>
<td>1.30</td>
<td>1.40</td>
<td>1.91</td>
<td>2.12</td>
<td>2.09</td>
</tr>
<tr>
<td>الفلاح</td>
<td>1.01</td>
<td>1.01</td>
<td>0.91</td>
<td>1.94</td>
<td>1.80</td>
</tr>
<tr>
<td>البذور</td>
<td>2.69</td>
<td>2.70</td>
<td>2.43</td>
<td>1.48</td>
<td>1.47</td>
</tr>
<tr>
<td>الخضر</td>
<td>1.08</td>
<td>1.08</td>
<td>1.00</td>
<td>2.01</td>
<td>1.99</td>
</tr>
<tr>
<td>الفواكه</td>
<td>1.48</td>
<td>1.47</td>
<td>1.47</td>
<td>2.01</td>
<td>1.99</td>
</tr>
<tr>
<td>أهم المحاصيل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.30</td>
<td>1.29</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### المصدر:
- من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:
  - قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الاقتصادية والإنسانية، http://www.arabstats.org
  - تم إعداد الإطلال عليه في 05/03/2012.

#### 1. الإنتاج الغذائي في تونس:


### المصدر:
- من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:
  - المركز العربي للتنمية الزراعية، الكتب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الخرطوم، 2010، ص 77-73.

بالنسبة للاستهلاك الغذائي، سجلت محاصيل الحبوب انخفاضا حيث انخفض الإنتاج من 1.3 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 0.92 مليون طن عام 2009، على الرغم من الارتفاع الذي سجلته في السنوات الأولى من القرن الحالي بمعادل زيادة 53%. ويأتي القمح في مقدمة محاصيل الحبوب بنتائج قدرها عام 2009 بـ 0.92 مليون طن مقابل 0.12 مليون طن كمتوسط للفترة 1998-2002 مسحولاً انخفاضاً...
تعد الوحدة: ألف طن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معيطات من:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق ص 112-117.

ولقد سجلت مجموعة المنتجات الحيوانية بأصنافها المختلفة ارتفاعا خلال الفترة 1998-2009، حيث انتقل حجم إنتاج اللحوم الحمراء من 112.82 ألف طن كمتوسط إنتاج للغذة 2002-2006 إلى 121.38 ألف طن عام 2009، زيادة قدرها 8.56 مليون طن، في حين سجلت اللحوم البيضاء ارتفاعا بـ 23.27% خلال نفس الفترة ليصل إنتاجها عام 2009 إلى حوالي 102.50 ألف طن، وحققت اللحوم بنوعها اكتفاء ذاتيا وفائضا للتصدير بـ 79.58% عام 2007. كما شهدت كل من الألبان والبيض نموا بمعدل 17.8% و8.2% على التوالي محصلة معدلات اكتفاء ذاتية مرتفعة في كلا المنتجين.

في حين أن إنتاج الأسمك قد عرف تطورا خلال الفترة 1998-2006 بمعدل 31%، ثم ابتداء من عام 2007 والى غاية 2009 حيث سجل إنتاجها قدره 96.9 ألف طن. وفي نفس الوقت عرفت نسبة الاكتفاء
الناتج في الأحماض تراجعًا بحوالي 4% خلال الفترة 2000-2007، معقفة عام 2007 معدل اكتفاء ذاتي مرتفع قدره 91.32%.

2. الناتج الغذائي في الجزائر:


الجدول رقم 03-11: تطور الناتج البشري في الجزائر للفترة 1998-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>الإنتاج</th>
<th>مليون طن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>5.25</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>1.70</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>3.60</td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط الفترة 02-06</td>
<td>3.56</td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط الفترة 98-02</td>
<td>2.39</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الناتج: هبوب

الناتج: القمح

الناتج: البطاطس

الناتج: البذور الزيتية

الناتج: الحمض

الناتج: الفواكه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مطبوعات من:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية 2006. مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية 2010. مرجع سابق، ص 37-77.


وتأتي القمح في مقدمة محاصيل الحبوب بإنتاج قدر عام 2009 بـ 2.95 مليون طن مقابل 1.76 مليون طن كمتوسط لللفترة 1998-2002، مسجلا ارتفاعا بمعدل 67.6%. وتنتمي مجموعة الحبوب معدل اكتفاء ذاتي منخفض جدا تراوح بين 29.55% عام 2000 و33.71% عام 2007، حيث تجد الجزائر مستوردا صافيا للحبوب.

في حين عرف إنتاج الأماكن تطوراً مطرداً خلال الفترة 1998-2009، بلغ عام 2009 إنتاجاً قدره 132.27 ألف طن، وهو معدل تطور سنوي يبلغ 34.8%، بالنسب إلى عام 2000. في حين سجل إنتاج البيض خلال الفترة نفسها نمواً قدره 193.56 ألف طن عام 2009، بسرعة تطور سنوية تبلغ 34.8%، بالنسب إلى عام 2000. عرف kits اكتفاء الذاتي في الأماكن ارتفاعاً جوهراً

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة</th>
<th>إنتاج الأماكين (الفلاحة)</th>
<th>إنتاج اللحوم (المصادر)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>193.56</td>
<td>271.59</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>190.83</td>
<td>235.93</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>184.39</td>
<td>235.93</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>184.39</td>
<td>246.39</td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط الفترة 98-2009</td>
<td>195.12</td>
<td>309.72</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:
- مؤسسة المساواة للتنمية الزراعية
- كتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006
- كتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010

والoklyn من تبّع الإنتاج الغذائي في الجزائر أنّه وبالرغم من النمو الذي شهدته خلال العشريّة الأولى من القرن الحاليّ، إلا أنه لم يحقق بعد المستوى المطلوب، حيث لا تزال المنتجات الغذائية الرئيسيّة في معظمها تسجل نسب اكتفاء ذاتيّة منخفضة.

3. الإنتاج الغذائي في المغرب:

شهد نمو الإنتاج الغذائي المغربي منذ بداية القرن الحاليّ تدريجيّاً في الأداء مسجلاً زيادة خلال الفترة 1999-2007 بـ17%.


<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2009</th>
<th>2008</th>
<th>2007</th>
<th>متوسط الفترة 02-06</th>
<th>متوسط الفترة 98-02</th>
<th>أهم المحاصيل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>10.45</td>
<td>5.32</td>
<td>1.27</td>
<td>7.06</td>
<td>4.46</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>القمح</td>
<td>6.37</td>
<td>3.77</td>
<td>0.39</td>
<td>4.68</td>
<td>2.91</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البطاطس</td>
<td>1.63</td>
<td>1.56</td>
<td>1.56</td>
<td>1.45</td>
<td>1.16</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البقلولات</td>
<td>0.27</td>
<td>0.19</td>
<td>0.14</td>
<td>0.25</td>
<td>0.18</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البتاوَّرية</td>
<td>0.89</td>
<td>0.84</td>
<td>0.73</td>
<td>0.86</td>
<td>0.23</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخضر</td>
<td>5.57</td>
<td>5.32</td>
<td>5.27</td>
<td>5.00</td>
<td>3.53</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفواكه</td>
<td>3.72</td>
<td>3.51</td>
<td>3.41</td>
<td>3.16</td>
<td>2.93</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:
- السلطة الوطنية للنطاق الزراعي، التعداد السكاني للإحصاءات الزراعية العربية 2006، تقرير عام، ص 37-77.
- السلطة الوطنية للنطاق الزراعي، التعداد السكاني للإحصاءات الزراعية العربية 2010، تقرير عام، ص 37.

تشير بيانات تطور الإنتاج الزيتاني الثاني خلال الفترة 1998-2009 أنها عرفت ما ما بين 30% و86.53% تراوح ما بين 60% و90.28% عام 2000 و2002. كما سجل إنتاج الخضروات ارتفاعًا بنسبة 55.8% خلال نفس الفترة، وكذلك الفواكه التي ارتفع إنتاجها بمعدل 26.9%، وقد حققت المغرب في كل منهما اكتفاء ذاتيًا وفائضاً للتصدير. في حين عرف مصادر البطاطس نمواً في حجم إنتاجها خلال نفس الفترة ليتبرع من 1.16 مليون طن مسجلة كمتوسط إنتاج للقرن 1998-2002 إلى 1.63 مليون طن عام

174
2009، محتملاً اكتفاء ذاتياً عام 2007 بمعدل 100.59%. كما عرف إنتاج البذور الزراعية، والذي تأتي المغرب الثانية مغارباً في إنتاجها، مما يوفر 86.9% مسحاً أكبر حجم إنتاج عام 2009 بحوالي 0.89 مليار طن. وختي المغرب المركبة الأولى مغارباً من حيث حجم الإنتاج الحيوي والمسمى، حيث سجلت مجموعة المنتجات الحيوانية بأصنافها المختلفة ارتفاعاً خلال الفترة 1998-2009، فانقلح حجم إنتاج اللحوم الحمراء من 272.3 ألف طن كمتوسط إنتاج للفترة 1998-2002 إلى 330.38 ألف طن عام 2009، في حين سجلت اللحوم البيضاء ارتفاعاً بمعدل 69.62% خلال نفس الفترة ليصل إنتاجها عام 2009 إلى حوالي 430 ألف طن، وقد حققت اللحوم بنوعها ذاك اكتفاء ذاتياً مرتفعاً بمعدل بلغ 98.32% عام 2007. كما شهدت كل من الألبان والبيض تواجد مساوي في 75% و15.6% على التوالي محققة معدلات اكتفاء ذاتية مرتفعة في كل المنتجات.

الجدول رقم 03-14: تطور الإنتاج الحيوي والمسمى في المغرب الفترة 1998-2009

|          | أهم المحاصيل | متوسط الفترة 98-02 | متوسط الفترة 02-06 | الوحدة: ألف طن |
|----------|--------------|---------------------|---------------------|-----------------
|          |              |                     |                     |                  |
| اللحوم الحمراء |              | 272.3               | 272.3               |                  |
| اللحوم البيضاء |              | 253.50              | 253.50              |                  |
| الأَٔنان |              | 1120.00             | 1120.00             |                  |
| البَيَض |              | 160.00              | 160.00              |                  |
| الأَحَماك |              | 891.09              | 891.09              |                  |

ال مصدر: من إعداد الطالبة بالأعمال على مطابقات من:
• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مرجع سابق.
• المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مرجع سابق ص 112-117.


وفي سياق كل ما سبق، تجد الإشارة إلى أن معدل قد الإنتاج الغذائي وحده لا يكفي لتقييد نسبة تغطيته للطلب على الغذاء دون الأخذ بعين الاعتبار نحو عدد السكان، فبالرغم من ارتفاع حجم إنتاج الغذاء في الدول المغاربة إلا أن ارتفاع عدد السكان هو الآخر عرف تواجد عدد الأَرزاء الذي قد يعلى من القرن الحالي ما يعني ارتفاع حجم الطلبة على المنتجات الغذائية (أنظر الملحق رقم 05).
الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للدول المغربية

تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على المُنافع من الغذاء من الإنتاج المحلي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، وستركز خلال هذا العصر على آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ثلاث عناصر أساسية لأهميتها هي: الاستثمار الزراعي، العمرة الزراعية، وتكاليف الإنتاج.

1. آثار التحرير التجاري على الاستثمار الزراعي في الدول المغربية:

تشكل الاستثمارات الزراعية شرطًا أساسياً وحيوياً لا بد منه لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وهي تحتاج إلى شروط متعددة ومتكاملة، ليس في المجال الزراعي فقط بل وفي المجالات كلها، أهمها:

• توافر بيئة تحتية ضرورية للإيجاد مناسبة وعميقة ولم يستمتع بها حتى لا تحتمل تفسيرات متعددة، ولا.obj تتعلق منها بالجودة والصادرات والمصالح والاقتصادات والملامح الجغرافية والمدن الصناعية؛

• وجود سياسة اقتصادية مستقرة وشاملة للمجالات الاستثمارية كلها؛

• وجود قوانين استثمارية واضحة وغير مجزأة وليست استيعاباً لقوانين سابقة أو تعميمها ما حتى لا تحتمل تفسيرات متعددة، ولا newObj تتعلق منها بالجودة والصادرات والمصالح والاقتصادات والملامح الجغرافية والمدن الصناعية، لأن من شأن هذا أن يضع المستثمرين في حلفة من الضياع والتأخر؛

• إيجاد إعدادات نشطة حيوية بعيدة عن الروتين ونتمس بالشفافية من خلال ما يعرف بالنافذة الواحدة، أي تأمين المعاملات الاستثمارية كلها وربطها مع بعضها البعض في نافذة واحدة.

أما عن أهمية ودور الاستثمارات في القطاع الزراعي فإنه يؤدي إلى تحقيق النتائج الآتية:

• زيادة مساحات الأراضي الزراعية من خلال استغلال أسرع مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي؛

• توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفر موارد جديدة؛

• الحد من هجرة سكان الأرياف، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتاحة في المجتمعات الريفية التي تمجرها إلى المدن السري للسعي نحو إيجاد فرص عمل هناك، مما يستحق بالوقت نفسه في تنظيم المدن وجعلها بالتنتوى المطلوبة من حيث الخدمات والفعاليات والملامح الجغرافية المدنية للحياة الجيدة؛

• رفع الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الزراعي، سواء من خلال المكنة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الزراعية وزيادة فرص المنافسة الزراعية;

---

1. إبراهيم أحمد، أمثلة الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مسيرة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3-4، 2011، ص 592.
2. المرج فضه، ص 592-594.
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

زيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبيق نتائجه ومرجحاته، وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي;

- تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على صعيد متعدد في القاعدية العقلية وتحسين السلالات وتخصيصها من الأراضي وربطها بحاجات السوق والمجمعات المريض ظنمم;
- تنمية الصيد المائي وتطويره على أحسن علمية حديثة، ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية حاجة للاستثمار، ومن أكثرها قدرة على إيجاد رعية ربحية سريعة;
- صناع المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي:
  - إيجاد فرص عمل جديدة;
  - زيادة القيمة المضافة في مادّة أولية قادرة على استيعابها كما يحصل في الدول المتقدمة;
  - إيجاد حالة توافر في الأسواق المغربية بين العرض والطلب، فالصناعة قادرة على امتلاك الفائض من المنتج الزراعي;
  - تأمين المادة الغذائية في الأسواق المغربية في الأوقات جميعها;
  - توفير إمكانات مهمة لتسوية الزراعي المناسب والمنافسة أيضا، خاصة في الأسواق العالمية.

- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي يعتبر من أسس تحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال ربط الشباق بالمملكة الاقتصادية الوطنية، ومن ثم حل معظم الاحتفالات التي تنشأ في المجتمعات المغربية;
- تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية.

وبالنسبة للاستثمار الزراعي في الدول المغربية، فقد انتهت هذه الأخيرة استراتيجيّة تمويل المشاريع الزراعية من الحكومات، إما من مصادر محلية أو بالإفراط الخارجي، لذلك أصبحت معظمها مشاريع حكومية وتتبع بصورة أو بأخرى القطاع العام. وقد استمر هذا النمط في القطاع الزراعي إلى غاية مباشرة ببرامج الإصلاح الهيكل وتبنيها لسياسات التحرير التجاري، وما نجم عن هذا التوجه بدور الدولة في العمل الاقتصادي باتباع سياسة الخصخصة وإفراز الفرصة للقطاع الخاص من جهة، وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من جهة أخرى.

وتأثر سياسات تحرير التجارة الدولية على حجم الاستثمارات الزراعية من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى القطاع الزراعي في إطار اتفاق الخمسات واتفاق الاستثمار مما يتضمنه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، هذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية

الاستثمار الزراعي في تونس: يساهم القطاع الزراعي في تونس بحوالي 9% من الناتج المحلي (انظر الملحق رقم 05)، تقابلها نسبة 10% من مجموع الاستثمارات الكلية موجهة لهذا القطاع، وهو نسبة ضعيفة لا تتلاقي مع إمكانيات القطاع الزراعي التونسي، ولا مع احتياجات المواطنين التونسيين من هذا القطاع، ولا مع متطلبات ضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويبين الجدول الموالي تطور الاستثمارات الزراعية التونسية في تونس.

الجدول رقم 03-15: تطور حجم الاستثمارات الزراعية في تونس في الفترة 2002-2011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:
- وزارة الفلاحة والوارد المائية، الجمهورية التونسية، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، جوان 2010، ص33-43.


أما الاستثمار الأجنبي، فترى مساهمته ضعيفة جدا لم تتعدي خلال السنوات الأخيرة نسبة 0.7% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة عام 2009 مقابل نسبة 32% لقطاع الاصول و22% لقطاع الصناعة، وعرفت هذه النسبة تراجعا عام 2010 إلى 0.13%على الرغم من وجود العديد من فرص وجالات الاستثمار في هذا القطاع ووجود مناصب استثماري مناسب تحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات.

1. إبراهيم العيسي، اللغات وأعرافها: النظام الجديد للحالة الغذائية ومستقبل النسيمة العربية. مرجع، ص.133
3. وكالة التهوية بالاستثمار الخارجي، www.investintunisia.tn، تم الإطلاق عليه 12/03/2011
 والاستثمار الزراعي في الجزائر: عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة تماشيا بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد باتجاهها إقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 عام 1993، وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنتها الدولة، والإصلاحات التي عرفتها القطاع الزراعي عام 1987 وعام 1990.  

كل هذه الإصلاحات أعطت دفعة حديثا للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة مع الفترات التي قامت بها الدولة من توفير الدعم المالي والمعنوية، والاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، وتقدم الخدمات للقطاع الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من عام 2000 الذي وسّع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل جميع الفروع النباتية والحيوانية، وكذا التطورات التي عرفتها قوانين الاستثمار التي خففت خيارات الاستثمار الخاصة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي لتحقيق أهداف الدولة والمتمثلة في توسيع الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتوفير مناصب شغل للسكان، والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

الجدول رقم 03-16: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 1998-2006

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاستثمار الزراعي العام</td>
<td>340.4</td>
<td>147.2</td>
<td>229.5</td>
<td>70.43</td>
<td>94.21</td>
<td>56.77</td>
<td>43.53</td>
<td>42.43</td>
<td>36.01</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الزراعي الخاص</td>
<td>19.01</td>
<td>5.97</td>
<td>9.85</td>
<td>14.87</td>
<td>26.84</td>
<td>14.59</td>
<td>42.42</td>
<td>22.68</td>
<td>22.95</td>
</tr>
<tr>
<td>النسبة من مجموعة الاستثمارات الخاصة</td>
<td>2.69</td>
<td>1.68</td>
<td>2.55</td>
<td>3.03</td>
<td>7.28</td>
<td>5.49</td>
<td>10.53</td>
<td>4.33</td>
<td>2.52</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي</td>
<td>0.033</td>
<td>0.938</td>
<td>0.321</td>
<td>0.691</td>
<td>0.003</td>
<td>0.158</td>
<td>0.257</td>
<td>3.78</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>النسبة من مجموعة الاستثمار الاجنبي</td>
<td>0.01</td>
<td>0.83</td>
<td>-</td>
<td>0.4</td>
<td>1.7</td>
<td>0.002</td>
<td>0.30</td>
<td>0.96</td>
<td>19.84</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من ONS, APSI, ANDI

1. غردي عصيد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الاعتماد إلى المنظمة العالمية للتجارة", أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر 2012، ص 96.
نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمار الزراعي في الجزائر لا يزال ممولا بالمدرجة الأولى من قبل القطاع العام، وقد شهدت مخصصات ميزانية الدولة للقطاع الزراعي تطورا كبيرا جدا منذ تسعينيات القرن الماضي، وبشكل خاص منذ عام 2000 مع انطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية حيث وصلت حصتها إلى 42.42% من مجموع الاستثمارات العامة، واستمر حجم الاستثمارات الزراعية العامة في الارتفاع رغم تراجع نسبتها من الاستثمارات العامة الإجمالية ليصل مبلغها عام 2006 حوالي 340.4 مليار دينار جزائري بنسبة 19.79% من مجموع الاستثمارات العامة. في حين بقيت مساهمة القطاع الخاص متواضعة جدا تراوحت خلال الفترة 1998-2006 ما بين 1%-11% من مجموع الاستثمارات الفلاحية، كما يتضح من خلال الإحصائيات أعلاه لم تتفور تطورا مستمرا، فبعد الارتفاع الذي سجلته عام 2000 مع بداية برنامج التنمية الفلاحية سجلت تراجعا ابتداء خلال الفترة 2001-2006 لتراجع نسبتها من 10.35% من مجموع الاستثمارات الخاصة عام 2000 إلى 2.69% عام 2006.مبلغ قدر بـ 19.01 مليار دينار جزائري، مما يعني عدم اهتمام المستثمرين الخواص بالاستثمار الزراعي.

أما الاستثمار الأجنبي فلم يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر رغم الحوافز المادية والمعنوية التي وفرت له من خلال قوانين الاستثمار، وظل حجم الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في القطاع الزراعي ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز حصته 0.01% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة عام 2006 رغم وجود العديد من فرص و-builder الاستثمارات في هذا القطاع سواء في الإنتاج البشري (الحصان، الأبقار، البقر، الزيتون، الزراعة الصناعية، الكروم، النخيل، الحوامض)، أو الحيواني (اللحوم الحمراء والبيض، الخيل، البيض، الحليب، العسل ...)، ووجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التفويضات والتسهيلات والضمانات لؤلاء المستثمرين.

**الاستثمار الزراعي في المغرب:** عرفت الاستثمارات الزراعية في المغرب تطورات ملموسة سواء في المشروعات الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الفلاحى بشفقته المائية والحيوية ورفع الإنتاجية الفلاحية، أو المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية لمزارع إنشاء المساكن والمخازن والبيئات التحتية التي تمثل الدعمية الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي، وكذا مشروع تحقيق التنمية الريفية المتوازنة، مع التركيز على الأنشطة المدنية للدخل. ويبوض الجدول التالي تطور الاستثمارات الزراعية في الدول المغاربية مع انطلاقة الألفية الثالثة.
الجدول رقم 03-17: تطور الاستثمار الزراعي في المغرب لل فترة 2001–2003

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2003</th>
<th>2002</th>
<th>2001</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الزراعي جمالي</td>
<td>14.00</td>
<td>159.64</td>
<td>9.74</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الزراعي</td>
<td>204.40</td>
<td>235.50</td>
<td>182.87</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الزراعي جمالي</td>
<td>1459.64</td>
<td>1681.73</td>
<td>1876.77</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2005، الخرطوم، ص. 03.

تعكس الأرقام في الجدول أعلاه تطور الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعي في المغرب بشكل عام، حيث انتقلت قيمتها من 182.87 مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 1.46 مليار دولار عام 2003 بنسبة 14% من إجمالي الاستثمارات، ورغم هذا التطور فإن حجم الاستثمار الزراعي في المغرب لا يتناسب مع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد المغربي حيث ساهم بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة (انظر الملحق رقم 05) ويشمل ما يزيد عن 40% من اليد العاملة المغربية. وإدارا الإمكانات التنموية التي يختص بها القطاع الزراعي في المغرب، وفي إطار مواجهة التحديات التي تفرضها سياسة انفتاح السوق المحلي على العالم، تم إعداد خرائط المكانت المغربية الأخر (2008-2020) بخلاف مالي يقدر بـ 145 مليار درهم يساهم

القطاع الخاص فيها بنسبة 70%، وهو ما يدل على توسع أهمية الاستثمار الزراعي الخاص في المغرب.

وفي ظل أهمية مكانة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المغربي، تبقى حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب لا تعكس أهميتها حيث قدرت عام 2009 حوالي 2% مقابل 79% موجبة إلى قطاع الخدمات. 1 وكشفت إحصائيات ميزان المدفوعات الذي تناول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنة الـ 10 الأولى من عام 2010 عن نتائج نصيب الزراعة من الاستثمارات الأجنبية الـ 35.5% مقارنة بالسادسي الأول من عام 2009، 2 ويرجع هذا التوزيع إشكالية ضعف حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة وما ينطبق عليه من قيم مضافة تتجاوز بين تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الأداء الإنتاجي والتحويلي للموارد الأولية الزراعية.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن سياسات تحرير التجارة الدولية لم تساهم بشكل فعال في تشجيع الاستثمار الزراعي في الدول المغربية بمستوى المطلوب والمتوقع، فبالرغم من النمو الذي عرفه حجم الاستثمارات الزراعية المغربية في السنوات الأخيرة، والذي عكس بالدرجة الأولى تزايد اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء، إلا أن هناك ضعف مقارنة بالأنظمة التنموية لهذا القطاع ودوره في ضمان الأمن الغذائي لسكانها. ومن الإيجابيات التي حققتها سياسات تحرير التجارة الدولية تشجيع الاستثمارات الخاصة وتطوير دور القطاع الخاص في الاستثمار.


آثار سياسات التحرير التاجري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

الزراعة في كل من تونس والجزائر، إلا أنها فشلت في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر والذي لا تزال مساعده ضئيلة جداً في القطاع الزراعي بشكل خاص. ويعتبر ضعف الاستثمارات الأجنبية الزراعية أكبر فشل لسياسات التحرير التجاري، فإن كانت الدول المغربية قد نجحت خلال السنوات الأخيرة في رفع حجم تدفقاترأس المال الأجنبي الواردة إليها، إلا أنها لا تزال عاجزة عن رفع حصة القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات لتعزيز جهودها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

2. آثار التحرير التجاري على العمالة الزراعية في الدول المغربية:

تعتبر العمالة الزراعية أحد أهم عوامل الإنتاج الزراعي في الدول المغربية، باعتبار النشاط الزراعي في هذه الدول يعتمد على كثافة العمالة، كما هو الحال في باقي الدول النامية، نظرًا لتفوق التكنولوجيا المستخدمة وارتفاع تكاليفها. وبين الجدول الموالي تطور العمالة الزراعية في الدول المغربية في ظل انتهاجها لسياسات التحرير التجاري.

الجدول رقم 03-18: تطور معدل العمالة الزراعية في الدول المغربية خلال الفترة 1995-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>16.2</td>
<td>18.5</td>
<td>18.7</td>
<td>16.3</td>
<td>18.7</td>
<td>19.7</td>
<td>26.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>13.1</td>
<td>20.7</td>
<td>23.0</td>
<td>23.3</td>
<td>26.3</td>
<td>24.4</td>
<td>25.4</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>42.6</td>
<td>35.7</td>
<td>32.4</td>
<td>32.1</td>
<td>33.8</td>
<td>36.1</td>
<td>40.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعية والدورة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2007، الخرطوم، ص 55.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي اللوحيد 2011، مرجع سابق، ص 304.

والملفوف من بيانات الجدول أعلاه أن معدل العمالة الزراعية في الدول المغربية قد سجل تراجعا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن النمو في هذه الدول لم يعتمد على تنمية القطاعات ذات الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، ممثلة في قطاعي الزراعة والصناعة، مما أدى إلى تراجع القدرة الاستيعابية لقطاع الزراعة في هذه الدول للعمالة موازاة مع تراجع مساعده في الناتج المحلي الإجمالي لها.

وفي هذا السياق، نجد أن تحرير التجارة الدولية يؤثر على العمالة الزراعية للدول المغربية من خلال تأثيره على الوظيفة الاقتصادية لها من جانبين أساسيين: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة لهذه الدول، وعلاقة هذه الدول مع الغرب.1

١ محمد سعيد نابلسي، المعكاسات السلبية للاستثمارات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة الوعء العربي، الاتحاد الorticاني العربي، العدد 77، أكتوبر 2010، ص 58.
وقد سجلت نسبة العمالة الزراعية في تونس تراجعا في ظل سياسات التحرير التجاري، حيث انخفضت بمعدل 6.8% خلال الفترة 1995-2000، واستمرت انخفاضها خلال العشرية الأولى من القرن الحادي مسجلة تراجعا بمعدل 3.5% للفترة 2000-2009، وفي المقابل سجلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا من معدل 12.04% عام 2003 إلى معدل 8.15% عام 2009 (انظر الملحق رقم 05)، في حين أصبَح قطاع الخدمات يستقطب ما يزيد عن نصف العمالة التونسية منذ عام 2004 بعدما كان يستطيع أقل من الطبق عام 1975 وهو في نفس الوقت يستثمر أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية الباردة إلى تونس. 1 كما أدى تحرير التجارة الخارجية التونسية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدفق السلع الزراعية والغذائية الأوروبية إلى السوق التونسية، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمتطلبات المحلية وائر سلبا على دخول المزارعين المحليين، والذي أدى بدوره إلى توجههم إلى قطاعات أخرى لضمان دخول أكبر.

أما الجزائر، فقد سجلت فيها هي الأخرى نسبة العمالة الزراعية تراجعا في ظل سياسات التحرير التجاري، حيث انخفضت من معدل 25.4% من مجموع العمالة عام 1995، إلى معدل 13.1% عام 2009، وفي المقابل سجلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بمعدل 0.52% للفترة 2003-2009 (انظر الملحق رقم 05). ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور القطاع الزراعي الجزائري في ظل سياسات الإصلاح الزراعي التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال، كما أن الظروف المناخية التي عرفتها المنطقة والتي تميز بتطور فترة الجفاف أثرت سلبا على مرونة القطاع ومهما منح دخول المزارعين ما أدى إلى توجههم إلى قطاعات أخرى، دون أن تتساوى للأثر السلبي للظروف الأمنية التي مررت بها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة النزوح الريفى. كما أدى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدفق السلع الزراعية والغذائية الأوروبية إلى السوق الجزائرية، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمتطلبات المحلية وائر سلبا على دخول المزارعين المحليين ومهما على حاذية القطاع الزراعي لبلد الفاعلة.

وتعد المغرب حالة خاصة بين الدول المغاربية نظرًا للأهمية النسبية لقطاع الزراعي في اقتصادها، إذ يساهم حوالي 18% من ناتجها المحلي، وقد عرفت نسبة اليد العاملة في المغرب تراجعا بمعدل 4.5% خلال الفترة 1995-2006 حيث انقلبت من 40.2% عام 1995 إلى 35.7% عام 2006، غير أن هذه النسبة عادت الارتفاع عام 2009 مع اطلاق مشروع المغرب الأخضر لتصلى إلى 42.7%. ويمكن القول أن القطاع الزراعي في المغرب حافظ على نسبته للعمالة باعتباره قطاعا منتجًا خاصًا وأن المغرب لم يمتلك ميزة تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية وعلى رأسها الحمضيات وزيت الزيتون وبعض الخضر. ومن جهتها أثرت الاستثمارات الأجنبية الباردة إلى المغرب سلبا على نسبة العمالة الزراعية، فبالرغم من مساهمتها الفعالة في زيادة

1 المهندس محمد المقداهر المدобходим والدراسات الاقتصادية، تواصلات حول واقع الاقتصاد التونسي، جهاتي 2013، ص. 63.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

المعدل التشغيل في المغرب، إلا أنه كانت موجهة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والنسيج وصناعة السيارات مما زاد من القدرة الاستيعابية هذه القطاعات التي أصبحت أكثر حاضرة للسيد العام الزراعية.

3. آثار التحرير التجاري على تكاليف الإنتاج الغذائي:

شهدت تكاليف الإنتاج الغذائي، وخاصة تكاليف الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات، في الدول المغاربية ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، وقد بدأ هذا الارتفاع بشكل واضح منذ بداية تسقيق القرن الماضي مما أثر بشكل واضح على انخفاض الإنتاج الفضيلاً كما كان متوقعاً له، وعلى الرغم من أن ذلك قد يرجع جزئياً إلى عدم واقعية الأهداف المرسومة وعدم اتخاذ التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الحساب سواء فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي، إلا أن عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والكيف المناسبين وارتفاع الحدث في أسعارها قد ساهم في عدم بلغ الأهداف بشكل دقيق.

وبوضع الجدول الموالي تطور تكاليف الإنتاج بعض السلع الغذائية في الدول المغاربية.

الجدول رقم 03-19: تطور تكاليف الإنتاج السلع الغذائية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2005-2007

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة: دولارات/كيلوغرام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأبل</td>
</tr>
<tr>
<td>العضواط</td>
</tr>
<tr>
<td>الفمح</td>
</tr>
<tr>
<td>الشعر</td>
</tr>
<tr>
<td>البطاطس</td>
</tr>
<tr>
<td>الزرد</td>
</tr>
<tr>
<td>الفمح</td>
</tr>
<tr>
<td>البطاطس</td>
</tr>
<tr>
<td>الزرد</td>
</tr>
<tr>
<td>المغربي</td>
</tr>
</tbody>
</table>


يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع تكاليف إنتاج متنوع المنتجات الغذائية في الدول المغاربية، ويرجع تأثير تحرير التجارة الدولية على تكاليف الإنتاج الغذائي من خلال ارتفاع أسعارها على المستوى العالمي نظراً لتوسع استخدام السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع وتقلب أسعار النفط وتزايد المضاربة على السلع الغذائية في ظل تناقص الإنتاج العالمي نتيجة رفع الدعم الزراعي من جهة، وترابط الطلب من جهة أخرى. كما يؤثر تطبيق اتفاق حقوق الملكية الفكرية سلياً على أسعار الخامات اللازمة للزراعة كالكيمياويات الزراعية

1. غري فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الأكفاء والبيئة"، مرجع سابق، ص 274.
نتيجة لرفع مستويات ومعايرة حماية حقوق الملكية الفكرية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي الحد من قدرةها على المنافسة في الأسواق الخارجية.  

المطلب الثاني: إثارة الغذاء من التجارة الغذائية للمملكة المغربية في ظل التحرير التجاري

لا تزال تعاني الموازنة التجارية الغذائية المغربية من عجز مستمر نتيجة لضعف صادراتها الغذائية وزيادة الواردات وهذا كله مرسوم إلى ضعف الإنتاج الزراعي، وتواجه الدول المغربية في ظل التحرير التجاري الكثير من التحديات في إثارة الغذاء من التجارة الخارجية، خاصة وأها تعتزم في تغطية ما يزيد عن 50% من احتياجات الغذائية على الاستيراد ما يجعلها تتأثر وبشكل مباشر بالتغييرات الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الواردات الغذائية للمملكة المغربية

إذا تفاوتت الدراسات والتقارير حول آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للمملكة المغربية بين الإيجاب والسلب، فهي لم تختلف عن حضورية آثارها على فائورة الغذاء المغربية خاصة وأن الدول المغربية لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً في ظل احتياجات الغذائية على الاستيراد من الخارج.

وعلى الجانب، فإن أكثر من ثلثي على الواردات الغذائية المغربية يتمثل في ارتفاع فائورة الغذاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعة في الأسواق العالمية جراء إلغاء الدعم الزراعي، وتخفيض دعم الصادرات، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية.

ومع ذلك، يتضمن الحدود الموالية تطور قيمة الواردات الغذائية للمملكة المغربية.

## الجدول رقم 03-20: تطور الزيادات الغذائية للدول المغاربية في الفترة 1998-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة</th>
<th>مليون دولار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>2446.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>2446.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>2461.58</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>1437.49</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>1452.51</td>
</tr>
<tr>
<td>02-1998</td>
<td>1280.76</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>تونس</th>
<th>سلسل زراعية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>2446.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>2446.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>2461.58</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>1437.49</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>1452.51</td>
</tr>
<tr>
<td>02-1998</td>
<td>1280.76</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجزائر</th>
<th>سلسل زراعية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>7252.07</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>9242.16</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>6077.20</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>4539.04</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>4773.20</td>
</tr>
<tr>
<td>02-1998</td>
<td>3017.64</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المغرب</th>
<th>سلسل غذائية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2009</td>
<td>5477.59</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>7191.50</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>4467.63</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>3277.10</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>3423.67</td>
</tr>
<tr>
<td>02-1998</td>
<td>2356.11</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر من:

1. المكتبة العربية للしてる الزراعة العربية 2006، مرجع سابق.
2. المكتبة العربية للしてる الزراعة العربية 2010، مرجع سابق، ص 129.

ولا زالت مجموعة الحبوب تتألف مركز الصدارة في قائمة الزيادات الغذائية العربية ممثلة حوالي 60% من مجموع الزيادات الغذائية عام 2009، 1 إضافة إلى الحليب ومشتقاته، الزيوت النباتية، البطاطس، اللحوم، والسكر.

وقد استمر الاتجاه التصاعدي لقيمة الزيادات الغذائية العربية مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي مسجلة ارتفاعاً بمعدل 1.6% ما بين عامي 2011-2012، وذلك نتيجةً للزيادة في قيمة واردات بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة منها القمح الصلب بمعدل 7%، والشعر بمعدل 84%، واللحوم بمعدل 126.6%، والحبوب ومشتقاتها بمعدل 27% جراء تفاعل تطور الكميات المستوردة والأسعار العالمية. في المقابل سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى تراجعًا في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة على غرار القمح، اللحوم، والسكر بنسب

---

1. المكتبة العربية للしてる الزراعة العربية 2010، مرجع سابق، ص 133.
2. الإدارة العامة للإحصاءات والمعلومات الطبية، بيانات الإحصاءات ومستوى الغذاء في مازِはずです الرياح، مراجعة الإحصاءات، الجمهورية العربية 판단 2013، ص 4.
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

على التوالي 10% و22% بفعل تراجع الأسعار العالمية والكميات الموردة، بالإضافة إلى النزوب النباتي بمعدل 15% نظرا لارتفاع الكميات المستورة منها بمعدل 18%.

وتخدع الإشارة أن قيمة الودادات الغذائية خلال عام 2012 مثلت نسبة 8.2% من إجمالي الودادات البلاد مقابل 8.4% خلال عام 2011، وتراجعت خلال السنة أشهر الأول من عام 2013 إلى 9.1% من مجموع الودادات التونسية.

2. تطور الودادات الغذائية للجزائر:


ولا زالت مجموعات الحبوب تأتي مركز الصدارة في قائمة الودادات الغذائية الجزائرية، مثلها مثل معظم الدول العربية، ممثلة حوالي 50.29% من مجموع الودادات الغذائية، يليها الحليب ومشتقاته بنسبة 19.53%، ثم السكر والسكرات بنسبة 5.43%، الحبوب الحاصل بنسبة 3.79%، ثم اللحوم بنسبة 1.99%.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، تراجعت قيمة الودادات الغذائية الجزائرية إلى 4.41 مليار دولار عام 2010، أي أنها خففت بomedical 4.21% عما كانت عليه عام 2009.1. غير أدا عادات الارتفاع خلال الثلاثي الأول من عام 2011 تمتد 41.04% (أي قيمة 646 مليون دولار) باستثناء فترة الفقرة الحالة التي سجلت انخفاضا طفيفا بتعديل 0.2% في حين سجلت باقي الودادات ارتفاعا كالآتي: الحليب ومشتقاته 89.06%، الحليب والدقيق والطحين 64.04%، اللحوم +51.85%، السكر والمواد السكرية +10.22%.

ومع بداية عام 2012، عادت الودادات الغذائية التراجع مسجلة انخفاضا بتعديل 8.8% وصولا إلى 8.98 مليار دولار عام 2012، الأمر الذي يمثل 19% من الحجم الإجمالي لمجموعة الودادات الغذائية.

1. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، المؤسسة الحفظية للمواد الغذائية خلال سنة 2012، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013.
2. الموقع الرسمي للوزارة للتجارة والصناعات التقليدية التونسية، "http://www.commerce.gov.tn/Ar/_11_203".
3. إحصائيات وزارة التجارة الخارجية لعام 2008، "http://www.mincommerce.gov.dz"
4. إحصائيات وزارة التجارة الخارجية لعام 2010، "http://www.mincommerce.gov.dz"
5. إحصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الأول من سنة 2011، "http://www.mincommerce.gov.dz".

مراجع ملحق.
الإجماليات الجزائرية. وبعد هذا الانخفاض المسجل في قيمة الواردات الغذائية لعام 2012 إلى اخفاض فاتورة استيراد الحبوب والسميد والدقيق بـ 22.51٪، ونفس الشيء بالنسبة للفاتورة السكر التي عرفت انخفاضاً معدلاً 18.8٪، إضافة إلى الانخفاض المسجل في مجموعي الحليب ومشتقاته والحضر بمعدل 17.26٪ و 12.6٪ على التوالي.

3. تطور الواردات الغذائية للمغرب:


وتأتي مجموعة الحبوب والدقيق على رأس قائمة الواردات الغذائية المغربية بخصبة 36.82٪ من مجموع الواردات الغذائية عام 2009، إضافة إلى السكر والسكرات، الحليب، مشتقاته، اللحوم، والتمور.

وقد استمر الاتجاه التصاعدي لقيمة الواردات الغذائية المغربية مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي في مسجلاً ارتفاعاً بمعدل 33.2٪ ما بين عامي 2010-2011، وذلك نتيجةً لنمو قيمة واردات بعض المواد الغذائية الأساسية وخاصة القمح والصلب بمعدل 55.8٪، السكر والسكرات بمعدل 46.4٪، والذرة بمعدل 27.7٪، الشعير بمعدل 92.1٪، واللحم بمعدل 142.62٪، واللحوم ومشتقاته بمعدل 1.2٪. جراء تفاعل تطور الكميات المستوردة والأسعار العالمية. في المقابل سجلت بعض المواد الغذائية الأخرى تراجعًا في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة على غرار التمور والأجبان بنسبة على التوالي 15.1٪ و 1.8٪، بفعل تراجع الأسعار العالمية والكميات الموردة 18.3٪.


---

1. إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2012، www.mincommerce.gov.dz
2. المكتبة الوطنية والإحصاءات الزراعية 2010، مرجع سابق، ص 133.
4. Ibid., p 23.
الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الصادرات الغذائية للدول المغربية

سعت الدول المغربية كغيرها من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية أولا مناها في تحقيق قدرنها التصديرية والتي من بينها المنتجات الغذائية التي تمثل فيها قدرة تنافسية مثل زيت الزيتون (تونس)، والحمضيات (تونس والمغرب) والمرتوم (الجزائر)، إلا أن هذه الدول قد واجهت عدة تحديات في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية ترجع في الأساس إلى المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، أمام الصادرات الغذائية المغربية أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد"، والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمغامير البيئية، إضافة إلى مشاكل الدعم المحلي للزراعة ودعم الصناعات الزراعية والغذائية وارتفاع التعرفات الجمركية في الدول المتقدمة، كل هذا حرمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

ويؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقلص السعات السوقية المتاحة أمام المنتجات الغذائية والزراعة المغربية، وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق العالمية نتيجة زوال المعايير التنافسية التي كانت تحظى بها الصادرات الغذائية والزراعة المغربية، والتراعم والتنافس بين التكاليف الاقتصادية العالمية التي تخطى مرايا تفضيلية لأعضائها في إطار المنظمة العالمية للتجارة. هذا بالإضافة إلى فقدان الدول المغربية للامتيازات التي كانت تحتويها من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها، إذ تعتمد بعض الصادرات الغذائية المغربية على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تقرر أن تفرض هذه الدول نعمًا من المزايا منها الإلغاء من التعريفات الجمركية أو بعضها لمعظم أنواع صادرات الدول الأخرى، ولا شك أن فقدان هذه المساوقة أو انكماشها سيدي في ضعف المركز التنافسي للدول المغربية في مواجهة الدول غير المنتمية لهذه الاتفاقات، وبالتالي حدوث تولا في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتحابا تتمتع بتلك المعاملة، والتي تبت في النهاية تضرر الصادرات الغذائية المغربية التي لا تمثل فيها قدرة تنافسية عالية.

كما أن استثناء الأسماك ومتجها من اتفاقية الزراعة للجرح واعتبارها سلعة صناعية، مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها يأتي ظهر صالات الدول المغربية، ذلك أن الأسماك على رأس قائمة المنتجات الغذائية المغربية القليلة المصدرة خاصة منها المغرب.

ومن جهة أخرى، فإن تخفيف التعريفات الجمركية والدعم الموجه للمستثمرين ودعم الصناعات الزراعية، سيكون له أثر إيجابي على الصادرات الغذائية المغربية من خلال زيادة إمكانية نفاذ صادراتها الزراعية والغذائية 

---

1. مصادر النقد العربي، القدر الإقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق، ص 59.
2. ج. ع. ت. "آثار تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 140.
3. ميد عاطف، الزكاة والمذابح: دراسة تقدمية واستراتيجية، مرجع سابق، ص 140.
الفصل الثالث
آثار سياسات التحمر التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول الغرب العربي

إلى الأسواق العالمية، خاصة القادرة على المنافسة بسبب المزايا التي تملكها في بعض المنتجات الغذائية -كما
سبق وأشرنا-.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن تحرير التجارة الدولية يفرض الكثير من التحديات على الصادرات
الغذائية المغربية، خاصة وأن هذه الدول بعيدة نسبيًا في قدراتها الإنتاجية عن الكفاءة التنافسية للسوق الدولية
بما يترتب عليه توافر قدراها التصديرية. وقد شهدت الصادرات الغذائية المغربية تطورا خلال السنوات
الأخيرة، إلا أنها تفاوتت تفاوتا ملحوظا جدا، حيث تعتبر المغرب أكثر الدول المغربية تصديرها للمنتجات
الغذائية والزراعية، تليها تونس في المرتبة الثانية، في حين تبقى صادرات الجزائر متواضعة جدا لتأتي في المربى
الأخيرة.

ويبقى الجدول الموالي تطور الصادرات الغذائية والزراعية للدول المغربية خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 03-21: تطور الصادرات الغذائية للمغرب المغربية في الفترة 1998-2009

الوحدة: مليون دولار

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>2899.85</td>
<td>2899.85</td>
<td>2305.05</td>
<td>1556.74</td>
<td>1589.30</td>
<td>1039.65</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>1412.25</td>
<td>1412.25</td>
<td>1323.42</td>
<td>944.15</td>
<td>985.36</td>
<td>563.72</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>208.51</td>
<td>302.54</td>
<td>180.85</td>
<td>142.10</td>
<td>153.93</td>
<td>113.54</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>116.29</td>
<td>124.85</td>
<td>91.64</td>
<td>54.32</td>
<td>62.82</td>
<td>33.59</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3209.31</td>
<td>4514.75</td>
<td>1418.34</td>
<td>1500</td>
<td>1500</td>
<td>969.61</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2920.72</td>
<td>3220.75</td>
<td>1227.71</td>
<td>693.99</td>
<td>714.22</td>
<td>824.83</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من:
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والرياضة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2006، مرجع سابقا. 
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والرياضة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2010، مرجع سابقا، ص 129.

1. تطور الصادرات الغذائية التونسية:

بالنسبة للتصدير الغذائية التونسية، فقد سجلت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة حيث انتقلت قيمة
صادراتها الغذائية من 563.72 مليون دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 985.36 مليون دولار عام
الراجع المسجل عام 2005 حوالي 41 مليون دولار. وفي مقابل هذا الارتفاع في حجم الصادرات الغذائية،
انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في مجموع الصادرات التونسية من حوالي 10.55% عام 2004 إلى

190
89.9% عام 2009، لتصل نسبة مساهمتها عام 2012 إلى 7.7% فقط من الصادرات الكلية ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات الكلية بنسبة أكبر من زيادة الصادرات الغذائية.

ومع بداية الأعيذية الثانية من القرن الحادي والعشرين، سجلت الصادرات الغذائية التونسية تراجعًا بمعدل 2.9% من إجمالى التجارة الخارجية بين عامي 2011-2012. تأثرت هذه الأعيذية خاصة من انخفاض عائدات منتجات البحر الطازجة بـ16%، والقرارقد بنسبة 17% جراء تراجع الكميات المصدرة بنسبة على التوالي 21% و23%. إضافة إلى تقلص قيمة صادرات الحمضيات البحرية بنسبة 12% والعجينة الغذائية بنسبة 3%، وفي المقابل سجلت عائدات الزيتون تزايد بنسبة 47%.

إضافة إلى تطوير التجارة الودية من التمور بنسبة 16% والتي استقبلت الكميات المصدرة منها ما يزيد عن 60 دولة أهمها المغرب، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وإسبانيا.

وتتمثل السلع الغذائية التي تمثل فيها تونس ميزة تنافسية في زيت الزيتون، التمور، الخضبات، الألبان والأحماض.

2. تطور الصادرات الغذائية الجزائرية:

تشير بيانات الجدول رقم 03-21 أن الصادرات الغذائية للجزائر سجلت ارتفاعا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إن بلغت 116.29 مليون دولار عام 2009 بمعدل زيادة 85.11% مقارنة بقيمة 64.26 مليون دولار عام 2004، وعلى الرغم من هذا الارتفاع المسجل، تبقى الصادرات الغذائية الجزائرية الأضعف مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما تبقى مساهمتها في مجموع الصادرات الجزائرية ضئيلة جدا ولا تكاد تذكر. فقدت عام 2011 بـ0.48% من مجموع الصادرات الكلية مقابل نسبة مساهمة 0.25% عام 2009 و0.20% عام 2004.

وتمثل أهم المنتجات الغذائية التي صدرت الجزائر خلال سنة 2009 فيما يلي:

- المشروبات: المياه المعدنية والغازية بقيمة 20.42 مليون دولار.
- العجائن الغذائية: 17.74 مليون دولار.
- التمور: 12.67 مليون دولار.
- التفاح: 11.88 مليون دولار.

1. الإدارة العامة للمؤسسات والتنمية الراقية، المواقع التجارية للمواد الغذائية خلال الشهر الأول من شهر 2013، مرجع سابق، ص 3.
2. المرجع نفسه، ص 4.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القصر العربي في معاهدات جولا اليدية الخاصة بالوادي الأخضر والآثارскопية على الأدوات على الأسواق بنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص 46.
مع وبداية العشرينية الثانية من القرن الحادي عشر، سجلت الصادرات الغذائية الجزائرية تراجعا بمعدل 11.78% ما بين عامي 2011-2012 لتصل قيمتها إلى 313 مليون دولار عام 2012 مقابل 355 مليون دولار عام 2011.1

وتتمثل السلع الغذائية التي تمثل فيها الجزائر ميزة تنافسية في زيت الزيتون، الحمضيات، الخضروات والفواكه.2

3. تطور الصادرات الغذائية المغربية:

كما سبق وأشرنا فإن المغرب تعتبر المصدر الأكبر للغذاء بين الدول المغاربية، وقد شهدت صناعة
الصادرات الكلية ارتفاعاً من حوالي 7.2% عام 2004 إلى 19.2% عام 2007 لتصل نسبة مساهمتها عام 2009 إلى 22.3%، غير أن هذه النسبة قد سجلت تراجعًا ابتداء من العشرينية الثانية من القرن الحادي عشر، مع رسالة عامي 2010-2011 معدل 17.9% و15.1% على التوالي.3 ويعود هذا التراجع إلى زيادة الصادرات الكلية
بسبب أكبر من زيادة الصادرات الغذائية.

مع وبداية العشرينية الثانية من القرن الحادي عشر، سجلت الصادرات الغذائية المغربية تراجعا بمعدل 1.7% بما بين عامي 2010-2011 ميتاً خاصة من انخفاض عائدات الأحجام المصغرة بـ17.1%، والحمضيات بمعدل 2.3%، ومتراجسة البحر الطازجة بمعدل 13.1%، والخضروات والمصغرة بمعدل 4.7%، وفي المقابل سجلت عائدات القشريات والدخانات متوافقة بمعدل 11.3%، إضافة إلى تطور الصادرات المغربية من الطماطم بنسبة 7.4%،
والخضروات الطازجة بمعدل 2.6%، والفواكه والغلال بمعدل 78.2%.4 وتمثل السلع الغذائية التي تمثل فيها المغرب ميزة تنافسية في الخضروات والفواكه، زيت الزيتون، الحمضيات، الآلوان والأحماك.5

---

الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الميزان التجاري الغذائي للدول المغربية

بالرغم من التحسن الذي سجلته الصادرات الغذائية المغربية في السنوات الأخيرة، إلا أن تزاولا تعاون بشكل عام عجزا في ميزان التجارة الغذائية نظراً لتزايد قيمة الواردات خاصة منها الجزائر، في حين تبقى كل من المغرب وتونس تسجلان تذبذبا بين العجز والفائض كما هو واضح في الجدول الموالي.


<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة: مليون دولار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
</tr>
<tr>
<td>الميزان التجاري الغذائي</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 03-03 و03-21.

من معطيات الجدول أعلاه، تلاحظ أن الميزان التجاري الغذائي لـتونس قد عرف تحسنا مسجلا فوائض تجارية خلال عامي 2004-2005 بنسبة تغطية 117.79% و12.12% على التوالي، في حين سجل عجزا خلال السنوات الأخيرة تراوحته قيمته ما بين 348.49 مليون دولار عام 2007 و571.49 مليون دولار عام 2009 بنسبة تغطية 79.15% و71.19% على التوالي، أما المغرب وعلى الرغم من كرها أكبر الدولة المغربية تصديرا للغذاء، إلا أن ميزانا التجاري الغذائي ظل يسجل عجزا باستثناء عام 2008 حيث سجل فائضا بقيمة 1095.55 مليون دولار. مع معدل تغطية 151.55٪، ويرفع ذلك بالدرجة الأولى إلى كرها قسيم بالزراعات التصديرية على حساب تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية.

في حين تبقى الجزائر حالة منفردة باعتبارها سجلت عجزا مستمرا في ميزانا التجاري الغذائي، والأسوأ من ذلك هو تفاوت هذا العجز من سنة إلى أخرى ينتمى في 3.22 مليار دولار كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 5.36 مليار دولار عام 2009 مسجلا أعلى قيمة له عام 2008 بقيمة 7.06 مليار دولار تراشا مع
الارتفاع في أسعار الغذاء الدولية يمثل تغطية نسبية تجاوز 17% وهذا تراجع بأنفسه إلى ضعف الإنتاج الغذائي ونحو حجم الواردات الغذائية بوردة أسرع من نمو الصادرات التي لا تكافد قيمتها النفسية.

المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

إن إنتاج الغذاء من قبل الدول المغاربية لا تكفي لضمان تحقيق الأمان الغذائي المستدام، بل يجب العمل أيضا على توفير القدرات اللازمة لحصول السكان على احتياجاتهم الغذائية وبشكل مستدام، وتتحدد هذه القدرات ضمن عواملية أساسيين هما: أسعار السلع الغذائية، والدخل الفردية.

وقد أبرزت سياسات تحرير التجارة الدولية العديد من الآثار على مقومات إمكانية الحصول على الغذاء للشعوب المغاربية تطرق إليها ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: أسعار الغذاء في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

تأثر سياسات تحرير التجارة الدولية على الأسعار المحلية للسلع الغذائية من خلال تأثيرها على الأسعار الدولية نتيجة إلغاء الدعم الزراعي في الدول المتولدة للغذاء -وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية- مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الغذائي العالمي، وفي ظل ارتفاعات الطلب العالمي على الغذاء، والنتائج أساسا عن الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة و معدلات النمو في الاقتصادات الناشئة (خاصة الهند والصين)، إضافة إلى ارتفاع الطاقة على الغذاء بسبب إنتاج الوقود الحيوي، في مقابل ارتفاعات المروض منه ما أدى إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمتطلبات الغذائية في السنوات الأخيرة (راجع الجدول رقم 02-03). مما يؤدي تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة وما تراجعت عنه من ارتفاعات

لتكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ويتوقف مدى تأثير زيادات الأسعار في السوق الدولية للغذاء على الأسعار المحلية للغذاء في الدول الأخرى على مستوى استدامة البلد المعني على الواردات وقدرة على حماية نفسه من الصدمات، إضافة إلى عوامل محلية مثل ظروف المخزون الغذائي وإمكانية الوصول إلى الموارد، وحالة البنية التحتية، وحدود صدمات خاصة بكل بلد مثل الصراعات والكوارث الطبيعية، والحيز الحاصل للسياسات المالية، واختيار أدوات السياسة للوقاية من تقلبات الأسعار العالمية مثل مخزونات الحبوب، وإجراءات التدخل التجارية، وضوابط الأسعار، وشبكات الأمان، والاستثمارات في الزراعة. ويتوقف هذه العوامل وخصائصها ومخاطر المعتادة في السياسات من بلد إلى آخر.

http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/August-2012.htm

1 - الموقع الرسمي للملف الدولي، تم الإطلاع عليه 2012/09/12
ويوضح الجدول الموالي التغيير في أسعار السلع الغذائية في الدول المغربية.

الجدول رقم 03-23: مؤشر أسعار الغذاء في الدول المغربية في الفترة 2004-2012

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
</tr>
<tr>
<td>2011</td>
</tr>
<tr>
<td>2012</td>
</tr>
</tbody>
</table>

النلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول المغربية شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية ما شهدته بقية دول العالم من ارتفاع كبير في مستويات أسعار الغذاء وما لذلك من تداعيات وآثار سلبية على أوضاع الأمن الغذائي والاقتصادية، وبعده ذلك إلى ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية عالميا الناتجة عن الأسعار السابقية، كما ساهم ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ورفع الدعم وتكاليف الترحيل والنقل مسماة كبيرة في ارتفاع أسعار الغذاء المحلي، هذا إضافة إلى اخضاع الكميات المتناهية من المحاصيل الغذائية الرئيسية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة كما في الجزائر.


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

المؤشر

وقد جاءت هذه الزيادات رغم ما تبذلته الحكومة التونسية من جهود لضبط أسعار المواد الغذائية الأساسية
في إطار سياسة الدعم ومشاريع الأسعار التي تتيحها تحت وصاية الصندوق العام للتعويض، والتي قدرت من
خلالها إلى ضبط أسعار المواد الأساسية من طرف الإدارة وتعديلها كلما أقامت الحاجة وجدت ارتفاع أسعار
อาทتس العالم والاقتصاد و تكاليف الإنتاج وسعر صرف الدولار، مع رعاية لتطوير مستوى الدخل،
كما تجسّس أسعار جل المواد المدفوعة إلى هيكل أسعار تضمن مختلف عناصر الكلفة. ويشمل تدخل الصندوق
العام لتعويض حاليا العديد من المواد الأساسية على غرار مشتقات الحليب (الخبز، السميد، العجين الغذائي
...، الزيوت النباتية، الخبز الم fromDate النسم، السكر، ومعجون الطماطم. 

وبالنسبة لأسعار الغذاء في الجزائر، فقد شهدت فقرة خلال السنوات القليلة الماضية حيث سجل مؤشر
سعر الغذاء عام 2012 مقارنة بعام 2006 زيادة بمعدل 56.6% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالزيادات المخفقة
في كل من تونس والمغرب، ويعزى السبب الرئيسي لذلك كون الجزائر بلد مستورد صافي لاحتياجاته الغذائية
بمعدل 80%. وفي إطار ارتفاع أسعار الغذاء، فقد استمر ارتفاعها خلال عام 2013 ظن كان بمعدل أقل
حيث عرفت أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك منذ بداية العام ارتفاعا كبيرا مقارنة ببداية ديسمبر 2012،
وبهت نسبة الزيادة حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حدوت قياسية بـ 19% بالنسبة لبعض أنواع
الخضروات الطازجة بمعدل 6%، أما البطاطس التي يكثر عليها الطلب على مدار السنة، فترتفع سعرها
ذالتي نسبة 1%، واللوز بـ 3%، كما شهدت أنواع الخضروات ارتفاعا في سعرها بمعدل 1%، أما الفاصوليا
فقد فرطت سعرها أيضا بنسبة 1% مقارنة ببداية السنة الماضية. كما عرفت أسعار مختلف أنواع اللحوم زيادة
بمعدل 2% بالنسبة للحم الغنم الطازج، و1% بالنسبة للدجاج، ولم تسلم مختلف أنواع الفواكه من زيادة في
الأسعار، حيث مست أيضا التوسع التي قفزه في الكلوغرام الواحد منها بمعدل 6% مقابل 1% العام الماضي
فيما ارتفع سعر التفاح المحلي واسع الاستهلاك إلى 7%.

وفي هذا السياق يتكرر الانتشار إلى أن الجزائر وهي سنة 1995 كانت الدولة هي التي تقوم بوزيفة
الناحية، وكانت أسعار وقوف الريح لكل المنتجات النهائية المرجحة للإستهلاك المباشر –منها المنتجات
الغذائية- محددة. ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية وفتح السوق الوطنية، تم تكرير مبدأ حرية الأسعار تبعا
لإصدار الأمر رقم 95-06 المتعلقة بالأنشطة، وأصبح من دون السوق بالمنتجات الغذائية يبتكر بي التعاملين
الخواص. وفي إطار مواجهة الأثار السلبية للارتفاع الذي عرفه أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل

*>1* نتائج الدراسة أنه تم تعديل الأسعار بناءً على حسب القوانين الأتية:  
>اضطراب محسوس للسوق; 
>مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

وفي الوقت الراهن تتمثل المنتجات الغذائية المقننة أسعارها وتعريفها في فروق الخبز، الخضروات، حليب الأركياس، وينا الشرب، كما تم ببداية عام 2011 تنفيذ أسعار زيت المائدة العادي والسكر الأبيض.

شهدت الأسعار للمنتجات الغذائية في المغرب خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً بصورة كبيرة بزيادة وصلت إلى 14% ما بين عامي 2007-2012، مسجلة أعلى ارتفاع لها عام 2008 حيث بلغ مؤشر أسعار الطعام لنفس السنة 119.1 مقارنة بأسعار عام 2006. واستمر هذا الارتفاع خلال السنة الأشهر الأولى من عام 2013 بمرادفة 0.9% مقارنة عام 2012، وراجت أهم هذه الزيادات كالأتي: الحبوب تجاوز 6.6%، الفواكه بـ 2.8%، السمك وفواكه البحر بمعدل 2.2%، في حين سجل أسعار اللحوم والبيض والحبوب ارتفاعاً بمعدل 0.5% خلال نفس الفترة.  

يرفع هذا الارتفاع في الأسعار الذي شهدته أسواق المنتجات الغذائية في المغرب إلى الزيادة في أسعار الغذاء الدولية من جهة، وتدني ديناميك المحتوى النتائج الطبيعية، فعلى سبيل المثال يعرض إنتاج الخضر والفواكه عدم استقرار وثبات لارتفاعها حطول الأمطار، هذا إضافة إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي على المنتجات الغذائية. وقد أخذت الحكومة المغربية عدة إجراءات لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال تدخلها عبر الموازنة العامة لتفقد دعم إضافي للموازنة الأساسية بчисل سنوياً إلى نحو 1.6 مليار درهم، خاصة القمح والدقيق الممتاز، حيث أصبح جسم الدعم المرصود لهذه المواد 3.8 مليار درهم.

وفي إطار مواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الدول المغاربية، دعا منتقس مكتب الإقليمي للتفاوت الدول المغاربة إلى اتخاذ قرارات عاجلة للاستجابة للمحاجبات الغذائية للفئات الأكثر فقراً ودفع الاستقرار في المجال الفلاحي والرفع من الإنتاجية واعتماد تلقيح البحث العلمي الفلاح لضمان حز أدى من الأمن الغذائي. ودعا مدير مكتب الأمن الغذائي بالأمن العام للتأهيل المعبد العربي إلى بعث هيئة مشتركة مغاربي يعكف على بلوحة رؤية مغاربية مشتركة تحاكي ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية، وذلك بأن اتخاذاً العربى العربي وضع سنة 2010 استراتيجيات مغاربية لحماية ارتفاع أسعار المواد الغذائية للفئات ما بين 2011-2020، وأوضح أن هذه الاستراتيجيات تحتوى على تنفيذ برامج تتعلق بـ: تطوير إنتاج الحبوب، والتصرف في

---

1. السيد بوكحون، مداخلة حول ضبط السوق وشكايل أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيرس 2011، ص 8-9.  

---

197
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

تقلب أسعار الغذاء بالأمساكة العالمية للحبوب، وتطوير المبادلات الزراعية المغاربية، والصرف المستدام في المواد الطبيعية، ومراعاة الآفات الزراعية العابرة للحدود، ودعم المنظمات المهنية الفلاحية، وتنمية الدخل الجزئي في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

الفرع الثاني: الدخل الفردي في الدول المغاربية في ظل التحرير التجاري

شهد الدخل الفردي في الدول المغاربية تطورًا خلال الثلاث عقود الأخيرة، واحتلت معدلات نموه بين الدول المغاربية، حيث سجل متوسط الدخل الفردي التونسي زيادة تبلغ 68.81% خلال الفترة 2000-2009 ليصل إلى 8.66 دولار يوميا للفرد، في حين سجل متوسط الدخل الفردي في الجزائر تخلى عن معدل 59.9% خلال نفس الفترة وتعتبر الأدنى بين معدلات النمو المحصلة في باقي الدول المغاربية، ويأتي معدل النمو المحلى في الدخل الفردي المغربي الأعلى بـ 75.49% خلال الفترة 2000-2009 ليصل إلى 4.44 دولار.

الجدول رقم 03-24: تطور متوسط الدخل الفردي في الدول المغاربية للقرة 1985-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نونسن</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>68.81</td>
<td>238.28</td>
<td>8.66</td>
<td>8.8</td>
<td>7.95</td>
<td>6.82</td>
<td>5.13</td>
<td>3.81</td>
<td>3.12</td>
</tr>
<tr>
<td>2009-1985</td>
<td>59.9</td>
<td>98.99</td>
<td>7.9</td>
<td>7.65</td>
<td>7.4</td>
<td>6.6</td>
<td>4.94</td>
<td>4.91</td>
<td>4.18</td>
</tr>
<tr>
<td>1985</td>
<td>75.49</td>
<td>214.89</td>
<td>4.44</td>
<td>4.29</td>
<td>4.03</td>
<td>3.5</td>
<td>2.53</td>
<td>2.03</td>
<td>1.87</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وتؤثر سياسات التحرير التجاري على الدخل الفردي في الدول المغاربية من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية من جهة، وعندالوبة توزيعه من جهة أخرى، هذا إضافة إلى تأثيرها على التشغيل في هذه الدول.

1. آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الدخل المحلي الإجمالي للدول المغاربية وتوزيعه:

إن التعرف على آثار تحرير التجارة الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول لا يكفي وحده كمؤشر لكيفية تأثيرها على الدخل الفردي، بل يجب أيضا التعرف على مدى تأثير هذه السياسات على توزيع الناتج المحلي على الطبقات الاجتماعية المختلفة ومساهمتها في مكافحة الفقر في هذه الدول.

آثار التحرير التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية:

توضح آثر تحرير التجارة الدولية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية لا بد من إبراز العلاقة بين درجة الانتشار التجاري لهذه الدول وبين نمو إنتاجها المحلي الإجمالي. وتبين أهمية مؤشر درجة الانتشار

http://data.albankaldawli.org/indicator


<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>معدل الانتشار عام 2008 %</th>
<th>معدل الانتشار عام 2004 %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* معدل الانتشار = نسبة الصادرات والواردات من إجمالى الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل الانتشار لدولي المغربية قد سهبت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، ففي تونس ارتفاع من 33.4% عام 2004 إلى 35.7% عام 2008 وزيادة قدرها 4.3%. في حين ارتفع معدل الانتشار الاقتصادي الجزائرى خلال نفس الفترة بمعدل 9.8% ليصل عام 2008 إلى 33.9%، أما الاقتصاد المغربي فقد سجل عام 2008 معدل انتفاخ يقدر بـ25.9% زيادة قدرها 6.2% مقارنة بعام 2004.

وتعكس هذه الأرقام زيادة ارتباط الاقتصاديات المغربية بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة واعتمادها عليه من جهة، وتضمن الطابع الإنتاجية المحلية ومحدوديتها في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، من جهة أخرى، كما أنه قد يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة.

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب زيادة كبيرة خلال العقد الأول من القرن الحادي، سواء بالنسبة للدول المصدرة للبلطول (الجزائر)، أو غير الفطية (تونس والمغرب)، فراعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن أسعار النفط الدولية بنسبة لدول النفطية من جهة، أو من خلال تحسن العوالم الداخلية للنفط، وعلى الساحة محاولات الاستثمار، وتحسن حواري النمو المرتبطة بالتجارة الخارجية لغير الدول النفطية من جهة أخرى. وتوضح آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لا بد من

1. عمر بن فايح المروزي، ربعية الاقتصاد، في دورات الإغرام، ذا الرضد للنشر، مصر، 2005، ص 9.
2. عودى عبد الفاضر، الأثار الاقتصادية الموثقة لاجتماع ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، المؤتمرات العربي للتنزه عن التوجهات السلبية في منظمة التجارة العالمية، الزوج، مارس 2007، ص 114.
3. أحمد إبراهيم عمود واخرون، حال الأمن العربي: أومات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوجهة العربية، بيروت، ط 1، 2007، ص 212.
توثيق تطور مساهمة كل قطاع من القطاعات المكونة للنتاج في ظل التحويل التجاري. وبين الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية.

الجدول رقم 03-26: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية بأسعار السوق الجارية للفترة 1995-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>معدل النمو %</th>
<th>قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2000-95</td>
<td>2009</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>2008</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>102.94</td>
<td>43.551</td>
<td>44.924</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>152.08</td>
<td>138.126</td>
<td>171.756</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>145.01</td>
<td>90.553</td>
<td>88.880</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 286.


أما القطاع الصناعي فيعتبر أول قطاع اقتصادي تونسي عرف التحويل التدريجي للاستثمار والتبادل التجاري قصد الانتقال الكلي على الاقتصاد العالمي، وقد شهدت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تزايداً مستمراً حيث ارتفعت من 25.7% بين سنين 1977 و1999، لتصبح إلى 31% عام 2006،1 كما تضاعفت الاستثمارات المرجوة في هذا القطاع حوالي أربع مرات في الفترة 1987-2008 لتصل إلى حوالي 1.4 مليار دينار تونسي عام 2008.2 وساهم قطاع الصناعات التحويلية بما يزيد عن 60% من إجمالي الناتج الصناعي عام 2006 حيث يعكس هذا القطاع أهمية نسبة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 20% في نفس السنة مستخلصة من صناعات النسيج والمنتجات الغذائية، إلا أن هذه  

2. المراجع نفسه، ص 7.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي في الدول العربية

النسبة شهدت تراجعا منذ عام 2008 إلى 2010 حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع من 15% إلى 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، مستمر في التراجع في السنوات القليلة الماضية. تأثير هذا القطاع على اقتصاد تونس واضح، ويرجع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية. وإضافة إلى ذلك، انخفضت النسبة في قطاع الصناعة الخفيفة، والإشارة إلى أن القطاع الصناعي التحويلي يقوم أساسا على الاستثمارات الأجنبية حيث يتجاوز ما يقرب من 60% من مجموع الاستثمارات المتدفقة إلى تونس.

أما بالنسبة للصناعات الاستيرادية، وتفاقم الانتقادات البترولية الجديدة التي قادها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 6.6% في عام 2005 إلى 12.2% عام 2008. إلا أنه سجلت تفاوتا لأسباب تقنية تتفاقم مساهمتها إلى 8.6% عام 2010. وفي المقابل، وصلت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي التونسي عام 2010 إلى 51.5% مقابل 46.7% عام 2008. المستفيد منها في الاستثمارات الأجنبية الواردة خاصة في قطاع السياحة والتجارة والفندقة الذي وصلت مساهمته 12.44% عام 2010.

أما الجزائري، فقد شهد ناتجها المحلي الإجمالي فئة نوعية مع بداية الألفية الثالثة حيث ارتفع من حوالي 54.79 مليار دولار بأسعار السوق الجارية عام 2000 إلى 171.75 مليار دولار عام 2008. ويجري ذلك إلى الطرفة التي عرقتها أسعار النفط الدولية من تنافسية بين 24 دولار للبرميل الواحد عام 2000 إلى 126 دولار في جوان 2008. ومع تراجع أسعار النفط الدولية، ومع نهاية عام 2008 إلى 33 دولار للبرميل الواحد، سجل الناتج المحلي الجزائري عام 2009 ارتفاعا تقدر بـ 19.58 مليار دولار، حيث قدرت النسبة 138.12 مليار دولار بأسعار السوق الجارية، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهن قطاع المخزون الذي تعزز وزنه عاما بعد عام في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت مساهمته من 24.5% عام 1998 إلى 45.8% عام 2008 لمساهمة عام 2010 بنسبة 34.6% من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يعكس تقارب نصف الثروة الوطنية المنتجة. وتُذُج الإشارة إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة فعالة تعمل الدولة من خلالها على تطوير قطاع المخزون من خلال زيادة الإنتاج وتقليل التكنولوجيا لتقنيات التالية أكثر على العالم.

وفي ظل هيئة قطاع المخزونات على الاقتصاد الجزائري، لا تزال مساهمة القطاعات الأساسية، والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع الصناعات التحويلية والزراعة، ضرورية وهامشيًا في هيئة النمو. فبالنسبة إلى قطاع الزراعة، فقد يلجر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، يظل تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفي تم كما تحدد الريفي والفلاح، غير أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضئيلة لم ت تعد

2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 267.
3. محمد رمضان، تحليلات أسعار النفط واتجاه الأمن، والخليج في الموازنة الضريبية، سيرة كيبال، يوليو 2012، ص 4.
4.8% عام 2010 مقابل 5% عام 2008. كما لا يزال قطاع الصناعات التحويلية يشكل مكانة تزايد تراجعاً عائماً بعد عام في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، حيث انتقلت مساهمته من حوالي 10% عام 1998 إلى 6% عام 2004، ليسجل مساهمة نسبة تقدر ب 3.8% عام 2008. 1 حالت المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية على الرغم من الجهود المبذولة لتلبية الصناعة التحويلية في الجزائر تعزى أزمة حقيقية. أما قطاع الخدمات الإنتاجية، فقد شهد تطوراً خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى حوالي 20%， ويرجع هذا إلى التطور الذي عرفته الأنشطة التجارية الداخلية والتي تساهم أكثر من نصف هذا الناتج خاصة منها الفنادق والتجارة والنقل والاتصالات.

وفي ظل توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج، شهدت مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ارتفاعاً إلى نحو 23.78% عام 1994، ثم إلى 28.54% عام 2004. 2 وهذا وإن دل على شيء فإما ندل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة، ولكن ورغم ما حققه هذا القطاع من نتائج إلا أنه لا يزال غير فعال ونطاق مقارنة مع استثمارات الدول النامية.


1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المجلد 2009، مرجع ساكن، ص. 144.
2. مكتب الضرائب، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، 2008، ص. 40.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المجلد 2009، مرجع ساكن، ص. 267.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المجلد 2011، مرجع ساكن، ص. 287.
وقد أدى التوجه إلى الاعتماد على قطاع السياحة في المغرب إلى التقليل من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض نسبة مساهمتها إلى 3.8% عام 2010 بعدها كانت 5.1% عام 2006. وفي المقابل وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام عام 2010 إلى 49.47%، حيث يشكل قطاع الخدمات الإنتاجية مصدر مهم للدخل لتصبح نسبة مساهمته في سنة 2010 إلى 19.93% رغم أنه سجل تراجعا بلغت نسبته 1.52% مقارنة بعام 2008. وتعود الأهمية المادية الاستراتيجية التي يتمتع بها قطاع الخدمات الإنتاجية إلى موجة المشاريع الاستثمارية التي استطاعت المغرب في قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة بين 2005-2008 تحقق قطاع الخدمات الإنتاجية تدفقات مباشرة ملأت نسبة 48.9% من إجمالي تدفق الاستثمارات الواردة لسنة 2008، وهو ما يبرز أهمية تركيز الاستراتيجيات التنموية على القطاع الثالث.

وفي نفس السياق، تُقدم الإشارة إلى وجود أثر سلبي لسياسات تحرير التجارة الدولية على الإيرادات الحكومية للدول المغاربية نتيجة تخفيف التعريفات الجمركية أو إلغائها التي تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المغاربية وأكثر من 10% من مجموع إراداتها، خاصة الدول غير النفطية، حيث تقدر خسائر تونس في ظل الشراكة الأورو-متوسطية حوالي 21.7% من مجموع إيراداتها و6.2% من إجمالي دخلها المحلي، أما المغرب فتقدر خسائره بـ 9.2% من مجموع إيراداتها و1.9% من إجمالي ناتجها المحلي، أما الجزائر فلن تتعهد خسائرها في ظل الشراكة الأورو-متوسطية 15.2% من مجموع إيراداتها و1.8% من مجمل ناخبها المحلي الإجمالي.1

爱尔兰 سياسات تحرير التجارة الدولية على توزيع الدخل في الدول المغاربية:

بناء على البيانات المتوفرة من خلال بعض المسحات الحديثة في الدول المغاربية، يتضح وجود تباين بين هذه الدول في تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع، حيث استطاعت بعض الدول رفع مستوى دخل بعض الفئات، وكان ذو الدخل سالبا بالنسبة لبعض الفئات الأخرى، وهذا ما يقودنا إلى تحليل مؤشر توزيع الدخل.

1. مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، مرجع سابق، ص 40.
2. صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 36.
الجدول رقم 03-27: تطور مؤشر جيني لترويز الدخل في الدول العربية

<table>
<thead>
<tr>
<th>مؤشر جيني للوزع الدخل %</th>
<th>السنة</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>43.43</td>
<td>1985</td>
<td>تونس</td>
</tr>
<tr>
<td>40.24</td>
<td>1990</td>
<td>الجزائر</td>
</tr>
<tr>
<td>41.66</td>
<td>1995</td>
<td>المغرب</td>
</tr>
<tr>
<td>40.81</td>
<td>2000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>41.30</td>
<td>2005</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>40.14</td>
<td>1988</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>35.33</td>
<td>1995</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>36.90</td>
<td>2000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>54.00</td>
<td>1980</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>39.19</td>
<td>85-1984</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>39.20</td>
<td>1991-1990</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>39.46</td>
<td>1999-1998</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>40.63</td>
<td>2001-2000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>40.88</td>
<td>2007</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* هذا العامل بين 0 = حالة العدالة الكاملة، 100 = حالة عدم العدالة الفصي.  
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 291.

يرتبط تطور توزيع الدخل الفردي بمستويات النمو المحققة وتتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي دائماً إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسواء توزيع الدخل يشتبه النمو يؤثر سلباً على معدلات الدخل الفردي والفقر، فكلما كان مؤشر توزيع الدخل عادلاً مع بقاء المحدودات الأخرى كلما ارتفع الدخل الفردي وانخفض الفقر. 1

1. يعتبر توزيع الدخل في الجزائر عادلاً نسبياً، وقد بلغ معدل جيني الخاص بالجزائر 36.9% عام 2000.

بعدها كان 40.14% عام 1988، مما يدل على التحسن في توزيع الدخل في ظل انتفاضة التحري. وقد بلغ معدل الدين اليت دخلهم عن دولارين في اليوم خلال الفترة 1990-2002 حوالي 19%. أما على مستوى كل من تونس والمغرب فلا تزال معدلات جيني مرتفعة نوعاً ما رغم الاخفاض الذي سجلته لتصل عام 2000 في تونس 40.81% وفي المغرب 40.63% و39.04% في موريتانيا، وهذا الاخفاض المحقق دليل على التحسن في توزيع الدخل على الأفراد. 2

2. آثار تحرير التجارة الدولية على التشغيل في الدول العربية:

من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة أن العلاقة بين التجارة والعمل علاقة معقدة، فالتجارة الحرة في بيئة مستقرة توفر المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، الأمر الذي ينهد لإيجاد فرص للعمل وبالتالي الإسهام في تقليص

* 1. أحمد الكؤز، خليل الاستثمار الاجتماعي، المعد العري، الكويت 2007، ص 87.
   2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006، نيويورك، ص 192.
هامش الفقر. واللاحظ أن المنظمة تتطرق إلى هذه القضايا بأسلوب التدرج فهي تنادي بتحريك متدرج يعطي فرصة زمنية للتخفيف الزائد، وتعتبر أن هناك عدد من العوامل الأخرى لا سلطة لها عليها هي المسؤولة عن التغيرات الحاصلة على معدل البطالة. ووفقاً للتعابير النظرية، فإن تحرير التجارة سوف يكون له أثر إيجابي على خلق فرص العمل وزيادة الميزوع منها ومنه التقليل من معدلات البطالة.

ويعكس الجدول المواري تطور معدلات البطالة والتشغيل في الدول العربية في ظل التحريك التجاري.

### الجدول رقم 03-28: تطور معدلات التشغيل في الدول العربية خلال الفترة 1995-2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدويلة</th>
<th>معدل القوى العاملة من مجموع السكان</th>
<th>معدل القوى العاملة من مجموع القوى العاملة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>13.0</td>
<td>14.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>10.0</td>
<td>27.3</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>9.1</td>
<td>11.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي الموحد 2006, مرجع سابق, ص 291. صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي الموحد 2011, مرجع سابق.


وقد ساعدت سياسات تحرير التجارة الدولية على خفض معدلات البطالة في كل من تونس والمغرب من خلال استفادة كل منهما من تجاوزاتها التصديرية كتيبة العمل؛ وأدى هذا النمط الإنتاج إلى تطورات مهمة في هيكل العملية في القطاع الصناعي، مع تطورات محددة في قطاع الزراعه والخدمات، وتواصلت بذلك كل من تونس والمغرب إلى توجيه صادراً والاستفادة من أنماط الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعات الموجهة للتصدير حققت في تسعًا ملحوظًا في تشغيل العمال في الدول العربية التي تبنت استراتيجيات التصدير الموجهة للتصدير. ومن ثم شكلت صناعات المنسوجات والملاعم الموجهة للتصدير في تونس والمغرب الترك الرئيسي لنمو الصناعات فيما، حيث بلغت العمال في هذه الصناعات نحو 46% من حجم العمال في القطاع الصناعي التونسي، وتساهم بقيمة مساهمة تقدر بنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، ونحو 32% من إجمالي الصناعات التونسية. وفي المغرب، تشكل العملية في صناعات المنسوجات

1. خليل حسن. منظمة التجارة العالمية وعملة الاقتصاديات. مركز الإجراءات التنافسية والتنافسية، لبنان، 2007، ص 15.
2. د. يبوبير، الإستثمار الاقتصاقي في دول المغرب العربي. ندوة حول ممالكة التجارية في الشرق الأوسط (المغرب العربي) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمركز العربي للنوعية الاقتصادية والاجتماعية، 24-26 سبتمبر 1996، ص 225-226.
فَالص الأَلْثَم

آتَار سياسات التحريِّر التجاري على الأَمْن الغذائي المستدام لِدول المغرب العربي

وَالملاك نحو 42% مِن إجمالي العَمْلاة في القطاع الصناعي، وتِسَاهم بْقِيمَة مِضافة تُقدِر بـ 4.2% مِن الناتج المحلي الإِجمالي، وَشُكِل حوالي 34% مِن إجمالي الصَّناعات المَغربية. وَمِن خَصائِص هذه الصَّناعات أَنها وَظفت عمَلَة

غُيارة مَغلبة مِن النساء وَمن القطاع الأِربي، وَالتي تمَّت الطبَقة الفقيرة في المُجمُوعات المَغربيَّة. 1 كما أَن تَدفق الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرَة في كَل من تونس وَالمَغرب بمَعدلات مِرتَفعة سَاعد على خلق

مناصب شَغول وَالترفق مِن مُعدلات الَبطالة، فِي النَسبة إلى تونس وَرغم النَتائج المَتوضعة الَتي حققتها البرامج

المَستقرَة مِن قبل السلطات التونسية، إلا أَنَ مساعدة المَشاريع الاستثمارية كانت مَقبولة إلى حد ما مَصوصا في

ظل عَجز القطاع الغَام في خَلق التَماس المَطلوب في وتيرة خَلق الوظائف الجُديدة وَتَكلف بالدداء المَترايِد

لِطَالِي العمل، وَإِلى غابة سنة 2008 وَصل عَدد مناصب العمل التي تُوفرها الشركات الأَجنبيَّة الناشِطة في

تونس خَارِج قَطاع الَطاقة إلى 287.735 أي ما يَمثل 8.22% مِن إجمالي الَقوة الَعامَلة. 2 كما سَهِمت

الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرَة الَواردة إلى المَغرب في التأثير بِصرف مُناقش في خَلق عَدد كبير مِن مناصب الشَغل

القيقية، خصوصا وَأَنَ التنوع الَقَطاعي لِلَاقتصاد المَغربي سَمح باستِقطاب مُشاريع استثمارية إلى مجاليت كِتَبة

الَعمالَة على غَرار السَيِاحة، الأَنشاء العَمومية، صَناعة الأَلبسة وَصناعة الَسيارات، وَحي نَج عن ذلك خَلق

أَكثر من 8.000 مناصب عمل عام 2003، 3 وأَكثر مِن 30.000 مناصب عمل مِن أَصل 256.700 مناصب

عمل مَستدَنة خلال عام 2006 جَعلت معدل الَبطالة يَنر تحت حَاجز 10% لأَول مرة في مَسيرة الَاقتصاد

المَغربي.

أما الجزائر، فَقَد شهدت مِنذ مِثامين القرن الماضي وَحِين بداية القرن الحالي أَيضاً فَزا في مُعدلات الَبطالة

والَتي ارتفعت من 48% في 1986 إلى 29.3% عام 1999، وَقَد سَهِمت برامج التَصحيح المَحكَلي خَاصَة

على صعيد الخَلق العام في هذا التَدْهور، فَقَد تمَ إلغاء حوالي 90.000 مناصب شَغل في الفترة 1985–

1987، 4 خَاصَة وَأَنَ مستوى الصَّناعات خَارِج قَطاع المُخزُونات بِهِ مَنحَفظا جَدا وَلَم تَنفَد الجزائر من

مرآيا في تَصدير المَخزُونات كَوَن قَطاع كُتَب رأس المَال، وَهَيَ الاستثمارات الأَجنبيَّة الَتي تَجفت إلى الجزائر

كَانت مَوجهة لِقطاع المَخزُونات وَالذي يَبُدَّ قَطاعا كُتَب رأس المَال.

وَقَد سَجلت معدلات الَبطالة ابتداء من عام 2000 تَراجع مَحسوسا وَانتفاذا فَريدا من مَوعه مَقارنة بِنتائج

الفَترات السابقة، حيثْ بلغ الَبطالة 27.9% لَنَفسِض عام 2010 إلى 10%. وَمَمكن إِراجَع مَعطل هذا الاختِفاء في

نَسبة الَبطالة مِن النَسَبة الأخيرة بِالدَرجة الأولى إلى: 5

- تَحسَن الوضعية الأَمنية والَاقتصادية لِلبلاد الَتي سَاعدت على الاستقرار السياسي;

- بِطالب قَويد، الإِصلاحات الأَلِصائِضة وَالَمنشَع في دول المغرب العربي، مراجع سابق، ص 225،

www.massn.gov.dz


4 بوتَعلن قَويد، الإِصلاحات الأَلِصائِضة وَالَمنشَع في دول المغرب العربي، مراجع سابق، ص 225.

5 الموقع الرسمي لِوزارة التَشغيل وَالَنضَام الاجتماعي.
الفصل الثالث

- تنفيذ برنامج الإعفاء الاقتصادي ما بين 2001 و2004، مما سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة
- وانطلاق ورشات جديدة، والتي تتيح عنها خلق عدد هام من مناصب العمل؛
- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب;
- تحسن مستوى أداء الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي;
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقتة وأجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي
  ممتلكة بتحويل 2.695.528 منصب عمل في الفترة بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري;
- النمو الاقتصادي الهام المحقق خارج قطاع المخروقات، والذي بلغ 6.5% سنة 2007 مستندا إلى قطاعات
  مولدة للتشغيل لإسما البناء والأعمال العمومية (10%) والخدمات (67%) والفلاحة (3%);
- تحسن الوضعية النفسية والمالية العمومية وتحسن الاحتياطيات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار الصرف، مما
  ساعد على إنشاء مناصب الشغل والاحتفاظ من حدة البطالة.

و لم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سوى بنسبة ضئيلة، فمن النقطة السلبية التي
تشوب نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر، اعتمادا على العمالة الأجنبية خاصة الأسبانية منها
لسد الاحتياجات من اليد العاملة على مستوى مشاريعها في الجزائر، وهو ما جعل عدد العمال الأجانب
الناشطين داخل الجزائر يصل إلى 45 ألف عامل سنة 2009، لذلك يصبح من الجلي أن الآثار الإيجابية المرجوة
من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في حل معضلة البطالة مستقلة إلى أدنى مستوياتها.1

ومع العوامل الأخرى التي تقترض من دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حل دخول مستدام للقطاع
العاطلة هو أن معظم المشاريع التي أطلقتها الجزائر في خضم المخططات التنميةية ابتداء من سنة 2001، كانت
موجهة لتطوير البنية التحتية، أي أن مدة تواجدها بالجزائر محددة بتاريخ الانتهاء من المشاريع، مما يعني أن نسبة
كبيرة من الوظائف المتاحة على مستوى الشركات الأجنبية هي وظائف مؤقتة.

المبحث الثالث:

استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية

إن تهدف النظام التحرري الدولي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكنولوجيا الإقليمية، وما قد يخلقه من آثار سلبية وأخرى إيجابية يفرض على الدول المغربية بشكل عام، والجزائر على وجه الخصوص، العمل الجاد في أخذ السياسات والإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية لسياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية، وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تتيحها البيئة التجارية الدولية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك من خلال الانتمام باستراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم الفرص المتاحة في ظل المنظومة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مواجهة الدول المغربية للآثار السلبية لسياسات التحرير التجاري

إن الهامش المشترك للدول المغربية يكمن في توفير الغذاء لشعوبها ووصفة دائمة سعيا وراء تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد الغذائي، وهذا ما يستدعي سياسات وبرامج متنوعة تأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة في العالم، وتتجنب التجارب التي أثبتت فشلها، وتصحيح الأخطاء المرتبطة سابقا، دون إهمال المقومات الاقتصادية للدول المغربية.

الفقرة الأولى: استراتيجيات تحسين الإنتاج الغذائي في الدول المغربية

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة نحو الانفتاح وما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من أزمات متتالية اقتصادية وغذائية، تبرز أهمية تعزيز الدول المغربية للإنتاج الزراعي والغذائي لزيادة قدرتها على مواجهة الطلب على الغذاء لشعوبها، وخاصة من المواد الأساسية، وضمان استدامة الأمن الغذائي في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية للسلع الغذائية. ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لتعزيز الإنتاج الغذائي للدول المغربية في المراحل التالية:

1. الابتكار على العمل على تعزيز القطاع الزراعي في الدول المغربية، وبالتالي يقوم على التعاون العربي.
2. استراتيجيات تعزيز القطاع الزراعي في الدول المغربية في المراحل الآتية:

   a) سياسات التطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنجاهية: والتي تستدعي العمل على ما يلي:
   - تشجيع استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وتطوير الاصطناعيات الحيوية والمعدات الفلاحية المثلى، واستخدام الأساليب الحديثة لحصاد المياه التي يمكن أن تساهم في رفع الكفاءة الحيوية وزيادة الإنتاجية؛

١ صلاح عبد الفادر عبد الواحد، الأمن الغذائي العربي: واقع وآفاق التطور، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الحرمون، حاسي، 2010، ص. 20.
تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقنيات الزراعية المتطورة لتوفير المعرف والمهارات التقنية اللازمة للارتفاق بالأنشطة الزراعية وإتاحتها للمزارعين وتحسين قدراتهما على استخدامها وذلك من خلال:
- تطوير وتطبيق الحزم التقنية والمعاملات الزراعية المعطمة للإنتاجية;
- تطوير وتطبيق نظام الرى الحقي الأعلى كفعة من استخدام المياه;
- التوسع في استخدام الأصناف النباتية عالية الإنتاجية والمقاومة للحذاء والملوحة;
- تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والأخد من مهراء خاصة المياه والأراضي.

سياسات ترشيد استخدام الموارد المائية ورفع كفاءتها: من خلال:

- الارتفاق بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة مما سيزيد في الإنتاج ويسهم في خفض الفجوة الغذائية المغربية;
- زيادة الاهتمام بمشروعات حصاد المياه والركب التكميلي بما يساهم في الارتفاق بمستويات الإنتاجية في الزراعة المطرية;
- التنسيق الجماعي بين الدول المغاربية في مجالات تطوير الاستثمارات لتنمية الموارد المائية، وترشيد الاستخدامات وصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث.

سياسات تشجيع الاستثمار الزراعي: ومن الأهمية في تطبيق تلك السياسات التركيز على ما يلي:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بما يساعد على حذب رؤوس الأموال المغربية والأجنبية للاستثمار في المشروعات الزراعية الإنتاجية والخدمة، وخاصة مشروعات إنتاج سلع العجز الغذائي، مشروعات إثراث التقائى والبذور وإنتاج الأسمدة والكيميات الزراعية، تصنيع العناصر والكائنات الزراعية، مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي وغيرها من المشاريع الخدمية;
- تشجيع إقامة شركات متخصصة للصيد البحري بين الدول الأعضاء، وإقامة مصانع تحذيف وتجفيف وتغليف الأسماك والتسويق للبلدان الاتجاه واخارج -نظرا لتعتبر المنطقة بشريط ساحلي يبلغ طوله 7000كم غني بإمكانيات مختلفة من الأسماك-، والاستفادة من التجارة البحرية في هذا المجال وإعطاؤها حقوقا خصوصية وحقوقا في التعامل مع الشركاء الأجانب.
- قيام الدول المغربية بالعمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة المتوسطة، خاصة وأن صغر المزارعين وضعتهم العظمى من المنتجين الزراعيين في الدول المغربية بشكل عام.

---

1. صالح عبد القادر عبد الواحد، الأمن الغذائي العربي: واقع وفائق التطور، مرجع سابق، ص 21.
2. المرجع نفسه، ص 19.
3. لبعحال أعمالاء محمد، مؤلفات العلوم في إطار الاتحاد المغاربي، وسائل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 05، مارس 2009، ص 34-35.
زيادة فعالية مؤسسات التمويل المغاربية في مجال تقديم القروض والمساعدات للمشروعات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية؛
• تحدث خصائص الاستثمار الزراعي في الدول المغاربية وتضمنها بالمجالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها.

الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول العربية

1. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإقليمي لمبادرات التنمية في الدول العربية نحو مقارنة بديلة، القاهرة، 2008، ص 31.
2. صلاح عبد القادر عبد الواحد، الأمن الغذائي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 23.
العُبعبد انتسشَش انتدبسٌ ػهً اْيٍ انغزائٍ الدغتذاو نذول الدغشة انؼشانفظم انثبنث

إن ازدياد مشكلة الغذاء بسبب عدم تطابق معدلات النمو الإنتاجي مع معدلات نمو الاستهلاك، الذي أدى بالدول المغاربية والعليا بشكل عام إلى استيراد حاجياتها الغذائية من السوق العالمية وتصبح سوقا للمنتجات الغذائية للدول المتقدمة، ويعبر الدول المغاربية كجزء من الدول العربية إلى خلافات عديدة نظرًا لارتباط العوامل السياسية بالغذاء وبإمكانه استخدامه كسلاح للضغط، ما يفرض على الدول المغاربية المضي في عملية التكامل الزراعي المطرزة في إطار عربي للخروج من دائرة التبعية والتحول من دول مستوردة صافية للمعالجات الغذائية إلى دول مصدرة هذه المنتجات.

إن عملية تنفيذ الاستراتيجية مرهون بإدارة الدول العربية والهيات والمؤسسات القائمة والتي تعمل في إطار التكامل العربي، كما أن تنفيذ أهداف الاستراتيجية قد يتطلب فترة من الزمن وبالتالي تكون هناك وسائل يتم تطبيقها على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد.

الوسائل الممكن اتخاذها في المدى القصير: إن الوسائل الممكن اتخاذها في المدى القصير على المستويين القومي والدولي لا تتطلب سوى قرارات ولوائح تنفيذية مع توفر الإعداد الاستراتيجي للمليك والذي يمكن إجازها فيما يلي:

١. زيادة فاعلية الاستثمار العربي المشترك سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص وذلك من خلال:

- تقسيم المشروعات الزراعية بوجه عام ومعرفة الأداء الاقتصادي، ويتضمن ذلك تقسيم الوضع العام في القطاع الزراعي على المستوى المحلي والاقتصادي لهذه المشروعات المشتركة والتي توصلت إليها إضافة إلى مساهمتها في التنمية الزراعية بصورة عامة ونتاج الغذاء بصورة خاصة، وبعد عملية التقسيم هذه تتم معهذة النتيجة، وفي نفس الوقت يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وهذا يتيح مسار التنمية الزراعية وتطويرها وتحسين كفاءتها الإنتاجية;

- إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات العاملة في حق الاستثمار الزراعي، وهذا يجهل الموارد المالية واستثمارها داخل المنطقة العربية خاصة من قبل القطاع الخاص باعتبارها تحمل جزءًا من المسؤولية في الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحفيز قوة الاستثمار في الدول العربية.

٢. تطوير السياسات المقررة للكتل الزراعي حيث أن العلاقات السياسية العربية كانت من الأسباب التي حالت دون تنفيذ العديد من الاستراتيجيات، ومن المفترض أن يكون الفصل ما بين ما هو سياسي وما هو
اقتصادي، حيث يتطلب ذلك تحديد العمل الاقتصادي ووضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار، ويمكن تلخيص تلك السياسات فيما يلي:

1- المشروع في تنفيذ حريات التجارة داخل المنطقة العربية بصفة تدريجية وبعض المنتجات الزراعية حسب الأوضاع القائمة، حتى لا يتم التأثير على التبادل الجمركي التي تعتمد منها العديد من الدول العربية.

2- تشجيع القطاع الخاص على عقد الصفقات بصفة متكافئة بينه وبين القطاع الحكومي، كما يتحسن التعامل بالأسعار العالمية حيث يتم تشجيع المستثمرين الخواص.

3- تعزيز بعض المؤسسات المالية العربية كصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية لتفعيل الاتجاهات اللازمة للتجارة البيئة الزراعية، خاصة الدول المضطررة من إلغاء القيود الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية المغنية بالتبادل التجاري.

4- تشجيع الاتفاقيات خاصة التي تعمل في إطار المحايل ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب مثلها: مثل الهيئة العربية لإنتاج الحبوب التي تتشكل فيها أربع دول هي مصر وسوريا وليبيا والسودان برأس مال مشترك.

ووهذا يهدف استغلال المواد المتاحة في هذه الدول العربية حسب مبدأ التخصيص والميزانية التسوية.

5- تشجيع ودعم الاتفاقيات والهياكل المنتجة في المجال الزراعي كاتحاد منتجي الأحمال، وتجمع منتجي الأسمدة الكيميائية، واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، وهذا جعل في فعالة ومساعتها في التنمية الزراعية.

6- تشجيع المستثمرين على مبدأ حق الامتياز والذي يتمثل في منح الدول العربية في استغلال المواد المتاحة على المدى الطويل كإعطاء شركة عربية (سواء كانت عامة أو خاصة) مبدأ حق الامتياز للاستثمار في منطقة بكاملها وإنتاج منتجات معينة وتسويقها داخل الدول العربية.

7- التنسيق والتعاون بين الجهات والمؤسسات العربية في المجال الزراعي، وتوزيع المهام والأدوار حسب الاختصاص (تنقسم العمل) ما يزيد من فاعلية وكفاءة الأداء، حيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية إضافة إلى التنسيق مع الهيئات المؤسسات القطرية، إلى جانب المنظمات العالمية والإقليمية.

8- التنسيق في مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية (ثنائية أو إقليمية أو اقليمية)، وهذا في كيفية تبادل المنتجات الزراعية والذي تراعي فيه احتياجات الدول العربية أولى، وضمان حق الفرص المتكافئة.

• تحسين مستوى فاعلية الإعلام العربي: إن قطاع الإعلام العربي مختلف أشكاله يتحمل هو الآخر جزء من المسؤولية وهذا للمساهمة في عملية التنمية والتكامل في مجالات الاقتصاد الصغرى وعامة والزراعة بصفة خاصة، وهذا كالتالي:

- تدعيم المؤسسات والهيئات المختصة في المجال الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الهيئات، وهذا بالترويج عن طريق الدوريات والنشرات والدراسات التي تقوم بها تلك الهيئات.
- دعم الجهود المبذولة في إطار الوضع الزراعي الغذائي، وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات والدراسات، وتتشجع القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع الزراعي.

**وسائل الممكن اتخاذها في المدى البعيد:**

1. تحرير التجارة داخل المنطقة العربية: ترتبط التجارة ارتباطاً وبlaşma بالتمليح وвести تحقيق الفوائد الاقتصادية، وبالتالي الاستفادة من تحرير التجارة لابد من تحقيق الفوائد الإنتاجية قادرة على المنافسة;

2. التنسيق في ميادين الإنتاج: وهذا بالتخصص في إنتاج السلع الزراعية حسب الميزا النسبية التي تميز بها كل دولة، وتم ذلك وفقاً للتخصص وتقييم العمل، وهذا الإجراء من شأنه أن يحد من منافسة الدول العربية لبعضها البعض، وهذا ليس معناه أن الدول التي تختص في إنتاج معين لا تقوم الدول الأخرى بإنتاج، بل أن الدولة التي لها نسبة مسبقة في محاولة ملابستها زيادة الطاقة الإنتاجية ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى;

3. إصلاح البنية الإنتاجية العربية: وهذا العمل يتطلب توفير الموارد المادية والعاطفية في الدول العربية التي يتم انتقاءها داخل المنطقة العربية ذات الفوائد المالية بدعم الدول الأخرى المختفية الداخلية التي توفر على موارد زراعية عالية، كالسعودية مثلًا، بإمكانية أراضيها تغطيه جزء كبير من الاحتياجات الغذائية العربية، وهذا في إطار تفاهم المنافذ والأعمال;

4. إنشاء مخزون استراتيجي من الغذاء: وقد سبق وأن تمثل هذا الفكرة المنطقة العربية للتنمية الزراعية في العديد من دراسات في إطار برامج الأمن الغذائي تفادياً للضغوط من قبل الدول المتقدمة، بحيث تساهم كل الدول العربية في تكاليف هذا المخزون;

5. زيادة حافلة القاعدة الأساسية: ويتطلب ذلك عن طريق ربط الدول العربية بمختلف وسائل النقل البري والبحري والجوي مما يساعد على إنشاء أسواق كبيرة داخل الدول العربية;

6. المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها: تمثل هذه العملية في مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والأغذية ومكافحة التلوث والمراض، وهذا من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج والتي تكون على شكل تعاوني بين الدول العربية;

7. إرساء وتمييز فكرة التكامل العربي بين الدول العربية: وهو أمر ليس بفاجيء، بل يتطلب فترة زمنية طويلة وهذا نظراً لارتباطه بقضايا التعليم والثقافة، وفي هذا الإطار يمكن تدهور نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية، وهذا عن طريق الإفاحات على التعليم والبحث العلمي مما يساهم في تقنين قدرات المواد البشرية وتكوينها باعتبارها تساهم في عملية التنمية وتوفير المناخ الملازم لقبول فكرة التكامل والتحاقها.

---

1. عبيرات وقدم، "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 189-190.
الفصل الثالث

الفرع الثاني: استراتيجيات تعزيز التجارة الخارجية للدول المغربية

تواجه التجارة الخارجية للدول المغربية تحديات في ظل عولمة المنظومة الاقتصادية، وسياسات التسطح المعمولية التي تقوم بها اقتصادياً، وتزايد عدد التحديات الإقليمية والدولية، وعلاقات غير التوافرية مع الاتحاد الأوروبي، وتلك الاتجاهات للمنظمة العالمية للتجارة، وضعها مساهمتها في التجارة العالمية، كل هذا يستوجب على الدول المغربية تحسين أداء تنافسية اقتصادياً عند افتتاحها على الاقتصاد العالمي، ودعم موقفها التفاوضي، وتطبيق استراتيجيات إندمائية على المستوى الجهوي من جهة، والمتعدد الأطراف من جهة أخرى.

ويمكن تعبير التجارة الخارجية للدول المغربية من خلال ثلاث محاور رئيسية هي: تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي وتوسيع التجارة البدنية ودعم القوة التفاوضية للدول المغربية في ظل التكنولوجيا، مواجهة العلاقات غير التوافرية مع الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغربية، وأخيرا وضع استراتيجية للتعامل مع المنظومة العالمية للتجارة.

1. تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي:

ما من شك في أن تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي الكبير سوف تكون له آثاره وانعكاساته على التجارة الخارجية للمغرب المغربية خاصة الزراعية والعذارية، وذلك في حال نجاح دول الاتجاه في التحريك الكامل للتجارة الزراعية والغذائية المغربية من كافة أنواع الفوائد الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي على الدولة المغربية وضع مقتارات محددة لتفعيل مشروع الاتحاد وترك الصراعات جانباً والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوجه نحو التكامل الاقتصادي والتجاري في عالم أصبح فيه التكتلات الإقليمية من أهم الآليات وأكثرها فعالية في تعزيز المقومات السياسية والاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية الاجتماعية، إذ أن وضع التجارة الدولية الجديد يمنح التكتلات الاقتصادية والإقليمية مزایا لا يمكن بلوغها دون ذلك. وفي هذا السياق نجد إشارة إلى أن إجمالي حجم التجارة المغربية الكلية بما فيها الصادرات النافذة تشكل أهمية محدودة ومنخفضة للغاية بالنسبة إلى إجمالي التجارة العالمية لا تكاد تتجاوز 4%، وتقتسم هذه النسبة الموثقة على عدد الدول المغربية بنحو أن كل دولة على حدى لا تمتلك نسبة مهمة من التجارة العالمية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها بابي حايل أمام الأحوال أي قدرة على المساومة أو التأثير في المفاوضات التجارية الدولية.

معوقات التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي: يواجه تفعيل اتحاد المغرب العربي العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر دون تحقيق الآمال والطموحات المرجوة منه. وتمكن إبراز هذه المعوقات في المعوقات السياسية، المعوقات القانونية، والمعوقات الاقتصادية.

المعوقات السياسية: من المعروف أن الأنظمة السياسية المغربية مختلفة التوجهات، وعند قيام الاتحاد لم تتغير الأسس التي كانت في السابق، وهذا اتفاق على اختلاف الأنظمة الاقتصادية ميكانيكا - وما زال - حجر عثر!
آثار سياسات التحرر التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

أمام الاندماج الاقتصادي، وهو يعتبر من أهم عوامل الاندماج التي يمكن أن توصل إلى الاندماج الكامل على كافة الأصعدة. ويمكن إجمال أهم المواقف السياسية فيما يلي:

- اختلاف الرؤى اليدوية الذي طغى على المناطق الفكرية للأفاذ المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران: الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغربي، وكانت ليبية المنادي الوحيد بانتباع هذا التيار. أما اليار الثاني فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل معينة لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي. 1 كما أنه ومنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها للمشروع التجريبي، وعمل كل بَل على تدمير سياراته القطرية وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي بدون أدء تنسيق للمواقف ما أدى إلى تحميش المشروعا المغربي؛

- تعاني دول الاتحاد من أزمة في الديمقراطية، فمن الملاحظ أن منذ timings على معاهدة الوحدة حتى يومنا هذا لم يذهب أحد عن الحكم إلا بسبي الموت أو الانقلاب عسكري، كما أن الأمر لا يتعلق في ذلك فقط بل إن جميع دول الاتحاد تعاني من وجود أزمة نظام الحرب الواحد، وهذا يعني لا تغير في الأفق ما دام الحال على ما هو عليه; 2

- قضية لوكبي والتي انعكس على علاقات التعاون المغربي سلباً سواء في جوانبها الثنائية أو الجمعية، وكانت بمثابة الضرر القاضية على عناصر التعاون الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع هؤلاء الشمانينات؛ 3

- النزاع السياسي بين الجزائر والمغرب والذي وصل إلى الصراع العسكري فيما يعرف بحرب الربم عام 1963 والتي لا تزال آثارها السلبية على العلاقات الثنائية إلى غاية اليوم، هذا إضافة إلى الصراع بين البلدان حول قضية الصحراء الغربية.

المفاهات الاقتصادية: إلى جانب المواقف ذات الصبغة السياسية لا تزال الدول المغاربية تواجه بعض المشاكل ذات الطبعة الاقتصادية التي أعاقت محاولات التكامل الاقتصادي المغربي، وترجع هذه الأسباب في معظمها إلى تخلف الهياكل والبنية الاقتصادية في الدول المغاربية، والمشاكل التي تعرجها القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها القطاع الزراعي، وهذا مرده إلى أن اقتصادات دول المغرب في فترة الاستعمار وغدا الاستقلال كانت تنفرد إلى تبعية اقتصادية أوربية وعلى الأخص فرنسية –وما زالت لحد الآن- في جميع النواحى الفلاحية والصناعية التجارية وحتى المالية. هذا بالإضافة أن بعد الاستقلال انتهجت دول المغرب
البريمي سياسات اقتصادية متبادلة ليس بينها روابط تنبؤة النزعة القطرية، حيث انسفت كل دولة في تحقيق
البناء الوطني بدلا من البناء الإقليمي المغربي.

ويمكن إجمال المعوقات الاقتصادية التي تواجهها تفعيل أخذ المغرب العربي في النقاط الآتية:

1. فرض القيود الجمركية: تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية
المعيقة للمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية ترتبط معظم هذه
الدول في المجالات التجارية، وعدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات
وتوصيات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية بشكل عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة
المغاربية البينية؟

التحدي التجاري: تميز الحركة التجارية للدول المغاربية بمحدودة صادرة، إذ أن معظمها تصدر
سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، كما أنها تستورد نفس السلع
المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية). هذه العملية أدت إلى ربط الافتقادات المغربية
بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، مما فرض عليها نوعا من القيمة المستدامة اتجاه
الأحوال الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي إلى حد ما البياني والولايات المتحدة الأمريكية.

وإضافة إلى ذلك بروز التجارة الموازية المهرة عبر الجدران المغربية والتي تشكل سوقا متنافيا تفتت من
الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معترضة للوعاء
الجبائي المغربي؟

المعوقات المالية: تعاني أغلب بلدان المغرب العربي من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبنا على
اقتصادها وإزهارا لشعوها، وقد أدت هذه المشكلة إلى إحداث أزمات اقتصادية وإجتماعية حادة بدول
المغرب العربي استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتبت عنه من اتباع سياسات الإصلاح
الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتفوقات
روؤس الأموال إلى البلدان المغربية?

1. تقسيم البيئة التنظيمية: يعتبر تقسيم البيئة التنظيمية كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات
والرحلات الجوية والبحرية من أبرز العوامل التي تتفاقم تتميز المبادلات التجارية بين الدول المغربية،
حيث تجد أن شبكة الاتصالات المغربية رغم وجودها فهي ليست كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة للبلدان
المغرب العربي، وهذا مرهد إلى قصور في الإمكانيات وصعوبة مشاكل التمويل وانعدام الارادة السياسية
الدافعة للتكامل والاندماج.

---

1. لعجايل أحمد محمد، معاوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسلسلة تجاوز ذلك، مرجع سابق، ص 29-32.
فيمن تفاعل اتحاد المغرب العربي: بعد اتحاد المغرب العربي اليوم مرحطة صعبة وحرة، فيارم من التحصين النسبي في الباندا التجارية بين دول المغرب العربي فإنه - وبعد مرور أكثر من 20 عاما على تأسيس الاتحاد المغربي - لم ترق العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى المستوى المقبول والمطلوب في ظل العولمة والتطور التجاري والاستثماري الذي يشهده العالم. وحتى يبنى بلورة المستويات الأعلى من الأداء لاتحاد المغرب العربي، لا بد من العمل الجاد وفق إرادة جادة صادقة ومشتركة من كافة الدول الأعضاء ليس فقط من خلال معالجة المشاكل والموقوفات القائمة والبحث عن حلول مستنيرة لها، وإنما أيضا من خلال الإسهام بدور العمل التكامل المغربي الذي يعتبر إقامة منطقة تجارية حرة حيوية على طريقه ينبغي الحرص على تجاهلا، وبذل كافة الجهود لبؤرها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وذلك من خلال:

- بلوحة استراتيجية تكامل وإندماج اقتصادي من خلال تطوير وتوعية الشراكة الثنائية بين الدول المغربية عبر المشاريع المشتركة آخرين بعين الاعتبار حجم السوق المغربي وال חו离子 المتوقعة والكاملة، وتوظيف عملية التنافس المغربي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدوم المغربية عبر تعديل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي الأخذ في التشكيل والذي مره أنه لا وجود للدول ضعيفة ومفيدة في العالم ليس لديه التكامل الاقتصادي الكبرى.

- تفعيل التجارة المغربية الثنائية والتي تميز بالضعف مقارنة بإمكالها مع العالم الخارجي، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 5% إلى 7% وهي نسبة لا تعز مشاريع الاتحاد المغربي، وهذا يجب تعزيز التجارة المغربية الثنائية وتغيلها من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:

   1. ربط جميع الغرف التجارية للمغرب المغربية ببعض البعض لتبادل المعلومات؛
   2. استكمال عملية توحيد المواصلات المغربية وضروب التزام جميع示意اء;
   3. العمل على الإسهام باعتبار قواعد منشأ تحكيمية موحدة بين دول المغرب العربي والالتزام بها;
   4. إنشاء هيئة تحكيم مغاربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدوهل;
   5. دعم المؤسسات المالية المغربية التي تقوم بضمان التماثل الصادقات والواردات بين دول المغرب العربي;
   6. ترشيد الإيلاء الرسوم الجمركية بين الدول المغربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأء من جانب المنافذ الجمركية المغربية وذلك بغرض تسهيل انسحاب السلع;
   7. إنشاء منطقة مغربية خاصة بالنزاعات حول الأسواق المغربية داخل أسواق دول الاتحاد;

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة من خلال تشجيع الاستثمارات التي تحتاج إليها الجماهير المغربية، خاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق تشجيع القطاع الزراعي الذي يشكل استراتيجية حيوية يحظى بسيع إمداد ما يفوق 50% من اليد العاملة في الدول المغربية، وذلك من خلال محاولة الاستفادة من الصحراء الكبرى التي

---

1. لمحال أعمال صيدليين، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك"، جمعية تواصل، ص. 33.
2. "يغور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008, ص. 65.
تتمثل 6/5 المساحة الإجمالية لدول المغرب العربي وتدعيم الفلاحة الصحراوية والزراعة الجماعية
للأمن الغذائي واستقرار الموارد الطبيعية في الوطن العربي.

- تعزيز شبكات المعلومات المشتركة، وذلك من خلال بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتنسيق مشاريع البحث العلمي، وتقييم مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية، حيث تهدف مشاعimes مشتركة والاستفادة المتبادلة من الخبرات بما أن تساعد مؤسسات

- الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها،

- التركيز على فكرة التنافس وليس التنافس بين دول المغرب العربي، والاستفادة من الميزات التنافسية التي تمتاز

2. استراتيجيات مواجهة العلاقات التجارية الأوروبية-المغاربية:

كما سبق وأشرنا، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشرك المهمي الأول للدول المغاربية، والمخاطر من دراسة
وتحليل المبادلات التجارية بين الطرفين، أن هذه تقوم على أساس غير منكوبة تأتي في مجملها لصالح الاتحاد الأوروبي
بها، خاصة وأنها جميعاً أمام تحديات اقتصادي صعب، ستكون هالة أم أنه مضطورة لاتخاذ سياسات اقتصادية
تكميلية مع بعضها البعض لتوزف خدمات اقتصادية أفضل، ولتمحيح البطالة أحد أبرز أسباب ثورات الريع
الأوربي.

استراتيجيات دخول السلع المغاربية إلى الأسواق الأوروبية: تعتبر السوق الأوروبي أقوى واعدة للم المنتجات المغاربية، نظراً لضخامة عدد المستهلكين بها إلى المستوى العالمي للدخل الفردية مما تؤثر قدرة
شرائية معتبرة، من هذا المنطلق تسعي البلدان المغاربية إلى تحقيق زيادة صادراتها نحو هذه السوق خاصة في
مجال المنتجات الزراعية والغذائية، إضافة إلى بعض المنتجات الصناعية، أين تواجهها مجموعات كبيرة من
الحواجز الأولى ذات طبيعة جمركية والثانية غير جمركية، فبالنسبة للأولى ليس مهماً إشكال فكل المنتجات
الصناعية تقريباً معفاة من التعريفات الجمركية وجانب هام من المنتجات الزراعية التي تتراوح بين الإعفاء الكلي
إلى تخفيض هام في التعريفات الجمركية يترواح ما بين 20% إلى 80% بحسب المنتج وحسب البلد، مع
إمكانية مراجعتها من فترة إلى أخرى بما يتماشى مع البرنامج الزراعي الأوروبي المشتركة. ولكن الإشكال يكمن
أكثر في الحواجز الغير جمركية المتمثلة خاصة في تحديد حصة الكميات المسموح دخولاً السوق الأوروبية،
وضع معايير وإجراءات تحت غطاء حماية صحة المستهلك والبيئة على أن تبقى اللحية الأوروبية تتفوق نفسها
بأي تدخل على إعادة ضبط وتحديد هذه الكميات إذا ما رأت أي تحوّل. وفي هذا الصدد تتعانى المنتجات
الزراعية المغربية من منافسة حادة من المنتجات الزراعية الإسبانية والبرتغالية والإيطالية، أين تجد سوق الاتحاد
الأوروبي تقريباً فوائد زائدة عن استهلاكها تقريباً في كل المنتجات الزراعية.
وفي هذا السياق، تُذكر الإشارة أن توسع الاتحاد الأوروبي إلى بلدان أوروبية أخرى زاد من نسبة المساحة المزروعة بـ 30% ونسبة 28% من اليود العاملة داخل هذا التجمع، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الدول المغربية المصدرة للمنتجات الزراعية، ذلك أن هذا التوسع سوف يجعل من الاتحاد الأوروبي مكتفاً ذاتياً بنسبة 90% بالنسبة للحوم والبطاطس و97% بالنسبة للطماطم و70% بالنسبة للخضروات و110% بالنسبة للتخمر.

بناء على هذه المعطيات بات على الدول المغربية التفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي بغرض إبرام اتفاقات جديدة تمنح تفضيلات للمنتجات المغربية على دخول أوروبا الاتفاق الأوروبي كما كانت تحقق بها من قبل خلال عقود القربينات والسيعينات من القرن الماضي، على أن تعمل الدول المغربية على التحلي بناء الاستراتيجيات الوطنية التي أثبتت فشلها وتطبيق استراتيجيات اندماجية جديدة في إطار الموقف من جهة، وعلى تحسين إنتاجها وترشيد ترقية التكثيف والتعابير لدخول الأوروبية من جهة أخرى.

وهناك عدة آليات لتوغل السلع المغربية الأوروبية خاصة في مجالات:

- السلع التقليدية: وذلك بالعودة إلى فكرة المزايا النسبية التي تمتزج بها بعض السلع المغربية عن سلع دول أخرى، والعفيض على هذه الدول كشرائح تقليدي لتوزيع الاتحاد الأوروبي.
- ضرورة البحث عن توسيع جديد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغربية يمنح أولوية للسلع المغربية للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع السلع الزراعية التي استثمرت الكثير فيها من قبل الدول المغربية، إلى جانب إيجاد توسيع جديد في تمويل مشاريع تنمية في مختلف القطاعات عبر خطوط قروض، وتحديد بعض الأوروبية في هذه المشاريع: اين الأولوية الأولى تتمحور حول تدعيم سياسات التخلي من التعبئة الغذائية للخارج عبر تمويل المشاريع الزراعية؟
- أما الجانب الثاني للتعاون فمرتبطة بتوجيه مشتركة للبحث والتكوين، مع إبقاء توجيه المشاريع التقليدية بصفة أقل (كال thuế والجسور والصعدود ...), ذلك أن هذه الدول تحتوي على مهندسين ومواد اقتصادية حية، من خلال فتح معاهد ووضع برامج مشتركة للبحث والتكوين أورو-مغربية.
- أما الجانب الثالث للتعاون الذي تقتربه دولة الاتحاد الأوروبي لدول المغربية هو تضحية التعاون الجهوي والمتعدد الأطراف، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية مرفقة مع الدول المغربية كل على حد، أين تسهل الفوائد الموجهة لها في مشاريع تنمية وطنية تحصة، إلى تمويل مشاريع ذات طابع جهوي قام كل بلدان المنطقة.

1. محمد شريف منصور، "إمكانية التداخل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، مرجع سابق، ص 226.
2. المراجع نفسه، ص 226.
توبيع الشراكات التجارية الثنائية: لطالما كانت المنطقة المغربية عبارة عن منافسة دولية كبرى خاصة

التناقص الأمريكي الأوروبي على المنطقة، ويمكن للدول المغربية استغلال هذا التنافس لصالحها من خلال إدخال

لاعبين جدد على الساحة التجارية المغربية في إطار التكتلات التجارية لهدف توبيع المبادلات التجارية ولتعزيز

المركز التفاضلي المغربي سواء مع الاتحاد الأوروبي أو أي شريك تجاري آخر. ومن أهم المنافسين الذين

الاتحاد الأوروبي على منطقة المغرب العربي يوجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، كما لا يمكننا إنكار

الدور الذي قد تلعبه الدول العربية كيبدل إمكاني في المنطقة. وفيما يلي سنتعرف على أهم ملامح العلاقات

المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المناض الأول للاتحاد الأوروبي على المنطقة المغربية وأهمية

مركزا الاقتصادية والتجاري الدولي.

العلاقات الأمريكية المغربية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية المنافس الأول للاتحاد الأوروبي في المنطقة

المغربية، وقد زاد اهتمامها بهذه الأخيرة منذ تسعينات القرن الماضي والذي برز من خلال الحوار الأطلسي

الموسطي عام 1994، ليتأكد بشكل أكبر عن عقب أحداث 11/09/2001 حين اعتبرت الولايات المتحدة

المغرب العربي منطقة مهمة في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة

الإرهاب.

وفي المجال الاقتصادي، يمكن التحدث فعلا عن تنافس أوروبي أمريكي على المنطقة المغربية أمام سعي

الولايات المتحدة منذ السنوات الأخيرة من تسعينات القرن الماضي إلى تأكيد علاقاتهما التجارية مع الدول

المغربية، وسط نفوذها على مصادر الطاقة في المنطقة خاصة في الجزائر. وفي هذا السياق عبر وزير التجارة

الأمريكي الأسبق رون براون عن الخلفية التنافسية الأوروبية-أمريكية بقوله: "أن الولايات المتحدة الأمريكية لن

تنازل عن أي سوق أفريقية للمدول الأوروبي، الشاركا التقليديين لأفريقيا."

وكذلك سيتاحة إريستانت عام 1998 تدعو لإقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول

المغربية الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس عقب بروز مؤشرات تغير مسار الشراكة الأورو-مغربية، وذاع

ذمة هو تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاث في مجال التجارة والاستثمارات، عن

طريق تشجيع الدول المغربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية لضمان أكبر سهولة في المبادلات التجارية،

بالإضافة إلى تشجيع ودعم الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار

والتجارة الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب للاستثمار رويد الأمور

الأجنبي، ويدخل في هذا إطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية، إضافة إلى الركز على إنشاء منطقة

للتبادل الحر مع منطقة المغرب العربي والذي نجحت في إقامتها مع المغرب في 15/06/2004 لتصبح سارية

1 فاطمة بير، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 196.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول العربية

المعمول ابتداء من 01/01/2006. ويحرص الجوائز الماليات السنوية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية.

الجدول رقم 03-29: الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاتفاقيات الثنائية الأخرى المتصلة بالتجارة أو الاستثمار</th>
<th>الاتفاقيات تجارة حرة</th>
<th>الاتفاقيات استثمار ثنائي</th>
<th>نوع الاتفاق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في عام 2004</td>
<td>وقفت سنة 1999، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1993.</td>
<td>تونس</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتجارة في مجال الزراعة سنة 2006</td>
<td>وقفت سنة 2001.</td>
<td>الجزائر</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في عام 2004</td>
<td>وقفت سنة 1985، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1991.</td>
<td>المغرب</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: فاطمة بيرم, "أعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة", مرجع سابق، ص 196.

وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية نمواً متزايداً منذ التسعينيات. فالنسبة إلى الجزائر تعززت علاقاتها مع الولايات المتحدة أكثر بعد توقيع两款 في إطار اتفاق إطار التعاون والاستثمار في جويلية 2001، وكان الهدف منه مضاعفة حجم التجارة التجارية بين الطرفين وتتمكن الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية. وقد أصبحت الولايات المتحدة الرائدة في صادرات المنتجات المجهزة للجزائر منذ عام 2003، وتنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الودائع الجزائرية المزدهرة لتصبح الولايات المتحدة ثالث ممون للجزائر بعد فرنسا وإيطاليا منذ عام 1998، وتجاوزت النشاط التجاري 12 مليار دولار عام 2010 حيث شكلت 11 مليار دولار الودائع الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط والغاز، وتشمل أقوى القطاعات - سواء من حيث الحجم أو القيمة المادية - الطاقة والمواد الغذائية والمنتجات الإلكترونية. ووفقاً لمساعدة السفير ديفيد بيرس، السفير الأمريكي لدى الجزائر، "يعتبر علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر هي رابع أكبر علاقة تجارية في المنطقة، وتعتبر رابع أكبر شريك تجاري للجزائر، ويوجد اليوم أكثر من 80 شركة تجارية أمريكية تعمل في الجزائر، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة خارج قطاع النفط والغاز في مجالات مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمكائن والإمداد، وتعمل في مجالات مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمكائن والإمداد والسلام الاستهلاكي والتكنولوجيا المعلوماتية." 3

2. فاطمة بيرم, "أعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة", مرجع سابق، ص 197.
3. الفرعية التجارية الأمريكية العربية الوطنية، التحليلات التجارية الأمريكية-العربية 2013، ص 111.
أما المغرب، فقد دخلت مرحلة جديدة في من العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب توقعها لانفصال التجارة الحرة في عام 2004، لتصبح الولايات المنافسة الأول والأقوى للاتحاد الأوروبي محتلة مرتبة الشركاء التجاري الثاني للمغرب عام 2012 بمرجع تباحي تجاريا قدر بـ 5.9%. إلا أنه ورغم التقدم المسجل في حجم المبادلات التجارية الأمريكية المغربية منذ عام 2004، فإنها تبقى ضعيفة مقارنة بمبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

في حين تبقى تونس الدولة الأقل تعاملًا اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول المغاربية الثلاث، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى حجمها الصغير، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات الوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما. وبالرغم من زيادة حجم المبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينيات، إلا أنها مازالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي حققها الاتحاد الأوروبي مع تونس.

إذن بعدما كانت المنطقة المغربية منطقة هامشية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها حظيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينيات، كما وضحنا ذلك، وعرفت تونسيًا مستمرا منذ ذلك الوقت إلى اليوم رغم أن الزيادة ليست بدرجة عالية ولكنها موجودة، لذلك أصبحت في قطاع منافسا لصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي بديها رجل السياسة الأمريكيين بأهم لن يخلو عن هذه المنطقة التي أصبحت جليحة بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، بما يدل على أن التنافس ما زال يشهد مع مرور الوقت.

3. استراتيجيات التأقلم مع المنظمة العالمية للتجارة:

أصبح تحريك التجارة الدولية وقيام المنظمة العالمية للتجارة أمراً واقعياً، والإستثمار إليها ليس اختيارا، ما يفرض على الدول المغربية مواجهة بسياسات تحريك التجارة الدولية بفتات السبل لمواجهة التقليل من آثارها السلبية. وباختصار، المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة الوحيدة الشرفية على تحريك التجارة الدولية، وخاصة المنتجات الزراعية، فإن الدول المغربية مطالبة بالتفاوض والتفاهم من أجل اكتساب أكبر المكاسب من المفاوضات التجارية.

انضمام كافة الدول المغربية إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن حقائق النظام التجاري الدولي تؤكد عدم فاعلية الدور الفردي الذي تقوم به أي دولة في مجال التفاوض مع اقتصادات السوق العالمية، وللتماسك مع منهجية التنسيق والتتكامل على المستوى المغربي فإن انضمام كافة الدول المغربية إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر ذو أهمية كبرى وذلك للاعتبارات التالية:

1. غيرات مقدم، "التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 296-297.
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

- أصبحت المنظمة العالمية للتجارة وافقاً عملياً تشمل عضوية دول العالم، وهو ما يؤكد على أن غالبية التجارة الدولية للمسلع والخدمات تنظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، ومنه فإن التعامل مع المجتمع الاقتصادي والتجاري الدولي أصبح أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تعكس عليه كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها وترضيها.

- إن اضطمام الدول المغربية جميعها إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلًا وبعد التكامل الاقتصادي الزراعي المغربي من المزايا والبرامج التي توفرها نظام التجارة الدولية الجديدة للدول الأعضاء داخل التكتل الاقتصادي، كما يمكن أن تكون في موضع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف.

- إن المبادرة باستكمال عضوية الدول المغربية والحصول عليها داخل المنظمة العالمية للتجارة، يحقق الإسراع في الخلق من الآثار متماثلة مقررات التجارة الدولية، ومن ثم أخذ تدابير وإجراءات التكيف وال-Islam في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والتصديرية مع هذه المضمنات ذات تأثير وقدرة على التفاعل معها في الأمد القصير.

- بعد اضطمام الدول المغربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن مرور السنين، استمرت إجراءات تطبيق تخفيف التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التجارية، ومن ثم تزداد الالتزامات والشروط التي تضمنها الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع الدول الجديدة والتي تريد العضوية في المنظمة، مما يؤدي إلى صعوبة إجراءات قبول العضوية الجديدة، وقد أتضج ذلك من خلال ما تواجهه بعض الدول المغربية التي لا تزال في مرحلة التفاوض من أجل العضوية الكاملة كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

الإعداد والتنسيق الجيد للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة: بات من الواضح جداً أن الدولة المغربية ومن بينها الدول المغربية تعاني من وجود بعض التحديات والالتزامات التي لا تناسب وظروفها وأوضاعها، كما ظهرت بعض الآثار السلبية التي تعاني منها اقتصادها الزراعي، كما أن هناك بعض الجوانب في تطبيق الاتفاقية تجعل على كبح ما تم تحقيقه من تقدم التنمية الزراعية خلال الفترات الطويلة السابقة، وكل هذا إذا ما يتطلب التحضير والعمل الجيد والمبكر نسبياً هذه المفاوضات.

ومنه، فإن على الدول المغربية الأعضاء البدء بالتحضير الجيد والدراسات العميقه التي تعود بالنفع العام، والتي تتطلب المراجعة والإصلاح في الاتفاقية الزراعية وفي جميع المجالات المرتبطة بالزراعة. وإضافة إلى هذه الدراسة والتحضير الجيد، فإنه يتطلب تحسين المواقف والأراء باعتبار ذلك ذا أهمية في توحيد كل ما يتعلق بالاهتمام المشترك. وهذا لا يقتصر على الدول المغربية فحسب، بل يعني كذلك الدول النامية وخاصة في القضايا التي تشمل القضايا المشتركة مثل الأبعاد الاجتماعية التي ترتبط عن طريق الاتفاقية تحرير التجارة الزراعية، والإعانات التعوضية التي تستفيد منها الدول المستورة حراء تطبيق هذه الاتفاقية خاصة للدول الأقل نمواً وذات الاستمرال الصافي للأغذية، ومجالات الدعم الحيوية في قطاع الزراعة، إلى جانب إمكانات الحصول
على التقنيات الزراعية الحديثة في إطار اتفاقية حماية الملكية، والقضايا التي تعز منافع الدول النامية المغربية.

 مثل: قدرة هذه الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدوّل المتقدمة، وتحقيق جوانب أخرى أثر عدادة في المبادئ التجارية العالمية، وكيفية مواجهة إجراءات المداخل المختلفة للحماية من جانب الدول المتقدمة كما هو شأن في تطبيق المواصفات والاتفاقيات "الصحة البينية والبيولوجية" وإلى غير ذلك من القضايا والمشكلات التي تترتب على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. و لتحقيق كل هذا لا بد من الارتقاء بالقدر على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الدولية، وذلك لتحديد أهداف التفاوض التجاري استرداد إلى الأولويات الوطنية في إطار تنسيقي بين مختلف الدوّل المغربية.

1. إنشاء آليات تنسيقية ذات القدرة على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية العالمية: إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنها أن يقود الدوّل المغربية لتحقيق مكانتها في السوق العالمي. 

2. تقديم حمایة مغربية خاصة بالمعلومات ذات طبيعة نوعية مثل شبكية مغربية للمعلومات الزراعية يتحدد من خلالها تعزيز الشفافية في مجالات الاستثمار والложений التجارية، وذلك لتفعيل الدعم والتعويض الزراعية.

3. التنسيق والتعاون بأقصى درجة ممكنة في المجالات ذات الجوانب الزراعية، وما يتعلق بها من نقل وتوظيف التقنيات الحديثة، حيث أن هذه التقنيات تعتبر من العلوم الحديثة وتتطلب أحيانًا ذات تكاليف عالية خاصة في مجالات البحث الأساسي. كما يمكن استخدام تقنيات ضخمة، ولهذا، فإن الحصول على مثل هذه التقنيات سوف يصبح أمرًا صعبًا ومكلفًا في ظل تطبيق اتفاقيات حقوق الملكية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة دخول الدوّل المغربية في مجال إنتاج واجتكاد التقنيات إلى جانب نقلها وتوظيفها.

4. ومن المعلوم أن هناك تحديات تواجهها الزراعة المغربية حاضراً مستقبلاً، وعليه فإن ذلك يتطلب جهوداً جبّية غير عادية خاصة في المجالات الزراعية ذات الهامش المنفي. وتős أجرامية من الأمثلة

---

1. الأكاديمية، بعض القضايا الرئيسية في التعاون المتبادل والاقتصادasts في مجالات الجذب: الخصائص والمزايا المرة على حلفة العمل بشأن التجارة، منتدى الدوحة.
2. الرفوض الموافق للتجارة والاستيراد، فترة 5-6 ديسمبر 2004، ص 10.
3. عبر الأحرف، "آثار تحرير التجارة العالمي للمنتجات الزراعية: على القطاع الزراعي في الدوّل العربية"، مرجع سابق، ص 179-180.
الفصل الثالث

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

والعناية لدفع جهاز الإنتاج الزراعي المغربي وخاصة في مجال المنسوجات الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والبذور الزراعة. كما تطلب مؤسسات ذات قدرة عالية وميزات ضخمة لتطوير ما هو مطلوب لتمل هذه الزراعات.

- إمكانية وضع معايير موحدة للفاس المغربي ومطاقة للمواصفات والجودة للمثل، والمثبات الغذائية، وتحفز هذه الدولة على العمل والالتزام بهذه المعايير الدولية، ويعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تطبيقها كفاءة الأداء في التجارة الدولية، وتحفز تسمية الصادرات المغربية وإقامة المبادلات التجارية مغربية وعربية وعربية وفق أسس ومعايير سلامة محددة ووضوحية ومباشرة، كما يساعد ذلك أيضا على تحسين تطبيق معايير الصحة النباتية والحيوانية وإجراءات الفحص والتصنيع، والإجراءات الجمركية والحجز الزراعي في مواقع الشحن.

غير ذلك من إجراءات وترتيبات التجارة الدولية المعاصرة.

- إنشاء أحاديث مغربية نوعية متخصصة في النشاط الزراعي والمثل الغذائية، وظيفتها التنسيق والتعاون بين الدول المغربية سواء في السياسات الإنتاجية أو الاستراتيجية أو التصديرية، إلى جانب التنسيق في السياسات البهائية والمشروعات الأنتاجية المرتبطة به - كما هو الحال للاتحاد العربي المنتج الحبوب - حيث يتم تبادل الخبرات.

- إنشاء مراكز تصويتية مغربية مشتركة للمثل الغذائية والثبات من مجالات التسويق المحلي والتسويق الاستراتيجي والتصدير، تعمل على تحسين إمكانية التجارة إلى الأسواق الدولية والقدرة التصديرية في إطار العمل منه السهولة والتسهيل، إضافة إلى تحسين شروط وفرض الاستيراد على نطاق مغاري مشترك يتحقق مزايا الصناعات الكبيرة والقدرة على المساهمة والحصول على أفضل الشروط الاستيرادية.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأولية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

في الجزائر في ظل التحرير التجاري

"إن الزراعة تعتبر أداة حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية للأنظمة الجديدة، وهو الهدف الخاص بتخفيف نسبة المساوى من الفقراء والمجموعات، والذين تصل ذروة عام 2015"، هذا ما صرح به رئيس مجموعة البنك الدولي في مقدمة التقرير السنوي لعام 2008 مبادئ الإنتاج الزراعية في مناطق تحقق الأمن الغذائي المستدام للسواح. وقد أصبح زراعة العظام في الجزائر، في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الهائلة التي تمرها العالم الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية، ومشكلات النقل، ومشكلة الأسئلة بشكل خاص من جهة، وتبنى الجزائر لسياسة الاتصال التجاري لتصبح جزء من الشروط التجارية الدولية باتجاهها وسلبيتها من جهة أخرى، إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق مستوى إكتفاء ذاتي في السلوغ الغذائية، وعلى الأقل والصعب لتحقيقأمن الغذائي مستدام لصالح الإنتاج المحلي من أجل تجاوز تبعية الغذائية، وذلك مرهون باتباع سياسية زراعية مستدامة كاستراتيجية بديلة تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة،
الفرع الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

شهد القطاع الزراعي اهتماما كبيراً لدوره الحيوي في المساهمة في تأميم الاحتياجات الغذائية للسكان، وتنوع القاعدة الاقتصادية للدولة وكأساس للعملية التنموية لها، وقد تطور أسلوب الزراعة من الأسلاك التقليدية إلى الأسلاك المتطورة حيث يتم استخدام أحدث التقنيات الزراعية من آلات ومعدات زراعية. وقد رافق هذه التنمية الزراعية آثار سلبية خاصة فيما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية نتيجة لتكييف الإنتاج الزراعي، والاستخدام المكشوف للمبيدات الكيميائية بانواعها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تدهور خصوبة النباتات وتعريتها.

وحذف خلل في توازن النظام البيئي، وظهور العديد من المشاكل التي تهدد حياة الإنسان.

وهذا تبرز التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية بديلة عن السياسات الزراعية المتبعة، قصد في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة، والمحافظة على بيئة أكثر توازنًا من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام.

1. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

يتداخل المعنى بالتنمية الزراعية في العالم أكثر من تعريف للتنمية الزراعية المستدامة، إذ ينتمي المعنى بالبعد الاقتصادي باستدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، في حين ينتمي المعنى بالبيئة باقتصاده عليها وتقليل ضرر النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية في استدامةها، بينما يرى المعنى بسلامة الغذاء بوجود الحرص على إنتاج غذاء صحي للمستهلكين، وهكذا تختلف درجة تركز التعرف على أي من هذه المحاور حسب اهتمام وطبيعة الخلفية العلمية للمعرف. وسنركز في دراستنا هذه على تعيينات للتنمية المستدامة للاهتمامهما بالأمن الغذائي المستدام.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن مثل استراتيجيات كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والبهاء والموارد الوراثية البينية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع." 1

1 عمرو الأزهر، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل القائمة، مرجع سابق، ص 26.
في حين ترى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يشير إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المعايير الاجتماعية والتنموية، ومن منظور آخر فإن التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي العملية التي يتم عبرها:  

- ضمان مكافحة الممارسات الغذائية الأسلوبية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى;
- توفير فرص عمل مستمرون ودخلي كافًا بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتب两点ين للانتاج الزراعي;
- حفظ وصيانة -إن أمكن تحسين ورفع- القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المحدودة من غير الإخلال بالدورات الأيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والريفية البائسة.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل البيئية والاقتصادية البائسة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

وبلانمة عام ومستمر، تسعى الزراعية المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكاف من خلال الاستخدام المحكم والرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتوجد مجموعة من المعايير التي يتم الحكمها بواسطةها على الزراعية بأنها مستدامة أم لا يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن تكون سليمة بيئياً: أي لها القدرة على:
  - المحافظة على الموارد الطبيعية;
  - زيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، بدءاً من البشر والطبيعة والحيوانات، وجميع مكونات النباتة، والأحياء العضوية الدقيقة. وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة;
  - الحد من فقدان العناصر الغذائية والكودة الحيوية والطاقة;
  - المحافظة على صحة الخيول والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية. ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد الزراعية المحدودة.

- أن تكون متسقية اقتصادياً وتعنين:
  - أن تكون المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معًا;
  - الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العملة ومتطلبات الإنتاج;
  - التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، ولا تناقص الحدود الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق المبادرات فقط بل تحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

---

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنسيق الزراعي في الوطن العربي عام 2007، مرجعي 38.

2. سفان عينان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الهولندي". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة سلطيف، أجازة 2011، ص 42-43.
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

1. ُٰبي ٴىَِص، "انضساػخ الجضائشَخ ثين الاكتفبء وانتجؼُخ"، ڄُـ٫ ٔدزٷ، ٚ 300-301.

أ. أن تكون عادلة اجتماعياً:

• توزيع المواد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية للكافّة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكاف، والمساعدة التقنية، وفرض التسويق;

• إفساح المجال للمجتمع للمشاركة في صنع القرار.

ب. أن تكون إنسانية:

• احترام كل أشكال الحياة، والإقرار أساساً بكرامة كل البشر;

• رعاية العلاقات والميتمات والثوابت الاجتماعية، واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والكرامة والتعاون والرفاه.

2. سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

إن استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة في سيما إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من المواد الزراعية يجب أن يحافظ على تلك المواد وتحميها من التلوث والتدهوه والاعتداء، وذلك بإتباع العديد من السياسات المفيدة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة. والتي يمكن التطرق لأهمها فيما يلي:

• سياسات المياه: تعد المواد المائية المحدودة الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفر الغذاء للسكان، ولعل اختلاف التوازن بين المواد المائية والطلب المزود عليها يمكن تعدياً كبياً مناطق مختلفة من العالم. ويتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية تطبيق إدارة متكاملة تأكث في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، وتعريف الأسس الرشيذة لاستخدامها في مختلف المجالات، وبالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير أهمها:

1. ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقدة من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة والتي يحقق تفسح أنظمة الري الحديثة;

2. وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه;

3. عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار؛
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تحديد نفسها، حيث أن السحب المكثف من تلك الآبار يؤدي إلى نضوء وتعدي خواص المياه فيها مما يعوق استخدامها في الزراعة.

- إن المحافظة على المواد الزراعية، بما فيها المياه، لضمان تحقيق إجراء حصة مكملة لتنمية الزراعة تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، مما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد.

سياسية قمية وتحسين الأراضي الزراعية: يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المدخلات الإدارية والتنظيمية والمؤسسة والتقنية، وقد قدم المؤرخ الذي عقد خلال الفترة 3-7/04/1996 في المعهد الدولي لسياسات بحث الغذاء حول تدهور الأرضي في العالم النامي، توصيات عامة اعتمدت كسياسية عامة لحماية وتحسين الأراضي الزراعية نوجز أهم محاورها في الآتي:

- تحسين أنظمة المعلومات لإدارة الأراضي، إذ لا بد من تطوير مرجع جيوفيزياء خاص بظاهرة المعلومات الحاسوبية قادرة على بث المعلومات عن الخوارزم العائمة والمنافسة الخاصة ومختلف أنواع الأراضي والأظمة الزراعية والمناخ.

- زيادة التنمية التكنولوجية والأبحاث في مجال تحسين الأراضي، وهنا تظهر الحاجة الماسة للأبحاث لمعرفة وفهم الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأكثر تقدم لعملية الاستثمار في إدارة وتحسين الأراضي المتسدمة وتعميق السياسة والأدوات التي تشجع مثل هذه الحالات.

- يضاف إلى ذلك ضرورة إجراء البحوث المكملة بين البيئة والإنتاج ضمن المفهوم المكمل "البيئة الزراعية".

- حيث تزداد الحاجة إلى ما يعرف باستراتيجيات التكاليف المخفضة، ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً مهمأاً وتمثيلاً في بعض أنواع المكونات ومدخلات البحوث للأنظمة الزراعية الأكثر مثلية.

- ترويج الاستثمار في مجال تحسين وإصلاح الأراضي المتسدمة هدف الاستعمال الأكثر كفاءة، ويجب أن تمثل عملية تشجيع هذه الاستثمارات الأفضلية في السياسة الزراعية للمملكة، كما يجب تصميم هذه التحسينات بالتعاون مع المزارعين;

- دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية وذلك بإيجاد قاعدة عامة وharga أياً تتبعت جديدة للتعاون بين مؤسسات البحث العلمية وكل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الفعالة، يهدف تطوير التنمية الفعالة والثمين كل من حفظ الموارد وتقييم زيادة الغلال.

- تعديل حقوق الملكية الأرضية لتشجيع الاستثمار طويل الأمد في الأراضي، حيث يؤدي تطبيق نظام ضعيفة لحقوق الملكية إلى عدم تشجيع الاستثمار في عمليات تحسين الأراضي بل يزيد من تدهورها.

- تطوير أنظمة تخطيط مربعة تشارك في الاستخدام المناسب للأراضي، إذ يجب أن تركز الخطط إجراءاتها وتعليمها على المخرجات البيئية (تفتيح المواقع المفتوحة للترسب من خط تسمس المياه) أكثر من تركيزها.

1. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مرجع سابق، ص 215-223.
على التطبيقات الزراعية الخاصة، مع الربط بين المشكلة الأساسية المتمثلة في استعمالات الأراضي الزراعية والغابات والمحافظة على نشاطات الموانئ البيئية ذات النمو الحوي المرتفع القيمة.

سياسة دعم النساء الريفيات: تعتبر عملية دعم النساء الريفيات مفتاح تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الأمن الغذائي، وتقوم الاستراتيجيات المختلفة التي تعمل على دعم النساء على تقوية قاعدة الأصول القائمة على الأنواع المختلفة للأعمال المادي والطبيعي، البشري، الاجتماعي والنتالي، إضافة إلى تقدم وتوفير أطر العمل القانونية والمؤسساتية لضمان تقدمهم بالموارد الخاصة.

سياسية هماية وصيانة التنوع الحيوي: تشتمل هماية وصيانة الموارد الحيوية والأحياء النباتية والحيوانية الأسس اللازم للاستدامة والمستدام للأحياء الريفية، كما يخدم يمكن الإنتاج لتطلعات الأجيال القادمة.

وتقبل الاستخدام المستدام والرشيد لموارد الأحياء بعدم التفتيش بالرصد الوطني وتحقيق إمكانية الإنتاج بصورة قابلة لللاستمرار في المستقبل البعيد، وتتضمن الاستراتيجية الإحاطة بجميع العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثر على التنوع الحيوي في المدى القصير والطويل على حد سواء.

ويمكن إنجاز أي استراتيجية وطنية لصيانة التنوع الحيوي في النقاط التالية:

1. تحديد ووصف حالة مكونات التنوع الحيوي بصورة شاملة تخطي جميع مستويات التنوع الحيوي، من النظام البيئي والنظم الزراعية، إلى الأنواع المميزة النباتية والحيوانية، إلى التنوع الواردي للتنوع الواحد.
2. الإدارة والسيطرة على جميع الأسباب والظواهر المحددة لمكنونات التنوع الحيوي الوطني، المؤدية إلى تدهورها أو تصحها أو اقتناها ضمن حدود الإمكان.
3. دعم وإنشاء نظام وطني متكامل من المحميات الغابوية والهياضية والاختيارية والرعوية، مما يشمل جميع أشكال النظام البيئي الطبيعي والأنواع النباتية والحيوانية.
4. تدميم صياغة التنوع الوراثي النباتي والحيواني على التربة الوطني، وخصوصا ما هو مستخدم في الزراعة وتربية الحيوان، وبالتحديد الأصناف والسلالات والطراز البيئية المتكيف مع البيئة المحلية، باعتبارها تراثا حيويا وطنيا ذا أهمية اقتصادية فائقة.
5. تدعيم القرارات المحلية في مجال الحماية والصيانة عن طريق المصارف الوراثية النباتية والحيوانية، والحقول الوراثية، وحديقة الوراثة، والصيانة عن طريق صناعة النسيج وتحريرها.
6. إنشاء نظام رصد ورقابة مناسب بهدف إلى متابعة جميع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مكونات التنوع الحيوي في جميع المستويات.
7. التعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في صياغة التنوع الحيوي واستثمار الموارد الحيوية بشكل قابل لللاستمرار.
سياسة ترقية الاستثمارات في الزراعة: يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة والدافعة للتقدم الزراعي، وتشكيل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاهتمام عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، ورفع حجم وتسريع الاستثمار الزراعي يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الورادات وتسريع الترسبات التجارية نوعية الزراعي والعمر، وبذلك فإن الاستثمار الزراعي وإدارة معاوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم المساعدة الغذائية تكتسبه الشكل من حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المائية.

كذلك يؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى إقامة مشروعات جديدة تتمتع أعداداً كبيرة من العمال، وزيادة قدراتهم، وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهاية لزيادة معدلات النمو في الدخل الفردي وتشجيع الرفاهية الاقتصادية.

ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الاهتمام نشر إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، فضلا عن الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة أهميتها، والطاقات المتجددة (الرياحية والمائية) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال، كما تعتبر المالحة من بين أهم مجالات الاستثمار باعتبارها أحد الموارد الطبيعية. هذا ومن متطلبات التنمية الزراعية المستدامة الاستثمار في مجالات المكافحة الحيوية للفحوصات وثيق البنية، والمحافظة على تطبيق أنظمة الجودة والسلامة الصحية البيئية على طريق اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة 가능ية من أثر المبيدات.

الفرع الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

اعتمدت الجزائر منذ عام 2000 خطط لرفع النهوض بالقطاع الزراعي سعت من خلالها إلى تحقيق التنمية الزراعية مستدامة تضمن للسكان أمور الغذاء والدواء سيادتها وهميتها، وقد جاءت هذه البرامج عقب فشل العديد من الاستراتيجيات التي تبتنتها الجزائر منذ استقلالها إلى غاية نهاية القرن الماضي في تحقيق أهدافها وبروغ مساعدتها.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004:

حسب الأجنددة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتربية الرياضية، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجي كليه تهدف إلى تطوير وتوجيه فعالية القطاع الفلاحي في الجزائر، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والموجهة بالمناطق الفلاحية الجزائرية. وقد بدأت الجزائر تنفيذ هذا المخطط الطموح في آخرك 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، حيث تمحورت استراتيجيته حول تحقيق مستوي الأمان الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك لتنظيم السكان من الرواتب والأمراض الغذائية حسب المعايير الدولية المتخصصة بها، وتحسن مستوى تغطية الاستهلاك بالالة الإنتاج الوطني، وتستبقي قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال.

1. غري فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاستغلال والبيئة"، مراعي ساسي، ص 302.
السلالة للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة.1 وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات هي: الجذوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي.

وفي عام 2002، تم توزيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل تقديم الدعم إلى المناطق الريفية

وسحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ويشمل أهدافاً أخرى.2

أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: وتمثل الأهداف الخيرية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في النقاط الرئيسية التالية:3

- حلل تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل:
  - رفع الإنتاج وعوائده;
  - الوصول إلى أكفاء الذاتي في الغذاء للسكان.
- وضع حد للنضوء الكبير للأوساط الطبيعية وتفقد التصحر;
- حماية البيئة;
- تكيف الفلاحية مع التغيير المناخي خاصة الجفاف المدقع;
- تحسين الأمن الغذائي للمعائل الريفية مع إعطاء الأولوية للمعائل القاطنة في المنطقة المعزولة;
- تأهيل المستشعرات الفلاحية، وندعم أنشطتها الفلاحية;
- ترقية وتنمية الحرف الريفية بالتركيز على أنشطت التنمية وسكان الريف;
- دحل شروط ملاءمة ودائمة لضمان العودة إلى المناطق الأصلية;
- دفع الفضاعات أو الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الريف.

**منهج تنفيذ** **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**: يذكر المشور 332 المؤرخ في 2000/07/18 بالمناهج المقرحة وتدابير تنفيذ المخطط، وبشكل بذلك الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ مخطط التنمية الفلاحية ونوع الأهداف المحددة من خلال العمل على تطوير عمليات تأثير وتشتيت البرامج عبر ما يلي:4

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، حيث ستوقف المزارع النموذجية كوحدات لتكيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على المواد الوراثية في إطار تلبية الفائرة الغذائية ودعم الإنتاج

---

1. جلوي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي"، مرجع سابق، ص 110.
3. أحمد بدري، "الزراعة الجزائرية في إطار التنمية الفلاحية في hôp vert. الجيد: وضع رقم واقع، المركز الجامعي برج، وبعض الإشراف، 14-15/04/2008، ص 2-3.
4. سفيان حسن، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري؟"، مرجع سابق، ص 81-86.
الفصل الثالث
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الطابق: كما أثار انتقادات وحدات للتجارب ونشر التقييمات، وسوف تولى عنوان خاصة للمت quieres ذات المزايا 
التضاؤل التي يمكن أن تكون محل خدمة.

وهذا فإن التغييرات التي أدخلت مؤخرًا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضياف والتنمية الفلاحية، قد أدت إلى تحسين الإجراءات وإضفاء أكثر سهولة وسرعة في تقديم مساعدات
متنوعة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتاحة من جهة، وإلى بروغ
الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج، ويجب أن يتجذب على نظام دعم نشاطي وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين

بتغير قارئ الاتصالات الإقتصاديات الأساسية. ويستمد هذا النظام من ميزاته في كونه:

- يقوم دعم ما شاهدًا لكي تسمح بتأنيب مداخل الفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخل
آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الظروف المتتابعة لإجاز برامج إعادة تحويل
الأنظمة الرعوية؟)

- يوجد بين الانتقاء المستمر الفلاحية في بحثها ووحدوا خلافًا لبرامج تطوير الفروع الذي ختام
المتجه نفسه.

برنامج استصلاح الأرضي عن طريق الاستغلال، والذي تم من خلاله إدخال تقليلات على نظام المصادقة
وتقييم المشاريع ودفعة وثورة الإجراءات في الميدان، ونثر هذه التقليلات بطريقة مباشرة دولة ومدداء
المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات في عملية قبول أو رفض ومتاعبة المشاريع.

- البرنامج الوطني للسجعي، والذي يقوم على أن إعطاء الأولوية للسجعي يمثل المعنى الإقتصادي عبر أصناف
الأشجار المنتشرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للقرية ووضع مدا خلوق دائمة للملاجين من خلال استغلال
المناطق الغابية وكذا توفير مناصب شغيل.

- برنامج التشغيل الطريق، ويهدف إلى خلق فرص عمل دائمة في المناطق الرياضية في إطار مكافحة البطالة
والنروج الطريق.

- استصلاح الأرضي بالعبدو، وقد تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف والشروط وطرق
تفعيله، وقد أصبح إصلاح الأرضي حول الولادات يتم في إطار برنامج الإعدادات الفلاحية، أما الإصلاحات
الكبرى أو الفلاحية المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية وفنية كفرض مستقبلًا للإستثمارات الوطنية
الأجنبية. ويدخل هذا البرنامج تطوير الزراعة المرفوع، ويدخل للحفاظ على الإمكانيات القائمة من خلال
صيانة النخيل والحماية ضد الأمراض ونقض المياه، وتوعي أو تغيير واهات النخيل على مساحة
قدرها 350,000 هكتار.

- برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب، ويتم بإدارة المراحي وحماية المواد المائية الخاصة بالسهوب، ويغلب
بشكل أساسي على مكافحة التصحر.
2. استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004–2008:

عقب انتخابات مايو 2002، تم توحيد وزارة الزراعة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم تعين نائب وزير التنمية الريفية مسؤولية تطوير وتنفيذ الأدوات والسياسات المحددة للتنمية الريفية. وفي عام 2004، تبنى نائب وزير التنمية الريفية استراتيجية التنمية الريفية المستدامة لتعزيز وتنشيط المناطق الريفية من خلال الأنشطة الاقتصادية وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الأقاليم، ونقاط القوة المحددة والمتعلقة لكل إقليم.

أهداف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة: من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج، والخدمات الإنتاجية، والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الخريفية العاملة بالريف;
- التركيز على البلد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقدم الدعم الفي والمالدي لصغر المزارعين في المناطق الريفية بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتوتيين أنشطة الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوى المعيشة;
- توتيين الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتفص الشغل الريف;
- انتگب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية والتي من أهمها انخفاض دخل صغار المزارعين وصعوبة الأسمك فيها، وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية، والمنافسة الحادة التي يواجهها من كبار المستثمرين، ومحدودية المعلومات السوقية والبنك الأساسية للتسويق الزراعي وغيرها من المخاطرات التي تتم الجانب الزراعي الريفي وصغر المزارعين;
- تحسين المستوى الغذائي للسكان الفقراء زيادة إنتاج المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق;
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية;
- توتيين النشاطات الزراعية لصغر المزارعين.

محاور استراتيجية التنمية الريفية المستدامة: تقوم استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على أربع محاور أساسية هي:

- إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية;
- إدخال التعديلات على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية، والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الخريفية العاملة بالريف;
- الأمانة للاستثمار في القطاع الزراعي، ومساعدته على تحقيق الاستقرار والازدهار;
- تطوير النشاطات الزراعية لصغر المزارعين.

1. عبد الصمد سعويا، ص. 15-16/11/2011، ص. 4.
المؤشر الثالث

- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة;
- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية;
- التأزيم الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009–2014:

اجتاحت سياسة التحديد الفلاحي والريفي لتأكيد على الهدف الأساسي الذي تم تبنيه في ظل كل السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام 1962، والمتمثل في "تعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني من خلال التأكيد على أهمية تحويل الزراعة إلى مركب أساسي لنمو الانتقائي"، والحدود من مواطن ضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوي وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال حجم:

الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (اللحم، القمح،....) لتغطية 75% من الاحتياجات;

- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في الزراعة (تكيف الري، التسميد والekaية);
- تطوير شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفر المدخلات والخدمات الزراعية؛
- تجميع ومطهر شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014;
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الأكفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والموارض;
- التنمية المتوازنة والمستدامة للمناطق الريفية.

وترتكز سياسة التحديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محور أساسي هي:

- التحديد الفلاحي: يركز برنامج التحديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومرتبط القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوصيف نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمستهلكات ذات الاستهلاك الواسع.

ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية هي: تعزيز إنتاجية رأس المال، البنية التحتية الفلاحية والريفي، وبرامج التنظيم، وتنفيذ هذه البرامج عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستثمار الحقلية;
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة);
- المهارات والبنية التحتية;
- التكوين.

1. Ibid, p 7.
2. سهان خان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الإكفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 113-114.
3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، ص 1.
وقد تم إعطاء الأولوية لعشر منتجات رئيسية هي: الحبوب والخضراوات، الحليب، اللحوم الحمراء والبيض، البصل، الطماطم الصناعية، النخيل والزيتون، البذور، والشلات.

- التجديد الرئيسي: ويدفع إلى تحقيق تنمية متجانسة ومتساوية ومستدامة في الأقاليم الريفية، وحماية وصول المواد الطبيعية الرعوية، المواضيع النباتية والمواضيع المائية عن طريق اربع برامج تستخدم على الأدوية التالية:  

- نظام المعلومات لبرامج دعم التحديز الرئيسي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة تجاهاها;

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدردة مختلف المناطق، توجيه وبرمجية التدخلات وتقديم مشاريع التنمية المختلفة;

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمرة والمشاريع الجنوبية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال تنمية المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن;

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقعه مع مديريات المصانع الفلاحية، والعرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويًا استنادًا إلى تقارير التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقدير الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي الإنتاجية;

- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقعه مع محافظات الغابات، والعرض منه تحديد المساحات الريفية المصنفة، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسمر)، تحديد الآل على حماية وتجميل الموارد الطبيعية، تقدير الأداء يمكن على عدد المشاريع الجوية للتنمية الريفية المدمرة المشاعر والمتفقة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: وقد جاء هذا المصنف استجابة للصعوبات التي تواجهها الأطراف الفاعلة في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، ويبعد البرنامج إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق مختلف البرامج. ويرتكز هذا البرنامج على:

  - تخفيض أساليب الإدارة الزراعية;

  - زيادة الاستمك في مجال التدريب والبحث والplementation لتسهيل تطوير التكنولوجيا الجديدة;

  - تقديم الدعم للمزارعين والمشغلين في القطاع;

---


2. وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، الاستمكات والمشاركة في المبادئ الفلاحية بالجوار، مرウィت سابق، ص 2.

تعزيز الرقابة والحماية، الخدمات البيطرية، خدمات إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات
من مراقبة تقنية ومكافحة خسائر الغابات.

الفرع الثالث: دور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في إطار تنمية القطاع الزراعي والسعي لتحقيق تنمية زراعية
مستدامة، إلا أن الزراعة الجزائرية ما تزال بعيدة عن تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي، إذ أنها تسجل كل سنة
عجزاً في مجال الانتهاء الغذائية متعددة بذلك عن الطموحات المأمولة، خاصة وأن القطاع الزراعي رغم
الإصلاحات المطلقة لا يزال يعاني من العديد من النفايات، وعلل إمكانية تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتلبية
الانتهاء الغذائية من خلال الإنتاج المحلي تتطلب العمل على تدليل هذه النفايات.

1. الإنجابصاد في ظل السياسات الزراعية المتبعة:

جاءت السياسات الزراعية التي اعتمدها الجزائر منذ عام 2000 في مجملها هدف تحقيق تنمية زراعية
مستدامة من جهة، ويلوغ هدف الأمن الغذائي المستدام من جهة أخرى. وفي إطار هذه الأهداف، حققت
السياسات الزراعية مجموعة من الإنجابصاد نشر إلى أهميتها في الآتي:

 ✓ دعم القطاع الفلاحى: هدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة على المستوى الوطني، وخاصة في المناطق
الريفية والصحراوية، عملت الدولة على تفعيل وتنمية الانتهاء والأعمال الفلاحية المختلفة، من خلال
بناء مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على دعم هذا الانتهاء والأعمال، وتمثل هذه الصناديق في الصندوق
الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي حول عام 2005 إلى الصندوق الوطني للمثمر الفلاحى
ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وأنشئه مع الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحى ليعمل على
تحقيق المجتمعات الفلاحية، كما أنشئ صندوق الصحة الحيوانية والوقاية البيئية، وصندوق مكافحة التنصير
وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهمة، وصندوق التنمية الفلاحية واستصلاح الأراضي، وإنتاج الأراضي عن طريق
الإمتياز، بالإضافة
إلى إنشاء فروع في كل من الصناديق مكافحة التنصير وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهمة وصندوق تنمية
الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز في سنة 2006 لتقوم بدعم البرامج الخاصة بالجذوب، والبرامج
الخاصة بالاقتصاد البيئية، والبرامج الخاصة بالتنمية الفلاحية في الهضاب العليا. 1 كل هذه الصناديق جعلت الدولة
تحصل على مبالغ مالية هامة تختلف حجمها من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المساعدات والإعانات المحددة من
طرف التشريع وكذا الهبات والوصايا، وهو ما يوضحه الجدول الآتي.

1 غطري صمد، "القطاع الزراعي الجزائر وتشكيلية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة", مرجع سابق، ص. 167.
الجدول رقم 03-30: تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2008

التفسير: غريدي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 169.

من الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع النشاطات والأعمال الفلاحية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى خاصة بداية من عام 2006، الذي شهد إنشاء فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الريفي والنهوض وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، لدعم البرامج الخاصة بتنمية الأراضي والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، مما جعل هذه المبالغ تقلل من 25.3 مليار دج سنة 2000 إلى 136.1 مليار دج سنة 2009، وهو ما يمثل نسبة تغير بنسبة 437.6%.

أما بالنسبة لاستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى، وصلت إلى 99.9%، 99.9%، 98.89%، 99.91%، 98.89%، 99.91% و 99.91% في السنوات 2002، 2003، 2004، على التوالي، لتعرف بعدها تراجعا كبيرا وصل إلى 22.02% عام 2008 و 22.02% عام 2009. ويرجع هذا الابتكار في استخدام هذه المخصصات إلى زديات كبيرة في مبالغ مخصصات حسابات صندوقى FDRMVTC، FLCDPDS، الموجهة لتطبيق البرامج الخاصة بالغذاء والهضاب العليا والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا من جهة، وعدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المحولة لها ذلك لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين وسكان تلك المناطق بحسب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الموضوعية من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم والتمثيلية خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بحسب مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفتح على الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الفلاحية إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في هذه المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناجمة عن الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض المناطق من جهة أخرى.

1 غريدي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مرجع سابق، ص 169.


**الفصل الثالث**

آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

جماية المواز: يتركن عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على توسيع الأراضي الزراعية وحماية

الموارد الطبيعية، من خلال تدعيم أصحاب الأراضي غير المستعملة في مناطق الرياح والسهوب والصحراء،

وكلما نظمتهم برامج من أجل تأسيس مزارع نموذج. ويوضح الجدول المالي تطور الأراضي الزراعية خلال الفترة

الخاصة:

الجدول رقم 03-31: تطور مساحة الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال

ال기간: 2000-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>المساحة الزراعية الصالحة</th>
<th>المساحة المستعملة للزراعة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>09-2008</td>
<td>46608.4</td>
<td>8389.64</td>
</tr>
<tr>
<td>07-2006</td>
<td>46665.2</td>
<td>8414.67</td>
</tr>
<tr>
<td>05-2004</td>
<td>46669.6</td>
<td>8389.64</td>
</tr>
<tr>
<td>03-2002</td>
<td>45073.9</td>
<td>8270.9</td>
</tr>
<tr>
<td>01-2000</td>
<td>45206.8</td>
<td>8193.74</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: مصلحة الإحصائيات في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عرف تطور، حيث انتقلت

مساحتها من 45206.8 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2000-2001 إلى 46608.4 ألف هكتار كمتوسط

لفترة 2008-2009 بمعدل زيادة قدره 3.1% وهو ما يعادل مساحة 1401.6 ألف هكتار. في حين بلغت

الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة 2.4% لتنصل من 8193.74 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2000-2001

إلى 8389.64 ألف هكتار. أي زيادة قدرها 195.9 ألف هكتار.

وتعمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا

على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر تتحضر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها

تتم بعد الانتظام والتذبذب الشديد والتوسيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يطلب اللجوء إلى الري

الزراعي. من أجل تأسيس هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المستمرة وتكيف الزراعة في بعض الأراضي ذات


---

1. زويي راجح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص.223.
الفصل الثالث

تأثيرات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الجدول رقم 32: تطور الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2006

الوحدة: 1000 هكتار

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المساحة المستقلة</td>
<td>498.5</td>
<td>617.4</td>
<td>645.0</td>
<td>722.3</td>
<td>793.3</td>
<td>825.2</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة٪</td>
<td>6.07</td>
<td>7.56</td>
<td>7.80</td>
<td>8.68</td>
<td>9.45</td>
<td>9.81</td>
</tr>
</tbody>
</table>


الجدول الموالي يتأثير مساحات وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النباتي.

الجدول رقم 33: تطور الإنتاج الزراعي والغذائي: كما سبق وأشارنا في البحث السابق، فقد سجل الإنتاج الزراعي والغذائي في الجزائر، بنوعيه النباتي والحيوي، ارتفاعا خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي (2000-2010)، ويظهر أن السياسات الزراعية على الإنتاج الزراعي أكثر من خلال تأثيرها على الإنتاج النباتي والذي يكون محصلة لأثرها كل من المساحات المحصولة من جهة، والإنتاجية المحصولة من جهة أخرى. ويوضح الجدول الموالي تطور مساحات وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النباتي.
الجدول رقم 03-33: تطور مساحة وناتجية أهم محاصيل الإنتاج النيبائي للجزائر خلال الفترة 1998-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحصول</th>
<th>مساحة 1998-2009</th>
<th>مساحة 02-09</th>
<th>مساحة 98-02</th>
<th>معدل نمو الإنتاج %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>2691.96</td>
<td>2765.5</td>
<td>1.31 2595.17</td>
<td>0.88</td>
</tr>
<tr>
<td>القمح</td>
<td>1894.53</td>
<td>1910.1</td>
<td>1.35 1602.48</td>
<td>0.92</td>
</tr>
<tr>
<td>البطاطس</td>
<td>68.91</td>
<td>68.26</td>
<td>0.80 64.05</td>
<td>0.57</td>
</tr>
<tr>
<td>البذور الزرقاء</td>
<td>14.14</td>
<td>249.55</td>
<td>229.22</td>
<td>850</td>
</tr>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>275.77</td>
<td>268.58</td>
<td>16.93 370.37</td>
<td>14.14</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:
- تعداد إحصائي للزراعة في الجزائر.
- مشاركات من empresa والبحث العلمي.

1. حرص على الحفاظ على التجارة المدنية في القراع.
2. التخطيط الوطني للزراعة.
3. التخطيط الزراعي.
4. التخطيط الزراعي.
5. التخطيط الزراعي.
6. التخطيط الزراعي.
7. التخطيط الزراعي.
8. التخطيط الزراعي.
9. التخطيط الزراعي.
10. التخطيط الزراعي.
11. التخطيط الزراعي.
12. التخطيط الزراعي.
13. التخطيط الزراعي.
14. التخطيط الزراعي.
15. التخطيط الزراعي.
16. التخطيط الزراعي.
17. التخطيط الزراعي.
18. التخطيط الزراعي.
19. التخطيط الزراعي.
20. التخطيط الزراعي.
21. التخطيط الزراعي.
22. التخطيط الزراعي.
23. التخطيط الزراعي.
24. التخطيط الزراعي.
25. التخطيط الزراعي.
26. التخطيط الزراعي.
27. التخطيط الزراعي.
28. التخطيط الزراعي.
29. التخطيط الزراعي.
30. التخطيط الزراعي.
31. التخطيط الزراعي.
32. التخطيط الزراعي.
33. التخطيط الزراعي.
34. التخطيط الزراعي.
35. التخطيط الزراعي.
36. التخطيط الزراعي.
37. التخطيط الزراعي.
38. التخطيط الزراعي.
39. التخطيط الزراعي.
40. التخطيط الزراعي.
41. التخطيط الزراعي.
42. التخطيط الزراعي.
43. التخطيط الزراعي.
44. التخطيط الزراعي.
45. التخطيط الزراعي.
46. التخطيط الزراعي.
47. التخطيط الزراعي.
48. التخطيط الزراعي.
49. التخطيط الزراعي.
50. التخطيط الزراعي.
51. التخطيط الزراعي. 

1. جويل ركان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاستهلاك الغذائي المستدام وتخفيف الضغوط المصرفية الزراعية المنهوبة في الاقتصاد الجزائري", مرجع سابق، ص 145.
أثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

- تأجيل سداد قروض لدى تعاونية الحبوب والبوقوليات للمحاربين الذين تضرروا من الجفاف في الموسم 2007-2008؛
- وضع المصلحة تحت تصرف المنحنين خاصة على أن تشمل كلاً من الدوائر الوطنية للحبوب وبنك التنمية الريفية، والتأميم مما يمكن من الحصول على الفرصة لشراء الأحزمة؛
- رفع المكافأة التدفيريّة لمنتجي الحبوب;
- توفير النقاط الملائمة الحديثة القابلة للتطبيق من خلال التحصين اللفة الفعليّة التي تقدمنها المعاهد الوطنية للمختصرة لصالح القطاع.

كما سجلت القيوديات تراجعًا في المساحة المخصصة لزراعتها خلال فترة الدراسة بمعدل 4.3% وزادت إنتاجية المكتار الواحد بمعدل 40.35% ملبستها زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة. في حين سجلت البذور النباتية زيادة في المساحة المروعة بمعدل 46.73% في الفترة 1998-2009، قابلتها زيادة في الإنتاج بمعدل 850% خلال نفس الفترة (نوعي أخفي).

وقد عرفت كل من محايل البطاطس والأخضر ارتفاعاً في المساحة المخصصة والانتاجية على حد سواء خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة البطاطس بمعدل 33.65%، كما ارتفعت إنتاجية المكتار الواحد بأكثر من 6.31 طن/هكتار، أما الحبوب فقد ارتفع إنتاجها بحوالي الثلاثة أضعاف مسجحة زيادة في الإنتاجية بمعدل 19.73% وزيادة في مساحة المخصصه لما حوالي 25.74%.

كما سجل الإنتاج الحيويين مختلف أنواعه ارتفاعاً في ظل السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر مع مطلع القرن الماضي (أواخر الجدول 03-12)، إلا أن قطاع الإنتاج الحيوي في الجزائر يواجه عدداً من المعرفات في مقدمةها نقص المواد العلفية وتقليصها وفقا لتعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات وانخفاض إنتاجيتها نظراً لأستخدام أساليب إنتاجية تقليدية، وفقدان التواصل بين التعليم والبحث العلمي ومربي المواشي، والضعف النسيبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الزيوتية. وتتمثل مباحثات الثروة الحيوانية وتميتها في تحسين الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، وتحسن الوراثي للسلالات المحلية، وتوفير الإرشادات لمربي المواشي وتنظيمهم وإعدادهم وإعادة تأهيلهم لتطبيق نظم التربية الحديثة وتوفير التقنيات ائتمانية هذا ما يفسر الارتفاع الطفيف لكل من الثروة الحيوانية ومتى合いها، وهذا ما يعكس سلالاً على قدرة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء للأفراد وما يؤكد لنا عدم قدرة الإنتاج المحلي هو تطور نصيب الفرد من الغذاء.

2. معايير تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر:

رغم ما حققته السياسات الزراعية من إصلاحات في القطاع الزراعي وتضيير للاستراتيجية بأشكال خاص، إلا أننا لم نتحقق إلى حد الآن لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب للخروج من حلقة التعبئة الغذائية والاعتماد على الاستيراد التي تعاني منها الجزائر، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاختلافات الميكلية التي

242
يعبرها القطاع الزراعي والتي تحول دون تحقق تنمية زراعية مستدامة و منح حقائق الأمن الغذائي المستدام. ويمكن حصر المبادرات التي تعرض أداء القطاع الزراعي في الجزائر في التصنيفات التالية: طبيعية، اقتصادية، بشرية، تنظيمية وتكنولوجية.

المشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأراضية والطبيعية: وتحرص مثل هذه الحداثات الأرضية التي تقل عائعا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزرعة والمياه المتاحة ...

الح. وتعد كل من الموارد الأرضية والمائية مثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بفعضهما التقليدي أو المستدام. ويتنزل لأهمها من خلال النقاط الآتية:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بتناوب الموارد الأرضية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تنافس الرقعة الزراعية كمية وكيفية، وتتفت وتتبرع الملكيات والحيازة، إلى جانب احتكار العلاقة بين الأرض والموارد المائية. كل هذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على مقاطع إنتاجي قوي أو محدود الجذوع مما يؤثر سلبا على الإنتاج والتصناعية.

ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي:

الانقراض الشعبي من جانب الإنسان، وتشمل هذه المجموعة أعمال التجنيد والتهريب والبناء على الأراضي الفلاحية;

- فقد الأرضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تتفقت الملكيات والحيازة وعدم اكتمال الصرف المعتدل;

- الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، والمتمثل في بقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع اقتفاها خصائصها كليا أو جزئيا، مما يbud مثل هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة والتصناعية. وتنتمي أهم أسباب وراء ذلك في خصائص بعض الأرضي الزراعية كتلك المشتية بالأملاح، أو التي تخضع للتكيف الحضوري دون تعويض كاف من التنسيق المتبعد، المنتر، والتصحر.

- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية: تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، ومن ثم فإن ما يلحق بها من ظهور التدهور الكمي والوعي إما يمثل عطرا إضافيا يهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره وتعمق المشوقة، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها ونذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

كما تمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحليل المياه المالحة وعليه فإن ندرة الموارد المحلة للمياه وغياب الإازدة المناسبة لها، تشكل عائقا أساسيا في
مواصلة ومتاوبة التنمية الزراعية المستدامة، وعدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية، إذ أن الاستمرار في الاستغلال غير المراقب للبيئة الجوفية واستنفادها وانخفاض كفاءة استخدام الري وضغط فعالية الأجهزة الموظف بها تتفوق السياسة المادية، وضعف التنسيق فيما بينها وملوثة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، كل هذا يؤدي - لما يلي - إلى نتائج سلبية في مجال توفير الغذاء لأفراد المجتمع.

- المعوقات الطبيعية البنائية: هي المعوقات المضمنة أصلاً في مجال العمل الزراعي، وهي تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي ومنطقة شمال إفريقيا. ويمكن حصر هذه العوائق في: الجفاف، تقلص الندوات، التربة، التعبئة المادية، التعبئة الهوائية، والصغر. 

- عوامل إنسانية: بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات السالفة الذكر، لا ينبغي التغاضي عن نوعية أخرى من المشاكل والتي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها. ويمكن حصر مثل هذه العوامل في إزالة الطرق البدنية، الرياجي الجائر، التعبئة، التنزه، والتعويج الصناعي، وكلها تمارس تغييرها الزراعية الجزائرية باستمرار وتؤدي إلى المشاكل التي تترتب عنها.

٧ مشاكل ومعوقات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دوراً أساسياً في تحديد معدل الإنتاج والمنافسة، ويمكن حصر أهم المشاكل والمعوقات التكنولوجية في العناصر الآتية:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بمشتترات الإنتاج: يستخدم القطاع الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من مستلزمات الإنتاج، رغم أنه يستخدمها استثنائياً سيما.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومؤدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقتها المناسبة ومصادرها النوعية الجيدة، تتأثر مباشرة على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته. ومن مستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية الإنتاج السلم الغذائي، تشير إلى الأصناف والبذور الحسانة، الأمدات، المبيدات، والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك.

- مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، والملاحظ في هذا المجال أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير الإرشاد والبحث الزراعي، لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك لعدة مشاكل هي:

  - ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي مما يقلل من نسب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة؛
  - غياب الروابط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي;
  - تدني مستوى البحث العلمي.

مشكلة متعلقة بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية: وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العمل في القطاع الزراعي، كأشخاص وكانتظيمات، من حيث قدراهم الأدائية وإمكاناتها المادي التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال، وأهمها:
آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام لدول المغرب العربي

الفصل الثالث

- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والموثوقية: وتعني بما في ذلك إخفاق القوى العاملة الزراعية ومطلوبًا

- نهج أهم المشاكل المتعلقة بها في:

- نقص العاملة الزراعية المدرية على استخدام الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري سواء برأسم مالي أو أجنبي.

- ضعف البرامج التدريبية المتاحة التي تبقى منقوصة في مجملها، بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين

- الأولمبية والانخفاض المستوى التعليمي.

- مشاكل ومعوقات تنظيمية وموادية: وهي كثيرة غير أننا سنقتصر على أهم العناصر:

- مشاكل التسويق: يعاني التسويق الزراعي في الجزائر، مثله مثل الإنتاج، من مشاكل وعيوب كبيرة تحل دون وصول إلى المستوي المطلوب، فهو يعرف ندي في نوعية المنتجات المعرضة في الأسواق، وعدم تواجد الأشخاص من الشروط اللعبة، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتواجدة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعمل في الكفاءات التسويقية المدرية، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدريب وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضاف إلى كل ذلك، ازدهار تخطيط التصنيع الزراعي كي على أساس متطلبات التصنيع الفعلي، حيث تلاميذ الإنتاج مع هذه المتطلبات.

- التمويل الزراعي: لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصلك بمعالجة التخصصات الاستثمارية والتسويقية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور القطاعات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخفيف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البيئية.
خلال الفصل:

بعد تحقيق الأمن الغذائي المستدام أحد أهم التحديات التي تواجه الدول المغربية في ظل افتتاحها على العالم وتعرفها لتجارتها الخارجية -سواء من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي- وما ينجر عنه من أثار على مقومات أمنها الغذائي المستدام، خاصة وأن اقتصادات هذه الدول قد ازدادت ارتباطا بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وازدادت اعتمادها عليه مما يجعلها أكثر تأثر بالمتغيرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها سياسات تحرير التجارة الدولية.

و تعد آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية آثراً مختلطة، فالأثر السلبي فتتمثل أساساً في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم اليد العاملة في الزراعة، وارتفاع الأسعار المحلية للمشتقات الغذائية وارتفاع فائدة استيراد الغذاء من الخارج، وكذا فقدان المعاملة الفضفاضة. أما الآثار الإيجابية فتمثل في تشجيع الاستثمار الزراعي، ورفع عوامل النمو الاقتصادي وما ينجر عنه من زيادة في الدخل المحلي الإجمالي والفردي وزيادة معدلات التشغيل، وكذا زيادة إمكانية نفايات الصادرات الغذائية المغربية إلى الأسواق العالمية.

وبالمقارنة بين الدول المغربية (الجزائر، تونس والمغرب)، نجد أن هذه الآثار تختلف بين هذه الدول حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستثمار في التغذير الاقتصادي الدولي، حيث تعتبر الجزائر أكثر الدول المغربية تأثراً بسياسات التحرير التجارية باعتبارها مستورداً صافياً للغذاء، خاصة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار المحلية للمشتقات الغذائية وارتفاع فائدةsubmitButton إيجادها الغذائية والزراعية بالخصوص وطبعة اقتصادها الريعي، في حين تقل درجة التأثر بسياسات التحرير التجاري وترتفع درجة الاستفادة من الفرص التي يتيحها في كل من تونس والمغرب مقاورة للجزائر.

إن هذه الآثار لسياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية- سواء الإيجابية أو السلبية- تفرض على الدول المغربية، وعلى الجزائر بالخصوص، العمل الجاد على اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تحقيق الآثار السلبية وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية، وذلك من خلال تعزيز إنتاجها الغذائي والزراعية لزيادة قدرها على مواجهة الطلب على الغذاء لمبتعده، وفي هذا السياق تبرز أهمية تبني سياسة تنمية زراعية مستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في ظل تبددات التحرير التجاري. ومن جهة أخرى على الدول المغربية العمل على تعزيز تجاربها الغذائية الخارجية من خلال تفعيل الاتصال المغربي العربي، ووضع استراتيجيات لمواجهة العلاقات التجارية الغير متكافئة مع الاتحاد الأوروبي، وتتنوع شراكاتها التجارية بهدف تنوع المبادرات وتعزيز مراكزها التفاضلي، وكذا الإعداد والتنسيق الجيدين للمفاوضات التجارية مع المنظمة العالمية للتجارة خاصة فيما يتعلق بالتجارة الزراعية.
الخاتمة
خاتمة

فرضت التطورات الاقتصادية والتجارية الدولية التي يشهدها العالم اليوم على الدول النامية تحديات كبيرة.

في ظل سعيها لتحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياها، ذكر أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والسند في ركبه لم يعد خيارا أمامهما، بل أصبح ضرورة تمثلها التغييرات التي طرأت على العلاقات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يهدف إلى الوصول إلى مزيد من الحرية التجارية أمام تدفقا السلع والخدمات وحركات رؤوس الأموال، سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، أو في إطار الترتيبات الإقليمية والتي أصبحت تتمثل مظهرها آخر من مظاهر الحرية التجارية داخل هذه الترتيبات.

وتماشياً مع هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة، بدأت الدول المغربية مع نهاية القرن العشرين، كغيرها من الدول النامية، السير في ركب النظام التجاري الدولي الجديد مع أواخر القرن العشرين أملاً منها بالاستفادة من الفرص التي تتيحها هذا النظام. وتم تنظيم المناقشة، حيث انضم كل من تونس، المغرب وورمونتيا إلىمنظمة العالمية للتجارة، في حين تبقى الجزائر ولبنان تفاوضاً للحصول على العضوية، كما وقعت كل من الجزائر، تونس والمغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الشرك التجاري الأول للدول المغربية.

وقد جاия سياسات تحرير التجارة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، لتضع الدول المغربية والتنامية بشكل عام أمام تحديات وآثار كبيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة وأنها تعد دول مستورة للغذاء وتميز بضعف الانتاج والتصدير بسبب الاحتكارات الهيدرولوجية والبيئية في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعي ما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية والعجز عن تحقيق الانتفاع الذاتي في المنتجات الغذائية الرئيسية، وذلك باعتبار تحرير التجارة الدولية أحد أهم الإفراحات الناشئة عن افتتاح هذه الاقتصاديات على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، والتي تمارس آثارا ملموسة على مختلف مقومات الأمن الغذائي المستدام لهذه الدول.

في سياق كل ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتبني أسس النظام التجاري الدولي الجديد، وتبني واقع الأمن الغذائي المستدام للدول المغربية في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية، وتحدد أثار هذه السياسات على مقومات الأمن الغذائي للدول المغربية - والدول النامية بشكل عام - باعتبار الدور الذي تلعبه التجارة الدولية كمصدر أساسي لإنتاجية الغذاء لهذه الدول.

وصل النص إلى أن تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام، كان لا بد من التعرض للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة باعتباره الأولى كمحرك أساسي لعملية التنمية والنمو الاقتصادي. وللمندي من الإحاطة بموضوع الدراسة، تطرقنا إلى الجانب التنظيري للأمن الغذائي المستدام، وتطوري المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.
والدخول في صلب الموضوع، تعرضاً إلى آثار سياسات التحرير التجريبي على مقامات الأمن الغذائي المستدام للدول النامية، والمغذية خاصة، وما أثرها النشاط والدراسات حول حذف تحرير التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام على هذه مستوى الدول.

نتائج البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية مقارنة لأثار سياسات تحرير التجارة الدولية على مقامات تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول العربية والدول النامية بشكل عام، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم الوصول إليها في النقاط التالية:

✓ لقد ظل ومازالت تحرير التجارة العالمية مرتبطة ارتباطا كبيراً بإعادة الدول المقدمة وفق ما تراه مناسباً لظروفها ومصالحها التجارية، فقد ظل قيم المنظمة العالمية للتجارة مهروها بتصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها ما يقارب من نصف قرن من الزمان، ولكن ما تغيرت الظروف الاقتصادية والتجارية الدولية أصبح قيم منظمة عالمية تعود مسيرة تحرير التجارة الدولية أمراً ضرورياًpara ملهم المصالح التجارية للدول المقدمة؟

✓ على الرغم من اعتبار تحرير التجارة الدولية مركزاً قوياً وفعلاً في عملية النمو والتعمية، إلا أنه لا شك في أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعتمد على مشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالبعد البيئي، مما يلزم إدارة عملية تحرير التجارة الدولية على نحو يجعلها تعمل من أجل تخفيف وتعزيز التنمية المستدامة.

✓ لا تزال أعمال الدول النامية عاجزة عن توفير الغذاء بالكم الكافي والنوعية الجيدة لجميع أفراد مجتمعها مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء وتوزيع الإمكانيات للحصول عليه، حيث تأتي هذه الدول في مجملها من معوقات خاصة، منشأها التفاعلات بين العوامل المتعددة المترتبة بوضعية هذه البلدان، والتي جعلتها في معظمها دول مستورة صافية للغذاء،

✓ ظلت الزراعة بعيدة عن مفاوضات حول الجات السبع الأولى بسبب معارضة الدول المقدمة، إلى أن تم إدراجها الزراعة في خطة الجزء الأوروبية-الأميركية بشأن تحرير الزراعة نظرًا لما كانت تشبه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من عجز في الميزانية الزراعي الأمريكية، وبالتالي قبلت دول مجموعة الأوربية الفائقة بشأن الزراعة مقابل قبول الولايات المتحدة الأمريكية إدراج تجارة الخدمات ضمن المفاوضات التجارية كحل وسط بينهما، وهو ما يؤكد أن تحرير التجارة الدولية ضروري لسيطرة الدول المقدمة.

✓ أصبحت اقتصادات الدول المغربية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمراً ضرورياً من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل، وقد عرف تحرير التجارة في هذه الدول تطوراً منذ أواخر القرن العشرين نتيجة اكتساب تقريباً كل دول المنطقة في برامج
تم الانتهاء من التشريفيات. 

وقبلها إتفاقيات الجف - التي تضمنت إليها بصفة رسمية كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين أبدت كل من الجزائر ولبنان رغبتهما في الانضمام إليها، إلى جانب إصدار دول المنطقة إتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فرضت سياسات تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وإدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة، بموجبة الأثار الإيجابية، نظرًا لأن الأثار السلبية مؤكدة الوضع الوبائي، بينما نقطة الأثار الإيجابية احتمالية أقرب إلى الفرص التي قد يتيح لها النظام الانتقائي في تنفيذ المنافع المختلفة إلى منافع فعالة، وتذليل المحاذئ الذي تواجهها في ظل انتهاجها للسياسات التحرير التجارية، وبالتالي فإن هذه الدول مطالبة بوضع استراتيجيات لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسات تحرير التجارة الدولية والنقل من آثارها السلبية، وتعظيم الفرص التي تتيحها هدف تحقيق أمن غذائي مستدام.

بالمقارنة بين الدول المغربية (الجزائر، تونس والمغرب)، يجد أن هذه الأثار تختلف بين هذه الدول حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية. وتوضح ذلك كالآتي:

- تعتبر آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على إنتاج الغذاء في الدول المغربية آثاراً مختلطة، إلا أن الأثار السلبية أكثر من الإيجابية، خاصة في ظل المجال تراكم نفوذها في القطاع الزراعي هذه الدول وضعف الصناعات الغذائية، مما يستوجب إعادة هيكلة هدف الإنتاج في القطاع الزراعي والعمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وذلك عن طريق:
  - الارتفاعا بتكافأ استخدام موارد المياه المتاحة لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جرء من الأراضي المترسبة، أو في استصلاح أراضي جديدة مما سيزيد في الإنتاج ويستفيد
  - في خفض الهبوط الغذائي المغربية;
  - وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة الإنتاجية، والاستغلال الأفضل والاعطالي للموارد الزراعية وخاصة الثروة المالية التي تتميز بالقدرة.
إجراءات تحدٍّ من ظاهرة النزوح الريفي وإعادة توجيه حركة الهجرة الداخلية من المدن باتجاه الريف والعمل على منح امتيازات للعاملين في هذا القطاع:

- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبًا على تكاليف الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول المغربية نتيجة تأثيرها السلبي على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة، وارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة;
- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبًا على فاتورة الغذاء المستوردة للمملكة للمغربية من خلال تأثيرها على أسعار الغذاء العالمية باعتبارها دولا مستوردة للغذاء نتيجة رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، وتغطير الجزء الأكبر من هذا الارتفاع لكونها مستوردة صافية للغذاء، ومنه لا بد على الدول المغربية:
  - الالتزام نحو إنتاج السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع;
  - توجيه الإنتاج الغذائي نحو مستويات مناسبة من السعرات الحرارية دون التطرف والمغالاة في الإنفاق الغذائي;
  - اعتماد وسائل من شأنها الحد من زيادة إجمالي الطيّب على السلع الغذائية على الصعيد المغربي، وفي مقدمتها معدلات النمو السكاني.
- تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابًا على حجم الصادرات الغذائية للدول المغربية خاصة المغرب باعتبارها تستخدم على الزراعة التصديرية، في حين تبقى الصادرات الغذائية للجزائر ضعيفة جدا بسبب ضعف إنتاجها الغذائي والزراعي على وجه الخصوص، ومنها يتبث سياسات تحرير التجارة الدولية على حجم صادرات الدول المغربية جد محدود بسبب ضعف تنافسية السلع الغذائية المغربية في السوق الدولية من جهة، والمعوقات التي يضعها الاتحاد الأوروبي - باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للدول المغربية - أما المنتجات الغذائية المغربية من جهة أخرى. وفي هذا السياق لا بد على الدول المغربية:
  - الإتخاذ نحو مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الغذائية والاهتمام بتحسين الكفاءة التنافسية في الأسواق الدولية;
  - العمل على مواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية للحصول على امتيازات أكبر، خاصة فيما يتعلق بدخول السلع المغربية للأسواق الأوروبية;
  - إدخال لاعبين جديد على الساحة التجارية المغربية في إطار الشراكات التجارية، هدف تنويع المبادلات التجارية وتعزيز الموافقة التنافسي المغربي سواء مع الاتحاد الأوروبي أو أي شريك تجاري آخر;
- تأثر سياسات تحرير التجارة الدولية سلبًا على أسعار الغذاء المحلي للدول المغربية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الدولية الناجم عن إلغاء الدعم الزراعي، وتعتبر الجزائر الدولة الأكثر تضررا مسجلة أعلى معدلات ارتفاع في الأسعار نظرا لكونها تغطي أغلب احتياجات الغذاء بالاستناد إلى الأسواق الدولية في ظل ضعف إنتاجها الغذائي على عكس كل من تونس والمغرب الأخرى يمتازان جزء من الاحتياجات الغذائية بالاعتماد على الإنتاج المحلي، مما يتطلب العمل على رفع الإنتاج المحلي للسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.
تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابا على معدلات التشغيل في الدول المغاربية، ويظهر هذا الأمر بشكل أوضح في كل من تونس والمغرب نظرا لارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي تساهم في خلق مناصب عمل ورفع معدلات التشغيل، في حين يظهر هذا الأمر في الجزائر من خلال تردي دول القطاع الخاص توفي مناصب العمل خاصة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية إيجابا على الدخل الفردي في الدول المغاربية من خلال تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة العدالة في توزيع هذا الناتج على مختلف فئات المجتمع.

آفاق مستقبلية للبحث:

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيويات البحث، يمكن طرح مجموعه من المواضيع نرى أنها يمكن أن تشكل مواضيع بحثية جديدة هي:

- دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجزائر في ظل تحديات التحرير التجاري;
- أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام;
- آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.
قائمة المراجع المعتمدة
المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، الجامع/O. التنظيم الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، مارس 1995.
2. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حل الأمور العربية: أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.
3. أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
4. أمينة حلمي، تحرير التجارة الدولية والتنقيف من حدة الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008.
5. أسامة المجدوب، العوّلة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002.
6. السيد محمد أحمد السريبي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2003.
7. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كمال عارف، سلسلة علم المعرفة، الكويت، 1996.
8. باتير محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: محاور العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
9. جمال جويندال الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2006.
10. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996.
11. محمد الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.
12. محمد محمود الإمام (محرر)، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورة التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.
15. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

17. مصطفى رشدي شهيدة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة: دراسة للمؤشّل والفلاحة الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للمجاهدة العالمية مع إشارة خاصة للاستراتيجية العامة للمجاهدة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندريه، 2004.


19. سامي عفيف حامد، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005.

20. سامي عفيف حامد، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم: الدار المصرية العربية، القاهرة، ط2، 1993.


22. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندريه، 2001.


24. عاطف المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004.

25. عاكس يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الأهدي للنشر، القاهرة، ط1، 2008.


27. عبد الواحد العفوري، الجائزة والفرص: التحديات والفرص، مكتبة مدبلج، القاهرة، ط1، 2000.

28. عبد الخميس عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر: مجموعة النبل العربية، القاهرة، ط1، 2003.

29. عبد العزيز مبارك، محمود يونس، اقتصادات النقود والصرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعة، مصر، 1996.

30. عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة علم المعرفة، الكويت، 1998.

31. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.
32. عمر بن يحيى المروفي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، دار الرشيد للنشر، مصر، 2005.

33. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1. 2007.

34. فؤاد أبو سينت، التكاليف الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1. 2004.

35. فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأوروبية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1. 1997.

36. فضل علي مصطفى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1. 2000.

37. رعد حسن الصفر، أساسيات التجارة الدولية العابرة، ج 1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.

38. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تغيير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

39. رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسرة للنشر، عمان، 2008.

40. غيات الترجمان، التسويق الدولي، دار الرضا للنشر، دمشق، ط 1. 2001.

الإنجازات:

1. إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3-4. 2011.

2. أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 36. ديسمبر 2004.

3. آن ماكريف، جدول أعمال الدوحة للتجارة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 3. سبتمبر 2002.


5. جون ناش، دونالد مينتش، عالم الخوف: ما الذي يعرقل جولة الدوحة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1. مارس 2005.

7. بسجل أعمال محمد مين، معاوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبيل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، جامعة
8. مولاي حضرت عبد الرزاق، عيون شعب، دور القاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة
9. محمد عبدالعلوي، المبعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة الباحث
ال عربي، الاتحاد البرلماني العربي، العدد 77، أكتوبر 2010.
10. محمد قويلدر، اكتسابات تحرر التجارة العالمية على اقتصادات البلدان النامية، جامعة
ورقية، الجزائر، العدد 01، 2002.
11. محسن أبوب، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه، مجلة الزراعة، العدد 15، دمشق،
(د.س.ن).
12. مصطفى بابكر، البيئة والتجارة والتنافسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد
49، كانفني 2006.
13. مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشمي، اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية
والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، مركز الاتحاد المغربي، طرابلس، العدد 07، 2009.
14. مراد زايد، انبعكاسات التفكيك التمويلي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزيزية،
مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.
15. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعرقائل، مجلة
الباحث، جامعة ورقية، الجزائر، العدد 03، 2004.
16. عبد الرزاق بلقلاب وآخرون، اتحاد المغرب العربي إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة
العربية، العدد 162، (د.س.ن).
17. عبد الباري شواشودي، التجارة البنمية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 05،
 طرابلس، 2008.
18. عبد القادر الطرابليسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة
العربية، العدد 149، جويلية 1991.
19. عز الدين بن تركي، هارون الظاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مجلة العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مطبص، الجزائر، العدد 02، 2003.
20. عباس قويلدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاوض والتشاؤم،
mجلة اقتصادات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، مايو 2005.
1. علاء محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، تحرير: مصطفى طلبة، الاكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ط 1، 2006.
2. فيصل فلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبي المتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012.
3. صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات البارزية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة مطيف، الجزائر، العدد 2، 2003.
4. روبن ريكروبر، لماذا يتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تشارك في النظام التجاري العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 42، العدد 1، مارس 2005.
5. شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، آفاق انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2003.
6. شاهم عبد الوهاب، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10، 1998.
7. خالد خدجية، أفضل الافتتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2005.

الأطراف والمؤلفات:

1. ابن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة خليجية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
2. الصادق بوشناق، "الأثار الممكنة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدل"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
3. بوشاح حسين، "توقع واقع التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
4. بلطيب عبد الكلام، "آفاق تحرير التجارة الخارجية علىcomings the economic and commercial center of the country", رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، المركز الجامعي ببليدة، الجزائر، 2011.
5. بن عمر الأخضر، "آفاق تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
6. وصف عتبة، "الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.

7. زهير رباح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.

8. زيدان زهير، "واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

9. حسين بودين، "مزايا وتكلفية الإتفاقيات الأوروبية-متوسطية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003.


11. محمد الشريف منصوري، "إمكانية اندماج اتفاقيات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

12. محمد حشمتاوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993.

13. سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

14. عبيرات مفدى، "التكامل الزراعي العربي وتحديات منظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

15. عمورة جمال، "دراسة مقارنة وتحليلية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية-متوسطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

16. فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.
17. فوزية غرفي، "الزراعة الجزائرية بين الأكفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسليء، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.

18. قصاري محمد عادل، "الكفاءات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين تفاح المغرب العربي والأفريقي الأوروبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسليء، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.


20. عزيز أحمد، "القطاع الزراعي الجزائري وشكاية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسليء، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

المستندات والتمارين:

1. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، اليومان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 2012، وزارة الفلاحية، الجمهورية التونسية، 2013.

2. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، اليومان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأوليين من سنة 2013، وزارة الفلاحية، الجمهورية التونسية، 2013.


4. الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا، منظمة التجارة العالمية كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية، المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا (دوشين، د. س ن). جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجذيبات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة، 2008.

5. وزارة الفلاحية والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بإيران.

6. الجامعة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجذيبات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة، 2008.

7. الهيئة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدورة الخاصة بالزراعة والأنشار المتوقعة على النفايات على الأسواق بالنسبة للتصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثر التجارة في العماله والحد من الفقر، أفريل 2013.

9. محمد رمضان، تقلب أسعار النفط ولعنة الموارد والמיני الإيادات الصغرية، سيئر كابيتال، يوليو 2012.

11. مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، 2008.

12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 1996، الخرطوم.

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، الخرطوم.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، الخرطوم.

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي: نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر 2009.


17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد 26، الخرطوم، 2006.

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الخرطوم، 2010.

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2007، الخرطوم.

20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2005، الخرطوم.


22. منظمة الأمن الغذائي والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر، روما.


24. منظمة الأمن الغذائي والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما.

25. منظمة الأمن الغذائي والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002، روما.

27. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009: الأزمات الإقتصادية- التأثيرات والدروس المستفادة، روما.
28. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011: كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، روما.
30. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي، جانفي 2013.
32. المركز الوطني للسياسات الزراعية، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج، مذكرة سياسات رقم 09، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أوت 2006.
33. صالح عبد القادر عبد الماجد، الأمن الغذائي العربي: واقع وآفاق التطور، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، جانفي 2010.
34. صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، 2006.
35. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001.
36. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.
37. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.
38. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.
39. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.
40. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
41. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
42. السيد بوكرحمون، مداخلة حول ضغط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2011.
43. الغرفة التجارية الأمريكية الوطنية، التوقعات التجارية الأمريكية-العربية 2013، 2011.
المستندات والمؤلفات:

1. أحمد مداني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعدريج، الجزائر، 14-15/04/2008.

2. الأنقاذ، بعض القضايا الرئيسية في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب: الخسيلة والورش المتروضة على حلقة العمل بشأن التجارة، منتدى الدوحة الرفع المستوى للتجارة والاستثمار، قطر، 5-6 ديسمبر 2004.

3. بوطالب فودر، الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، ندوة حول من庭يات التنمية والشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمركزا العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 24-26 سبتمبر 1996.

4. المركز الوطني للسياسات الزراعية، تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية NAFTA وWTO، ورقة العمل رقم 05، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (د.س.ن).

5. كمال ريزق، بوزعور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البلدي، الجزائر، 21-22 مارس 2002.

6. محمد الأمين بن قسيمة، استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي لفترة 2007-2016، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المروقات والدول العربية، جامعة الشمال، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010.

7. محمد قويدري، العكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والاقتصاد العالمي الجديد للتجارة، جامعة عمان، الجزائر، 29-30 أبريل 2002.


9. عبد الصمد سعودي، صالح سراي، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.


المواقع الالكترونية:

1. اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول أنحاء المغرب العربي، www.maghrebarabe.org 

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-
release/2012/06/14/trade-offers-path-to-growth-and-integration

2. البنك الدولي، بتاريخ 11/03/2012

http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/August
2012.htm

3. البنك الدولي، بتاريخ 12/09/2012

http://defense-
arab.com/vb/showthread.php?t=17220

4. باتر محمد علي وردم، "تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن"، www.tas.gov.eg/.../NegotiationforTASArabic.pdf

5. الدوائر الوطنية للإحصائيات، http://www.diplomatie.ma/arab/Economie/lesaccordsdelibreechange/tabid/1

6. وزارة التجارة والصناعة، "تطور مفاوضات التجارة في السلع الزراعية"، www.ons.dz

7. وزارة الخارجية والتعاون للملكة المغربية، http://www.mincommerce.gov.dz/arab

8. وزارة التجارة الجزائرية، www.andi.dz/index.php/ar

9. وزارة التجارة والصناعة التقليدية التونسية، www.invest.gov.ma

10. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،

11. الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار،
www.investintunisia.tn، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
12. طالب عوض، "عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر"،
http://ujnews.ju.edu.jo/UJNews/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx
ID=35، تم الاطلاع عليه 15/12/2011.

13. محمد ناجي حسن خليفة، "اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية"،
http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html
، تم الاطلاع عليه 18/08/2010.

14. محمد صفوت قابل، "ثمار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع"،
http://www.google.com.sa/url?sa=t&rc...38bPegHjOXdBEg
، تم الاطلاع عليه 11/12/2011.

15. عبد الله بن ثنيان الشبن، "دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية"، مقال منشور على الرابط
http://www.arabstats.org
، تم الاطلاع عليه 13/05/2012.

16. قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
http://www.arabstats.org
، تم الاطلاع عليه 02/12/2012.

17. قطاع التجارة الخارجية المغربية،
http://www.mce.gov.ma
، تم الاطلاع عليه 11/02/2012.

18. قطاع التجارة الخارجية المغربية،
http://www.el-massa.com/ar/content/view/70213/41/
، تم الاطلاع عليه 30/04/2013.

19. رئيس-الاتحاد-التكنولوجي-للطهارين-للصالحية-للدول-العربية-في-تونس-الوطني-الدائم-المكتب-الدائم-
، تم الاطلاع عليه 03/04/2013.

، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/04/2012.
Ouvrages :


**Rapports et revues:**

Sites d’internet :

ملحق رقم 01:

قائمة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدومينيكا</th>
<th>تشاد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الدومينيكانا</td>
<td>الباراجواي</td>
</tr>
<tr>
<td>رواندا</td>
<td>الأرجنتين</td>
</tr>
<tr>
<td>رومانيا</td>
<td>الأردن</td>
</tr>
<tr>
<td>زامبيا</td>
<td>البرازيل</td>
</tr>
<tr>
<td>زيمبابوي</td>
<td>البرتغال</td>
</tr>
<tr>
<td>سنغافورة</td>
<td>بروناي دار السلام</td>
</tr>
<tr>
<td>سان فرانسيسكو</td>
<td>أستراليا</td>
</tr>
<tr>
<td>والجبلينسيين</td>
<td>أستراليا</td>
</tr>
<tr>
<td>سانت كيتس ونيفيس</td>
<td>أستراليا</td>
</tr>
<tr>
<td>سانتا لوسينيا</td>
<td>أثيوبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>سلطنة عمان</td>
<td>البوسنة والهرسك</td>
</tr>
<tr>
<td>السلفادور</td>
<td>بولندا</td>
</tr>
<tr>
<td>سلوفينيا</td>
<td>بولندا</td>
</tr>
<tr>
<td>سلوفاكيا</td>
<td>بولندا</td>
</tr>
<tr>
<td>سنغافورة</td>
<td>بوتسوانا</td>
</tr>
<tr>
<td>السنغال</td>
<td>بوتسوانا</td>
</tr>
<tr>
<td>سوازيلاند</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>سورينام</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>السويد</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>سويسرا</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>سيراليون</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>سيراليونكا</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>الصين تايوان</td>
<td>إيطاليا</td>
</tr>
<tr>
<td>التيجر</td>
<td>إيطاليا</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
| | | |}

الملاحق

<table>
<thead>
<tr>
<th>دولة</th>
<th>الكولومبيا</th>
<th>غينيا</th>
<th>غينيا بيساو</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نيجيريا</td>
<td>مدغشقر</td>
<td>الكومنو</td>
<td>فرنسا</td>
</tr>
<tr>
<td>نيكاراغوا</td>
<td>مصر</td>
<td>الكويت</td>
<td>الفلبين</td>
</tr>
<tr>
<td>نيوزيلندا</td>
<td>المغرب</td>
<td>كينيا</td>
<td>فنزويلا</td>
</tr>
<tr>
<td>نيو غينيا بابوا</td>
<td>المكسيك</td>
<td>لاتفيا</td>
<td>فنلندا</td>
</tr>
<tr>
<td>هايتي</td>
<td>المملكة المتحدة</td>
<td>لوكسمبورغ</td>
<td>فيجي</td>
</tr>
<tr>
<td>الهند</td>
<td>المغوليا</td>
<td>ليختنشتاين</td>
<td>قرص</td>
</tr>
<tr>
<td>هندوراس</td>
<td>مورتانيا</td>
<td>ليسوتو</td>
<td>قطر</td>
</tr>
<tr>
<td>هنغاريا</td>
<td>موروفيتش</td>
<td>ماكاو - الصين</td>
<td>الكاميرون</td>
</tr>
<tr>
<td>هولندا - المملكة وجزر الانتيل</td>
<td>موزبقي</td>
<td>مالاوي</td>
<td>كرواتي</td>
</tr>
<tr>
<td>هونغ كونغ - الصين</td>
<td>ميانمار</td>
<td>مالدويف</td>
<td>كمبوديا</td>
</tr>
<tr>
<td>الولايات المتحدة</td>
<td>ناميبيا</td>
<td>المالديف</td>
<td>كندا</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابان</td>
<td>تينيال</td>
<td>مالطا</td>
<td>كوبا</td>
</tr>
<tr>
<td>اليونان</td>
<td>الروميا</td>
<td>مالي</td>
<td>كوت ديفوار</td>
</tr>
</tbody>
</table>

قائمة الدول المرقبيين:

<table>
<thead>
<tr>
<th>دولة</th>
<th>الألبانيا</th>
<th>أذربيجان</th>
<th>أفغانستان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>فيتنام</td>
<td>الجزائر</td>
<td>جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية</td>
<td>أندورا</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان</td>
<td>مملكة السودان</td>
<td>الياتية جمهورية الجبل الأسود</td>
<td>أوزبكستان</td>
</tr>
<tr>
<td>الكناري (المكسيك)</td>
<td>سلال</td>
<td>دراسة رئيسية في تجارب الاتصالات</td>
<td>أوكرانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>سلسلة جمهورية الجبل الأسود</td>
<td>روسيا الاتحادية</td>
<td>البحرين</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>طاجيكستان</td>
<td>روسيا البيضاء</td>
<td>بوتان</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>فتنام</td>
<td>ساموا</td>
<td>البوسنة والهرسك</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملحق رقم 02:

اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تقسيم ملاحق الاتفاقية إلى أربعة ملاحق ولكل ملحق عدة اتفاقيات.

الملحق الأول:

يتضمن الاتفاقية مئة وخمسة اتفاقيات، وقعت عليها جميع الدول الأعضاء في المنظمة وعدها 17 اتفاقية.

على النحو التالي:

الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الدولية في السلع، وعدها 12 اتفاقية هي:

 ✔ اتفاقية الزراعة;
 ✔ اتفاقية تنظيم تدابير الصحة والصحة النباتية;
 ✔ اتفاقية المنتجات والملابس;
 ✔ اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة;
 ✔ اتفاقية تداول الاستثمار المتصلة بالتجارة;
 ✔ اتفاقية مكافحة الافتراس;
 ✔ اتفاقية النفايد الجمركي;
 ✔ اتفاقية الفحص قبل الشحن;
 ✔ اتفاقية قواعد المنشأ;
 ✔ اتفاقية تراخيص الاستيراد;
 ✔ اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية;
 ✔ اتفاقية الإحصاء والإجراءات الوقائية.

اتفاقيات خاصة بالتجارة الدولية في الخدمات:

 ✔ GATS وعددها أربع اتفاقيات وهي:
 ✔ تحرك الأشخاص الطبيعيين;
 ✔ خدمات الطيران;
 ✔ الخدمات المالية;
 ✔ خدمات الاتصالات.

 ✔ TRIPS

---

1. نقل عن كتاب: رانيا محمود عبد العزيز عمار، تجارة البحارة الدولية واتفاقيات التجارة في مجال الخدمات (GATS)، مرجع سابق، ص 28-30.
الملحق:

الملاحق الثاني:
ويحتوي على وثيقة تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تتحكم تسويته المنازعات.

الملاحق الثالث:
والذي يتعلق بأنجاء مراجعة السياسة التجارية.

الملاحق الرابع:

يتضمن الاتفاقيات عديدة الأطراف وعددها أربع اتفاقيات، وقع عليها بعض الدول الأعضاء دون الأخرى وهي:

- التجارة الدولية في الطائرات المدنية;
- المشتركة الحكومية;
- منتجات الألبان;
- خمول الألبان.

ووهناك أيضا عدد من المبادرات القطاعية واتفاقيات أخرى ترغب الدول الأعضاء في التوقيع عليها مع الدول الراغبة في الانضمام ومنها:

- اتفاقية الكيمياء المنسقة;
- اتفاقية تقنية المعلومات;
- اتفاقية الخدمات المهنية;
- اتفاقية التجارة الإلكترونية;
- اتفاقية العمل والعمال;
- اتفاقية الاتصالات الأساسية;

المبادرات القطاعية في المعدات الزراعية والبناء والمعدات الطبية والأدوية والحديد الصلب والورق والأثاث والألعاب للأطفال.
6. Nous réaffirmons avec force notre engagement en faveur de l'objectif du développement durable, tel qu'il est énoncé dans le Préambule de l'Accord de Marrakech. Nous sommes convaincus que les objectifs consistant à maintenir et à préserver un système commercial multilatéral ouvert et non discriminatoire, et à œuvrer en faveur de la protection de l'environnement et de la promotion du développement durable peuvent et doivent se renforcer mutuellement. Nous prenons note des efforts faits par les Membres pour effectuer des évaluations environnementales nationales des politiques commerciales à titre volontaire. Nous reconnaissons qu'en vertu des règles de l'OMC aucun pays ne devrait être empêché de prendre des mesures pour assurer la protection de la santé et de la vie des personnes et des animaux, la préservation des végétaux, ou la protection de l'environnement, aux niveaux qu'il considère appropriés, sous réserve que ces mesures ne soient pas appliquées de façon à constituer soit un moyen de discrimination arbitraire ou injustifiable entre des pays où les mêmes conditions existent, soit une restriction déguisée au commerce international, et qu'elles soient par ailleurs conformes aux dispositions des Accords de l'OMC. Nous nous félicitons de la coopération suivie de l'OMC avec le PNUE et les autres organisations environnementales intergouvernementales. Nous encourageons les efforts visant à promouvoir la coopération entre l'OMC et les organisations environnementales et de développement internationales pertinentes, en particulier pendant la période précédant le Sommet mondial pour le développement durable qui se tiendra à Johannesburg (Afrique du Sud) en septembre 2002.

31. Afin de renforcer le soutien mutuel du commerce et de l'environnement, nous convenons de négociations, sans préjuger de leur résultat, concernant:

   i) la relation entre les règles de l'OMC existantes et les obligations commerciales spécifiques énoncées dans les accords environnementaux multilatéraux (AEM). La portée des négociations sera limitée à l'applicabilité de ces règles de l'OMC existantes entre les parties à l'AEM en question. Les négociations seront sans préjudice des droits dans le cadre de l'OMC de tout Membre qui n'est pas partie à l'AEM en question;

   ii) des procédures d'échange de renseignements régulier entre les Secrétariats des AEM et les Comités de l'OMC pertinents, ainsi que les critères pour l'octroi du statut d'observateur;

iii) la réduction ou, selon qu'il sera approprié, l'élimination des obstacles tarifaires et non tarifaires visant les biens et services environnementaux.

Nous notons que les subventions aux pêcheries entrent dans le cadre des négociations prévues au paragraphe 28.

32. Nous donnons pour instruction au Comité du commerce et de l'environnement, dans la poursuite de ses travaux sur tous les points de son programme de travail dans le cadre de son mandat actuel, d'accorder une attention particulière aux éléments suivants:

i) effet des mesures environnementales sur l'accès aux marchés, spécialement en ce qui concerne les pays en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux, et situations dans lesquelles l'élimination ou la réduction des restrictions et des distorsions des échanges serait bénéfique pour le commerce, l'environnement et le développement;

ii) dispositions pertinentes de l'Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce; et

iii) prescriptions en matière d'étiquetage à des fins environnementales.

Les travaux sur ces questions devraient entre autres choses consister à identifier la nécessité éventuelle de clarifier les règles pertinentes de l'OMC. Le Comité fera rapport à la cinquième session de la Conférence ministérielle, et fera des recommandations, dans les cas où cela sera approprié, en ce qui concerne l'action future, y compris l'opportunité de négociations. Le résultat de ces travaux ainsi que les négociations menées au titre du paragraphe 31 i) et ii) seront compatibles avec le caractère ouvert et non discriminatoire du système commercial multilatéral, n'accroîtront pas ou ne diminueront pas les droits et obligations des Membres au titre des accords de l'OMC existants, en particulier l'Accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires, et ne modifieront pas non plus l'équilibre entre ces droits et obligations, et tiendront compte des besoins des pays en développement et des pays les moins avancés.

33. Nous reconnaissons l'importance de l'assistance technique et du renforcement des capacités dans le domaine du commerce et de l'environnement pour les pays en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux. Nous encourageons aussi le partage des connaissances spécialisées et des expériences avec les Membres qui souhaitent effectuer des examens environnementaux au niveau national. Un rapport sera établi sur ces activités pour la cinquième session.

51. Le Comité du commerce et du développement et le Comité du commerce et de l'environnement serviront chacun, dans le cadre de leurs mandats respectifs, d'enceinte pour identifier les aspects des négociations relatifs au
développement et à l'environnement, et pour débattre de ces aspects, afin d'aider à atteindre l'objectif visant à ce que le développement durable soit pris en compte d'une manière appropriée.
ملحق رقم 04:

قائمة أكبر عشر دول مصدرة مستوردية للغذاء في العالم 2011

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدول المصدرة</th>
<th>الدول المستوردة</th>
<th>معدل النمو السنوي %</th>
<th>النصيب من مجموع الصادرات/الواردات العالمية %</th>
<th>القبض مليون دولار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>17</td>
<td>16</td>
<td>6-12-9</td>
<td>39.0</td>
<td>528</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>15-14-13</td>
<td>9.7</td>
<td>131</td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>27</td>
<td>17-5-17</td>
<td>5.7</td>
<td>77</td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>23</td>
<td>25-2-14</td>
<td>4.0</td>
<td>54</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>23-25-15</td>
<td>3.3</td>
<td>44</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>12-15-10</td>
<td>3.2</td>
<td>44</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>28</td>
<td>28-17-22</td>
<td>2.4</td>
<td>33</td>
</tr>
<tr>
<td>34</td>
<td>34</td>
<td>34-24-22</td>
<td>2.3</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>26</td>
<td>13-5-16</td>
<td>2.3</td>
<td>31</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>16</td>
<td>3-12-9</td>
<td>38.2</td>
<td>549</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>12-9-8</td>
<td>7.9</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>23</td>
<td>11-13-7</td>
<td>5.5</td>
<td>79</td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>27</td>
<td>32-9-23</td>
<td>5.2</td>
<td>75</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>16</td>
<td>19-15-16</td>
<td>2.6</td>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>11-3-10</td>
<td>2.2</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>26</td>
<td>13-21-11</td>
<td>1.7</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>28</td>
<td>55-14-16</td>
<td>1.5</td>
<td>21</td>
</tr>
<tr>
<td>46</td>
<td>46</td>
<td>33-8-23</td>
<td>1.2</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>29</td>
<td>29-10-19</td>
<td>1.1</td>
<td>17</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source:http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2012_e/its12_merch_trade_product_e.htm, 15/03/2012, 22h40m.
# الملاحظات

## ملحق رقم 05:

بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول المغاربية

### الجدول رقم 01: تطور عدد السكان في الدول المغاربية في الفترة 2000-2010

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>9,563</td>
<td>9,614</td>
<td>9,631</td>
<td>9,633</td>
<td>9,635</td>
<td>9,637</td>
<td>9,638</td>
<td>9,639</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>30,416</td>
<td>30,517</td>
<td>30,618</td>
<td>30,719</td>
<td>30,820</td>
<td>30,921</td>
<td>31,022</td>
<td>31,123</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>5,640</td>
<td>5,681</td>
<td>5,722</td>
<td>5,763</td>
<td>5,804</td>
<td>5,845</td>
<td>5,886</td>
<td>5,927</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>26,457</td>
<td>26,558</td>
<td>26,659</td>
<td>26,760</td>
<td>26,861</td>
<td>26,962</td>
<td>27,063</td>
<td>27,164</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>41,024</td>
<td>41,125</td>
<td>41,226</td>
<td>41,327</td>
<td>41,428</td>
<td>41,529</td>
<td>41,630</td>
<td>41,731</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 292-293.

### الجدول رقم 02: تطور عدد العمالة الإجمالية والعمالة الزراعية في الدول المغاربية

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>تطور العمالة الزراعية</th>
<th>تطور العمالة الإجمالية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>0.63</td>
<td>0.63</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>2.3</td>
<td>2.2</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>4.3</td>
<td>4.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المنطقة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد رقم 26، الخرطوم.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2008، المجلد رقم 28، الخرطوم.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد رقم 30، الخرطوم.
الجدول رقم 03: مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي للدول المغاربية خلال الفترة 2003-2009

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>8.15</td>
<td>35.55</td>
<td>10.35</td>
<td>10.36</td>
<td>11.63</td>
<td>11.63</td>
<td>12.04</td>
<td>12.04</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>9.15</td>
<td>12.77</td>
<td>7.52</td>
<td>7.52</td>
<td>10.10</td>
<td>10.10</td>
<td>9.67</td>
<td>9.67</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>2.97</td>
<td>1.90</td>
<td>2.36</td>
<td>2.36</td>
<td>1.51</td>
<td>1.51</td>
<td>4.32</td>
<td>4.32</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>18.81</td>
<td>0.57</td>
<td>12.41</td>
<td>0.35</td>
<td>17.50</td>
<td>0.28</td>
<td>18.96</td>
<td>0.22</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد أكادير بالاعتماد على مصادر:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، المجلد 30، الجريدة الرسمية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، المجلد 26، الجريدة الرسمية.

الجدول رقم 04: توزيع الناتج المحلي للدول المغاربية حسب القطاعات الاقتصادية 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>الفلاحية %</th>
<th>الصناعات %</th>
<th>الصناعات الاستخراجية %</th>
<th>الصناعات التحويلية %</th>
<th>الصناعات الصناعية %</th>
<th>الإنتاج الساعي بالي قطاع %</th>
<th>الإنتاج الساعيبالรสوم %</th>
<th>الإنتاج الساعي بالخدمات %</th>
<th>الخدمات الاجتماعية %</th>
<th>الخدمات الخاصة %</th>
<th>الخدمات غير المباشرة %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>7.20</td>
<td>8.60</td>
<td>34.69</td>
<td>4.69</td>
<td>34.69</td>
<td>7.20</td>
<td>8.60</td>
<td>34.69</td>
<td>4.69</td>
<td>34.69</td>
<td>7.20</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>8.29</td>
<td>4.69</td>
<td>72.2</td>
<td>7.2</td>
<td>72.2</td>
<td>8.29</td>
<td>4.69</td>
<td>72.2</td>
<td>7.2</td>
<td>72.2</td>
<td>8.29</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>13.84</td>
<td>3.37</td>
<td>13.84</td>
<td>3.37</td>
<td>13.84</td>
<td>13.84</td>
<td>3.37</td>
<td>13.84</td>
<td>3.37</td>
<td>13.84</td>
<td>13.84</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>35.99</td>
<td>32.13</td>
<td>15.84</td>
<td>7.94</td>
<td>15.84</td>
<td>35.99</td>
<td>32.13</td>
<td>15.84</td>
<td>7.94</td>
<td>15.84</td>
<td>35.99</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد أكادير بالاعتماد على مصادر:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 287.
الملاحق رقم 06:

نسبة الإكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الدول المغاربية بين 2000-2007

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>17.44</td>
<td>34.65</td>
<td>39.65</td>
<td>60.87</td>
<td>14.86</td>
<td>10.3</td>
<td>33.71</td>
<td>29.55</td>
<td>39.30</td>
<td>40.21</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>56.26</td>
<td>61.83</td>
<td>100.59</td>
<td>99.88</td>
<td>99.22</td>
<td>98.87</td>
<td>88.22</td>
<td>98.82</td>
<td>79.35</td>
<td>89.37</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>88.49</td>
<td>87.80</td>
<td>90.28</td>
<td>86.53</td>
<td>59.09</td>
<td>44.14</td>
<td>20.79</td>
<td>22.94</td>
<td>76.78</td>
<td>60.57</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>68.9</td>
<td>83.38</td>
<td>118.81</td>
<td>107.58</td>
<td>97.42</td>
<td>93.29</td>
<td>99.77</td>
<td>99.5</td>
<td>100.87</td>
<td>100.93</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>85.57</td>
<td>85.45</td>
<td>109.98</td>
<td>121.59</td>
<td>87.05</td>
<td>94.59</td>
<td>88.96</td>
<td>92.83</td>
<td>105.55</td>
<td>104.97</td>
</tr>
<tr>
<td>أهم الخصائص</td>
<td>98.18</td>
<td>96.29</td>
<td>98.32</td>
<td>99.47</td>
<td>92.71</td>
<td>91.21</td>
<td>83.47</td>
<td>93.31</td>
<td>193.57</td>
<td>197.24</td>
</tr>
<tr>
<td>الخضز</td>
<td>80.88</td>
<td>82.55</td>
<td>82.80</td>
<td>70.01</td>
<td>35.47</td>
<td>45.37</td>
<td>41.08</td>
<td>41.11</td>
<td>104.35</td>
<td>89.83</td>
</tr>
<tr>
<td>انثطاطس</td>
<td>70.40</td>
<td>83.30</td>
<td>99.98</td>
<td>99.10</td>
<td>91.95</td>
<td>91.73</td>
<td>99.45</td>
<td>97.26</td>
<td>99.17</td>
<td>99.32</td>
</tr>
<tr>
<td>انثيض</td>
<td>128.52</td>
<td>130.56</td>
<td>195.21</td>
<td>135.69</td>
<td>57.39</td>
<td>97.69</td>
<td>91.13</td>
<td>90.59</td>
<td>91.32</td>
<td>95.38</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من: [قاعدة الإحصاءات العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي](http://www.arabstats.org)، تم الإطلاع عليه 2012/05/13.
الملاحظات:

الحالة رقم 07:

تطور أهم الواردات الغذائية للمملكة المغربية

الجدول رقم 01: أهم الواردات الغذائية لليونان

الوحدة: الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دينار تونسي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشهرين الأولين</th>
<th>2013</th>
<th>2012</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفحم الصلب</td>
<td>227.7</td>
<td>326.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الفحم اللين</td>
<td>90.3</td>
<td>432.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الشعر</td>
<td>100.9</td>
<td>181.7</td>
</tr>
<tr>
<td>الدهخة</td>
<td>119.2</td>
<td>394.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الدعم</td>
<td>0.2</td>
<td>49.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الحليب</td>
<td>2.9</td>
<td>82.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الزوت النباتي</td>
<td>44.8</td>
<td>567.8</td>
</tr>
<tr>
<td>السكر</td>
<td>44.0</td>
<td>368.6</td>
</tr>
<tr>
<td>البطاطس</td>
<td>5.8</td>
<td>33.5</td>
</tr>
<tr>
<td>القهوة</td>
<td>2.5</td>
<td>99.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الشاي</td>
<td>1.7</td>
<td>24.3</td>
</tr>
<tr>
<td>محضرات الأحمر</td>
<td>1.38</td>
<td>15.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الأطعمة</td>
<td>0.13</td>
<td>7.4</td>
</tr>
<tr>
<td>محضرات غذائية مختلفة</td>
<td>141.6</td>
<td>111.6</td>
</tr>
<tr>
<td>منتجات البحر الطازجة</td>
<td>381.2</td>
<td>38.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>
| المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2013، وزارة الفلاحة، الجمهورية التونسية، 2013، ص. 4.

الجدول رقم 02: أهم الواردات الغذائية للجزائر

الوحدة: مليون دولار أمريكي

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>2013</th>
<th>2010</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحيوان والمائي</td>
<td>163.96</td>
<td>1986.67</td>
</tr>
<tr>
<td>الحليب ومشتقاته</td>
<td>55.35</td>
<td>993.96</td>
</tr>
<tr>
<td>السكر والمشروبات</td>
<td>71.37</td>
<td>678.67</td>
</tr>
<tr>
<td>البذور والمشروبات</td>
<td>45.63</td>
<td>244.69</td>
</tr>
<tr>
<td>خضار حافة وخصائص</td>
<td>31.88</td>
<td>299.41</td>
</tr>
<tr>
<td>خوخ</td>
<td>2.46</td>
<td>168.77</td>
</tr>
<tr>
<td>الصمغ</td>
<td>62.59</td>
<td>6058</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجدول رقم 03: أهم الواردات الغذائية للمغرب

الوحدة: الكمية: 1000 طن، القيمة: مليون درهم

<table>
<thead>
<tr>
<th>المواد</th>
<th>2011</th>
<th>2010</th>
<th>2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>الكمية</td>
<td>القيمة</td>
<td>الكمية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفحم</td>
<td>55.8%</td>
<td>29.7</td>
<td>11524.2</td>
</tr>
<tr>
<td>سكر</td>
<td>46.0%</td>
<td>12.4</td>
<td>4820.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الزيت</td>
<td>27.7%</td>
<td>12.3</td>
<td>4779.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الشاي</td>
<td>50.1%</td>
<td>3.6</td>
<td>1408.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الفشريات والرخويات</td>
<td>26.0%</td>
<td>2.2</td>
<td>832.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الفاكهة</td>
<td>34.6%</td>
<td>2.0</td>
<td>770.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الحليب وممنتجاته</td>
<td>1.2%</td>
<td>2.0</td>
<td>767.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الشعير</td>
<td>92.1%</td>
<td>1.7</td>
<td>662.5</td>
</tr>
<tr>
<td>النمور</td>
<td>15.1%</td>
<td>1.4</td>
<td>555.7</td>
</tr>
<tr>
<td>اللحوم</td>
<td>-</td>
<td>1.3</td>
<td>496.4</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع الواردات الغذائية</td>
<td>33.2%</td>
<td>100</td>
<td>38755.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفهارس
# فيهرس الجداول

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجدول رقم 01-01</th>
<th>تطور حجم التجارة الدولية في الفترة الممتدة من 1995-2010 ..............</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-02</td>
<td>تطور العضوية في اتفاقيات الجات 1947-1997 .....................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-03</td>
<td>جولات التجارة في ظل الاتفاقيات العامة للتسهيلات التجارية ......</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 04-01</td>
<td>الهيكل الأساسي لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ..............</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-05</td>
<td>معدل الإنتاج لبعض الدول المقدمة خلال سنين 1975-1997 ..........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-06</td>
<td>مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ..................................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-07</td>
<td>الصياغة البيئية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ..............</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 01-08</td>
<td>أهم الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف ..................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-01</td>
<td>الاتجاهات في قطاع الزراعة في الدول النامية لسنة 2010 .........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-02</td>
<td>اتحادات نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ مؤشر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإقليمية للأغذية 2000-2011 .......</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-03</td>
<td>مؤشرات أسعار الأغذية 2000-2011 .................................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-04</td>
<td>متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي العالمي .....................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-05</td>
<td>متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي المتعلق بالأقاليم خلال الفترة 2000-2005 ...</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-06</td>
<td>تطور حجم الصادرات الغذائية لمختلف الأقاليم خلال الفترة ........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-07</td>
<td>تقييمات مختلفة للزيادة الموقعة في الدخل العالمي عن خبرة التجارة الدولية ........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-08</td>
<td>فجوة الدخل الفردي بين الدول المقدمة والدول النامية ...........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 02-09</td>
<td>البلدان التي تدعم صادراتها الزراعية وتضمن المنتجات المدعومة بمقدار اتفاق الزراعة ...................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-01</td>
<td>تطور التجارة الخارجية للدول المغربية خلال الفترة 2000-2010 .........</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-02</td>
<td>اتجاه الصادرات ومصدر الديون السلمية للدول المغربية لسنة 2010</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-03</td>
<td>طبيعة المبادلات التجارية البيئية المغربية .......................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-04</td>
<td>مضمون الاتفاقيات الثنائية التجارية والجمركية المحررة من طرف كل بلد مغربي ................................</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-05</td>
<td>تطور المبادلات التجارية الأوروبية التونسية في الفترة 2000-2007</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-06</td>
<td>تطور المبادلات التجارية الأوروبية المغربية في الفترة 2000-2007</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول رقم 03-07</td>
<td>تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية في الفترة 2000-2009</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المحتويات

الجدول رقم 03-08: مؤشر إنتاج الغذاء في الدول المغاربية للفترة 1999-2007

الجدول رقم 03-09: تطور الإنتاج اليدوي في تونس للفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-10: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في تونس للفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-11: تطور الإنتاج اليدوي في الجزائر للفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-12: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة 1998-2009


الجدول رقم 03-14: تطور حجم الاستثمارات الزراعية في تونس في الفترة 2002-2011

الجدول رقم 03-15: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 1998-2006

الجدول رقم 03-16: تطور الاستثمار الزراعي في المغرب للفترة 2001-2003

الجدول رقم 03-17: تطور معدل الرملي الزراعية في الدول المغربية خلال الفترة 1995-2009

الجدول رقم 03-18: تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في دول المغربية خلال الفترة 2005-2007

الجدول رقم 03-19: تطور الواردات الغذائية للدول المغربية في الفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-20: تطور الالتزامات الغذائية للدول المغربية في الفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-21: تطور الوزن التجاري الغذائي للدول المغربية في الفترة 1998-2009

الجدول رقم 03-22: تطور أسعار الغذاء في الدول المغربية للفترة 2001-2012

الجدول رقم 03-23: تطور متوسط الدخل الفردي في الدول المغربية للفترة 1985-2009

الجدول رقم 03-24: تطور درجة الانفتاح التجاري والمنتجات المغربية للفترة 2008-2004

الجدول رقم 03-25: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية بأسعار السوق الجارية للفترة 2008-2004

الجدول رقم 03-26: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية بأسعار السوق الجارية للفترة 1999-1995

الجدول رقم 03-27: تطور مؤشر حجم التوزيع الدخل في الدول المغربية

الجدول رقم 03-28: تطور معدلات التشغيل في الدول المغربية خلال الفترة 1995-2010

الجدول رقم 03-29: الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية

الجدول رقم 03-30: تطور مجموع المخصصات المرتبطة لصناديق الدعم الفلاح في الجزائر خلال الفترة 2000-2008

الجدول رقم 03-31: تطور مساحة الأراضي الزراعية والأراضي المستخدمة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009
الجدول رقم 3-32: تطور الأراضي الزراعية والأراضي المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2006

الجدول رقم 3-33: تطور مساحة وإنتاجية أهم محاصيل الإنتاج النفطي للجزائر خلال الفترة 1998-2009
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>الشكل</th>
<th>نص</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>01-01</td>
<td>الشكل رقم 01-01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة</td>
<td>الفئة التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ً..</td>
</tr>
<tr>
<td>02</td>
<td>الشكل رقم 02-02: العدد الإجمالي للاتفاقيات التجارية الإقليمية المعلنة على مستوى المنظمة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>03</td>
<td>الشكل رقم 03-01: تخفيض التعريفة الجمركية طبقًا لبرنامج التحرر 1983-2003</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>04</td>
<td>الشكل رقم 04-01: أبعاد التنمية المستدامة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>01-05</td>
<td>الشكل رقم 01-05: منحنى كوزنس البيئي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>02-01</td>
<td>الشكل رقم 02-01: أهم المؤتمرات العالمية للغذاء</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>02-02</td>
<td>الشكل رقم 02-02: تزايد نقص التغذية في الدول النامية حسب الإقليم في الفترة 1990-2008</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>02-03</td>
<td>الشكل رقم 02-03: العلاقة بين تحرر التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
# فهرس الملاحق

<table>
<thead>
<tr>
<th>الملاحق رقم</th>
<th>توضيح</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>253</td>
<td>قائمة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة</td>
</tr>
<tr>
<td>255</td>
<td>اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة</td>
</tr>
<tr>
<td>257</td>
<td>نص الفقرات 6، 31، 06، 33، 3، 12، 51، 5 من إعلان الدوحة 2001</td>
</tr>
<tr>
<td>260</td>
<td>قائمة أكبر عشر دول مصدرية ومستوردة للغذاء في العالم 2011</td>
</tr>
<tr>
<td>261</td>
<td>بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول المغربية</td>
</tr>
<tr>
<td>263</td>
<td>نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الدول المغربية 2007</td>
</tr>
<tr>
<td>264</td>
<td>تطور أهم الواردات الغذائية للدول المغربية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الأول: التجارة الدولية بين ضرورة التحرير ومتطلبات الاستدامة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>II</td>
</tr>
<tr>
<td>III</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المبحث الأول: الدراسة المقدمة - مقدمة عامة
<table>
<thead>
<tr>
<th>الفرع الأول: مفهوم الإقليمية</th>
<th>الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة لترتبات التجارة الإقليمية</th>
<th>الفرع الثالث: دور الإقليمية في تحرير التجارة الدولية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة</td>
<td>الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة</td>
<td>المطلب الثاني: تخفيض حجم التجارة الدولية في ظل ضوابط الاستدامة</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الأول: ثقافة التجارة الدولية والتنمية المستدامة</td>
<td>الفرع الثاني: إدراج التنمية المستدامة كأحد أهداف النظام التجاري الدولي الجديد</td>
<td>المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الأول: المناور التجاري</td>
<td>الفرع الثاني: المناور البيئي</td>
<td>خلاصة الفصل</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الأول: جهود اقتصادية للدبلوماسية في الاتصالات</td>
<td>الفرع الثاني: الاتصالات الدولية</td>
<td>الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي المستدام للدبلوماسية في ظل تحرير التجارة الدولية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الأول: مشكلة اعداد الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية</td>
<td>الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام</td>
<td>المطلب الأول: مشكلة اعداد الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام</td>
<td>الفرع الثاني: مفهوم الأمن الغذائي المستدام</td>
<td>المطلب الثاني: عوامل مشكلة اعداد الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الثاني: الإطار التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي المستدام</td>
<td>الفرع الثاني: مفاهيم أساسية متعلقة بالأمن الغذائي المستدام</td>
<td>المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قصر الإنتاج الزراعي الغذائي</td>
<td>الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في انقلاب الإنتاج الزراعي</td>
<td>المطلب الثاني: الوضع الحالي للأمن الغذائي المستدام في الدول النامية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الثالث: القضايا الاجتماعية</td>
<td>الفرع الثالث: الجائحة الراهنة</td>
<td>الفرع الثالث: الوضع الغذائي والزراعي في الدول النامية</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرع الثالث: السياسات تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
المطلب الأول: الموقف الدولي من تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في ظل الجات ....
الفرع الأول: خصوصية الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية..........
الفرع الثاني: الصراع الأمريكي الأوروبي لتحرير تجارة المنتجات الزراعية.
المطلب الثاني: الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الغذائية.
الفرع الأول: اتفاق الزراعة.
الفرع الثاني: اتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية.
المطلب الثالث: تطور المفاوضات الدولية حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية.
الفرع الثاني: المفاوضات بشأن الزراعة في مؤتمر الدوحة.
الفرع الثالث: الإطار الجالي لمفاوضات الزراعة.
المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية.
المطلب الأول: العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي في الدول النامية.
الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام.
الفرع الثاني: محددات العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي المستدام.
المطلب الثاني: نظرة الدول النامية للدور تحرير التجارة الدولية في تحقيق أمنها الغذائي المستدام.
المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إمكانات الحصول على الغذاء واستقراره في الدول النامية.
المطلب الثاني: آثار سياسات التحرير التجاري على الدخل في الدول النامية.
المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على الولاء والآداب في الدول النامية.
المطلب الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على إنثاج الغذاء في الدول النامية.
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على تجارة السلع الغذائية في الدول النامية.
خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية.

عموماً.................
المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية.
المطلب الأول: النظام التجاري للدول المغاربية.
المطهّب الأول: استراتيجيات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية

المطهّب الثاني: مواجهة الدلائل المغاربية للتأثير السلبيّ للتحرير التجاري

المطهّب الثالث: التنسيق الزراعي المستدام ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي

المطهّب الثاني: الأمان الغذائي المستدام للمملكة المغاربية في ظل التحرير التجاري

الفرع الأول: التأثير التنظيمي للتجارة الخارجية للدول المغاربية

الفرع الثاني: التأثير التنظيمي الجمركي للمملكة المغاربية

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للمملكة المغاربية

الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية للمملكة المغاربية

الفرع الثاني: التجارة البيئية للمملكة المغاربية

المطلب الثالث: سياسات تحرير التجارة الخارجية للمملكة المغاربية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية للمملكة المغاربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: الأمان الغذائي المستدام للمملكة المغربية في ظل التحرير التجاري

المطلب الأول: إتاحة الغذاء من الإنتاج الغذائي للمملكة المغربية في ظل التحرير التجاري

الفرع الأول: حالة الإنتاج الغذائي في المملكة المغربية

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الإنتاج الغذائي للمملكة المغربية

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء من التجارة الدولية للمملكة المغربية في ظل التحرير التجاري

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على الواردات الغذائية للمملكة المغربية

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الصادرات الغذائية للمملكة المغربية

المطلب الثالث: إمكانية الحصول على الغذاء في المملكة المغربية في ظل التحرير التجاري

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الدولية على أسعار السلع الغذائية

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الدخل الفردي

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة آثار سياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي للمملكة المغربية

المطلب الأول: مواجهة الدلائل المغربية للتأثير السلبيّ للتحرير التجاري

الفرع الأول: استراتيجيات تحسين الإنتاج الغذائي في المملكة المغربية

الفرع الثاني: استراتيجيات تعزيز التجارة الخارجية للمملكة المغربية

التمслед الثالث: التنمية الزراعية المستدامة ... الاستراتيجية الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل التحرير التجاري

الفرع الأول: زراعية الزراعية المستدامة
الفهرس

الفرع الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

الفرع الثالث: دور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

خلاص الفصل

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات
Le résumé:

Dans le cadre de la libéralisation du commerce international, la sécurité alimentaire durable dans les pays du Maghreb et les pays en voie de développement représente un défi important, dont le mouvement vers la mondialisation et l’ouverture des économies jouent un rôle soit positif ou négatif pour le phénomène de l’insécurité alimentaire.

La nouvelle situation dans le commerce international a soulevé une inquiétude généralisée que l’ouverture du commerce agricole peut mettre la sécurité alimentaire de ces pays au risque, en tant que pays importateurs de produits alimentaires. Bien que soutenu par d’autres parties - en particulier l’OMC et le FMI - l’importance de la libéralisation du commerce international et de l’ampleur de sa contribution dans la lutte contre la pauvreté et la faim.

Les effets de la libéralisation du commerce international sur les éléments de la sécurité alimentaire durable pour les pays du Maghreb, se varient par la situation économique de chaque pays, et dans la mesure de leur capacité à s’adapter et à répondre aux changements de l’environnement économique international, qui exige beaucoup de travail et prendre des mesures qui lui permettent d’atténuer les impacts négatifs et maximiser les avantages des effets positifs.

Les mots clés : Les politiques de la libéralisation du commerce international, la sécurité alimentaire durable, le commerce des produits agricoles et alimentaires, les économies du Maghreb.